

شرح

## كاشفة السجا

للشيخ الامام العالم الفاضل أبي عبد المعطى محمد نووى الجاوى

على

سفينة النجا فى أصول الدين والفقه

للشيخ العالم الفاضل سالم بن سمير الحضرى

على مذهب الامام الشافعى

نفعنا الله بهم

آمين



وقد طرز هامش هذا الكتاب بكتابين جليلين  
أولهما متن هذا الشرح وثانيهما كتاب الرياض البديعة  
فى أصول الدين وبعض فروع الشريعة على مذهب الامام الشافعى  
أيضاً رضى الله عنه مفصلاً بينها وبين سفينة النجا بجدول

يُطلب

من المعتبرين للإسلام السلفى  
قبطوء - فوه رويوه - سمين - كديرى  
حقوق الطبع والرسم محفوظة

بالعنى على فانتيرين



من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد سيد المرسلين

وعلى آله وصحبه أجمعين

والتابعين لهم بإحسان

الى يوم الدين (أما بعد)

فهذا مختصر في أصول

الدين وجملة من فروعه

على مذهب الامام

الشافعي رضي الله عنه

سميت (الرياض البديعة)

في أصول الدين وبعض

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لأداء أفضل الطاعات ٩ واكتساب أكل السعادات ٩

وأشهد أن لا اله الا الله المتصف بجميع الكمالات ٩ وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل المخلوقات ٩

عليه وعلى آله وأصحابه الانجم النيرات ٩ صلاة وسلاما دائما ما دامت الارض والسموات ٩

أما بعد فيقول العبد الفقير المضطر لرحمته رب العلم الخير ٩ لكثرة التقصير والساوي ٩ أبو عبد المعطي

محمد نووي بن عمر الجاوي ٩ الشافعي مذهبنا البتة نقلنا الناري تمهيدا ٩ دارا غفر الله ذنوبه ٩

وسير في الدارين عبوبه ٩ تقييدات نافعة ان شاء الله تعالى ٩ المختصر من الملقب بفينه النجا

في أصول الدين والفقهاء للشيخ العالم الفاضل سالم بن سمير الحضري نقلنا ٩ تاوي وفاة نور الله ضريحه

تتم مسائله وتفك تشككه وتفصل بحمله وضعتا لتكون تذكرة لنفسه ٩ وللقاصرين ٩ من أبناء جنسه ٩

وسميتها (الكاشفة النجا) في شرح سبعة النجا ٩ وأرضته بالتراجم بالفصل وغيره اقتداء بكتاب الله تعالى

في كونه مترجما مفصلا سور أو لا ٩ أنه أبعث على الدرس والتحصيل منه وأقبحته فيه فصل الصيام ٩

ان شاء الله تعالى ليزيد النفع على العوام ٩ يعون الملك العلامة ٩ وجعلته متفككة المتن مع الشرح

في المشابهة لتوافق صورة الفرع صورة الاصل ٩ فان شرط المرافقة الموافقة ناله سبحانه تبارك وتعالى

ان يعينا على اكملها ويسر الاستباب في افتتاحها واختتامها وما حملني على جمعها الا رجاء دعوة رجل صالح

يتفجع منها بمسألة فيعود نفعها على قريء الحديث اذا مات ابن ادم ٩ انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية

أو علم يتفجع به أو ولد صالح يدعو له ٩ وأنا وان كنت لست أهلا لهذا الشأن والحال قصدت التشبه بالرجال

لا فوز بصحبي أيام لا ورد في الخبر من تشبه قوم فهو منهم وأردت الغوص في محنتهم لا حشر معهم الحديث

البخاري يحشر البر مع من أحب وينفي لمن وقف على هفوة ٩ ان يصلحها بعد التأمل نال الله تعالى ان يدل

حالتا الى أحسن الأحوال وان يجعلنا ممن نسمي اليه الناس لا خذ العلم لا يحظرظ الدنيا القانية وان تمتعنا

بالنظر الى وجه الكرم في الدار الباقية ٩ قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم

من أسماء الذات الا على الموصوف بكمال الافعال أو بارادة ذلك أو لف متبركا أو مستبنا فسم بذلك شيخنا

أحمد الدمياطي في حاشيته على أصول الفقه ٩ ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز في ابدانه بها



أى فى الروح المحفوظ أو بعد جمعه وترتيبه فى المصحف وأما ما روى أن أول ما كتبه القلم أنا التواب ولما  
أتوب على من تاب فهو فى ساق العرش وأمثالاً واطاعة لأمره <sup>مكتوب</sup> فى قوله أن أول ما كتبه القلم  
بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتاباً فكتبوها أوله وهى مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل على جبريل  
بها أعادها ثلاثاً وقال هى لك ولا مثلك فمرهم لا يدعوا فى شئ من أمورهم فاني لم أدها طريقة  
عين منذزلت على أبيك آدم عليه السلام وكذا الملائكة وفى رواية إذا كتبتم كتاباً فكتبوها فى أوله  
بسم الله الرحمن الرحيم وإذا كتبتموها فاقروها وروى عنه <sup>مكتوب</sup> أنه قال تخلقوا باخلاق الله ولا شك  
أن عادته تعالى فى ابتداء كل سورة الإتيان بالبسملة سوى براءة فنحن مأمورون به وعملاً بحديث أبي  
داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبر أو أقطع أو أجزم والبال الشرف  
والعظمة أو الحال والشان الذى <sup>مكتوب</sup> يتم به شرعاً ومعنى الاهتمام به طلبه أو أباخته بأن لا يكون محرماً لذاته  
ولا مكروهاً لذاته لكن لا تطلب البسملة على محقرات الأمور ككنس ذبل ولا تطلب للذكر المحض  
كالتهليل وقال الشيخ عميرة والبال أيضاً القلب كأن الأمر لشرفه وعظمته فملك قلب صاحبه لا شغاله به وفى  
قوله فيه السببية على قياس قوله <sup>مكتوب</sup> دخلت امرأة النار فى مرة أى بسببها حبستها وهى امرأة من بنى  
إسرائيل والابر مقطوع الذنب والقطع من قطعت يده أو أحداهما والاجزم بالذال المعجمة  
المقطوع اليد وقيل الذاهب الأنامل وقال البراوى هو علة معروفة فهو من باب التشبيه البليغ ومعنى  
الحديث كل شئ له شرف وعظمة أو كل شئ يطلب أو يباح أو كل شئ له قلب أى يملك قلباً لا يبدأ  
بسبب ذلك الشئ بيسم الله الرحمن الرحيم فهو كالحيو أن المقطوع الذنب أو كمن قطعت يده أو كمن ذهب  
أنامله أو كمن به جذام فى نقصه وعيه شرعاً وإن تم حتماً واختلف فى البسملة هل هى آية من الفاتحة ومن  
كل سورة فعند مالك أنها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة وعند عبد الله بن المبارك أنها آية من كل  
سورة وعند الشافعى أنها آية من الفاتحة وتردد فى غيرها ولم يختلفوا فيها فى النمل فى عدها من القرآن  
ومن خواصها إذا تلاها شخص عند النوم إحدى وعشرين مرة أمن تلك الليلة من الشيطان وأمن بئس  
من السرقة وأمن من موت الفجأة وغير ذلك من البلايا أفاده أحمد الصاوى (الحمد) أى الثناء بالكلام  
على الجليل الاختيارى مع جهة التجليل والتعظيم سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا مستحق (لله) وهذا هو  
الحمد اللغوى الذى طلبت البداية به وأما الحمد الاصطلاحي فلا يطلب البداية به وهو فعل يدل على تعظيم  
المنعم من حيث كونه منعماً على الحامد أو غيره سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً  
بالأركان التى هى الأعضاء (رب) أى مصلح (العالمين) لما افتتح بالبسملة افتتاحاً حقيقياً افتتح  
بالحمدلة افتتاحاً اضافياً جمعاً بين حديثى البسملة والحمدلة وأقتداء بالكتاب أيضاً وعملاً بحديث ابن  
ماجه كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم وفى رواية فهو أقطع وفى رواية فهو أبر والمعنى  
على كل مقطوع البركة ونقصها وقليلها قال النووي رحمه الله تعالى يستحب الحمد فى ابتداء الكتب المصنفة  
وكذا فى ابتداء دروس المدرسين وقراءة الطالبين بين يدي المعلمين سواء قرأ حديثاً أو فقهاً أو غيرها  
وأحسن العبارات فى ذلك الحمد لله رب العالمين وقال بعض الشافعية أفضل الحمد أن يقال الحمد لله حمداً  
يوافى نعمه ويكافى شؤنه وقيل أفضل الحمد أن يقال الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم  
أعلم زاد بعضهم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وفى خبر ابن ماجه عن عائشة كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله إذا رأى ما يحب قال الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله على كل حال  
رب أنى أعوذ بك من حال أهلك النار (وبه) لا بغيره (تستعين) أى تطلب المعونة  
فتقدم الجار والمجرور لافادة الاختصاص (على أمور الدنيا والدين) يطلق الدين لغة  
على معاني كثيرة منها الطاعة والعبادة والجزاء والحساب وشرعاً على ما شرعه الله على

الحمد لله رب العالمين

وَبِهِ نَسْتَعِينُ عَلَى  
أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

فروع الشريعة راجيا

من الله أن ينفع به طلبة

العلم لاسما للمتدئين

وان يوجه اليه رغبة

الراغبين • اعلم أنه

یجب علی کل شخص

من المكلفين ولو كان

رقيقاً أن يعرف أركان

الاسلام والايمان

فأركان الاسلام خمسة

أن تشهد أن لا إله إلا الله

وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ

وتقيم الصلاة وتؤتي

الزكاة وتصوم رمضان

وتحج البيت الحرام ان

استطعت اليه سييلا •

وَأَرْكَانَ الْإِيمَانِ سِتَّةٌ

ان تؤمن بالله وملائكته

وكتبه ورسله واليوم

الآخر وبالقدر خيره

وشره و بحب عليه ايضا

ان يعرف عقائد

الإيمان وهي الصفات

الواجبة لله تعالى

## المستحبة عليه والجائزة

في حقه والمفات

الواجبة للرسول عليهم

الملاة والسلام.



وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ  
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ  
النَّبِيِّينَ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ  
أَجْمَعِينَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ  
إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

وَالْمُسْتَحِيلَةِ عَلَيْهِمُ  
وَالْجَائِزَةِ فِي حَقِّهِمْ  
(فَيَجِبُ) اللَّهُ تَعَالَى  
الْوُجُودَ وَالْقَدَمَ وَالْبَقَاءَ  
وَمُخَالَفَتَهُ تَعَالَى لِجَمِيعِ  
خَلْقِهِ وَقِيَامَهُ تَعَالَى  
بِنَفْسِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى  
لَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذَاتٍ يَقُومُ  
بِهَا وَلَا إِلَى مَوْجِدٍ  
يُوجِدُهُ بَلْ هُوَ تَعَالَى  
الْمَوْجِدُ لِلْأَشْيَاءِ كُلِّهَا  
يَجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوَحْدَانِيَّةُ  
وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى لَا ثَانِي  
لَهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ  
وَلَا فِي أَعْمَالِهِ فَهَذِهِ سِتُّ  
صِفَاتٍ الْأُولَى مِنْهَا  
تَسْمَى صِفَةً نَفْسِيَّةً وَهِيَ  
الْوُجُودُ وَالْحَيَاةُ الَّتِي  
بَعْدَهَا يُقَالُ لَهَا صِفَاتٌ  
سَلْبِيَّةٌ وَجِبِبَ لَهُ تَعَالَى  
أَيْضًا سَبْعُ صِفَاتٍ يُقَالُ  
لَهَا صِفَاتٌ مَعَانِي وَهِيَ  
الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ  
الْمُحِيطُ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ  
وَالْحَيَاةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ

لِسَانِ نَبِيِّهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَاسْمِي دِينًا لَا تَنَاقُضَ لَهُ أَيْ نَعْتَقُدُ وَنُقَادُ وَيُسَمَّى أَيْضًا مِلَّةً مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمَلِكَ  
فِي عَمَلِهِ أَيْ يُلْقِيهِ عَلَى الرَّسُولِ وَهُوَ عَلَيْهِ عَلِيًّا وَيُسَمَّى أَيْضًا شَرْعًا وَشَرِيعَةً مِنْ حَيْثُ أَنَّ اللَّهَ شَرَعَهُ لَنَا أَيْ بَنَيْنَاهُ  
لَنَا عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ (وَصَلَّى اللَّهُ) أَيْ زَادَهُ اللَّهُ عَطْفًا وَتَعْظِيمًا (وَسَلَّمَ) أَيْ زَادَهُ اللَّهُ نَحْمَةً عَظِيمَةً بَلَّغَتْ  
الدرجَةَ الْقُصْوَى (مَسْأَلَةٌ) قَالَ أَسْمَعِيلُ الْحَامِدِيُّ فَإِنْ قِيلَ أَنَّ الرَّحْمَةَ لِلنَّبِيِّ حَاصِلَةٌ فَطَلِبُهَا تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ  
فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِصَلَاتِنَا عَلَيْهِ رَحْمَةٌ لَمْ تَكُنْ فَإِنَّهُ مَا مِنْ وَقْتٍ إِلَّا وَهَذَا رَحْمَةٌ لَمْ تَحْصِلْ لَهُ فَلَا يَزَالُ  
يَتَرَقَّى فِي الْكَمَالَاتِ إِلَى مَا لَا نَهَاءَ لَهُ فَهُوَ يَنْتَفِعُ بِصَلَاتِنَا عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ لَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ الْمُصَلِّي  
ذَلِكَ بَلْ يَقْصِدُ التَّوَسُّلَ إِلَى رَبِّهِ فِي سَبِيلِ مَقْصُودِهِ وَلَا يَحْزَنُ الدُّعَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ الْوَارِدِ كَرَحْمَةِ اللَّهِ  
بِالْمُنَاسِبِ وَاللَّائِقِ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ الدُّعَاءُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَفِي حَقِّ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَوْلِيَاءِ  
وَالشَّائِخِ بِالتَّرَضِي وَفِي حَقِّ غَيْرِهِمْ يَكُنَى أَيْ دُعَاءُ كَانَ أَنْتَهَى (عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) هُوَ أَفْضَلُ أَسْمَاءِهِ ﷺ  
وَالْمُسَمَّى لَهُ بِذَلِكَ جَدُّهُ عَبْدُ الْمَطْلَبِ فِي سَابِعِ وَلَادَتِهِ لَمُوتِ أَبِيهِ قَبْلَهَا فَقِيلَ لَهُ لَمْ يَسَمِّهِ مُحَمَّدًا وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ  
آبَائِكَ وَلَا قَوْمِكَ فَقَالَ رَجَوْتُ أَنْ يُحْمَدَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ وَقِيلَ لِلْمُسَمَّى لَهُ  
بِذَلِكَ أُمُّهُ أَمَّا هَذَا فَقَالَ لَهَا حَلَّتْ بِسَيِّدَةِ الْبَشَرِ فَسَمِيَتْ مُحَمَّدًا وَأَمَّا أَنِّي بِالصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ عَلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْقَدِيمِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى عَبْدِي لَمْ تَشْكُرْنِي إِذَا لَمْ تَشْكُرْ مِنْ أَجْرِي النِّعْمَةَ  
عَلَى يَدَيْهِ وَلَا شَكَتْ أَنَّهُ ﷺ الْوَاسِطَةُ الْعَظِيمَةُ لَنَا فِي كُلِّ نِعْمَةٍ بَلْ هُوَ أَصْلُ الْإِبْرَاهِيمِ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ آدَمَ وَغَيْرِهِ  
وَقَوْلُهُ ﷺ مِنْ صَلَّيَ عَلَى فِي كِتَابِ عِلْمِ تَزَلُّ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّيَ عَلَيْهِ مَا دَامَ اسْمُهُ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ قَالَ عَبْدُ الْمُعْطَى  
السَّمَلَاوِيُّ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَيْ مِنْ كَتَبَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى أَوْ قَرَأَ الصَّلَاةَ الْمَرْسُومَةَ فِي تَأْلُفٍ حَافِلٍ  
أَوْ رِسَالَةٍ لَمْ تَزَلْ الْمَلَائِكَةُ تَدْعُوهُ بِالْبَرَكَةِ أَوْ تَسْتَغْفِرُ لَهُ (خَاتَمُ النَّبِيِّينَ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَكُسْرِ هَا وَكَسْرِ  
أَشْهَرُ أَيْ طَائِعُهُمْ كَمَا فِي الْمَصْبَاحِ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ ﷺ فَهُوَ آخِرُهُمْ فِي الْوُجُودِ بِاعْتِبَارِ جِسْمِهِ فِي الْخَارِجِ  
(وَالِهِ) وَهُمْ جَمِيعُ أُمَّةِ الْإِبْرَاهِيمِ خَيْرُ آلٍ مُحَمَّدٌ كُلُّ تَقِيٍّ أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ وَهُوَ الْأَنْسَبُ بِمَقَامِ الدُّعَاءِ وَهُوَ عَاصِمُ  
لَا نَسْمُ أَحْوَجَ إِلَى الدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَأَمَّا فِي مَقَامِ الزَّكَاةِ فَالْمُرَادُ بِالْأَلِ هُمْ فِي بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ  
فِي تَنْبِيهِ أَصْلُ أَهْلِ قَلْبِ الْهَاءِ هَمْزَةً تَوْصِيًّا لِقَلْبِهَا أَلْفَاظُ قَلْبِ الْهَمْزَةِ أَلْفَاظُ السَّكُونِ وَأَنْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا  
هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ وَقَالَ الْكِسَائِيُّ (أَصْلُهُ) أَوَّلُ عَلَى وَزْنِ جَمَلٍ تَحْرُكُ الْوَاوُ أَنْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبِ الْهَاءِ  
(وَصَحْبِهِ) وَهُوَ مَنْ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِالنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الرِّسَالَةِ وَلَوْ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالدُّعْوَةِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ اجْتِمَاعًا  
مُتَعَارِفًا بَانَ يَكُونُ فِي الْأَرْضِ وَلَوْ فِي ظِلَّةٍ أَوْ كَانَ أَعْمَى وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَوْ كَانَ غَيْرَ مَيِّزٍ أَوْ مَارًا أَحَدَهُمَا عَلَى  
الْآخَرِ وَلَوْ نَائِمًا أَوْ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهِ لَكِنْ رَأَى النَّبِيَّ أَوْ رَأَى النَّبِيَّ وَلَوْ مَعَ بَعْدِ الْمَسَافَةِ وَلَوْ سَاعَةً وَاحِدَةً بِخِلَافِ  
التَّابِعِي مَعَ الصَّحَابِيِّ فَلَا تَثْبُتُ التَّابِعِيَّةُ إِلَّا بِطَوْلِ الْاجْتِمَاعِ مَعَهُ عَرَفَا عَلَى الْأَصْحَحِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ وَالْفَقْهَاءِ  
أَيْضًا وَلَا يَكُنَى تَجَرُّدُ الْقَاءِ بِخِلَافِ لِقَاءِ الصَّحَابِيِّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ بِهِ يُوْثِّرُ مِنَ النُّورِ الْقَلْبِيِّ أَضْعَافَ  
مَا يُوْثِّرُهُ الْاجْتِمَاعُ الطَّوِيلُ بِالصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ لَكِنْ قَالَ أَحْمَدُ السَّجِسْتِيُّ التَّابِعِيُّ هُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ وَلَوْ قَلِيلًا  
وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ أَعْلَمُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْفَضْلِ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهِمْ فِي الْخِلَافَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَنِ فَافْضَلُهُمْ  
أَبُو بَكْرٍ وَرَأْسُهُ عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَيَدُلُّ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كُنَّا نَقُولُ  
سُورَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ عَلِيٌّ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمْ وَبَلَّغَهُمْ  
فِي الْإِفْضَالِيَّةِ الشَّتَّى الْبَاقُونَ وَهُمْ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَسَعْدٌ وَسَعِيدٌ وَعَامِرٌ وَلَمْ يَرْدَنْ بِتَفَاوُتِ  
بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْإِفْضَالِيَّةِ فَلَا نَقُولُ بِهِ أَكْمَلُ مَنْ اجْتَمَعَ بِالْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ ﷺ يُقَالُ لَهُمْ حَوَارِيُّونَ  
(أَجْمَعِينَ) تَوْكِيدٌ لِآلِهِ وَصَحْبِهِ تَنْبِيْهُ كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ الْإِنْدَلِسِيُّ أَكْمَلُ أَجْمَعٍ وَتَوَابِعُهُ فَعَارِفٌ  
بِالْعَلِيَّةِ الْجَنَسِيَّةِ وَأَمَّا النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ فَعَارِفٍ بِأَصْلِهَا لَضَمِيرِ الْمَوْكِدِ (وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ) أَيْ لَا تَحْوِلُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ



الله الآبون الله هكذا ورد تفسيره عنه عليه السلام عن جبريل أفاده شيخنا يوسف السبلاوي  
 والعلي المرتفع الرتبة المنزه عما سواه والعظيم ذو العظمة والكبرياء <sup>قوله</sup> قاله الصاوي وإنما أتى المصنف  
 بالحوقة لأجل التبري منها فهذه علامة الإخلاص منه رضي الله عنه كما قال بعضهم صحح عملك  
 بالإخلاص وصحح إخلاصك بالتبري من الحول والقوة وأيضا في غراس الجنة كما في حديث المعراج  
 لما رأى رسول الله <sup>عليه السلام</sup> سيدنا إبراهيم عليه السلام جالسا عند باب الجنة على كرسي من زبرجد أخضر  
 قال سيدنا رسول الله <sup>عليه السلام</sup> من أمتك فلكثير من غراس الجنة فإن أرضها طيبة واسعة فقال وما غراس  
 الجنة فقال لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم <sup>قوله</sup> وقال القليوبي في شرح المعراج فائدة روى عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما أنه قال قال رسول الله <sup>عليه السلام</sup> من مشى إلى غريمه بحقه يؤديه إليه ضلت عليه ذواب  
 الأرض ونون البحار أي جتانها وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم  
 يلوى غريمه أي بما طله ويسوف به وهو قادر إلا كتب الله عليه في كل وقت اثما <sup>قوله</sup> ومن خواصهما  
 في فوائد الشرحي قال ابن أبي الدنيا بسنده إلى النبي <sup>عليه السلام</sup> أنه قال من قال كل يوم لا حول ولا قوة  
 إلا بالله العلي العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبداً أه وروى في الخبر أيضاً إذا نزل بالإنسان منهم  
 وتلا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثلاثمائة مرة فرج الله عنه أي ألقها ذلك ذكره شيخنا يوسف  
 في حاشيته على المعراج <sup>قوله</sup> تنبيه قال العلماء رضي الله عنهم أعلم أنه لا يثبت ذلك على ذكره إلا إذا عرف  
 معناه وكو اجمالاً بخلاف القرآن فيساب قارئه مطلقاً به على ذلك القليوبي <sup>قوله</sup> فائدة قال المقدسي  
 رحمه الله تعالى الألف واللام في أسمائه تعالى للكمال لا للقصوم ولا للمهد قال سيويه تكون لام التعريف  
 للكمال تقول زيد الرجل أي الكامل في الرجولية وكذلك هي من أسمائه تعالى ذكر هذين القولين  
 أحمد التونسي في نشر اللالي <sup>قوله</sup> وأعلم أن لفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق <sup>قوله</sup> ويحكي  
 أن سيويه روى في المنام وأخبر بأن الله تعالى أكرمه بكرامة عظيمة بقوله أن اسمه تعالى أعرف المعارف  
<sup>قوله</sup> فصل في بيان دعائم الإسلام وأساسها وأجزائها (أركان الإسلام خمسة) فلا يبنى غيرها فاضافة  
 الأركان من اضافة الأجزاء إلى الكل أي الدعائم والأساس والأجزاء التي يتركب الإسلام منها خمسة  
 فلا يكون من غيرها قال الباجوري الإسلام لغة مطلق الانقياد أي سواء كان للأحكام الشرعية  
 أو لغيرها وشرعاً الانقياد للأحكام الشرعية وقيل الإسلام هو العمل انتهى <sup>قوله</sup> أولها (شهادة) أي  
 تيقن (أن لا اله) أي لا معبود بحق موجود (إلا الله) وهو متصف بكل كمال لا نهاية له ولا يعلمه إلا هو  
 ومنزه عن كل نقص ومنفرد بالملك والتدبير واحد في ذاته وصفاته وأفعاله (وأن محمداً) بن عبد الله  
 بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختلف العلماء في بعثة النبي <sup>عليه السلام</sup> إلى الملائكة على  
 قولين وجزم الحليسي والسيدي أنه لم يكن مبعوثاً إليهم ورجع السيوطي والشيخ تقي الدين السبكي أنه  
 كان مبعوثاً إليهم وزاد السبكي أنه <sup>عليه السلام</sup> مرسل إلى جميع الأنبياء والأمم السابقة وأن قوله <sup>عليه السلام</sup> بعثت  
 إلى الناس كافة شامل لهم من لدن آدم إلى قيام الساعة ووجه البارزي وزاد أنه مرسل إلى جميع الحيوانات  
 والجمادات من رمل وحجر ومدر وزيد على ذلك أنه <sup>عليه السلام</sup> مرسل إلى نفسه ذلك في تزيين الأرائك قال  
<sup>عليه السلام</sup> وأرسلت إلى الخلق كافة <sup>قوله</sup> فائدة قال الباجوري وقد ذكر بعضهم أن من تمام الإيمان أن يعتقد  
 الإنسان أنه لم يجمع في أحد من المحاسن الظاهرة والباطنة مثل ما اجتمع فيه <sup>عليه السلام</sup> (و) ثانياً  
 (إقام الصلاة) وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة فقرضها أفضل  
 الفرائض وثالثها أفضل النوافل ولا يندرك أحد في تركها مادام عاقلاً وأما العبادات البدنية القلبية  
 كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا بالقضاء والقدر ومحبة الله تعالى والتوبة

(فصل في أركان الإسلام)  
 خمسة شهادة أن لا اله  
 إلا الله وأن محمداً رسول  
 الله وإقام الصلاة

والكلام الخالي عن  
 الحروف والاصوات  
 وغيرها مما يوجد في  
 كلام الحوادث  
 (ويستحيل) عليه تعالى  
 العدم والحدوث والفناء  
 ومماثلته تعالى لشيء  
 من خلقه واقتضاه إلى  
 ذات أو موجود وان  
 لا يكون واحداً في ذاته  
 أو صفاته أو أفعاله  
 ويستحيل عليه تعالى  
 العجز ووجود شيء من  
 العالم بغير إرادته تعالى  
 والجهل بشيء من  
 المعلومات والموت  
 والصمم والعمى والبكم  
 أو وجود حرف أو  
 صوت في كلامه القديم  
 (ويحوز) في حقه  
 عز وجل فعل كل ممكن  
 وتركه (ويجب) له تعالى  
 اجمالاً كل كمال يليق  
 بذاته العلية ويستحيل  
 عليه جميع النقائص



وابناء الزكاة

والدليل على ذلك كله وجود هذا العالم على هذا الشكل البديع (ويجب) للرسول عليهم الصلاة والسلام الصدق في جميع ما أخبروا به ولو بالمرح والامانة والقطانة وتبلغ ما أمروا بتبليغه للخلق (ويستحيل) عليهم الكذب والخيانة والبلادة وكتمان شيء مما أمروا بتبليغه (ويجوز) في حقهم صفات البشر التي لا تنقص بسببها مراتبهم العلية كالاكل والشرب والمرض والوقاع الحلال (ويجمع) معنى هذه الصفات كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله (ويجب) على المكلف ايضا أن يعتقد أن الملائكة عليهم الصلاة والسلام من جملة عباد الله المكرمين وأنهم معصومون من جميع المعاصي منزهون عن صفات البشر وأنه لا يعلم

والتطهر من الرذائل كالطمع ونحوه فهي أفضل من العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكر ساعة أفضل من عبادة ستين سنة (فائدة) قال جمهور العلماء أن التفكير على خمسة أوجه أما في آيات الله ويلزمه التوجه اليه واليقين به أو في نعمة الله ويتولد عنه المحبة أو في وعد الله ويتولد عنه الرغبة أو في وعيد الله ويتولد عنه الرهبة أو في تقصير النفس عن الطاعة ويتولد عنه الحياء بالفتح والمد وهو الانقياض والانزواء قال أحد بن عطاء الله من علامات موت القلب عدم الحزن على ما فاتك من الطاعات وترك الندم على ما فعلته من وجود الزلات وقال أيضا الحزن على فقدان الطاعات في الحال مع عدم النهوض أي الارتقاء اليها في المستقبل من علامات الاغترار (فائدة) قال بعضهم حجة الله على عشرة معان من جهة العبد (أحدها) أن يعتقد أن الله تعالى محمود من كل وجه وبكل صفة من صفاته (ثانيها) أن يعتقد أنه يحسن إلى عباده من غير فضل عليهم (ثالثها) أن يعتقد أن الإحسان منه إلى العبد أكبر وأجل من أن يقابل بقول أو عمل منه وأن حسن وكرمه (رابعها) أن يعتقد أنه قضاه عليه وقلة تكليفه (خامسها) أن يكون في عامة أوقاته خائفا وجلالا من اعراضه تعالى عنه وسلب ما أكرمه به من معرفة وتوحيد وغيرهما (سادسها) أن يرى أنه في جميع أحواله وأماله مفتقرا إليه لا غنى له عنه (سابعها) أن يدبر ذكره بأحسن ما يقدر عليه منه (ثامنها) أن يحرص على إقامة فرائضه وأن يتقرب إليه بنوافله بقدر طاقته (تاسعها) أن يسر أي يفرح بما سمع من غيره من ثناء عليه أو تقرب إليه وجهاد في سبيله شر أو علانية نفسا ومالا وولدا (عاشرها) أن سمع من أحد ذكر الله أعانه (حادي عشر) في الصلاة والزكاة والحياة إذا لم تنصف تكتب بالواو على الأشهر اتباعا للصحف ومن العلماء من يكتبها بالالف أما إذا أضيفت فلا يجوز كتابتها بالالف سواء أضيفت إلى ظاهر أو مضمر كما قاله ابن الملقن (و) ثالثها (أبناء الزكاة) أي أعطوا ما لمن وجد من المستحقين فوراً إذا تمكن من الأداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع (الأول) فقير وحده هو الذي لا مال له أصلاً ولا كسب كذلك حلالين والمراد بالكسب هنا هو طلب المعيشة أو له مال فقط حلال لا يستد من جوعته مسداً من كفاية العمر الغالب على المعتمد عند توزيعه عليه أن لم يتجر فيه بحيث لا يبلغ النصف كان يحتاج إلى عشرة دراهم ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لخص كل يوم أربعة أو أقل بخلاف من قدر على نصف كافيته فانه مسكين وأما إن اتجر فالعبرة بكل يوم أو له كسب فقط حلال لا تق به لا يستد مسداً من كفايته كل يوم كمن يحتاج إلى عشرة ولا يكتسب كل يوم أربعة فأقل أو له كل منهما ولا يستد مجموعهما مسداً من كفايته (والثاني) مسكين وهو من قدر على مال أو كسب أو عليهما معاً يستد كل منهما أو مجموعهما من جوعته مسداً من حيث يبلغ النصف فأكثر ولا يكفيه كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أو لا يكتسب الا خمسة أو تسعة ولا يكفيه الا عشرة ويمنع فقر الشخص ومسكنه كفايته بنفقة الزوج أو القريب الذي يجب الاتفاق عليه كآب وجد لا يجوز عم وكذا اشتغاله بنوافل والكسب يمنعه منها فانه يكون غنياً ولا يمنع ذلك اشتغاله بعلم شرعي أو علم آلات والكسب يمنعه لانه فرض كفاية اذا كان زانداً عن علم الآلات والافهم فرض عين كآتين ذلك شيخنا أحد النحراوي ولا يمنع ذلك أيضاً مسكنه وخادمه وثبات وكسب له يحتاجها ومال له غائب بمزحلين أو مؤجل فيعطى ما يكفيه إلى أن يصل ماله أو يحمل الأجل لانه الآن فقير أو مسكين (والثالث) عامل كساع يعمل في أخذها من أرباب الأموال وكاتب يكتب ما أعطاه أربابها وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشي جمع الملاك أو ذوى السهمان لا قاض ووال (والرابع) المؤلف ان قسم الامام وهم أربعة من أسلم ولكنه ضعيف بين وهو الأيمان أو قويه ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره من الكفار أو من يكفنا شر من يلبه من الكفار ومن يكفنا شر ما نبي الزكاة فهذا ان القسمان الاخير انما يعطيان اذا كانا أعطوا مما أهون عليهما من تجهيز جيش نبعه لكفار أو ما نبي الزكاة أملا القسمان



الاولان فلا يشترط في اعطائهما ذلك <sup>او في اولان</sup> وللمخامس الرقاب <sup>او في المخامس</sup> وهم المكاتبون لان غيرهم من الارقاء  
لا يملكون ذلك اذا كانوا لغير المزي ولولمحو كافر وهاشمي ومطلبي فيعطون ما يعينهم على العتق ان لم يكن  
معهم ما يفي بنجومهم ولو بغير اذن سيدهم ويشترط كون الكتابة صحيحة بان تستوفي شروطها واركانها  
فاركانها اربعة احدها رقيق وشروطها فيه اختيار وعدم صيا وجنون وان لا يتعلق به حق لازم كالرهون  
وثانيها صيغة وشروطها فيها لفظ يشعربا لكتابة ايجابا ككاتبك او اذنت مكاتب على دينارين تأتي هما  
في شهرين فان اديتهما الى فانبت حر وقولا كقبلت ذلك وثالثها عوض وشروط فيه كونه دينيا او منفعة  
موجلا بنجمين فالكثرو لا يجوز اقل من نجمين ولا بد من بيان قدر العوض وصفته وعدد النجوم وقسط  
كل نجم وزايعها سيد وشروط فيه كونه مختارا اهل تبيع وولا فلا تصح من مكروه ومكاتب وان اذن له  
سيده ولا من صبي ومجنون ومجور وسفيه واولياهم لا من مجور فليس ولا من مرتد لان ملكه موقوف  
وبجوز صرف الزكاة اليهم قبل حلول النجوم على الاصح ولا يجوز صرف ذلك الى سيدهم الا باذن  
المكاتبين لكن ان دفع الى السيد سقط عن المكاتب بقدر المصروف الى السيد لان من ادى دين غيره بغير  
اذنه برئت ذمته اما المكاتب كتابة فاسدة وهو من لم يستوف تلك الاركان والشروط فلا يعطى شيئا  
من الزكاة <sup>او في غير</sup> والسادس الغارم وهو ثلاثة من تداين نفسه في امر مباح طاعة كان او لا وان صرف في معصية  
او في غير مباح كحمر وتاب وظن صدقة في توبته او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحمل الدين ولا يقدر  
على وفائه او تداين لاصلاح ذات الحال بين القوم كان خاف فتنة بين قبيلتين تنازع عتاسبب قتل ولو غير  
ادبي بل ولو كلبا فتحمل ديننا تسكينا للفتنة فيعطى ولو غنيا او تداين لضمان فيعطى ان اعسر مع الاصيل وان  
لم يكن متبرعا بالضمان او اعسر <sup>او في غير</sup> وحده وكان متبرعا بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن <sup>او في غير</sup> والسابع سبيل الله  
وهو الغزاة المتطوعون بالجهاد اى الذين لا رزق لهم في النى فيعطون ولو اغنياء اعانة لهم على الغزو  
والثامن ابن السبيل وهو على قسمين تجازى وهو من شئ سفر من بلد مال الزكاة وحقيق وهو من يملك الزكاة  
في سفره وذلك ان احتاج بان لم يكن معه ما يوصله مقصده او ماله فيعطى من لا مال له اضلا وكذا من له مال  
في غير البلد المتقل اليه بشرط ان لا يكون سفره معصية قال في المصباح وقيل للسافر ابن السبيل لتلبسه به  
اى بالسبيل والطريق قالوا والمراد بابن السبيل في الآية من انقطع عن ماله انتهى <sup>او في غير</sup> وخاتمة <sup>او في غير</sup> وشروط اخذ  
الزكاة من هذه الثمانية حرية واسلام وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا لقوله <sup>او في غير</sup> ان هذه الصدقة  
او ساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ووضع الحسن في فيه ثمرة اى من تمر الصدقة فزعاها  
رسول الله <sup>او في غير</sup> بلعابه وقال كخ كخ انا آل محمد لا تحل لنا الصدقات وهى اوساخ الناس ان بقاءها  
في الاموال يدينها كما يدين الثوب الوسخ وقوله كخ كخ كما قال الصبان نقلا عن ابن قاسم فهو بكسر  
الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة وعن القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز توينها وجواز فتح  
الكاف وهى اسم صوت وضع لزر جر الطفل عن تناول شئ ونقل عن الاصطخرى القول بجواز صرف  
الزكاة الى بني هاشم وبني المطلب عند منعهم من خمس الخمر قال البيجورى ولا بأس بتقليد  
الاصطخرى في قوله الآن لاحتياجهم وكان الشيخ محمد الفضالى رحمه الله فيميل الى ذلك محبة  
فيهم فعنا الله بهم <sup>او في غير</sup> (و) رابعها (صوم رمضان) وفرض في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام <sup>او في غير</sup>  
تسع رمضانات واحدا كاملا وثمانية نواقص <sup>او في غير</sup> (تنبه) اعلم ان رمضان غير منصرف للعلية الا ان كان  
المراد به كل رمضان من غير تعيين واذا اريد به ذلك صرف لانه نكرة وبها الالف والنون الزائدتين  
لا يقتضى منه من الصرف كما قال الشرقاوى قال ابو القاسم الحريرى في كتابه بنت الليلة من بحر الرجز

وصوم رمضان

كثرتهم الا الله تعالى  
ومنهم جبريل وميكائيل  
واسرافيل وعزرائيل  
وهؤلاء الاربعة هم  
الرؤساء وهم افضلهم  
ومنهم حملة العرش وهم  
الآن اربعة ويزاد  
عليهم يوم القيامة اربعة  
ومنهم منكر ونكير  
ورضوان خازن الجنة  
ومالك خازن النار وان  
يعتقد ان افضل الخلق  
كلهم نبينا محمد <sup>عليه السلام</sup>  
ثم الرسل ثم الانبياء  
ثم الملائكة صلوات الله  
وسلامه عليهم ثم  
الصحابة رضى الله عنهم  
وان يعتقد ان الخلق كلهم  
يموتون عند انقضاء  
اعمارهم وان القابض  
لارواحهم ملك الموت  
وهو عزرائيل وانهم  
يسألون بعد دفتهم  
في قبورهم الاجماع  
مخصوصين وانهم  
يبعثون يوم القيامة  
ويحاسبون في الموقف  
على اعمالهم الامن



وحج البيت من استطاع اليه سبيلا  
فصل في ذكر مكان الايمان ستة

يدخل الجنة بغير حساب وأن أعمالهم كلها توزن في الميزان وأنهم يمرون جميعا على الصراط وأن المؤمنين يشربون من حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعته يوم القيامة وأكبر شفاعاته صلى الله عليه وسلم الشفاعة العظمى في فصل القضاء وأن يعتقد أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وأمه) آمنه بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن

ومنهم من جاء على فعلانا على اختلاف قايه أحيانا  
نقول مروان أني كرمنا ورحمة الله على عثمان  
هذه ان عرفت لم تنصرف وما أني منكرا منها صرف

قال عبد الله الفاكهي أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف وتون الجائي على وزن فعلان مثلك الفاء كرموا أن وكرمنا وثمان هذه ان قصد بها التعريف بالعلة ثم تصرف لوجود العلة كرموا أن وان قصد بها التأكيد صرفت لروايل العلية تقول رب مروان لقيه بالجرح والتون قال عثمان في تحفة الحبيب وأنما سمي هذا الشهر بهذا الاسم لأنه مأخوذ من الرمي وهو الإحراق لرمض الذنوب فيه أي أحرقها قال أحمد المقرئ في المصباح ورمضان اسم الشهر قيل سمي بذلك لأن وضعه وأفق الرمي وهو شدة الحر وجمعه رمضان وأرمضاء نصره قال أحمد الفسني وقد قيل الصوم عموم وخصوص وخصوص الخصوص من العموم كف البطن والفرج عن قصد الشهوة والخصوص هو كف السمع والبصر واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام والخصوص الخصوص صرف القلب عن المهمم الدينية وكفه عما سوى الله بالكلية (و) خامسها (حج البيت) أي قصده للحج أو العمرة (من استطاع اليه سبيلا) وهو من الشرائع القديمة بل ما من نبي إلا وحج خلا فالن استثنى هو ذا أو صالحا وروى أن آدم حج أربعين سنة من الهند ماشيا وعيسى يحمل أنه حج قبل رفعه إلى السماء وأنه حج حين ينزل الأرض وفي الخبر من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وإنفاق الدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه ورواه الترمذي وورد في الخبر أن البيت الحرام يحججه كل عام سبعون ألفا من البشر فإذا نقصوا عن ذلك أتمهم الله عز وجل من الملائكة وإذا زادوا على ذلك يفعل الله ما يريد وأن البيت المعمور في السماء الرابعة يحج إليه الملائكة كما تحج البشر إلى البيت الحرام في نكتة في حكي عن محمد بن المنكدر أنه حج ثلاثا وثلاثين حجة فلما كان آخر حجة حجها قال وهو يعرفات اللهم انك تعلم أني وقفت في موقف هذا ثلاثا وثلاثين وقفة فواحدة عن فرضي والثانية عن أبي والثالثة عن أمي وأشهدك يارب أني قد وهت الثلاثين لمن وقف موقفي هذا ولم تقبل منه فلما دفع أي حل من عرفات نودي يا ابن المنكدر أنت كرم على من خلق الكرم والجود وعزني وجلالي قد غفرت لمن يقف في عرفات قبل أن أخلق عرفات بالف عام (توضيح) قوله حج بفتح الحاء وكسر هاء وهو مصدر مضاف لمفعوله ومن فاعله وهو اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع والتقدير هو وأن يحج البيت المستطيع ومثل ذلك مما في الحديث الذي رواه الشيخان وهو قوله صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس إلى أن قال وحج البيت كما قاله على الأشعري في كتابه الملحق بمنهج السالك وأما حج البيت في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يتعين من الفاعلية بل يحتمل كونه بدل الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي من استطاع منهم وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعلية أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج كما قاله محمد الصبان في حاشيته وقوله إليه عائد إلى البيت متعلق باستطاع وسبيلا إما مفعول به لاستطاع أو تمييز على ما استحسنه شيخنا عمر القاعى وهو الجبر في أي من جهة السبيل. (فصل) في بيان جميع ما وجب به الايمان والبراهين الدالة على حقيقة الايمان (أركان الايمان ستة) فإضافة الأركان من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسر ما أي جميع ما وجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان ستة لأن الايمان الذي هو التصديق القلبي يتعلق بمعنى يتمسك بذلك قال الايمان لغة مطلق التصديق سواء كان بما جاء به النبي أو بغيره وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا ومعنى التصديق هو حديث النفس التابع للجزم



سواء كان الجزم عن دليل ويُسَمَّى معرفة أو عن تقليد ومعنى حديث النفس أن تقول تلك النفس أي  
القلب رضى بما جاء به النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> <sup>منه</sup> مراتب الإيمان خمسة <sup>منه</sup> أولها إيمان تقليد وهو الجزم  
بقول الغير من غير أن يعرف دليلاً <sup>منه</sup> وهو يصح إيمانه مع العصيان بتركه النظر أي الاستدلال إن كان  
قادرًا على الدليل <sup>منه</sup> ثانياً إيمان علم وهو معرفة العقائد بأدلتها وهذا من علم اليقين وكل القسمين صاحبهما  
محبوب عن ذات الله تعالى <sup>منه</sup> ثالثاً إيمان عيان وهو معرفة الله بمراقبة القلب فلا يغيب ربه عن خاطره  
طرفة عين بل هيته دائماً في قلبه كأنه يراه وهو مقام المراقبة ويسمى عين اليقين <sup>منه</sup> ورابعاً إيمان حق  
وهو رؤية الله تعالى بقلبه وهو معنى قولهم العارف يرى ربه في كل شيء وهو مقام المشاهدة ويسمى حق اليقين  
وصاحبه محبوب عن الحوادث <sup>منه</sup> وخامساً إيمان حقيقة وهو الفناء بالله والسكر بحبه فلا يشهد إلا آياه  
كمن غرق في بحر ولم ير له شأناً والواجب على الشخص أحد القسمين الأولين وأما الثلاثة الأخرى فعلوم  
ربانية يختص بها من يشاء من عباده <sup>منه</sup> (أحد ما) أن تؤمن بالله) بأن تعتقد على التفصيل أن الله تعالى  
موجود قديم باقي مخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر مريد عالم سميع بصير متكلم وعلى  
الاجمال أن الله كالات لا تتناهي واعلم أن الموجودات بالنسبة للاستغناء عن المحل والمخصص وعدمه  
أربعة الأول ما لا يفقر لمصانعاً وهو ذات الله الثاني عكسه وهو صفات الحوادث الثالث ما يقوم بمحل  
دون المخصص وهو صفة الباري أي الذي يخلق الخلق ويظهرهم من العدم الرابع عكسه وهو ذات المخلوقين  
فائدة من ترك أربع كلمات كمال إيمانه أين وكيف ومتى وكيف فأن قال لك قائل أين الله لجوابه ليس في  
مكان ولا يمتزج عليه زمان وإن قال لك كيف الله فقل ليس كمثل شيء وإن قال لك متى الله فقل له أول بلا ابتداء  
وأخر بلا انتهاء وإن قال لك قائل كم الله فقل له واحد لا من قبله قل هو الله أحد (و) ثانياً أن تؤمن  
(بملائكته) بأن تعتقد أنهم أجسام نورانية لطيفة ليسوا ذكورا ولا إناثا ولا خثا لا أب لهم ولا أم لهم  
صادقون فيما أخبر وأبه عن الله تعالى لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناحون ولا يتوالدون ولا ينامون  
ولا تكتب أعمالهم لأنهم في الكتاب ولا يحاسبون لأنهم في الحساب ولا توزن أعمالهم لأنهم لا سياآت لهم  
ويحشرون مع الجن والانس يشفعون في عصاة بني آدم ويراهم المؤمنون في الجنة ويدخلون الجنة  
ويتناولون النعمة فيها بما شاء الله لكن قال أحد السحيمي وجاء عن مجاهد ما يقتضي أنهم لا يأكلون فيها  
ولا يشربون ولا ينكحون وأنهم يكونون كما كانوا في الدنيا وهذا يقتضي أن الحور والولدان كذلك أه  
ويموتون بالنفخة الأولى الآ حلة العرش والروساء الأربعة فأنهم يموتون بعد ما قبلها فلا يموت أحد  
منهم فيجب الإيمان بأنهم بالغون في الكثرة إلى حد لا يعله إلا الله تعالى على الإجمال الأمن ورد تعينه  
باسم المخصوص أو نوعه فيجب الإيمان بهم تفصيلاً فالأول جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل  
ومنكر ونكير ورضوان ومالك ورفيق وعتيد ورومان والثاني حكمة العرش والحفظة والكتبة قال  
أحمد القلوبى وأعلم أن جبريل أفضل الملائكة مطلقاً حتى من إسرافيل على الأصح قال الجلال السيوطى  
وأنه يحضر موته من يموت على وضوء قال بعضهم وأفضل الملائكة جبريل ثم إسرافيل وقيل عكسه ثم  
ميكائيل ثم ملك الموت وقال الفخر الرازى أفضل الملائكة مطلقاً حلة العرش والحافظون به ثم جبريل  
ثم إسرافيل ثم ميكائيل ثم ملك الموت ثم ملائكة الجنة فلائكة النار ثم الموكلون بأولاد آدم ثم الموكلون  
بأطراف العالم وقال الفزالي أقرب العباد إلى الله تعالى وأعلام ذرجه إسرافيل ثم بقية الملائكة ثم الأنبياء  
ثم العلماء العالمون ثم السلاطين المادلون ثم الصالحون انتهى وأنت خير بأنه لا يلزم من القرب التفضيل  
فألوجه تقدم جبريل على إسرافيل انتهى قول القلوبى (و) ثالثاً أن تؤمن بالله (كتبه) معنى الإيمان  
بالكتب التصديق بأنها كلام الله المنزل على رسله عليهم الصلاة والسلام وكل ما تضمنته حق



ورسله

كالعسل أو يفصل منها  
شيء كالزعفران وغيره  
تغيرا فاحشا فهو طاهر  
في نفسه لكنه لا يرفع  
الحدث ولا يظهر  
النجس ولو كان ألف  
قربة ومثله الماء  
المستعمل ان كان أقل  
من قنتين ولم يتغير  
بالنجاسة والمستعمل  
هو الذي رفع به الحدث  
أو أزيلت به نجاسة وإذا  
وقع فيه نجاسة وتغير بها  
طعمه أو لونه أو رائحته  
ولو تغيرا يسيرا تنجس  
ولو كان قدر البحر فان  
لم يتغير بها منه شيء  
لم يتنجس الا اذا كان  
أقل من قنتين واذا زال  
تغيره بنفسه أو بماء  
وضع عليه عاد طهورا  
وكذا لو زال التغير بماء  
أخذ منه وكان الباقي  
قنتين والقلتان  
محسنة رطل برطل  
بغداد وقدر وما خمس  
قرب من قرب الحجاز  
ولو وقع في السمن مثلا  
أو في الماء القليل نجاسة  
لا يراها البصر المعتدل

ونزولها كانت مكتوبة على الألواح كالنوراة أو مسوعة من السمع بالمشاهدة كما في ليله المراج  
أو من وراء حجاب كما وقع لموسى في الطور أو من ملك شاهد كما روى أن اليهود قالوا الرسول الله  
ألا تكلم الله وتنظر إليه ان كنت نبيا كما كلمه موسى ونظر إليه فقال لم ينظر موسى الى الله فزل وما كان لبشر  
أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء قال السجى في تفسير  
ذلك أي ما صح لبشر أن يكلمه الله الا أن يوحى اليه وحيا أي كلاما خفيا بذرك سرية كما سمع ابراهيم  
في المنام أن الله يأمر بك بذيبح ولدك وكما ألهمت أم موسى أن تقذه في البحر أو من وراء حجاب أو  
أن يرسل رسولا أي ملكا يجبريل فيكلم الرسول أي المرسل اليه بأمر به ما يشاء (فرع) قال سليمان الجمل  
وعن الحرث بن هشام انه قال النبي صلى الله عليه وآله كيف أتيتك الوحي فقال أحيانا يأتيني في مثل صلصلة  
الجرس وهو أشده على ففصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول  
والجرس يفتح الجيم والراء وهو ما يتعلق على عنق الحمار وقوله ففصم عني أي يفصل عني وبما رقي  
وقوله وعيت من باب وعى أي حفظت ما قال والمراد بالكتب ما يشمل الصحف وقد اشهر أنها مائة  
وأربعة وقيل أنها مائة وأربعة عشر وقال السجى والحق عدم حصر الكتب في عدد معين فلا يقال  
أنها مائة وأربعة فقط لانك اذا تبعت أي كتبت الروايات تجد ما تبلغ أربعة وثمانين ومائة فيجب اعتقاد  
أن الله أنزل كتابا من السماء على الأجمال لكن يجب معرفة الكتب الأربعة تفصيلا وهي التوراة لسيدنا  
موسى والزبور لسيدنا داود والانجيل لسيدنا عيسى والفرقان لخبر الخلق سيدنا محمد وعليهم أجمعين  
(تسميم) روى من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله فتن كانت صحف ابراهيم قال كانت كلها أمثالا  
في منها أي الملك المسلط البلى المفعول اني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ولكن بعثك لترد عني  
دعوة المظلوم فاني لا أرد ما عطلو كانت من قوم كافر ومنها وعلى العاقل أن يكون له ساعة بناجي فيها  
ربه عز وجل وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يفكر فيها صنع الله تعالى وساعة يخلو أي يتجرد فيها لحاجته  
من المطعم والمشرب ومنها وعلى العاقل أن لا يكون طامعا أي مؤملا الا في ثلاث تزود للمعاد ومرة  
لمعاش ولذة في غير محرم وقوله مائة فتحات وتشديد الميم أي اصلاح ومنها وعلى العاقل أن يكون  
بصورة ابن مائة مقيلا على شانه حافظا لسانه ومن علة قل كلامه الا فيما يعنيه بفتح أوله من  
باب رعى أي ما يتعلق بعنايته به كما قال ابن حجر في فتح المبين قال أبو ذر أيضا قلت يا رسول الله ما كانت  
صحف موسى قال كانت كلها عتقا بكسر العين وفتح الباء جمع عبرة بسكونها مثل سدر وسدرة أي مواعظ  
ومنها عجت لمن أيقن بالموت كيف يفرح عجت لمن أيقن بالنار كيف يضحك عجت لمن يرى الدنيا  
وتقلها بأهلها كيف يطمئن اليها عجت لمن أيقن بالقدر ثم يتعب وفي نسخة كيف يقضب عجت لمن أيقن  
بالحساب ثم لا يعمل وفي التوراة يا ابن آدم لا تخف من سلطان مادام سلطان في باقية وسلطاني باقية  
لا تنفذ أبدا بفتح الفاء وبالدال المهملة أي لا يقضي ولا ينقطع يا ابن آدم خلقتك لعبادتي فلا تلب  
يا ابن آدم لا تخاف قوات الرزق مادامت خزائني مملوءة وخزائني لا تنفذ أبدا يا ابن آدم خلقت  
السماوات والأرض ولم أعي مخلقتن أبيين رغيقت وأحد أسوة اليك في كل حين وقوله أعي مضارع عي  
بكسر عين الفعل من باب تعب أي ولم أعجز وربيضهم حرف المضارعة من أعي الرباعي يا ابن آدم كما  
لا أطالك بعمل غدي فلا تطالبي برزقي غدا يا ابن آدم في عليك فريضة ولك علي رزقي فان خالفني  
في فريضتي لم أخالفك في رزقيك علي ما كان منك يا ابن آدم إن رضيت بما قسمته لك أرحمت بدتك وقيل  
وان لم ترض بما قسمته لك سلطت عليك الدنيا حتى تر كض فيها كركض الوحر في البرية أي الصحراء  
وعزني وجلالي لا يالك منها الا ما قسمته لك وأنت عدي مذموم (و) رابعها أن تؤمن بـ (رسله)



وهم أفضل عباد الله قال تعالى وكلاً فضلنا على العالمين بأن تعقد أن الله تعالى أرسل للخلق رسلاً رجالاً لا يعلم عددهم إلا الله أو لم آدم وخاتمهم وأفضلهم سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وكلهم من نسل آدم عليه السلام وأنهم صادقون في جميع أقوالهم في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى وفي الكلام العرفي نحو أكلت شربة وأنهم معصومون من الوقوع في محرم أو مكروه وأنهم يبلغون ما أمروا به وينهون ما نهوا عنه للخلق وإن لم يكن أحكاماً وأنهم صادقون بحيث يكون فيهم قدرة على إلزام الخصوم ومحاجتهم وإبطال دعائهم بهذه الصفات الأربعة يجب للرسولين وأما الأنبياء غير المرسلين فلا يكونون مثليين وإنما يجب عليهم أن يبلغوا الناس أنهم أنبياء ليحرموا أو الصحيح فيهم إلا ما كره عن حصرهم في عدد لأنه ربما أدى إلى إثبات النبوة والرسالة لمن ليس كذلك في الواقع أو إلى نفي ذلك عن من هو كذلك في الواقع فيجب التصديق بأن الله رسلاً وأنبياء على الإجمال قال السجستاني نعم يجب على المؤمن أن يعلم ويعلم صبيانه ونسائه وخدمه أسماء الرسل المذكورين في القرآن حتى يؤمنوا به ويصدقوا بجميعهم تفصيلاً وأن لا يظنوا أن الواجب عليهم إلا إيمان بمحمد فقط فإن الإيمان بجميع الأنبياء سواء ذكر اسمهم في القرآن أو لم يذكر واجب على كل مكلف وهم أي المذكورون في القرآن ستة وعشرون أو خمسة وعشرون ونظمتها فقلت

رأساء رسل بقرآن عليك يجب كآدم زكريا بعد يوسف  
نوح وإدريس إبراهيم واليسع إسحق يعقوب اسميل صالحهم  
أيوب هرون موسى مع شعيبهم داود هود عزير ثم يوسفهم  
لوط والياس ذوالكفل أو اتحدا يحيى سليمان عيسى مع محمد هم  
هذا من بحر البسيط ومعنى اتحدا أن ذوالكفل قيل هو الياس وقيل يوشع وقيل زكريا وقيل حزقيل ابن  
العجوز لأن أمه كانت عجوزاً فسألت الله الولد بعد كبرها فوهب لها حزقيلاً أم قول السجستاني وقال  
صاحب بدء الخلق قال وهب بشر بن أيوب يسمى ذوالكفل كان مقبلاً بالشام مدة عمره حتى مات وكان  
عمره خمسين وسبعين سنة وكان قبل شعيب انتهى وأولو العزم منهم خمسة فيجب أن يعلم ترتيبهم  
في الأفضلية لأنهم ليسوا في مرتبة واحدة والمراد من العزم هنا الصبر وتحمل المشاق أو الجزم كما فتره به  
ابن عباس في الآية فأفضلهم سيدنا محمد سيدنا إبراهيم سيدنا موسى سيدنا عيسى سيدنا نوح  
صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويلهم في الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الأنبياء وهم متفانون فيما بينهم  
عند الله لكن يمنع التعيين علينا على تفاهتهم لأنه لم يرد فيه تعليم ثم رؤساء الملائكة كجبريل ونحوه ثم  
الآلَاء خصوصاً سيدنا أبا بكر وبقية الصحابة ثم الحديث إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين  
والمرسلين ثم عوام الملائكة ثم عوام البشر في إيضاح قال الفسفي وقدمت الملائكة على الرسل في الذكر  
أبناءً للترتيب الوجودي فإن الملائكة مقدمة في الخلق أو للترتيب الواقعي في تحقيق معنى الرسالة فإن الله  
تعالى أرسل الملائكة إلى الرسل (و) خامساً أن تؤمن (باليوم الآخر) بأن تصدق بوجوده وبجميع  
ما اشتمل عليه كالخسر والحساب والجزاء والجنة والنار سمي بذلك لأنه لا ليل بعده ولا نهار ولا يقال  
يوم بلا تقيد إلا لما يقفه ليل أو لأنه آخر الأوقات المحدودة أي آخر أيام الدنيا فليس بعده يوم آخر  
أو لأنه آخره عن الأيام المنقضية من أيام الدنيا وأوله من النفخة الثانية إلى ما لا يتناهى وهو الحق وقيل إلى  
استقرار الخلق في الدارين الجنة والنار فصدرة من الدنيا والآخرة وهو يوم القيامة وسمي  
بذلك لقيام الموتي فيه من قبورهم والقبر من الدنيا وقيل فاصل بين الدنيا والآخرة وقيل  
أوله من موت الميت بالقبر من الآخرة ولذا يقولون من مات قامت قيامته أي الصغرى وسمي  
قيامته على هذا لقيام الميت فيه من الاضطجاع إلى القعود لسؤال الملكين ثم ضم القبر عليه  
فأشبهه يوم القيامة الكبرى وقال الزمخشري وأوله من وقت الخسر إلى ما لا يتناهى أو إلى أن يدخل

وباليوم الآخر

أومينة ليس لها هم  
سائل كمقرب وورع  
ولم تغيره لم يتنحس  
(فصل) ويحل استعمال  
جميع المواعين الطاهرة  
من كل نجس الامواعين  
الذهب والفضة فيحرم  
استعمالها لغير ضرورة  
ويحرم استعمال المطلي  
بذهب أو فضة إن كثر  
طلاؤه وتحصل منه شيء  
بعرضه على النار  
(فصل) الحيوانات  
كلها تنجس بموتها إلا  
الآدمي والسمك  
والجراد والمأكول  
المذبوح إن ذبح ذبحاً  
شرعياً وجلودها تظهر  
بالدباغ ظاهراً وباطناً  
الاجلد الكلب والخنزير  
والمتولد منها أو من  
أحدهما ولو مع حيوان  
ظاهر وإذا دبغ الجلد  
ولم يغسل بعد دبغه  
صار متنجساً فلا يحل  
استعماله مع الرطوبة  
ولا تصح الصلاة معه  
الابعد غسله.

(باب فواضل الرضوء)



وبالقدر خيره وشره  
من الله تعالى  
نواقض أربعة (الاول)  
خروج شيء من القبل  
أو الدبر وإن خرج قهرا  
وكان طاهرا لا مني  
الشخص الخارج منه  
أول مرة (والثاني)  
زوال التمييز بمجنون  
أو سكر أو مرض أو نوم  
الامن نام ممكنا مقعده  
من مقره (والثالث)  
ملاسة الرجل للمرأة  
الاجنبية من غير حائل  
بين جلدیهما ولو كان  
كل منهما مراهرا أو حصلت  
الملاسة بغير الاختيار  
وينتقض بها وضوء كل  
منهما (والرابع) مس  
قبل الآدمي أو حلقة  
دبره بباطن الكف  
بلا حائل ولو مع السهو  
أو الاكراه وينتقض به  
وضوء الماس فقط الا  
إن كان المس بين رجل  
وانثى اجنبية فينتقض  
به وضوءهما كما سبق  
ويحرم بالحدث الاصغر  
للصلاة والطواف  
ومس المصحف حتى  
كيسه وصندوقه مادام  
فيهما ويحل قلب ورق  
المصحف بعود الا  
ان اقصت الورقة

أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ومقداره بالنسبة الى الكفار خمسون ألف سنة لشدة أهواله وهو أخف  
من صلاة مكتوبة في الدنيا بالنسبة الى المؤمنين الصالح ويتوسط على عصاة المؤمنين وقيل يوم القيامة فيه  
خمسون مؤطبا لكل موطن ألف سنة نسال الله تعالى أن يخففه علينا منه وفضله حكاة السجى والفنى  
(و) سادسها أن تؤمن (بالقدر خيره وشره من الله تعالى) قال الفنى ومعنى الايمان به أن تعتقد أن  
الله تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وأن جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وهو مريد لها ويمكن  
اعتقاد جازم بذلك من غير نصب برهان وقال السيد عبد الله المرغنى والايان بالقدر هو التصديق بان  
ما كان وما يكون بتقدير من يقول للشيء كن فيكون خيرا أو شرا تقعا أو ضرا حلوا أو مرا أو قال ما كان  
كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وقال لا يؤمن عبد بالله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره  
رواه الترمذى وأما حديث مسلم في دعاء الافتتاح والشر ليس اليك فعناء ولا شر يقرب به اليك  
أو لا يضاف الى الله تأديا لأن اللائق نسبة الخير لله والشر للنفس تأديا قال الله تعالى ما أصابك من حسنة  
فمن الله أى إيجادا وخلقها وما أصابك من سيئة فمن نفسك أى كسبا لا خلقا كما يفسره قوله تعالى وما  
أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم لأن القرآن يفسر بعضه من بعض وأما قوله تعالى قل كل من عند الله  
ففرجوع للحقيقة وانظر الى أدب الحضرة عليه السلام حيث قال فأراد ربك أن يبلغنا أشد هما وقال  
فأردت أن أعيبها وتأمل قول إبراهيم الخليل عليه السلام الذى خلقني فهو يهدين والذى هو يطمعني  
ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين حيث نسب الهداية والإطعام والشفاء لله والمرضى لنفسه فلم يقل  
أمرضني تأديا منه عليه السلام والأفالك من أفعال الله تعالى قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون أى من  
خير وشر اختياري واضطاري وليس للعبد الا مجرد الميل بحالة الاختيار ولذلك طوبى بالتوبة  
والاقلع والندم واستحق التعزير والحدود والثواب والعقاب وهذا هو الكسب وهو تعلق القدرة  
الحادثة وقيل هو الارادة الحادثة في فرع في اختلافوا في معنى القضاء والقدر فالقضاء عند الاشاعرة  
إرادة الله الاشياء في الازل على ما هي عليه في غير الازل والقدر عندهم ايجاد الله الاشياء على قدر  
مخصوص على وفق الارادة فارادة الله المتعلقة أزلا بأنك تصير عالما بقضاء وإيجاد العلم فيك بعد وجودك  
على وفق الارادة قدر وأما عند الماتريدية فالقضاء ايجاد الله الاشياء مع زيادة الايقان على وفق عليه  
تعالى أى محدث الله أزلا كل مخلوق بحده الذى يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر الى غير ذلك أى  
عليه تعالى أزلا لصفات المخلوقات وقيل القضاء علم الله الازلى مع تعلقه بالمعلوم والقدر ايجاد الله الاشياء  
على وفق العلم فعلم الله المتعلق أزلا بأن الشخص يصير عالما بعد وجوده قضاء وإيجاد العلم فيه بعد وجوده قدر  
هذا وقول الاشاعرة هو المشهور وعلى كل فالقضاء قديم والقدر حادث بخلاف قول الماتريدية وقيل  
بكل منهما معنى ارادته تعالى (تفصيل) قال سليمان الجمل كما قاله الفيومى في المصباح والقدر بالفتح لا غير  
ما يقدره الله تعالى من القضاء والقدر بسكون الدال وفتحها هو المقدار والمثل يقال هذا قدر هذا أى بمأثله  
وأما القدر فى قوله تعالى انا أنزلناه فى ليلة القدر فالمعنى ليلة التقدير سميت بذلك لأن الله تعالى يقدر فيها  
ما يشاء من أمره الى مثلها من السنة القابلة من أمر الموت والاجل والرزق وغير ذلك ويسلم الى مديرات  
الامور وهم أربعة من الملائكة اسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجبريل عليهم السلام وقال مجاهد ليلة  
الحكم وقيل ليلة الشرف والعظم وقيل ليلة الضيق والضيق القضاء بازدحام الملائكة فيها وعن ابن عباس  
لأن الله يقضى الاقضية فى ليلة نصف شعبان ويسلمها الى أربابها ليلة القدر وهذا وليس المراد أن تقدير الله  
لا يحدث الا فى تلك الليلة لأنه تعالى قدر المقادير فى الازل قبل خلق السموات والارض بل المراد  
أظهار تلك المقادير للملائكة (تنبيه) إنما أتى المصنف أو لا يذكر أركان الإسلام والايان لأنه عظيم  
الموقع وقد اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة قال الجفرى ويقبح بالمائل أن يسئل  
كون توكيدى



عن أركان الإسلام والايان فلا يرد جواباً وهو يزعم أنه مسلم ومؤ من انتهى وهو مأخوذ من حديث  
سيدنا جبريل عليه السلام كما في الأربعين للنووي قال رحمه الله تعالى عن عمر رضي الله تعالى عنه قال بينما  
نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر  
لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وآله فأسند ركبته إلى ركبته ووضع كفيه  
على فخذيه وقال يا محمد أخبرني عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله أن تشهد أن لا إله إلا الله  
وأن محمد رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً  
قال صدقت فقمنا له يسأله ويصدقه قال فإخبرني عن الإيمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه  
ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال فإخبرني عن الإحسان قال أن تعبد الله  
كما أنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك قال فإخبرني عن الساعة قال ما المسئول عنها بأعلم من السائل قال  
فأخبرني عن أماراتها قال أن تلد الأمة ربها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة يتطاولون  
في البنيان ثم انطلق فلبث ملياً ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فإنه جبريل أتاكم  
بعلكم دينكم رواه مسلم وقوله ووضع كفيه على فخذيه أي وضع الرجل كفيه على فخذيه صلى الله عليه وآله  
وفعل ذلك للاستئناس باعتبار ما بينهما من الانس في الأصل حين يأتيه بالوحي وقد جاء مصرحاً بهذا  
في رواية النسائي من حديث أبي هريرة وأبي ذر حيث قال وضع يديه على ركبتي النبي صلى الله عليه وآله بقوله  
فأخبرني عن الإحسان يعني به الإخلاص ويجوز أن يعني به اجادة العمل وهذا التفسير أخص  
من الأول بقوله أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك وهذا من جوامع كنهه صلى الله عليه وآله  
لأنه شمل مقام المشاهدة ومقام المراقبة ببيان ذلك وإيضاحه أن العبد في عبادته ثلاثة مقامات الأول  
أن يفعلها على الوجه الذي يسقط معه طلب الشرع بأن تكون مستوفية الشروط والأركان الثاني  
أن يفعلها كذلك وقد استغرق في بحر المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه وآله كما قال  
وجعلت قرّة عيني في الصلاة الثالث أن يفعلها كذلك وقد غلب عليه أن الله تعالى يشاهده وهذا هو  
مقام المراقبة بقوله فان لم تكن تراه أن نزول عن مقام المكاشفة إلى مقام المراقبة أي إن لم تعبدته ورأيت  
من أهل الرؤية فاعبده ورأيت بحيث تعتقد أنه يراك فكل من المقامات الثلاثة إحسان إلا أن الأحسان  
الذي هو شرط في صحة العبادة إنما هو الأول لأن الأحسان الذي هو مؤ في الأخيرين من صفة الخواص  
ويتعذر من كثير بقوله فأخبرني عن الساعة أي عن وقت القيامة بقوله ما المسئول عنها كأي عن  
وقتها بقوله بأعلم من السائل أي لم أنت لا تعلمها وأنا لا أعلمها فالمراد التساوي في نفي العلم بوقتها  
لا التساوي في العلم بوقتها بقوله عن أماراتها بفتح الهززة أي علاماتها كما قال في المصباح للإمام  
العلامة وزناً ومعنى وأما الإمارة بكسر الهززة فهي الولاية والإمامة والمراد علاماتها السابقة  
عليها ومقدماتها لا المقارنة المضائق لها كطلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة فلذا قال بأن  
تلد الأمة ربها وفي رواية ربها واختلف في معناها على أقوال أصحابنا أنه أخبار عن كثرة السراري  
وأولادهم وأن ولدها من سيدها بمنزلة سيدها لأن مال الإنسان صائر إلى ولده وقد تصرف فيه  
في الحال تصرف المالكين إما بالإذن أو بقرينة الحال أو عرف الاستعمال وغير بعضهم بأن يستولي  
المسلمون على بلاد الكفار فيكثر السراي فيكون ولد الأمة من سيدها بمنزلة سيدها الشرفه بآيه  
تلاها أن معناها أن الإمام تلد الملوكة تكون أمه من جملة رعيته إذ هو سيدها نالها أن معناها أن تقصد  
أحوال الناس فيكثر ريع أمهات الأولاد في آخر الزمان فيكثر تردادها في أيدي المشركين حتى  
يشترها أي أنها من غير علم أنها أمه ومن ذلك يمكن الفرق في الأولاد فيعامل الولد أمه بما يعامل

وحملت عليه وبجل حله  
في متاع الا ان قصد  
المصحف وحده بالحل  
وبحل حل التفسير ان  
كان أكثر من القرآن  
يقينا ولا يمنع الصي  
المميز من من المصحف  
وحله لحاجة التعليم  
فصل يجب الاستنجا  
من كل خارج من القبل  
أو الدبر ان كان نجسا  
ولو ث محل خروجه  
ويجوز أن يستنجي  
الشخص بالاحجار فقط  
ولو بلا عذرو ان كان على  
طرف البحر والاقتصار  
على الماء أفضل من  
الاقتصار على الحجر  
والجمع بينهما أفضل  
ويجب تنظيف المحل  
من عين النجاسة  
وأثرها ان استنجي  
بالماء فان استنجي  
بالحجر عني عن الاثر  
القليل الذي لا يزيله الا  
الماء أو الحزف الصغار  
واذا اقتصر على الحجر  
وجب ثلاث مسحات  
وان نظفت المحل أقل منها



(فصل) ثماني لاله  
الا الله لا معبود بحق  
في الوجود الا الله

وان لم تظف الثلاث  
وجب أن يزيد عليها حتى  
ينظفه فان نظفه بوتر لم  
يزد عليه شيئا وان نظفه  
بشفع فالسنة له أن يزيد  
واحدة ويقوم مقام  
الحجر في الاستنجاء كل  
جامد ظاهر خشن يقلع  
عين النجاسة كحرقه  
وشرط الاستنجاء  
بالحجر أن لا ينشف  
الخارج النجس وأن لا  
يتقل عن المحل الذي  
استقر فيه وأن لا يجاوز  
البول حشفة الذكر ولا  
الفائط صفحة الاكيتين  
وان لا يصل بول الانثى  
الى محل جماعها

(باب الوضوء)

الفروض التي لا يصح  
الوضوء الا بها ستة  
(الاول) النية ويجب  
ان تكون مقرونة بأول  
جزء يغسله من الوجه  
وينوي المتوضئ رفع  
الحدث او فرض الوضوء  
او الوضوء فقط او نحو  
ذلك (والثاني) غسل  
الوجه من منابت شعر  
الرأس الى منتهى الذقن  
ومن وتداحدى الاذنين  
الى وتد الاخرى ويجب

البدء من الالهة والسبب قوله وان ترى الحفاة بضم الحاء المهملة جمع حاف وهو من لا نعل  
في رجله بقوله العراة جمع عار وهو من لا شيء على جسده بقوله العالة بفتح اللام المحققة جمع  
عائل والعالة هي في تقدير فعلة مثل كافر وكفرة فمناه الفقراء بقوله زعماء الشاء بكسر الراء والمد  
جمع راع وأما بالضم فلا بد من التاء المربوطة مثل قاض وقضاة كما في المصباح وأصل الرعي الحفظ  
والشاء بالهمزة التعميم جمع شاة وهو من الجموع التي يفرق بينها وبين واحدتها بالهاء وتجمع أيضا على  
شياه بالهاء وخصهم بالذكر لأنهم أهل البادية بقوله يتطاولون في البنيان أي يتباهون في ارتفاعه  
والقصد من الحديث الإخبار عن تبدل الحال وتغيره بأن يستولي أهل البادية والفاة الذين هذه  
صفاتهم على أهل الحاضرة ويملكون بالقهر والغلبة فكثرت أموالهم وتوسع في الخطام أي في القانية  
وهي المتاع الكثير المهمة فتصرف منهم إلى تشيد البنيان أي تطويله ورفعها بالجص والهمة بالكسر أول  
العزم وقد يطلق على العزم القوى كما في المصباح بقوله ثم انطلق أي الرجل السائل عما ذكره بقوله  
فلت أي التي هي أي استمرشاكتا عن الكلام في هذه القضية وجاء في رواية فلبثت بتاء مضمومة  
فيكون عمره هو الخمر بذلك عن نفسه بقوله مليا بتشديد الياء أي زمانا كثيرا وكان ذلك الزمان  
ثلاثا كما جاء في رواية أبي داود والترمذي وغيرهما بقوله ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله  
ورسوله أعلم قال فانه جبريل أنا كم يعلمكم دينكم أي قواعد دينكم ففيه إن الدين اسم  
لثلاثة الإسلام والإيمان والإحسان وفهم منه أنه يستحب للعلم تنبيه تلامذته  
والرئيس تنبيه أتباعه على قواعد العلم وغرائب الوقائع طلبا لنفعهم وفائدة فهم حالة الفتن  
فصل في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد وكلمة الإخلاص وكلمة النجاة وقد ذكرت في القرآن في  
سبعة وثلاثين موضعاً قال المصنف رحمه الله تعالى (ومعنى لا إله الا الله لا معبود بحق) كائن (في الوجود  
إلا الله) أي لا يستحق أن يذل له كل شيء إلا الله قوله لا إله الا الله بالرفع بدل من محل لا مع اسمها لأن محلها  
رفع بالابتداء عند سيويه أو بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف والتقدير لا إله موجود  
أو يمكن بالامكان العام إلا الله أو بالنصب على الاستثناء ولا يصح جعله بدلا من محل اسم لأن لا  
لا تعمل في المعارف كذا قال شيخنا يوسف قال السنوسي والبوسني والمنني في لا إله الا الله المعبود بحق  
في اعتقاد عابد نحو الأصنام والشمس والقمر وكذلك أن المعبود يباطل له وجود في نفسه في الخارج  
وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلاً ووجوده في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث  
وجوده في الخارج في نفسه لا يني لا ذات لا تني وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن  
بوصف كونه باطلاً إذ كونه معبودا يباطل أمر محقق لا يصح فيه والادكان كاذبا وأما يني من حيث  
وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينف في لا إله الا الله الا المعبود بحق غير الله  
فلا استثناء متصل وليس المنني أيضا المعبود يباطل في ذهن الكافر لأنه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد  
على من يعتقد الشرك أو فضا ئلها لا تخصي منها قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا إله الا الله ثلاث  
مرات في يومه كانت له كفارة لكل ذنب أصابه في ذلك اليوم وعن كعب الأحبار رضي الله عنه أوحى الله  
تعالى إلى موسى في التوراة لولا من يقول لا إله الا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا قال السجسي  
أفضل الأشياء الإيمان وهو قلبي وأفضل الكلام كلام الله وأفضله القرآن وأفضل الكلام بعده  
لا إله الا الله فهي أفضل من الحدي على الصحيح لأنها تنفي الكفر وقال بعضهم إن كلمة لا إله الا الله اثنا عشر  
نحرراً فلا جرم أي فلا بد أنه وجب بها اثنا عشر فريضة ظاهرة وستة باطنة أمثلة الظاهرة فالطهارة  
والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وأمثلة الباطنة فالتوكل والتفويض والصبر والرضا  
والزهد والتوبة بقوله والجهاد أي القتال في سبيل الله لا قامة الدين وهذا أمر الجهاد الأصغر وأمثلة الجهاد



الا كبرهوه مجاهدة النفس بقوله التوكل ، هو ثقة القلب بالوكيل الحق تعالى بحيث يسكن عن الاضطراب  
عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب ٥ وعن اويس القرني انه قال لو عبدت الله عبادة اهل  
السماوات والارض لا قبل الله منك حتى تكون آمنا بما تكفل الله من امر رزقك وترى جسدك فارغا  
لعبادته قال تعالى فتوكلوا ان كنتم مؤمنين وقال صلى الله عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير  
تغدو غما صاى تذهب بكرة وهي جياع وتروح بطاناى وترجع عشية وهي ممتلئة الاجواف فذكر انها  
تغدو وتروح في طلب الرزق والمعنى لو اعتمدتم على الله في ذهابكم وجيئكم وتصرفكم وعلتم ان الخير  
بيده لم تصرفوا الا غنم شالين ولا غناكم التوكل على الله عن الادخار كالطير لكنكم اعتمدتم على قوتكم  
وكسبكم وهذا ثبنا في التوكل وروى عن بعض العلماء ان اشد الخلق توكل الطير وطمع النمل وليس المراد  
بالتوكل ترك الكسب بالكلية ٥ وسئل الامام احمد رضى الله عنه عن رجل جلس في بيته او في المسجد  
وقال لا اعمل شيئا حتى ياتي رزقي فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يجعل رزقي تحت ظل  
رحمى اى الرمح شرب لتحصيل الرزق ورواه ان معطى الرزق كان من الغنائم والافقد كان يأكل من  
جهاث اخرى غير الرمح ذكره السجسي بقوله التفويض هو التسليم لله في جميع اموره وهو اعلى من التوكل  
قال الغزالي وهو ارادة ان يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تامين فيه من الخطر وضد التفويض الطمع  
بقوله الصبر وهو حبس النفس على المشاق وعن الجوزع قال البلقي الصبر حبس النفس على كربة  
تتحمله وعن لذبة تفارقة قوله الرضا هو غنى القلب بما قسم وقال العلماء الرضا ترك السخط والسخط  
ذكر غير قضاء الله تعالى بانه اولى به واصليح فيما لا يتيقن اصلاحه وفساده روى انه تعالى قال من لم ير ض  
بقضائى ولم يصبر على بلاى ولم يشكر على نعمائى فليخذر بها سوانى قوله الزهد هو ان لا يكون بما  
في ايدي الناس او في منتهى عند الله وليس الزهد هو ترك اللال واطاعة المال وفي الخلد بشك من سره  
ان يكون اكرم الناس فليثق الله عز وجل ومن سره ان يكون اقوى الناس فليتوكل على الله ومن سره ان  
يكون غنى الناس فليكن بما في يده الله او ثقتى منه بما في يده فقول من سره بهاء الضمير منهه من احب كما قاله  
السيد احمد دحلان وفي مختصر منهاج العايدى روى زكريا بن زكريا عن رجل قال زاهد قلبه خبير واحب الى الله  
تعالى من عبادة المتعبدين الى آخر الدهر ابدا وسير مداه بقوله والتوبة ولو لها ثلاثة اركان الاول الاقلاع  
عن الذنب فلا يصح توبة المكاس مثلا الا اذا اقلع عن المكس والثاني الندم على فعلها لوجه الله تعالى  
فلا تصح توبة من لم يندم او ندم لغير وجه الله تعالى كان ندم لا جل نصيبه حصلت له والثالث العزم على  
ان لا يعود الى مثلها ابدا فلا يصح توبة من لم يعزم على عدم العود وهذا ان لم تتعلق القضية بالآدمي  
فان تعلقت به فلها شرط رابع وهو رد الظلامة الى صاحبها او تحصيل البراءة منه تفصيلا لا اجمالا  
فائدة قال الغزالي ورجلة الامر انك اذا برأت قلبك من الذنوب كلها بان توطئه على ان لا تعود الى  
ذنب ابدا وتندم على ماضى وتقتضى الفوات بما تقدر عليه وترضى الخصوم بما امكنك باداء  
واستحلال وترجع الى الله تعالى فيما نخشى في اظهاره فيجانب فتنة بالنصرع الى الله ليرضيه عنك تذهب  
فتنسل ثيابك وتصل اربع ركعات وتضع جبهتك بالارض في موضع خال ثم تجعل التراب على راسك  
وتمرغ وجهك في التراب يد مع جار وقلب حزين وصوت عال وتذكر ذنوبك واحدا واحدا ما امكنك  
وتلوم نفسك عليها وتقول اما استحيين بانفس اما ان لك ان تتوبى الك طلاقة بعذاب الله سبحانه انك  
حاجة وتذكر من هذا كثيرا وتبكي ثم ترفع يديك الى الرب الرحيم سبحانه وتقول الهى عجبك الآبى  
فرجع الى بابك عبدك الماصى رجع الى الصلح عجبك المذنب اناك بالعدو فاعف عني مجودك وتقبل مني  
بفضلك وانظر الى برحمتك اللهم اغفر لي ما سلف من الذنوب واعصمني فيما بقى من الاجل فان الخير كله  
فيديك ولان بارؤف رحم ٥ ثم يدعو دعاء الشدة وهو يا مجلى عظام الامور يا منتهى همه المهمومين  
فانك لا تترك شيئا من خلقك الا وادعوك اليه فادعوك الى الخير والبر والحق والعدل والرحمة والبرهان

غسل الشعر النابت  
في الوجه ظاهرا وباطنا  
الا اللحية الفزيرة  
فيكنى غسل ظاهرها  
فقط والسنة تحليل  
باطنها ويجب أيضا غسل  
السلفة النابتة في الوجه  
وان طالت جدا  
(والثالث) غسل  
البدن مع المرفقين  
ويجب غسل الشعر  
النابت عليهما ظاهرا  
وباطنا وان كثر وطال  
وغسل سلعتهما وان  
طالت (والرابع) مسح  
جزء من جلد الرأس  
او من الشعر النابت فيه  
ولورأس شعرة واحدة  
بشرط أن لا يمسح على  
الطويل الخارج عن  
حد الرأس (والخامس)  
غسل الرجلين مع  
الكعبين من كل رجل  
وشعر الرجلين  
وسلعتهما كسر البدن  
ويجب تحريك الخاتم  
الضيق وتحليل اصابع  
البدن والرجلين ان  
كان الماء لا يصل اليه  
الا بذلك (والسادس)  
ترتيب الاعضاء بأن يضم



عن أبي عبد الله عليه السلام

**(فصل) علامات البلوغ ثلاث**

تمام خمس عشرة سنة  
في الذكر والآنثى  
والاحتلام في الذكر  
والآنثى تسع سنين  
والحيض في الآنثى  
لتسع سنين

للرجل على اليدين  
واليدين على الرأس  
والرأس على الرجلين  
ومحجب في الوضوء إزالة  
الأوساخ التي تمنع  
وصول الماء إلى الأعضاء  
إلا أن كان في إزالتها  
عدة مشقة ومثلها  
الأوساخ التي تحت  
الأظفار ولا يكفي مسح  
الأعضاء المفصلة بل  
لابد من سيلان الماء  
عليها وإذا ترك لمعة  
صغيرة من عضو ولو  
سهو لم يصح الوضوء  
حتى يغسلها ويغسل  
الأعضاء التي بعدها  
ومن الوضوء كثيرة  
منها استقبال القبلة فيه  
والنسيئة مقرونة بأوله  
وغسل الكفين معاً إلى

بأن إذا أراد أن يقول له كن فيكون احاطت بناذنوبنا وأنت المدخول لها بمدخول الكل شدة كنت  
أدخرك لهذه الساعة فتب على نفسك أنت التواب الرحيم ثم تكبر من البكاء والتذلل وقول بآمن لا يشغله  
في سمع عن سمع ولا تشبه عليه الاضواء بآمن لا تغلظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات بآمن لا يبرمه  
الحاج الملحين أذ قنابر عفوك وحلاوة مغفرتك أنك على كل شيء قدير ثم تصلي على النبي محمد  
وتستغفر ربك لجميع المؤمنين وترجع إلى طاعة الله جل جلاله فتكون توبة نصوحاً وصرت  
طاهراً من الذنوب وذلك من الاجر والرحمة فلا يحصى والله الموفق (فرع) حكى أن ابن أبي رزيق  
قال له ادع بهذا الدعاء وقدمه في أول دعائك ثم تدعو بعده بما شئت يستجاب لك به ومن دعاه  
قوى إيمانه وهو هذا اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا إذا لما قضيت ولا بفع ذا الجد  
منك الجد اللهم لا مضل لمن هديت ولا هادي لمن أضللت ولا مسبق لمن أسعدت ولا مسدد لمن أشقيت  
ولا معز لمن أذللت ولا مذل لمن أعززت ولا رافع لمن خفضت ولا خافض لمن رفعت اللهم اهبطنا  
لما أمرتنا ووف لنا بما صغيت لنا من خيرى الدنيا والآخرة وقوي قلوبنا فيما رجيتنا وانصرنا على  
أعدائنا في الظاهر والباطن وأسألك اللهم بما سألك به خليلك إبراهيم عليه السلام من النور واليقين وما  
سألك به سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله من النصر والتوفيق أنك حميد مجيد (فائدة) في الحديث ما أصاب  
عبد الله أو غم أو حزن فقال اللهم انى عبدك وابن عبدك وابن أمك ناصيتي بيدك ماض في حكمك نافذ  
في فتاوك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحد من خلقك أو استأثرت  
به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلمي ونور بصري وجلاء حزني وذهاب غمي  
ألا أذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرجاً أي وسعاً وخلاصاً ثم قوله استأثرت به أي انقردت  
بالاسم من غير مشارك لك فيه ثم قوله ربيع قلبي أي مطر قلبي ثم قوله جلاء حزني أي يفتح الجيم وبالماء أي  
كشف حزني ثم قوله منى أي الهمة أو المشقة أو ما يصيب الشخص من مكروه الدنيا والآخرة والنعم الحيرة  
والاشكال أو الكرب وهو ما شق عليه حتى ملا صدره غمظاً وقيل لله ما يتعلق بالماضي والنعم ما يتعلق  
بالمستقبل وقال الشرفاوى لله ما يتعلق بما يكون في المستقبل والحزن ما يتعلق بما كان في الماضي أهـ  
(فصل) في بيان بلوغ المراهق والمعتصر (علامات البلوغ ثلاث) في حق الآنثى واثنان في حق الذكر  
أحدهما (تمام خمس عشرة سنة) قرية تحديدية باتفاق (في الذكر والآنثى) وأما إذا هما من انفصال جميع  
البدن (و) ثانيها (الاحتلام) أي الانماء وإن لم يخرج المني من الذكر كان أحسن بخروجه فأمسكه وشواء  
مخرج من طريقه المعتاد أو غيره مع الانسداد الأصلي وشواء كان في نوم أو يقظة بجماع أو غيره (في الذكر  
والآنثى تسع سنين) قرية تحديدية عند البيهقوري والشربيني والذي اعتمدته ابن حجر وشيخ الاسلام  
في أنها تقرينية ونقل عبد الكريم عن الرملى أنها تقرينية في الآنثى وتحديدية في الذكر (و) ثالثها (الحيض في)  
(الآنثى تسع سنين) تقرينية بأن كان نقصاً أقل من ستة عشر يوماً ولو لحظة وأما جيلها فليس بلوغاً بل  
علامة على بلوغها بالانماء قبله وأما الحنفى فحكمه أنه أن أمي من ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه فان  
وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه وإنما ذكره المصنف أول مسألة في الفقه  
علامات البلوغ لأن مناط التكليف على البالغ دون الصبي والصبية لكن يجب على سبيل فرض الكفاية  
على أصلهما الذكر والآنثى أن يأمرهما بالصلاة وما توقف عليه كوضوء ونحوه بعد استحسانهما سبع  
سنين إذا ميزا أو حدد التمييز هو أن يصير أبيضاً كاللبن أو أحمر أو يشر بان وحدهما ويستنجيان وحدهما  
فلا يجب الأمر إذا ميزا قبل السبع بل يسن وأن يأمرهما أيضاً بشرائع الدين الظاهرة نحو الصوم إذا أطاقتا  
ولا بد مع صيغة الأمر من التهديد كان يقول لهما صليا والأضربكما وأن يعلمهما أن النبي صلى الله عليه وآله لم يترك



وَأُرْسِلَ فِيهَا وَمَاتَ فِي الْمَدِينَةِ وَدُفِنَ فِيهَا وَيَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَضْرِبَ بِهَا عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرُوحٍ فِي أَثْنَاءِ  
 الْعَاشِرَةِ بَعْدَ كَالِ التَّسْعِ لَاحْتِمَالِ الْبُلُوغِ فِيهِ وَلِلْعَلْمِ أَيْضًا الْأَمْرُ لَا الضَّرْبَ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَمِثْلُهُ الزَّوْجُ فِي  
 زَوْجَتِهِ فَلَهُ الْأَمْرُ لَا الضَّرْبَ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّوَالُ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَمْرِ وَالضَّرْبِ وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّعْرِينَ  
 عَلَى الْعِبَادَةِ لِيَعْتَادَهَا فَلَا يَتْرَكُهَا لَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَأَعْلَمُ) أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ عَلَى سَبِيلِ فَرْضٍ  
 الْكَفَايَةِ تَعْلِيمَ أَوْلَادِهِمُ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ وَسَائِرَ الشَّرَائِعِ وَهَوْنُ تَعْلِيمِهِمْ فِي أُمُورِهِمْ إِنْ كَانَ تَعْلِيمُ مَالٍ  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالٍ آبَائِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالٍ أُمَّهَاتِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى أَغْيَاءِ الْمُسْلِمِينَ  
 (فَائِدَةٌ) إِذَا قِيلَ لَكَ لَمْ يَجِبْ عَلَى الصَّبِيِّ غَرَامَةُ الْمُتَلَفَاتِ وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ بِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ قُلْتُ لِأَقْلَامٍ ثَلَاثَةٌ قَلَمُ  
 الثَّوَابِ وَقَلَمُ الْعِقَابِ وَقَلَمُ الْمُتَلَفَاتِ فَعَلِمَ الثَّوَابُ مَكْتُوبٌ لَهُ وَقَلَمُ الْعِقَابِ مَرْفُوعٌ عَنْهُ وَقَلَمُ الْمُتَلَفَاتِ مَكْتُوبٌ  
 عَلَيْهِ وَمِنْهَا الدِّيَّةُ وَكَذَلِكَ الْمَجْنُونُ وَالنَّائِمُ إِلَّا أَنْ قَلَمُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مَرْفُوعَانِ عَنْهُمَا وَأَمَّا الْقَصَاصُ  
 وَالْحَدُّ فَلَا يَجْبَانُ عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ الزَّمَامِ لِلْأَحْكَامِ قَالَ <sup>بِإِذْنِ</sup> رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ  
 الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فَلَمَّا رَادَ بِالْقَلَمِ قَلَمُ التَّكْلِيفِ دُونَ  
 قَلَمِ الضَّمَانِ لِأَنَّهُ مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ فَيَجِبُ ضَمَانُ الْمُتَلَفَاتِ وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهِمْ بِخِلَافِ الْقَصَاصِ وَالْحَدِّ  
 (فَصَلِّ فِي يَانِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ وَهُوَ الْمَسْمِيُّ بِالْمُطَهَّرِ الْمُخْتَفِ وَأَمَّا الْمَاءُ فَهُوَ الْمُطَهَّرُ الْمَزِيلُ وَيَجِبُ  
 الْإِسْتِجَاءُ عَلَى الْفُورِ عِنْدَ خَشْيَةِ تَجَسُّسٍ غَيْرِ مَحَلِّهِ أَوْ إِرَادَةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْفَرْجِ نَحْسُ  
 بِلَوِّ الْحُلِيِّ بِغَسْلِ الْمَاءِ أَوْ يَمْسَحُ بِالْحَجَرِ (شُرُوطُ أَجْزَاءِ الْحَجَرِ) لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ (ثَمَانِيَةٌ) أَحَدُهَا  
 (أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً أَحْجَارًا) أَوْ ثَلَاثَةً أَطْرَافِ الْحَجَرِ وَلَوْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِدُونِهَا لَقَوْلُهُ <sup>بِإِذْنِ</sup> وَلَيْسَتْ ثَلَاثَةٌ  
 أَحْجَارًا فَلَوْ لَمْ يَحْصُلِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَجَبَتْ الزَّيَادَةُ عَلَيْهَا وَبِزَوَالِ الْإِنْقَاءِ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِشَفْعِ  
 وَلَا فَضْلٍ فِي الْكَيْفِيَّةِ أَنْ يَدُ الْأَوَّلِ مِنْ مَقْدَمِ الصَّفْحَةِ الْبَنِي وَيَدُهُ قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الَّذِي يَدُ أَمْتِهِ  
 ثُمَّ الثَّانِي مِنْ مَقْدَمِ الصَّفْحَةِ الْبَسْرِيِّ كَذَلِكَ ثُمَّ ثَلَاثُ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَالْمَسْرَبَةِ جَمِيعًا قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ  
 وَالْمَسْرَبَةُ بَفَتْحِ الرَّاءِ لَا غَيْرَ يَجْرِي الْغَائِطُ وَخَرَجَهُ مِمَّتْ بِذَلِكَ لِأَنْسَابِ الْخَارِجِ مِنْهَا فِيهِ اسْمٌ لِلْوَضْعِ  
 (و) ثَانِيهَا (أَنْ يَنْتَقِيَ الْحُلِّ) بِحَيْثُ لَا يَبْقَى إِلَّا أَزْلًا يَزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءَ أَوْ صَغَارَ الْخَرْفِ (و) ثَالِثُهَا (أَنْ لَا يَجْفَ  
 النَّجْسُ) لِأَنَّ الْحَجَرَ لَا يَزِيلُهُ حَيْثُ قَوْلُهُ يَجْفَ بِكَسْرِ الْجِيمِ ثُمَّ بَابُ ضَرْبٍ وَفِي لَفْظِهِ لَبْنِي أَسَدُ فَضَحَهَا مِنْ  
 بَابِ تَعَبٍ فَإِنْ جَفَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ تَعَيَّنَ الْمَاءُ فَلَمْ يَخْرُجْ بَعْدَهُ خَارِجَ آخَرٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ وَيَصِلُ إِلَى مَا  
 وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ الْإِسْتِجَاءُ بِالْحَجَرِ (و) رَابِعُهَا (لَا يَنْتَقِلُ) أَيُّ عَنِ الْحُلِّ الَّذِي أَحْصَاهُ عِنْدَ  
 الْخُرُوجِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمُتَقِلُّ مُتَصِلًا تَعَيَّنَ الْمَاءُ فِي الْجَمِيعِ أَوْ مُنْفَصِلًا تَعَيَّنَ فِي الْمُتَقِلِّ فَقَطْ وَيَشْتَرِطُ  
 أَيْضًا أَنْ لَا يَنْقَطِعَ فَإِنْ تَقَطَّعَ بَانَ خَرَجَ قِطْعًا فِي مَحَالِّ تَعَيَّنَ الْمَاءُ فِي الْمُتَقِطِّعِ وَأَجْزَاءُ الْجَامِدِ فِي غَيْرِهِ (و)  
 سَادِسُهَا (لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ آخَرُ) أَيُّ نَجَسٍ مُطْلَقًا أَوْ طَاهِرٍ رَطْبٍ غَيْرِ الْعَرَقِ أَطْلَهُ وَكَذَا الطَّاهِرُ الْجَوَافُ  
 كَحَصَاةٍ فَلَا يَضُرُّ فَإِنْ طْرَأَ عَلَيْهِ نَجَسٌ شَوَاهِدًا كَانَ رَطْبًا أَوْ جَافًا أَوْ طَاهِرًا رَطْبًا وَلَوْ مِنْ رَشَاشِ الْخَارِجِ تَعَيَّنَ الْمَاءُ  
 لِأَنَّ مَوْرِدَ النَّجَسِ الْخَارِجِ وَلَا جَنَى فَيُطْرَأُ عَلَيْهِ (و) سَادِسُهَا (لَا يَجَاوِزُ) الْخَارِجُ (صَفْحَتُهُ) أَيُّ جَانِبِ  
 دُبُرِهِ فِي الْغَائِطِ وَهِيَ مَا يَنْضَمُّ مِنَ الْإِلَيْنِ عِنْدَ الْقِيَامِ (وَحَشْفَتُهُ) أَيُّ رَأْسِ ذِكْرِهِ فِي الْبَوْلِ وَتَسْمَى أَيْضًا  
 عِنْدَ الْعَوَامِ بِاللِّحَةِ بَفَتْحَاتٍ وَأَنْ تَنْشُرَ الْخَارِجَ حَوْلَ الْخُرُوجِ فَوْقَ عَادَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ وَتَقَطُّعِ  
 وَجَاوِزَةٍ وَمِثْلُهَا قَدْرُهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا أَوْ قَائِدُ مَا خَلَقَتْهُ فَلَا يَجْزِي فِي حَشْفَةِ الْحَتَّى وَلَا فِي فَرْجِهِ الشَّكُّ فِيهِ  
 وَيَشْتَرِطُ فِي الثَّبَانِ أَنْ لَا يَصِلَ بُولُهُمَا مَدَّ خَلِّ الذِّكْرِ وَهُوَ تَحْتِ مَخْرَجِ الْبَوْلِ وَفِي الْكُرْأَنِ لَا يَجَاوِزُ مَا يَظْهَرُ  
 عِنْدَ قَعْوَدِهَا وَالْإِثْمَانِ الْمَاءُ كَمَا تَعَيَّنَ فِي حَقِّ الْإِقْلَابِ إِنْ وَصَلَ بُولُهُ لِلْجِلْدَةِ (و) سَابِعُهَا (لَا يَجِيءُ مَاءً)  
 غَيْرَ مُطَهَّرٍ لَهُوَ أَنْ كَانَ ظُهُورًا أَوْ مَائِعَ آخِرَ بَعْدِ الْإِسْتِجْمَارِ أَوْ قَبْلَهُ لَتَجَسُّسٍ أَوْ يَتَّخِذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَجْمَعَ

(فصل) شروط أجزاء الحجر ثمانية أن يكون بثلاثة أحجار وأن ينتقى الحبل وأن لا ينجس ولا ينتقل ولا يطأ عليه آخر ولا يجاوز صفحتي وحشفته ولا يهيه ماء

الكوعين ثم المضمضة ثم الاستنشاق ومسح الرأس كله ثم مسح الأذنين معاً ظاهراً وباطناً بماء جديد وتقديم اليمنى على الشمال من اليدين والرجلين وتطهير كل عضو ثلاث مرات متوالية والمواالة لغیر دائم الحدث (وأما السواك) فليس من السنن الخاصة بالوضوء بل هو سنة في كل حال الأفي الصوم فيكره من الزوال الى الغروب وثنا كد استحبابه عند الوضوء ومحلّه فيه قبل المضمضة وثنا كد أيضاً عند تغير القم والانتباه من النوم وإرادة الصلاة وقراءة القرآن والعلم وتتمصل



وَأَنْ تَكُونَ الْأَحْجَارَ طَاهِرَةً.

﴿فصل في فروع الوضوء ستة﴾ الأول

النية الثانية غسل الوجه السنة فيه بكل طاهر خشن يزيل صفرة الأسنان ولو خرقة وأفضله الأراك اليابس المبلول بالماء.

﴿باب الفصل﴾ لا يجب الفصل على المحي إلا بالجناية أو الولادة ولو من غير بلل أو انقطاع الحيض أو النفاس وتحصل الجناية أما بدخول الحشفة أو مقدارها في قبل أو دبر ولو لبهيمة وإن لم يحصل إزال وأما بجزول المني ولو بغير إيلاج كالحاصل في النوم وله فرضان لا يصح إلاهما الأول النية مفروقة بأول جزء يغسله من جسده ونوى المتكسر رفع الحدث أو فرض الفصل

بجهر مبلول لم يصح استنجاؤه لأنه يله يتنجس بنجاسة المحل ثم ينصب فتعين الماء (و) ثانياً (أن تكون الأحجار طاهرة) فلا يجوز بالاستنجاؤه بجهر متنجس وأعلم أن كل ما هو مقيس على الحجر الحقيقي وهو ما إذا وجدت القيود الأربعة فيسمى حجراً شرعياً يجوز الاستنجاؤه به الأول أن يكون طاهراً نخرج به النجس كالبرص والمتنجس كالخمر المتنجس والثاني أن يكون جامداً فلو استنجى برطب من حجر أو غيره كما ورد في الخبر لم يجز له والثالث أن يكون قابلاً للنجاسة منشفة فلا يجزى الزجاج والقصص الأملس ولا التراب المتناثر بخلاف التراب الصلب قال في المصباح والقصص بفتحين كل نبات يكون مثاقه أنابيب وكوباً انتهى فالمراد بالأملس هو الذي قد كسبه والرابع أن يكون غير محترم خرج به المحترم كطعوم الأديمين كالخبز ومطعوم الجن كالعظم وكالجزء منه كيدنه ويد غيره وكذب العير المنفصل وأما الجلد فلا يظهر أنه أن كان قد بوجاً جاز الاستنجاؤه به والأفلا كما قاله الحصني (تتمة) وإذا استنجى بالماء سبق تقديم قبله على دبره وعكسه في الحجر.

﴿فصل في الوضوء﴾ وهو المسمى بالمطهر الرفع والمعتد أنه معقول المعنى لأن الصلاة مناجاة الرب تعالى فطلب التطهير لا جليها وإنما اختص الرأس بالمسح لسترته غالباً فاكنت في يادني طهارة وخصت الأضغاة الأربعة بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا أولاً لأن آدم مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها يديه وأكل منها بفيه ومس رأسه ورثها وهو وجه الحدث مع القيام إلى الصلاة ونحوها وقيل القيام فقط وقيل الحدث فقط بمعنى أنه إذا فعله وقع وأجاسوا أدخل في الصلاة أم لا والقيام إلى الصلاة شرط في فوريتها وإنقطاع الحدث شرط في صحته (فروض الوضوء) ولو كان الوضوء مندوباً أي أركانه (سنة) وعبر المصنف بالفرض هنا وفي الصلاة بالأركان لأنه لما امتنع تفرق أفعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة من أجزاء تناسب عدأجزائها أركاناً بخلاف الوضوء لأن كل فعل منه كفيل الوجه مستقل بنفسه ويجوز تفرق أفعاله فلا تركيب فيه (الأول النية) لقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى قال الفسني أي إنما تحسب التكليف الشرعية الدينية أقوالها وأفعالها الصادرة من المؤمنين إذا كانت بنية وإنما لكل امرئ ما نوى أي ما نواه من خير أو غير خير وإن شراً فشر انتهى وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه سواء كان ذلك الأول من أعلى الوجه أو وسطه أو أسفلها وإنما وجب قربها بذلك ليعتد بالمفسول لا ليعتد بها فلو غسل جزء من قبلها وجب إعادة بعد ما وكيفية كما قال الحصني إن كان المتوضئ مسلماً لا علة به أن ينوي أحد ثلاثة أمور أحدها أن ينوي رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث أو الطهارة للصلاة الثاني أن ينوي استحالة الصلاة أو غيرها مما لا يباح إلا بالطهارة الثالث أن ينوي فرض الوضوء أو أداء الوضوء أو الوضوء وإن كان التأوى صياً أو مجدداً أما صاحب الضرورة كليس البول ونحوه فلا تكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه لأن وضوءه مبيع لا رافع وأما المجدد فيستع عليه نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث ثم كذا الطهارة للصلاة كما قاله الشوبري ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركتين الأركان وقصد فعل ذلك المستحضر كما في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كني وإن لم يستحضر ما ذكره لتضمن رفع الحدث لذلك (تنبيه) النية بتشديد الباء من نوى بمعنى قصد والإصل نوية قلت الواو ياء أو أدغمت في الباء وتخفيفها لغة كما حكاهما الأزمري من وثني إذا أخطأ لأنه يحتاج في تصحيحها إلى نوع إبطاء أي عدم مبادرة (الثاني غسل الوجه) وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى لحية وما بين أذنيه فنه شعوره كالحاجين والأتعاب والشاربين والعدائين فيجب غسل ظاهر هذه الشعور وباطنها مع البشرة التي تحتها وأن كفت لأنها من الوجه لا باطن الكشف الخارج عنه وأما اللحية والعارضان فإن خفاً وجب غسل ظاهرهما وباطنهما مع البشرة التي تحتها وإن كفاً وجب غسل ظاهرهما دون باطنهما للشقة إلا إذا كانا لأمراً



وختي فيجب ايهال الماء لباطنها مع بشرتها لندرة ذلك مع كونه يندب للراة ازانها قال السيد المرغني  
ويجب غسل جزء من ملا في الوجه من سائر الجوانب اذ ملا يتم الواجب الا به فهو واجب وكذا يندب اذني  
زيادة في اليدين والرجلين انتهى ليتحقق غسل جميعها (فرع) قال عثمان في تحفة الحبيب حلق اللحية مكروه  
وليس حراما واخذ ما على الحلقوم قبل مكروه وقيل مباح ولا بأس بابقاء السبالين وهما طرفا الشارب  
واخذ الشارب بالخلق او القصص مكروه قاله ان يخلق منه شيئا حتى تظهر الشفة وان يقص منه شيئا ويبقى  
منه شيئا (الثالث غسل اليدين مع المرفقين) او قدرهما عند فخذهما والبركة بالمرفقين عند وجودهما  
ولو في غير محلها المعتاد حتى لو التصق بالمنكبين اعتبارا والمرفقان ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء  
انصاع من العكس وهو مجموع العظام الثلاث عظمي العضد وبرة الذراع الداخلة بينهما وهو الذي يظهر  
عند طي اليد كالابرة ويجب غسل ما عليها من شعر وغيره فان ابرئ بعض محل الفرض وجب غسل ما بقى او  
من مرفقه وجب غسل رأس عظم عضده او من فوقه سن غسل باقي عضده محافظة على التحجيل ولولا  
يخلو العضو من طهارة (الرابع مسح شيء من الرأس) ولو بعض شعرة او قدرها من البشرة وشروط  
الشعر المصوح ان لا يخرج عن حد الرأس من جهة نزوله من اى جانب كان لو مده بان كان متجذبا ولو  
غسل رأسه بدل المسح او التي عليه قطرة ولم تسيل او وضع يده التي عليها المستر على رأسه ولم يمر بها أجزاء  
(الخامس غسل الرجلين مع الكعبين) وان لم يكونا في محلها المعتاد واتفق العلماء على ان المراد  
بالكعبين العظمان البارزان بين الساق والقدم في كل رجل كعبان وشدت الرافضة قبهم الله تعالى  
فقال في كل رجل كعب وهو العظم الذي في ظهر القدم فان لم يكن لرجل كعبان اعتبر قدرهما من معتدل  
الحلقة من غالب امثاله بالنسبة ولو قطع بعض قدميه وجب غسل الباقي فان قطع من فوق الكعب فلا  
فرض عليه ويحسن غسل الباقي ويجب غسل ما عليها من شعر وغيره (السادس الترتيب) في افضاله  
والسته المذكورة اربعة منها ينص الكتاب وواحدة بالنسبة وهما اليد والرجل وهو الترتيب ووجه  
دلالة الكتاب عليه هو كونه تعالى ذكر مسوحا بين مغسولات في قوله فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى  
المرافق واسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وهو منزل بلفظ العرب والعرب لا تركب تفريق  
المتجانس الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لاندبه بقربته قوله في حجة الوداع لما قالوا  
ابدأ بالصفا بالمروة ابدؤا بما بدأ الله به فالعبرة بعموم اللفظ وهو ما من قوله بما بدأ الله به اى  
ابدؤا بكل شيء بدأ الله به من انواع العبادات لا بخصوص السبب الذي هو السمي بين الصفا والمروة  
واما حسن الوضوء فكثيرة منها التسمية واليواك وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء والمضيضة  
والاستنشاق ومسح جميع الرأس ومسح جميع الاذنين والتسائم والموااة والدلك والتلث  
وان يقول بعده اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
(فصل في بيان احكام النية) وهي سبعة لكن ذكر منها ثلاثة فقال (النية) اى حقيقتها شرعا  
(قصد الشيء مقترنا بفعله) فان تراخي الفعل عن ذلك القصد يسمى ذلك القصد عزمًا لانية واملانة  
فهي مطلق القصد سواء تقرر الفعل اولا (ومحلها القلب والتلفظ بها سنة) ليعاون اللسان القلب  
وسمى القلب قلبا لتقلبه في الامور كلها اولاته وضع في الجسد مقلوبا كقصد السكر وهو لحم صنوبري  
الشكل اى شكله على شكل الصنوبر قاعدة في وسط الصدر ورأسه الى الجانب الايسر (وتوقفها)  
في الوضوء (عند غسل اول جزء من الوجه) هكذا عبارة بعضهم بتقديم لفظ غسل على لفظ اول وهو  
مريض الشراوى نظرا الى ان الواجب مقارنتها للفعل وعبارة بعضهم بالعكس وهو مرضى البيجورى  
نظرا الى ان المعتد قرنها باول الفصل قال البيجورى وما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من شعوره  
ولو الشعر المسترسل لا ما يتب غيبه كباطن الحية كثيفة ولو قص الشعر الذي نوى معه لم يجب النية

الثالث غسل اليدين مع  
المرفقين (الرابع مسح  
شيء من الرأس  
الخامس غسل الرجلين  
مع الكعبين  
السادس الترتيب  
(فصل في النية قصد  
الشيء مقترنا بفعله ومحلها  
القلب والتلفظ بها سنة  
وتوقفها عند غسل اول  
جزء من الوجه  
أونحو ذلك (والثاني)  
تعميم جسده ظاهرا  
فقط وشعره ظاهرا  
وباطنا بالماء مرة واحدة  
ويجب على المغتسل  
أن يتعصر حتى تنفتح  
حلقة دبره وينسلها  
عن الحدث وعلى الاخر  
أن تغسل ما يظهر منها  
عند قعودها على قدميها  
أيضا فان ذلك كله من  
ظاهر الجسد فلترك  
في الغسل ولو نسيانا لم  
يصح الغسل والا فضل  
أن يغسل هذين الطرفين  
قبل جسده بنية  
تخصهما غير النية



عند الشعر الباقي أو غيره من باقي أجزاء الوجه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين والمضمضة أو الاستنشاق إن لم يغسل معها جزء من الوجه كحجرة الشفتين والاذنية كفته مطلقاً وقائه ثواب السنة مطلقاً انتهى وورقها في غيره أول العبادات الآ في الصوم فإنها مقدمة عليه لعسر مراقبته الفجر والصحيح أنه عزم قام مقام النية وأما حكمها فهو الوجوب غالباً ومن غير الغالب قد تندب كما في غسل الميت وكيفيات تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا وشروطها اسلام الناوي وتميزه وعليه بالمنوى وعدم اتيانه بما ينافيها بأن يستحبها في القلب حكماً وأن لا تكون متعلقة فان قال ان شاء الله تعالى فان قصد التعليق أو أطلق لم يصح أو التبرك صحت والمقصود بها تمييز العادة عن العادة كتمييز الجلوس للاعتكاف عن جلوسه للاستراحة أو تمييز رتبها كتمييز الغسل الواجب من الغسل المندوب وقد نظم تلك الاحكام السبعة بعضهم قيل هو بيان حجر العقلا في وقيل التثاني من بحر الرجز في قوله سبع شرائط انت في نية نكتي لمن حوى لها بلا وسن حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

بقوله شرائط بالصرف للضرورة وقوله وسن بفتحين معناه ناس وهو تميم البيت وكذا قوله حسن وفيه إشارة الى أنه يحسن أن يقصد الاخلاص في العبادة لا تنبيه في الترتيب قال (والترتيب أن لا يقدم عضواً على عضو) بضم العين أشهر من كسرهما وهو كل عظم وأفر من الجسد أي حقيقة الترتيب ووضع كل شيء في مرتبته قال الحصني وفرونيته مستفادة من الآية اذا قلنا الواو للترتيب والا فمن فعله وقوله ماذ لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه توضعاً الأمرين ولا أنه عليه الصلاة والسلام قال بعد أن توضعاً مرتباً هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به أي بمثله رواه البخاري الفصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها قال (الماء) في قانون الشرع فسان (قليل وكثير القليل ماذون القلتين) بأن نقص منهما أنه أكثر من رطلين (والكثير قلتيان فأكثر) من محض الماء يقيناً ولو مستعملاً وقدرهما بالوزن خمسمائة رطل بالبغدادى التي هي أربعة وستون ألف درهم ومائتان وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم اذ كل رطل ببغدادى مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وبالمكي أربع مائة رطل واثنى عشر رطلاً وثلاثة عشر درهماً وخمسة أسباع درهم على أن الرطل مائة وستة وخمسون درهماً فاذ ذلك العلامة محمد صالح الرئيس وبالطائفي ثلاثمائة وسبعة وعشرون رطلاً وثلاث رطلين مائة وستة وتسعون درهماً ثمانية على ذلك عبد الله المرغنى في مفتاح فلاح المستدى وبالمصرى أربع مائة رطل وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقي مائة وسبعة أرطال وسبع رطل وقدرهما بالمساحة في المربع ذراعاً ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمى وهو شران تقريباً وفي المدور ذراعان عمقاً بذراع الحديد وذراع عرضاً بذراع الأدمى فكان ذلك بذراع اليد ذراعاً عرضاً وذراعاً عرضاً ونصفاً عمقاً لأن ذراع الحديد بذراع الأدمى ذراعاً ورابع وفي الثلث وهو مائة ثلاثة أبعاد متساوية ذراعاً ونصف طولاً وعرضاً وذراعان عمقاً بذراع الأدمى فالعرض هو ما كان بين الركنين والطول هو الركنان الآخران (القليل) حكمه (يتنجس بوقوع النجاسة) المنجسة يقيناً (فيه وإن لم يتغير) المفهوم قوله متى إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً وفي رواية نجساً اذ مفهومه أن ماذونها يحمل الخبث وخرج بالنجاسة المنجسة النجس المفروغ كية لادم لها سائل ونجس لا يدركه طرف معتدل حيث لم يحصل بفعله ولو من مغلف كما اذا غب الذباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل أو مانع فانه لا يتنجس مع أنه علق في رجله نجاسة لا يدركها الطرف وما على منفذ حيوان ظاهر غير آدمى وروث سمك لم يتغير الماء ولم

والترتيب أن لا يقدم عضواً على عضو (فصل) الماء قليل وكثير القليل ماذون القلتين والكثير قلتيان فأكثر القليل يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير

على بقية الجسد (وسن الفصل) كثيرة منها الوضوء كاملاً قبله وذلك أعضائه والابتداء بالشق الايمن من جسده وتعميم جسده بالماء ثلاث مرات واستقبال القبلة حال غسله (وبمحرم) بالنجاسة قراءة القرآن والمكث في المسجد والمحرمات بالحدث الأصغر

(باب التيمم) لا يصح التيمم بشيء من أجزاء الارض الا بالتراب الخالص الطاهر الذي له غبار بشرط أن ينقله ولو من الهواء وأن يكون بعد دخول وقت العبادة التي يقيم لها (أسبابه) ثلاثة الاول عدم الماء والثاني خوف الضرر



يضعه فيه عشا وما يماسه العسل من الكؤارة التي تجعل من روث نحو البقر وجره البعير والحق به فم ما يجتر  
من ولد البقر والضأن اذا التمس اخلاف امه وفم صبي تنجس ثم غاب واحتمل طهارته كغير المرة فانه  
لا ينجس الماء القليل وذرق الطيور في الماء وان لم يكن من طيور وبعر فارة عم الا يتلا به وبعر شاة  
وقع في اللبن حال الحلب وما يني في نحو الكرش مما يشق ثقفته والقليل من دخان النجاسة ولو من مغلف  
وهو المتصاعد منها بواسطة نار والبسر من الشعر المنفصل من غير ما كول غير مغلف والكثير منه  
من مركوب والقصاص والدم الباقي على اللحم والعظم الذي لم يختلط بشيء كالوذبح شاة وقطع لحمها  
وبقي عليه اثر الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تذبح في المحل المعد لذبحها الآن من صب الماء  
عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وان قل لا يختلطه باجنبي  
فلتنة له والضابط في جميع ذلك ان العفونة مما يشق الاحتراز عنه غالبا والمعتمد انه لا يعني عن دم  
البراغيث والقليل ونحوه بالنسبة للنايع والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو قتل قلا أو براغيث  
بين أصابعه فان كان الدم الحاصل كثيرا لم يفت عنه أو قليلا عني عنه على الأصح هذا وخرج بدخان النجاسة  
من حمار وهو المتصاعد منها لا بواسطة نار فهو طاهر ومنه الريح الخارج من الكف أو من الدبر فهو طاهر  
فلولا منه قربته وحماها على ظهره وحلي بها صحت صلاته (والماء الكثير لا يتنجس) بملاقاته النجاسة  
(الا اذا تغير طعمه) وحده (أولونه) وحده (أورجه) وحده أي غلب ملاقاته النجاسة فلو تغير بعد  
مدة لم يحكم بنجاسته ما لم يعلم بقول اهل الخبرة نسبة تغيره اليها وخرج بالملاقاة ما لو تغير بريح النجاسة  
التي على الشط لقربها منه فانه لا ينجس لعدم الاتصال بل مجرد استرواح والمراد بالتغير كل الماء اما اذا  
غيرت النجاسة بعضه دون باقيه وكان هذا الباقي قلتين فانه لا ينجس بل النجس هو المتغير فقط ولا يجب  
التباعد فيه عن النجاسة بقدر قلتين بل يجوز الاغتراف من جانبها ولا فرق في التغير بالنجس بين الكثير  
والبسر ولا بين كونه بالمخالط او المجاور ولا بين المستقي عنه وغيره ولا بين الميتة التي لا يسيل دما وغيرها  
لفظ أمر النجاسة ولو كان التغير تقديريا بان وقع في الماء نجس بواقفه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة  
واللون والطعم فيقدر مخالفا أشد الطعم طعم الحبل واللون لون الحبر والريح ريح المسك فلو كان الواقع  
قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبل هل يغير طعم الماء أولا فان قال  
اهل الخبرة يغيره حكما بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير  
لون الماء أم لا فان قالوا يغيره حكما بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك  
هل يغير ريحه أولا فان قالوا يغيره حكما بنجاسته وان قالوا لا يغيره حكما بطهارته هذا اذا كان الواقع  
قدت فيه الأوصاف الثلاثة فان قد بعضها حال وقوعه ولم يغير فيخرج المفقود فقط لان الموجود اذا  
لم يغير فلا معنى لفرضه وأما المتغير كثيرا شيئا شيئا ومخالط بان لم يمكن فصله أو لم يتميز في رأي العين طاهر  
مستقي عنه بان سهل صوته عنه وليس ترابا وملح ماء طر حافيه تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فهو غير  
مطهر ولو كان الماء قلتين مالم يكن الخليط ماء مستعملا ولو كان التغير تقديريا بان اختلط بالماء ما يوافق  
في صفاته كالمورد المنقطع الرائحة والطعم واللون فيقدر مخالفا وسطابين أعلى الصفات وأدناها  
الطعم طعم الرمان واللون لون العصير والريح ريح اللادن بفتح اللادال المعجمة وهو اللان الذكر  
كما هو المشهور وقيل هي رطوبة تعلو شفا المز وقشرها أي انانرض عليه مغير اللون مثلا فان حكم  
اهل الخبرة بتغيره سلبا الطهورة والاغرضنا مغير الطعم ثم مغير الريح كذلك فلا يمرض عليه الثاني  
الا اذا لم يحكم بالتغير بالأول ولا الثالث الا اذا لم يحكم بالتغير بالثاني وخرج مما ذكر التغير البسر  
والنك في كثرة التغير والتغير بالمجاور وهو ما يتميز في رأي العين او ما يمكن فصله كدهن وعود ولو  
مطين او بغير مستقي عنه سواء كان خلقيا في الارض كطين وان منع الاسم او مصنوعا فيها كذلك

والماء الكثير لا يتنجس  
الا اذا تغير طعمه أو لونه  
أو ريحه

من استعماله بسبب مرض  
او نحوه (والثالث)  
احتياجه لشربه او شرب  
حيوانه المحترم •  
فروضه اربعة (الأول)  
النسبة مقرونة بنقل  
التراب وبأول جزء  
يمسحه من الوجه  
وينوى التيمم استحابة  
الصلاة مثلا (الثاني)  
مسح الوجه طولا  
وعرضا حتى المقل من  
انفه وشفته (الثالث)  
مسح اليدين مع  
المرفقين ولانكن  
ضربة واحدة للوجه  
واليدين بل لا بد لكل  
منهما من ضربة مستقلة  
(الرابع) الترتيب بان  
يقدم مسح الوجه على  
مسح اليدين (ويطه)  
ما يطل الوضوء والردة  
وزوال المانع قبل  
الشروع في الصلاة التي  
يقيم لها (ولا يفعل)  
بالتيمم الواحد فرضين



بحيث يشبه الخلق كالفاسق المعمول بالجبر وكالقرب المدبوغه بالقطران ولو غاطوا ولو كثير الا انه وضع  
 لا صلاحها فان الماء في هذه الصور كلها مطهر والقطران يفتح القاف مع كسر الطاء وسكونها  
 ويكرها مع سكون الطاء ومن شجر يطل به الابل للجرب ويسرج به بخلاف ما لو وضع لا صلاح  
 الماء فانه غير مطهر لاستغناء الماء عنه ونما لا يستقي الماء عنه غير المعربة والمقربة لم يقع من الاوساخ  
 المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفاسق والمنفصلة من بدن النفس فانها لا تسلب الطهورية به  
 على ذلك السويي وخرج أيضا التغير بتراب وملح ماء طر حافيه ولو كان التغير بهما كثيرا وبمكة لانه  
 لم يخالطه شيء فان الماء في هذا مطهر وكذا لو تغير بانضمام ماء مستعمل اليه فبلغ به قلتين فيصير  
 مطهرا وان اثر في الماء بفرسه مخالفا وسطا واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو هجم  
 شخص واستعمل الماء أجزأ ذلك اذ غاية الامر أنه شاك في التغير المضرب والا صل عدمه (اعلم) ان الماء  
 الجاري كالركن كدنيا لم يكن العبرة في الجاري بالجربة نفسها لا بجموع الماء فان الجريات  
 متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لأن كل جربة خطالة لما قبلها هاربة عما بعدها فان كانت الجربة  
 وهي الدفعة التي بين حاقى النهر في العرض دون القلتين تنجس بملاقاة النجاسة سواء تغير لم لا ويكون  
 محل تلك الجربة من النهر نجسا ويظهر بالجربة بعدها ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت  
 مغلفة فلا بد من سبع جريات عليها ومن التريب أيضا في غير الارض الترابية هذا في نجاسة تجري في الماء  
 فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها تنجس الى أن يجتمع قلتان منه في موضع كفسقة  
 مثلا فحينئذ هو مطهر اذا لم يتغير بها ويلغزه فيقال لثلاثاء ألف قلة غير متغير وهو نجس أي لانه  
 مادام لم يجتمع فهو نجس وان طال محل جري الماء والفرض أن كل جربة أقل من قلتين وأقل الذي لم يمر  
 عليها وهو الذي فوقها فهو باق على طهوريته في مسألة لنا جماعة يلزمهم تحصيل بولهم لطهرهم وذلك  
 فيما لو كان عندهم ماء قلتان فأكثروا ولا يكفهم لطهرهم ولو كل يبول وقدر مخالفا أشد لم يتغيره فليزهم  
 خلطه واستعمال جميعه وانما احتج للتقدير مع عدم تغيره حشا لا مكان تغيره تقديره وهو مطهر أيضا  
 (فصل في موجبات الغسل) (موجبات الغسل) على الرجال والنساء (سنة) ثلاثة تشترك فيها  
 الرجال والنساء وهي دخول الحشفة في الفرج وخروج المني والموت وثلاثة تخص بها النساء وهي الحيض  
 والنفاس والولادة ثم اعلم أن لفظ الغسل إن أضيف إلى السبب كغسل الجمعة وغسل العيدين فلا فصع  
 في التين الضم وكذا غسل البدن وان أضيف إلى الثوب ونحوه كغسل الثوب فلا فصع الفتح (أحدها  
 (إبلاغ الحشفة) أي دخولها كلها وان طالت ولا اعتبار بتغيرها مع وجودها أو قدرها من فاقدها ولو  
 بلا قصد ولو حاله النوم (في الفرج) أي في أي فرج كانت سواء كان قبل امرأة أو بهيمة أو دبرها  
 أو دبر رجل صغير أو كبير حتى أوميت أو دبر نفسه أو ذكر آخر ويجب أيضا الغسل على المرأة بأى  
 ذكر دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر الموج في دبره أو ذكره ولا يجب إعادة  
 غسل الميت الموج فيه والمستدخل ذكره ويصير الصبي والمجنون الموج فيهما جنين بلا خلاف وكذا  
 الموجان فان اغتسل الصبي وهو ميمض فصغ غسله ولا يجب أعادته اذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي  
 المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء ثم لا فرق في ذلك بين أن ينزل منه شيء أم لا  
 ولا صل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقى  
 الختان أو من الختان الختان وجب الغسل فقلت أنا ورسول الله فاغتسلنا ولا بد في وجوب الغسل  
 من دخول الحشفة الى ما لا يجب غسله في الاستنجاء فان لم تصل الى ذلك بان وصلت الى ما يجب غسله فيه  
 فقط لم يجب ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليها الغسل لانه صدق عليه دخول حشفة فرجا ولا  
 اعتبار بكونه دخل تبعا ولا يجب على الزاني الغسل من الجنابة فور لا نقضاء المعصية بالفراغ من الزنا وفارق

## (فصل في موجبات)

## الغسل في الإبل

## الحشفة في الفرج

بل فرضا قط وما شاء

من التواقل التي دخل

وقتها قبل التيمم

(وجيد) التيمم صلاته

ان تيمم للبرد أو صلى في

عمل بطلبه وجود الماء

(باب النجاسة وازالتها)

الحيوانات كلها طاهرة

الا الكلب والخنزير

والثور منها أومن

أحدنا والميت كلها

بجسة الا الأدي

والسك والجراد وكل

ما خرج من السيلين

نفس الا المني والريح

والحصي ان لم ينعقد

من البول والنجاسة

ثلاثة أقسام مخففة

ومغلظة ومتوسطة

فالمخففة بول الذكر الذي

لم يبلغ حولين ولم يتاول

هنا غير اللبن ويظهر

عليها برش الماء عليه

مرة واحدة حتى يسه

شرط أن تزول عين



من عصى بالنجاسة بان توضع بالبقاء العصبان بها ما بقيت فوجب ازالها فوراً (و) ثانياً (خروج المني)  
 أي من الشخص فيه الخارج منه أول مرة في البقعة أو في النوم من طريقه المعتاد مطلقاً أو من غيره إذا  
 كان متنجساً بكسر الكاف أي ان خرج لعنه لغيره لكن بشرط أن يكون من صلب الرجل ونزائب المرأة  
 إذا كان المعتاد متنجساً عنداً عارضاً بخلاف الانداد الأصل فإنه يجب معه الغسل بالخارج مطلقاً سواء  
 أخرج من الصلب أم لا ما عدا المتأخذ الأصلية ولا بد من خروجه أي بروزه وانفصاله من نصبة الذكر أو  
 نزوله بمحل يجب غسله في الاستنجاء في فرج البكر أو مجاوزته الكارة في البكر فلو قطع الذكر وفيه المني  
 قبل بروزه وجب الغسل وإن لم يبرز من الجزء المنفصل شيء ولا من المتصل لأن بروز المني في الجزء  
 المقطوع في حكم بروزه وحده لا انفصاله عن البدن وإن كان متنجساً في ذلك الجزء ولو أحس بنزول منه  
 فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا يغسل عليه لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إلى القصة وإن لم يخرج منها حتى  
 لو كان في صلاة أو غيرها وأجزأته عن فرضه هذا في الواضح أما الخفي فلا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج من  
 فرجه معاً فإن خرج من أحدهما لم يجب لا احتمال زيادته مع افتتاح المعتاد والحيض في حقه كالمني وإن  
 أمني من أحدهما وحاض من الآخر وجب عليه الغسل لو خرج بمني نفسه من غيره كأن خرج من المرأة  
 من الرجل فيفصل في ذلك إن وطئت في دبرها وخرج منه المني بعد غسلها لم يجب عليه أعادتها أو في قبلها  
 وخرج منه بعد ما ذكر فإن قضت شهوتها حال الوطء بان كانت بالغة محتارة مستيقظة وجب عليها إعادة  
 الغسل لأن الظاهر أنه منيها معاً لا اختلاطهما وأقيم الظن هنا مقام اليقين كما في النوم وإن لم تقض شهوتها  
 بان لم يكن لها شهوة أصلاً كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها كناثية ومكرهة لم يجب عليها أعادتها وليس من  
 ذلك المجتونة لا مكان أن تقضي شهوتها ولو استدخل منه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل  
 بخروجه ثاني مرة ٥ وأعلم أن خروج المني موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة  
 موجب له سواء حصل مني أم لا فينبغي عموم وخصوص من وجه ولا يجب الغسل بالاحتلام إلا ان  
 أنزل ٥ ثم أعلم أن للمني ثلاث خواص يميز بها عن المذي والودي أحدها أنه رائحة كريهة العجين  
 أو الطلع مادام رطباً فإذا جف أشبه رائحته رائحة البيض الثاني التدفق أي التدافع قال الله تعالى خلق أي  
 الإنسان من ماء دافق أي مدفوق أي مصبوب في الرحم الثالث التلذذ بخروجه ولا يشترط اجتماع الخواص  
 بل يكفي واحدة في كونه في غير مكانه بخلاف المرأة كالرجل في ذلك على الراجح في الروضة وقال في شرح  
 مسلم لا يشترط التدفق في حقه ونوع فيه ابن الصلاح (و) ثالثاً (الحيض) وهو دم طيبة يخرج من  
 أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والرحم مجلدة داخل الفرج ضيقة القم واسعة الجوف كالجرة  
 وفيها فجوة باب الفرج يدخل فيها المني ثم تنكمش أي ينسد فيها فلا تقل مني آخر بعد ذلك ولهذا  
 جرت عادة الله أن لا يخلق ولنا من ماء رجلين وخرج بذلك الاستحاضة وهي دم علة يخرج من  
 عرق في أدنى الرحم سواء أخرج عقب حيض أم لا سواء قبل البلوغ أم بعده على الأصح من أن دم  
 الصغيرة وكذا الآية يقال له استحاضة وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم يخرج عقب حيض ٥  
 عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذهبي قدرها فاغسلي  
 عنك الدم وصلي رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اغسلي وصلي (و) رابعاً (النفاس) وهو  
 الدم الخارج عقب فراغ رحم المرأة من الحمل ولو علقه أو مضغه وقبل مضى أقل الطهر يخرج بذلك  
 الدم الخارج مع الولد أو حاله الطلق فهو دم فساد إن لم يتصل بحيض قبله والآخر حيض بناء على أن  
 الحائض قد تحيض وهو الأصح فلو لم تزل الدم إلا بعد مضى خمسة عشر يوماً من الولادة فلا نفاس لها فإن رآته  
 قبل ذلك وبعد الولادة بان تأخر خروجه عنها فابتدأه من رؤية الدم وزمن النقاء منه لا نفاس فيه  
 لكنه محسوب من السنن فيجب قضاء الصلاة التي كانت فيه (و) خامساً (الولادة) أي ولو لا أحد

وخروج المني والحيض  
 والنفاس والولادة  
 البول قبل الرض  
 (والملظة) نجاسة الكلب  
 والتحذير والمثولة منها  
 أو من أحدهما ولا يطهر  
 محلها حتى يغسل سبع  
 مرات أحدها من مخلوطة  
 بالتراب الطهور ولا  
 يكتفى بالسبعة إلا ان  
 زالت عين النجاسة بالمره  
 الأولى فان زالت بغيره  
 الأولى لجميع الفضلات  
 السابقة على زوالها  
 بحسب مرة واحدة  
 ويجب بعدها تمام  
 السبعة (والتوسطه)  
 بقية النجاسات ويطهر  
 محلها بمرحان الماء عليه  
 مرة واحدة ان لم يكن  
 للنجاسة جرم ولا طم  
 ولا لون ولا رائحة فان  
 كان لها شيء من هذه  
 الارصاف فلا يطهر  
 محلها حتى يزول ذلك  
 الوصف وبمن عن  
 اللون وحده وعن  
 الريح وحده اذا هوى



التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدته وجب الغسل أيضا ومثل  
الولادة القاء العلقه والمضغة فلا بد من اخبار القوابل بان كلاهما اصل آدمي ويكفي واحدة منهن  
فيجب الغسل بالولد الجاف وان لم ينتقض الوضوء ويجوز لزوجهها وطؤها قبل الغسل لان الولادة  
في جنابة وهي لا تمنع الوطء اما المصحوبة بالبلل فلا يجوز وطؤها بعد ما حتى تغسل ويبطل وضوءها بالولد  
الجاف سواء كان لها نفاس او لا لان ذات الولادة مبطله له وان لم يوجد معها نفاس بخلاف ما لو المقت  
بعض الولد فانه ينتقض الوضوء ولا يجب الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع (و) سادسها (الموت)  
كسليم غير شهيد اما الكافر فلا يجب غسله بل يجوز واما الشهيد فلا يجب غسله بل يحرم لقوله عليه الصلاة  
والسلام فهم لا تغسلون فان كل جرح يفوح مسكا يوم القيامة فدخل في قوله الموت الشقط النازل  
بلا حياة بعد تمام أشهره ولم تظهر فيه اماراتها والموت موجب للغسل على الاحياء لا على الميت  
فالموجب للغسل اما ان يكون قائما بالفاعل او بغيره لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ارس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته اغسلوه بماء وسدر رواه الشيخان وظاهره الوجوب  
ولو قص كسر العنق

والموت

فصل في فروض الغسل  
اجتناب النية وتعميم البدن  
بالماء

فصل في الغسل (فروض الغسل) أي أركانه واجبا كان الغسل أو مندوبا (اثنان) (الاول) (النية)  
كان ينوي الغسل رفع الجنابة والحائض والنفساء رفع الحيض أو النفاس أو ينوي كل أداء الغسل  
أو فرضه أو واجبه أو الغسل الواجب أو الغسل للصلاة أو رفع الحدث فقط أو الطهارة عنه أو له أو لا جله  
أو الطهارة الواجبة أو للصلاة لا الغسل ولا الطهارة فقط أو قد تكون عادة أو نوت الحائض أو النساء حل  
الوطء من حيث توقفه على الغسل وان كان محرما كالزنا لان له جهتين وان لم تكن مسبلة ولا الواطئ مسبلا  
قال الحصني ولو نوى الجنك استحابة ما توقف على الغسل كالصلاة والطواف وقراءة القرآن أجزاء  
وان نوى ما يستحب له كفصل الجمعة ونحوه لم يجز نه لانه لم ينو أمرا واجبا ولو نوى الغسل المفروض  
أو فريضة الغسل أجزاء قطعاً قاله في الروضة انتهى ولا بد أن تكون النية مقترنة باول مغسول سواء كان  
من أسفل البدن أو أعلاه أو وسطه لان بدن الجنك كله محض واحد فلو نوى بعد غسل جزء منه وجبت  
إعادته لعدم الاعتداد به قبل النية فوجب قرنها بأوله انما هو للاعتداد به لا لصحة النية لانها قد صححت  
ولو لم يقرنها بأوله (و) الثاني (تعميم البدن) أي ظاهره (بالماء) ومنه الانف والائمة المتخذان من  
نحو ذهاب فيجب غسله بدلا عما تحته لانه بالقطع صار من الظاهر والظفر يسمى بشرة هنا بخلافه في باب  
الناقص ولا يجب غسل الشعر النابت في العين أو الانف وانما وجب غسله من التجاسة لفظها ويجب ايصال  
الماء الى ما تحت الغرلة لانه ظاهر حكما وان لم يظهر حسا لانها مستحقة الازالة ومن ثم لو أزالها شخص  
فلا ضمان عليه ولو لم يمكن غسل ما تحتها إلا بازالتها وجبت فان تعذرت صلى كفايد الطهورين وهذا في الحي  
و اما الميت حيث لم يمكن غسل ما تحتها لا تزال لان ذلك يعتد اذ دراه به ويدفن بلا صلاة على المعتمد  
عند الرمي وقال ابن حجر يعم عما تحتها ويصل عليه للضرورة قال البيهقي ولا بأس بتقليده في هذه المسألة  
سرا على الميت ويجب ايصال الماء الى باطن الشعر ولو كسفا لكن يتساع بباطن المقد التي لم يصل الماء  
اليها اذا تعقد الشعر بنفسه سواء كان قليلا او كثيرا فان تعقد بفعل فاعل عنى عن القليل عرفا ويعنى عن عمل  
طوع عسر زواله أو حصلت له مثله أي حقوبة بازالة ما عليه من الشعر ولا يحتاج للتيمم عن محله ويجب  
نقض الصفاة ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقض (تسعة) وتسعة تسعة عشر التسمية وغسل الاذى  
سواء كان ظاهرا كني ومخاط او نجسا كودي ومذي وكذلك اذا كانت التجاسة غير مغلظة وكانت  
محكمة أو عينية لكن تزول بغسل واحدة اتم العينة التي لا تزول بذلك كزاز التبا قبل الغسل شرط

زواله ولو توقف زوال  
التجاسة على صابون  
أو غيره وجب استعماله  
ويعنى عن التجاسة التي  
لا يراها البصر المعتدل  
وعن القليل من الدم  
والقيح ان كان من غير  
كلب وخنزير وعن  
الكثير أيضا ان كان من  
الشخص نفسه وخرج  
بغير فعله ولا يتنجس  
الظاهر الناشف اذا



فلا يصح مع بقائها لمحلولتها بين العضو والماء وأما المغلظة ففصلها بغير ترتيب أو مرة قبل استيفاء السبع لا يرفع الحدث والوضوء والتشليل للشعر والأصابع بالماء قبل إفاضة والبدانة بالشق الأيمن وبأعلى بدنه والدلك وتوجه للقبلة وكونه بمحل لا يناله رشاش والستر في الخلوة وجعل الأناء الواسع عن يمينه والضييق عن يساره وترك الاستعانة بالإعذر والشهادتان أخيره والمضمضة والاستنشاق وهما شتان مستقلتان غير اللتين في وضوئه وواجبتان عند أبي حنيفة وكون ماء الفسل صاعاً أن كفاه ونعهد الصباخين وغضون الجلد (تذنيب) ومكروها تالف الفسل والوضوء أربعة الأسراف في الماء وهو أخذ الماء زيادة عما يكفي العضو وإن لم يزد على الثلاث ولو ببطء ونهر وزيادة على الثلاث إذا كانت متينة وكان الماء مملو كاله أو مباحاً فإن كان موقوفاً حرم ولا يكره في الوضوء غسل الرأس وإن كان الأصل مسحه لأنه الكثير في أفعال الوضوء إذ تحصل به النظافة والنقص عنها ولو احتمالاً إلا الحاجة كبرد وفعل ذلك للجنب في ماء راكد ولو كثيراً بلا عذر بأن يتوضأ أو يغتسل وهو واقف فيه إذا كان في غير المسجد والأحرم من حيث المكث فيه

**فصل في شروط الطهارة** (شروط الوضوء) وكذا الفسل (عشرة) (الاول) (الإسلام) فلا يصح من كافر لأنه عبادة بدنية بغير ضرورة وليس هو من أهلها (و) (الثاني) (التمييز) فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لما ذكر (و) (الثالث) (النقاء) بفتح النون بالماء وما ضربه نقي بكسر القاف ومضارعه نقي بفتحها أي النظافة (عن الحيض والنفاس) (و) (الرابع) (النقاء) عما يمنع وصول الماء إلى البشرة) كدهن جامد وشمع وعين حبر وحناء بخلاف أثرها وشوكة لو أزيلت لم يثقل محلها ودم وغبار على عضو لا عرق متجمد عليه ووسخ تحت الإظفار ورمص في العين وليس منه طلع عسر زواله فيعني عنه وكذا قشرة الدم بعد خروج ما فيها وأن سهلت إزالتها بل أولى من العرق لأنها جزء من البدن (و) (الخامس) (أن لا يكون على العضو ما يغير الماء) كزعفران وصندل (و) (السادس) (العلم بفرضيته) أي يكون كل من الوضوء والفسل فرضاً وهو ما يثاب على فعله ويقاب على تركه لأن الجاهل بفرضيته غير متمكن من الجزم بالنية فلا يصح من مجمل فرضيته (و) (السابع) (أن لا يعتقد فرضاً من فروضه) أي فروض كل منهما (سنة) سواء اعتقد أن أفعاله كلها فروض أو اعتقد أن فيه فرضاً وسنة وأن لم يميز أحدهما عن الآخر وهذا في حق العايم أما العالم وهو من اشتغل بالفقه زماناً فلا بد فيه من تمييز فرائضه من سنته (و) (الثامن) (الماء الطهور) في ظن كل من المتوضي والمغتسل واعتقاده وأن لم يكن طهوراً عند غيره كما لو اشتبه الطهور بالمتنجس من اناء بين وقع في أحدهما لا بعينه فنجاسة ظن كل شخص طهارة اناءه فتوضأ فطهارة كل منهما صحيحة فلا يصح الوضوء والفسل بمستعمل ومتغير تغيراً كثيراً (و) (التاسع) (دخول الوقت) أي في طهارة دائمة الحدث كستحاضة فلو تطهر قبل دخوله لم تصح لأنها طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (و) (العاشر) (الموالة) أي بين الأعضاء والموالة بين أجزاء الوضوء الواحد (لدائم الحدث) وهذا القيد راجع لهاتين المسألتين كما علت

**فصل في بيان الأحداث** (نواقض الوضوء أربعة أشياء) أي أحد هذه الأشياء (الاول) (الخارج من أحد السبيلين من قبل أو دبر) هذه بيان للسبيلين أو من أي ثقب كان إذا كان أحد هما منسداً انسداداً خلقياً وكان الخارج من الثقب مناسيباً للنسد كان انسداد القبل مخرج منها بول أو الدبر مخرج منها غائط وكذا إذا كان غير مناسيب لواحد منها كالدم وأما أن كان مناسيباً للفتح فقط فلا نقض وأما أن كان فاحداً منسداً انسداداً عارضاً فلا بد أن تكون الثقب قريبة من المعدة فإن كان في رجله أو نحوها لم ينقض الخارج منها (ريخ) هذا بدل من قوله الخارج أي سواء خرج ذلك الريخ من القبل

**فصل في شروط الوضوء**

عشرة (الاستلام والتمييز)

والنقاء عن الحيض

والنفاس وما يمنع

وصول الماء إلى البشرة

وأن لا يكون على العضو

ما يغير الماء والتعلم

بفرضيته وأن لا يعتقد

فرضاً من فروضه سنة

والماء الطهور ودخول

الوقت والموالة لدائم

الحدث

**فصل في نواقض الوضوء**

أربعة أشياء (الاول)

الخارج من أحد

السبيلين من قبل

أو دبر ريخ

أصابته نجاسة ناشفة

ولا يطهر شيء من نجس

العين إلا جلود الميتة

إذا اندفت والخر إذا

انقلبت خلا بنفسها

ولا يضر فورانها ولا نقلها

من الشمس إلى الظل

ولا العكس فإن طرح

فيها شيء قبل تغطيتها

ولو طاهراً وبقي فيها

حتى تخللت لم تطهر



أو الدبر وسئل أبو هريرة رضي الله عنه عن الحديث فقال فساء أو ضراط رواه البخاري قال في الصباح  
 القساء ربح يخرج بغير صوت يسمع وقال الصاوي فإن كان الريح الخارج من الدبر بلا صوت شديد  
 سمي فسوة وإن كان خفيفاً سمي فسية بالتصغير وإن كان بصوت سمي ضراطاً اهـ (أو غيره) أي سواء  
 كان الخارج عيناً أو ريحاً طامراً أو نجساً نجافاً أو رطباً معتاداً كقول أو نادراً كدم أنفصل أولاً  
 كدودة أخرجت رأسها وإن رجعت وإذا ألفت المرأة جزءاً ولد فإنه ينتفض الوضوء أما لو ألفت  
 ولداً تاماً بلا بلل فلا ينتفض الوضوء وإن وجب الغسل (الا المني) أي الموجب للغسل فلا ينقض به  
 كان أمي بمجرد نظره وهو التأمل بروية العين لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوص  
 كونه منياً فلا يوجب أدونها وهو الوضوء بعموم كونه خارجاً (الثاني زوال العقل) أي التمييز الناشئ  
 عنه (بنوم) أي في غير الأنبياء عليهم السلام وهو ربح لطيفة تأتي من قبل الدماغ فتغطي العين وتصل  
 إلى القلب فان لم تصل إليه كان نعاساً واسترخاء أعصاب الدماغ بسبب الأبخرة الصاعدة من المعدة  
 ودليل النقص بالنوم قوله <sup>العينان</sup> العينان وكما السه فاذا نامت العينان استطلقت الكاكة فمن نام فليتوضأ  
 رواه أبو داود وابن ماجه (أو غيره) كجئون وهو زوال الإدراك من القلب مع بقاء القوة والحركة  
 في الأعضاء أو صرع وهو داء يشبه الجنون وصاحبه غالباً يشيع على وجهه في الأرض أو خبل وهو  
 ذهاب العقل وفساده من الجنون أو عته وهو نقص العقل من غير جنون أو ذهابه حياة أو خوفاً  
 أو سكر وهو فساد في العقل مع اضطراب واختلاط نطق أو مرض وهو حالة خارجة عن الطبع  
 ضارة بالعقل أو اغماء وهو زوال الإدراك من القلب مع انقطاع القوة والحركة في الأعضاء وقيل  
 هو امتلاء بطون الدماغ من بلمم بارد غليظ وقيل هو سهو يلحق الإنسان مع فتور الأعضاء لمللة  
 والأغماء جائز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولا ينقض باغماهم لأنه مرض من غلبة الأوجاع  
 للحواس الظاهرة فقط دون القلب لأنه إذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الأغماء كما  
 سورد في حديث تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا فمن الأغماء أولى لشدة منافاته للعلق بالرب سبحانه وتعالى  
 وليس كالأغماء الذي يحصل لأحد الناس ومثله الغشي في حقهم وأما في حقنا فهو تعطيل القوى المحركة  
 والارادة الحسية لضعف القلب بسبب وجع شديد أو برد أو جوع مفرط فينقض أيضاً وبما ينقض  
 استغراق الأولياء بالذكر أو بالتفكير (النوم قاعد يمكن مقعده من الأرض) أي من مقره وهو متعلق  
 بممكن أي ولو احتمالاً حتى لو يقن النوم وشك هل كان متمكناً أو لا لم ينتقض وضوءه ولو زالت إحدى  
 اليدين نائم متمكن من مقره قبل انتباهه يقينا انتقض وضوءه أو بعده أو معه أو شك في تقدمه فلا ينقض  
 (الثالث التقاء بشرق رجل وامرأة كبيرين أجنيين من غير حائل) وينتقض وضوء كل منهما من لذة  
 أو لاغماً أو سهواً أو كرهاً بوضوئهما أو أشل ولو كان الرجل مريضاً أو مسوياً ولو كان أحدهما ميتاً لكن  
 لا ينتقض وضوء الميت أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأدمي ككلب حيث تحققت  
 الذكورة أو الأنوثة بخلاف ما لو تولد شخص بين آدمي وحيوان آخر غير جنسي فلا ينقض بلبسه ولو على  
 صورة الأدمي وسما حله أن اللبس ناقض بشرط خمسة أحدها أن يكون بين مخلوق ذكوري وأنوثة ثانياً  
 أن يكون بالبشرة دون الشعر والسن والظفر فلا ينقض بشيء منها بخلاف العظم إذا كسيت فإنه ينقض ولو  
 اتخذت المرأة أو الرجل أصبعاً من ذهب أو فضة لم ينقض لبسها ولو سلخ جلد الرجل أو المرأة وحتى لم  
 ينقض لبسه لأنه لا يسمى آدمياً وكذا لو سلخ ذكر الرجل وحتى إذا لم يسمى ذكراً ثالثاً أن يكون بدون  
 حائل فلو كان محائلاً ولو رقيقاً فلا ينقض ومن الحائل كل ما لو كثر الوسخ المتجمد على البشرة من غبار بخلاف  
 ما لو كان من العرق فإن لمسه ينقض لأنه صار كالجزء من البدن رابعاً أن يبلغ كل منهما حد الكبر

أو غيره إلا المني  
 زوال العقل بنوم أو غيره  
 الأنوم قاعد يمكن مقعده  
 من الأرض الثالث  
 التقاء بشرق رجل  
 وامرأة كبيرين  
 أجنيين من غير حائل

(باب الحيض والنفس)  
 الحيض هو الدم الخارج  
 من قبل المرأة في صحتها  
 بلا سبب والنفس هو  
 الدم الخارج منها بعد  
 تمام ولادتها وأقل سن  
 الحيض تسع سنين  
 قريبا وأقل مدته يوم  
 وليلة وأكثرها خمسة  
 عشر يوماً وغالبها ستة  
 أو سبعة فإن نقص الدم  
 عن أقل المدة أو زاد عن  
 أكثرها فهو دم فساد



بقينا وهو في حق الرجل من بلغ حدا تشبه فيه عرقا ذوات الطباع السليمة من النساء كالسيدة فقيسة بنت الحسن بن زيد ابن سيدنا الحسن بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه وذلك بان يميل قلب تلك النساء اليه وفي المرأة من بلغت حدا يشتهها فيه عرقا ذوات الطباع السليمة من الرجال كالامام الشافعي رضي الله عنه وذلك بان ينشر منهم الذكرك فلو بلغ احد هما حدا يشتهى ولم يبلغه الآخر فلا تقض نكاحهما عدم المحرمية ولو احتمالا والمحرم من حرم نكاحها ويكون نكاحها على التأييد بسبب مباح لا يحترامها ولا لعارض يزول فاحترس بقولهم على التأييد عن أخت الزوجة وعمنها وخالتها فان تحريرهن جنة الجمع فقط وبقولهم بسبب مباح عن بنت الموطوءة بشبهة وأما لأن وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم وعن الملاعة التحريم بسبب حرمتها وهو الزنا وبقولهم لا لا يحترامها عن زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان تحريرهن لا يحترامن فانهن يحرم من علي الاثم وعلى الانبياء أيضا لانهم من أمته صلى الله عليه وآله وسلم ولو لم يدخل بهن بخلاف امانته صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحرم من علي غيره الا ان كن موطوءات له صلى الله عليه وآله وسلم وأما زوجات بقية الانبياء فيحرم من علي الاثم خاصة لا على الانبياء وبقولهم ولا لعارض يزول عن الموطوءة في نحو حيض والجوسية والثنية والمرتدة لأن تحريرهن لعارض يزول فيمكن أن يحل له من ذكر في وقت (تنمة) اعلم أن وطء الشبهة الذي لا يوصف باباحة ولا تحريم هو شبهة الفاعل كان بطن امرأة أجنبية زوجته فيطؤها وكو طء المتكره بفتح الراء وأما الوطء بشبهة المحل كوطء أمة ولده أو شريك الأمة المشتركة أو سيد مكاتبه أو شبهة الطريق أي المذهب وهو أن يعقد عليها أي المرأة بجهة فالحال عالم يعتد بخلافه كالحنفي ونحوه فإنه لا يوصف بحرمة وسمي وطء أمة الولد شبهة المحل لأن مال الولد كله محل لا عفاف أصله ومنه الجارية فاعفاف الولد هو أن يهيء للأصل مستغنى بالحليلة وبمونها ومثال شبهة الطريق كالنكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عنده قبل الدخول وبلاولي عند أبي حنيفة وبلاولي وشهود كما هو مذهب داود الظاهري كان زوجته نفسها فلا حد على الواطئ في ذلك وإن لم يقصد تقليد هم وإن اعتقد التحريم وقد نظم بعضهم الشبهات الثلاثة في قوله

والذي أباح البعض حله فلا حد به والطريق استعصلا  
وشبهة لفاعل كان أتى المحرمية بطن حلالا مثنا  
ذات اشتراك الحقن وسمين هذا الأخير بالمحل فاعلم

(الرابع من قبل الأدبي) ولو سهوا ولو مباهنا حيث سمي فرجا ولو أشل ولو صغيرا أو ميتا من نفسه أو غيره وهو في الرجل جميع نفس القضيب أو محل قطعه لا ماتنت عليه القانة والبستان وما بين القبل والدبر وفي المرأة شفرهاا الملتقيان ومها حرقا الفرج المحيطان به كحاطة الشفتين بالقم أو الخاتم بالاصبع لا ما فوقهما عابت عليه الشعر وخرج بالشفرين الملتقيين ما بعدهما فلو وضعت أصبعها داخل فرجها لم ينتقض وضوءها وإن نقض خروج وجهه ومن ذلك النظر بفتح الباء وهو الخلع بأعلى الفرج والقفلة حال اتصالهما فان قطعها فلا نقض بهما والتقييد بالأدبي يخرج البهيمية وأما الجنى فهو كالآدمي بناء على حل منا كحتمهم (أو حلقة دبره) وهو المنفذ الملتقى كقم الكيس لا ما فوقه وما تحته (ببطن الراحة أو بطون الاصابع) وهي ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير في غير الإبهامين أما ما يقض باطن أحدهما على باطن الأخرى فينتقض وضوء الماس دون المسوس بخلاف اللبس فإنه ينتقض وضوء كل من اللبس والملوس والحاصل أن المس ينساق اللبس في ثمان صور أحدها أن النقض في المس خاص بصاحب الكف فقط ثانيا أنه لا يشترط في المس اختلاف النوع كمرورة وأنوثة ثانيا أن المس قد يكون في الشخص الواحد

الرابع من قبل الأدبي أو حلقة دبره بطن الراحة أو بطون الاصابع

وأقل مدة النفاس لحقة وغالبها أربعون يوما وأكثرها ستون وما زاد عليها قدم فساد أيضا (وبحرم) بالحيض والنفاس المباشرة فيما بين السرة والركبة من غير حائل والمروء في المسجد ان عافت تنجيس والصوم ومحرمات الجنابة السابقة ويجب على الحائض والنفاس قضاء الصوم الفائت في الحيض والنفاس دون قضاء الصلاة الفائتة فيهما (كتاب الصلاة) فرض الله على هذه الأمة في كل يوم وليلة خمس صلوات فقط وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ولا نجس الا على المسلم البالغ



(فصل) من أنفق  
وضوءه حرم عليه  
لربعة أشياء الصلاة  
والطواف ومن  
المصحف وحمله ويحرم  
على الجنب ستة أشياء  
الصلاة والطواف  
ومن المصحف وحمله  
العاقل والطاهر من  
الحيض والنفس بعد  
دخول وقتها ولكل  
صلاة منها وقت محدود  
فوقت الظهر من زوال  
الشمس عن وسط  
السما إلى أن يزيد ظل  
الشيء على مثله بعد ظل  
الاستواء ووقت العصر  
من الزيادة على ظل  
المثل إلى غروب الشمس  
كلها ووقت المغرب من  
تمام غروب الشمس  
حتى يغيب الشفق  
الأحمر ووقت العشاء  
من مغيب الشفق  
الأحمر حتى يطلع أول  
الفجر الصادق ووقت  
الصبح من طلوع أول  
الفجر الصادق حتى  
يطلع أول الشمس ولا  
قضاء على الكافر إذا  
أسلم إلا المرد ولا على  
المجنون والمنسى عليه  
والسكران بعد صومهم  
إلا إذا تعدوا بذلك ولا

فيحصل بمس فرج نفسه رابعها أن لا يكون إلا باطن الكف تمامها أنه يكون  
في المحرم وغيره كدسها أن مس الفرج المباني ينقض وإن لمس العضو المباني من المرأة لا ينقض  
سابعها اختصاص المس بالفرج ثامنها لا يشترط الكبر في المس دون اللبس  
(فصل) في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والتوسط والا كبر (من أنفق وضوءه حرم عليه أربعة  
أشياء) أحدها (الصلاة) ولو نفلاً وصلاة جنازة لخبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث  
حتى يتوضأ أي لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه إلى أن يتوضأ فيقبل صلاته إلا على فاقدة الطهورين  
فصلي الفرض دون النفل للحرمة الوقت ويقضي إذا قدر على أحدهما وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة وسجدة  
التلاوة والشكر (و) ثانيها (الطواف) فرضاً أو نفلاً كطواف القدوم وخبر الحاكم الطواف بمنزلة الصلاة  
إلا أن الله أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير (و) ثالثها (مس المصحف) وهو كل ما كتب عليه  
قرآن لدراسة ولو عموداً أو لوحاً أو جلدًا أو ورقاً طائفاً وخرج بذلك التسمية وهي ما يكتب فيها شيء من  
القرآن للتبرك وتعلق على الرأس مثلاً فلا يحرم مسها ولا حملها ما لم تسم مصحفاً عرفاً فإذا كتب القرآن  
كله لا يقال له تسمية ولو صغيراً وإن قصد ذلك فلا عبرة لقصده قال ابن حجر والعبرة في قصد الدراسة  
والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه أو غيره تبرعاً أي بلا أجر ولا أمر ولا فإمره  
أو مستأجره قال النووي في التبيين وشواء مس نفس المصحف المكتوب أو الجواشي أو الجلد ويحرم  
مس الخريطة والغلاف والصندوق إذا كان فيهن المصحف فهذا هو المذهب المختار وقيل لا يحرم هذه  
الثلاثة وهو ضعيف ولو كتب القرآن في لوح فخكه حكم المصحف سواء قل المكتوب أو كثر حتى  
لو كان بعض آية كتب للدراسة حرم وقال أيضاً وفي المصحف ثلاث لغات ضم الميم وفتحها وكسرهما فالضم  
والكسر مشهوران والفتح ذكرها أبو حفص النحاس وغيره قال الشبرا ملسي وظاهر أن مسه مع  
الحدث ليس بكبيرة بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانه كبيرة (و)  
رابعها (حمله) إلا في متاع فيحل تحمله معه تبعاً إذا لم يمكن مقصوداً بالحمل وحده بأن لم يقصد شيئاً  
أو قصد المتاع وحده وكذا إذا قصد مع المتاع على المعتمد بخلاف ما إذا قصد وحده أو قصد واحداً  
لا بعينه فانه يحرم ولا يشترط كون المتاع ظرفاً له وحمل جواز الحمل فيما ذكر حيث لم يقصد مثاله بأن غرز  
فيه شيئاً وحمله إذ فيه حرام ولو بحائل ولو لا قصد قال النووي في التبيين أجمع المسلمون على وجوب  
صيانة المصحف واحترامه قال أصحابنا وغيرهم ولو ألقاه مسلم في القاذورة والعياذ بالله تعالى صار الملقى  
كافراً قالوا ويحرم توشده بل توشد أحاديث كتب العلم حرام ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قدم به عليه لأن  
القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخبار للمصحف أولى (ويحرم على الجنب) أي المحدث حدثاً أو وسط  
(ستة أشياء) أحدها (الصلاة) للحدث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول والغلول  
بضم الغين المعجمة الحرام قال النووي أما إذا لم يجد الجنب ماءً ولا تراباً فإنه يصلي للحرمة الوقت على حسب  
حاله ويحرم عليه القراءة خارج الصلاة ويحرم عليه أن يقرأ في الصلاة ما زاد على فاتحة الكتاب وهل  
يحرم قراءة الفاتحة فيه وجهان الصحيح المختار أنه لا يحرم بل يجب فإن الصلاة لا تصح إلا بها وكما جازت  
الصلاة للضرورة مع الجناية يجوز القراءة والثاني لا يجوز بل يأتي بالآثار التي يأتي بها العاجز الذي لا يحفظ  
شيئاً من القرآن لأن هذا عاجز شرعاً فصارت كالعاجز حراً والصواب الأول اهـ (و) ثانيها (الطواف)  
لخبر الحاكم الطواف بالبيت صلاة أي كالصلاة في السر والطهارة (و) ثالثها (مس المصحف) قال  
النووي إذا كتب الجنب أو المحدث مصحفاً كان يحمل الورقة ويمسها حال الكتابة فهو حرام وإن لم  
يحملها لم يمسها فانه ثلاثة أوجه الصحيح جوازه والثاني تحريمه والثالث يجوز للحدث ويحرم على الجنب  
(و) رابعها (حمله) لانه أعظم من المس فهو حرام بالقياس الأولي قال النووي شواء حمله بفلافة أو غيره



انتهى ويجوز حمل حامل المصحف ولا يجري فيه تفصيل المتاع لانه لا بعد حاملا للمصحف ولو قصد  
 فلا عبرة بقصده ولو حمل مصحفا مع كتاب في جلد واحد لحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المار  
 بالنسبة للحمل اتم المثل فيحرم من جلد المساميت للمصحف دون ما عداه وانما حرم من جلد المصحف  
 مع انه حائل والمس من ورائه لا يؤثر كما في عدم نقض الوضوء بالمس من وراء حائل لان حرمة المس  
 هنا تعظيم للمصحف فحرم من وراء حائل مبالغة فيه والنقض في الوضوء بالمس لما فيه من اثار الشهوة  
 المفقود ذلك مع الحائل ولا يجب منع صبي ممز ولوجبا من حمل مصحفه ومنه الحاجة تعلبه ومشقة  
 استمراره متطهر فاحل ذلك ان كان للدراسة قال الشبرا ملسي بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف  
 او نحوهما مع الحديث انتهى ويحرم تمكن غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية لما فيه من الامانة  
 فائدة قال النووي في البيان لا يمنع الكافر عن سماع القرآن لقوله عز وجل وان أحد من المشركين  
 استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ويمنع من مس المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن قال أصحابنا  
 ان كان لا يرجي إسلامه لم يجز تعليمه وان رجي إسلامه ففيه وجهان أحدهما يجوز رجاء إسلامه  
 والثاني لا يجوز كما لا يجوز بيع المصحف منه وان رجي وأما اذا رآه يتعلم فهل يمنع فيه وجهان انتهى  
 (و) خامسا (اللبث) بضم اللام وفتحها مصدر لبث من باب سمع أي لبث مسلم بالغ غير نبي (في المسجد)  
 وهو ما وقف للصلاة ولو كان اللبث بقدر الطمانينة لا عبوره وهو الدخول من باب والخروج  
 من آخر بخلاف ما اذا لم يكن له إلا باب واحد فيستع الدخول اتم التردد فانه حرام كالمكث قال تعالى  
 لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغسلوا أي لا تقربوا  
 موضع الصلاة حال كونكم سكارى ولا في حال كونكم جنبا نعم يجوز له في الضرورة كان نام فيه فاحتمل  
 وتعدر خروجه لخوف من عس ونحوه لكن يلزمه التيمم ان وجد غير تراب المسجد أما ترابه وهو  
 الداخل في وقته كان المسجد ترابا فيحرم التيمم به ويصح للمس هو الحاكم الذي يطوك بالليل  
 ولو جامع زوجته فيه وهو ما ران لم يحرم ألامو مكثا فيلعدر فانه يمتنع مجامعتها حينئذ ومن المسجد سطحه  
 ورجته وروشته وجداره وسر حباب تحت أرضه وخروج بالمسجد مصل العبد والمدارس وهي المواضع  
 التي يدرس فيها الشيخ مع الطلبة والرباط وهو البيت الذي يبنى للفقراء والطلبة أو هو معبد الصوفية  
 أو هو الثغور أي المواضع التي يخاف منها هجوم العدو وأما الصبي فيجوز لوليته تمكنه من المكث  
 كالقراءة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيحل مكثه بالمسجد جوبا وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم لان احتياجه للسجدة أكثر  
 لنشر السنة لجوز له ذلك لكنه لم يقع منه ولان ذاته أعظم من ذات المسجد وأما الكافر فلا يمنع من المكث  
 في المسجد جبالا لانه لا يعتد حرمة وان حرم عليه لانه مخاطب بفروع الشريعة ولا يجوز له دخول المسجد  
 ولو غير جنب الا باذن مسلم بالغ مع الحاجة ومنها يجلس القاضي أو المفتي فيه أو عمارته (و) سادسا  
 (قراءة القرآن) وشرط في حرمتها شعبة شروط الاول كون القراءة باللفظ ومثله إشارة الاخرس  
 المفهومة لان اشارته معتد بها الا في ثلاثة أبواب الصلاة فلا تبطل بها والجنب فاذا حلف وهو ناطق  
 أن لا يتكلم ثم خرس وأشار بالكلام لم يحنث والشهادة فاذا أشار بها لا تقبل وإشارة الناطق غير معتد بها  
 الا في ثلاثة أبواب أمان الكافر والإفناء كان قيل له أتوضأ بهذا الماء فأشار أن نعم أولا ورواية الحديث  
 كان قيل له أنزوي عنك هذا الحديث فأشار أن نعم أولا وخارج باللفظ ما اذا أجرى القراءة على قلبه  
 سلك فيكون القاري مسمعا بها نفسه وخارج ما اذا تلفظ ولم يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع  
 سلك كونه مسمعا فخرج الكافر فلا يمنع من القراءة لعدم اعتقاده الحرمة وان عوقب عليها الرابع كونه  
 مكلفا فخرج الصبي والمجنون الخامس كون ما أتى به قرآنا حيث قال قراءة القرآن فخرج التوراة والإنجيل  
 ومنسوخ التلاوة ولو بقرآن تحكه كآية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من

واللبث في المسجد  
 وقراءة القرآن

على الصغير اذا بلغ  
 ويجب على الآباء  
 والامهات أن يأمرؤا  
 أولادهم بالصلاة عند  
 سبع سنين وبضر بومهم  
 على تركها عند عشر  
 والافضل تعجيل الصلاة  
 في أول وقتها ويجوز  
 تأخيرها عن أول الوقت  
 ولو بلا عذر بشرط  
 أن يعزم على فعلها قبل  
 خروج الوقت ومثل  
 الصلاة في ذلك بقية  
 الفروض الموسعة كالحج  
 ويجب على الشخص  
 عند أول بلوغه أن يعزم  
 على فعل جميع الواجبات  
 والامتناع عن جميع  
 المحرمات ومن جحد  
 وجوب الصلاة عليه  
 من المكلفين فهو كافر  
 مرتد ويقتل ككفرا  
 ان لم يرجع الى الاسلام  
 ولا يهل عليه ولا يدفن  
 في قبور المسلمين فان



ومحرم بالحبض عشرة  
 أشياء الصلاة والطواف  
 ومس المصحف وحمله  
 لم يحسد وجوبها  
 وأخرها عن وقتها بلا  
 طر فهو مؤمن قاسق  
 لكنه يقتل بشروط  
 مذكورة في المطولات  
 ولا تسقط الصلاة عن  
 أحد ولو اشتد عليه  
 المرض الا اذا غاب عقله  
 بغير عمد منه ولا عذر  
 له في تأخيرها في الحضر  
 من وقتها ولو تكاثرت  
 عليه الاشغال الا اذا  
 نسي بغير لعب أو نام  
 قبل دخول وقتها ولم  
 ينجبه الا بعد فرائها  
 واذا فاتت شخصاً فريضة  
 بغير عذر وجب عليه  
 قضاؤها على الفور فان  
 فاتته بذور وجب عليه  
 قضاؤها على التراخي  
 والافضل له المبادرة  
 بقضائها  
 (باب شروط الصلاة)  
 الشروط لصحة الصلاة  
 أربعة (الاول) الطهارة  
 من الحدثين وعن  
 النجاسة التي لا يفي  
 منها في الجسد والملبس

الله والله عز وجل وحكم والسادس قصد القراءة وحدها أو مع الذكر أو القصد لواحد لا يبيح فأن قرأ آية  
 لا حرجاً في محرم وان قصد الذكر أو أطلق كأن جرى القرآن على لسانه من غير قصد لواحد منهما  
 فلا يحرم فأنه لا يسمى قرأنا عند الصارف إلا بالقصد وأما عند عدم الصارف فيسمى قرأنا ولو بلا قصد  
 السابع أن تكون القراءة بغير خلاف ما إذا كانت واجبة سواء داخل الصلاة كفاقد الطهورين فلا فرق  
 بين أن يقصد القراءة وأن يطلق مثلاً فيكون قرأنا عند الإطلاق لوجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع  
 وهو الجنابة أو خارجها كأن نذر أن يقرأ سورة يس مثلاً في وقت كذا فكان في ذلك الوقت نجساً فأنقذ  
 الطهورين فأنه يقرأها وجوباً بالضرورة لكن بقصد القرآن لا مطلقاً ولا حرمة عليه فليس ذلك كالقائمة  
 من كل وجه (ويحرم بالحبض) ومثله النفاس (عشرة أشياء) أحدهما (الصلاة) أي من العائدة العالة  
 ولا يصح مطلقاً أي ولو مع الجهل أو النسيان ولا يلزمها قضاء ما فلو قضتها كرهه وتمتد نفلاً مطلقاً لا ثواب  
 فيه على المعتد وفارق الصوم حيث يجب قضاؤه لأن الصلاة تكراراً كثيراً فيشق قضاؤها ولا كذلك  
 الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة  
 (و) ثانيها (الطواف) سواء كان في ضمن نسك أم لا لأنه لا يكون إلا في المسجد فان قلت اذا كان  
 دخول المسجد حراماً فالطواف أولى فما الحاجة الى ذكره قلت لئلا يتوهم أنه لما جاز لها الوقوف مع أنه  
 أقوى أركان الحج فلا تن يجوز لها الطواف أولى (و) ثالثها (مس المصحف) حتى حواشيه وما بين  
 سطوره والورق اليابس بينه وبين جلده في أوله وآخره المتصل به ويحرم المس ولو بمحائل ولو كان ثخيناً  
 حيث يعد ما سأل عنه قال لا يخل بالتعظيم والمراد منه بأي جزء لا يباطن الكف فقط قال النووي اذا مس  
 المحدث أو الجنب أو الحائض أو حمل كتاباً من كتب الفقه أو غيره من العلوم وفيه آية من القرآن أو ثوباً  
 مطرزاً بالقرآن أو دراهم أو دنانير منقوشة به أو مس الجدار أو الحلو أو الخبز المنقوش فيه فلهذه  
 الصحيح جواز هذا كله لأنه ليس بمصحف وفيه وجه أنه حرام وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي  
 في كتابه الحاروي يجوز لمس الثياب المطرزة بالقرآن ولا يجوز لبسها بلا خلاف لأن المقصود بلبسها  
 التبرك بالقرآن وهذا الذي قاله ضعيف لم يوافق أحد عليه فيأرأيه بل جزم الشيخ أبو محمد الجويني  
 وغيره بجواز لبسها وهذا هو الصواب والله أعلم وأما كتب التفسير والفقه فان كان القرآن فيها أكثر  
 من غيره حرم مسها وحملها وان كان غيره أكثر كما هو الغالب فيه ثلاثة أوجه أحدها لا يحرم والثاني يحرم  
 والثالث اذا كان القرآن بخط متميز بلفظ أي باجتماع أو حرة ونحوها حرم وان لم يتميز لم يحرم قال  
 صاحب التمهيد من أصحابنا اذا قلنا لا يحرم فهو مكروه وأما كتب حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فان لم يكن  
 فيها آيات من القرآن فلا يحرم مسها ولا أولى أن تمس على طهارة وان كان فيها آيات فلا يحرم على المنه  
 بل يكره وفيه وجه أنه يحرم وهو الوجه الذي في كتب الفقه وأما المنسوخ تلاوته كالشيخ والشيخة  
 اذا زنيا فارجموا وما أشبه ذلك فلا يحرم مسه ولا حمله قال أصحابنا وكذلك التوراة والانجيل  
 انتهى كلام النووي (و) رابعها (حمله) ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحمل  
 في التفصيل بين كون التفسير الذي تحت يده أكثر أو لا قال النووي اذا تصفح المحدث أو الجنب  
 أو الحائض أوراق المصحف بيود وشبهه في جوازه وجهان أحدهما لا يحرم لظهورها في جوازه وهو  
 قطع العراقيين من أصحابنا لأنه غير ماس ولا حامل والثاني وهو اختيار الرافعي تحريمه لأنه  
 يبعد حامل للورقة والورقة كالجميع فاما اذا لمسه على يده وقلب الورقة فحرام بلا خلاف وغلط  
 بعض أصحابنا فحكى فيه وجهين والصواب القطع بالتحريم لأن القلب يقع باليد لا بالكف  
 انتهى قال الشافعي ففعل جواز قلب الورقة بالعود اذا لم يلزم عليه حملها بأن يتعامل عليها  
 بالعود فتفصل عن حاجتها أو تكون قائمة فيخففها به وليس المراد أنه يدخل العود بين الورق



ويفصل بينه من بعض لان ذلك تحمل (و) خامسها (البث) أي الإقامة (في المسجد) ومثله التردد  
 لقوله لا أحل المسجد الحائض ولا الجنب رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ودخل في المسجد  
 هو آؤه وما اتصل به من نحو روشن وغصن شجرة أصلها خارج لا عكس ورجحه لا حرمه فمجيئة  
 المسجد في الساحة المبسطة والحريم ما حوله من المرفق بكسر الميم وفتح الفاء لا غير أي كالمطبخ ونحوه  
 (فائدة) لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب وهو من لم يكن عنده أهل فقد ثبت أن  
 أصحاب الصفة وهم زهاد من الصحابة فقراء غرباء كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم يحرم النوم فيه إذا  
 ضيق على المصلين ويجب حينئذ تنبيهه ويندب تنبيه من نام في نحو الصف الأول أو أمام المصلين ولا ينبغي  
 التصديق في المسجد ويلزم من زاه الانكار عليه ومنعه أن قدروا بكرة السؤال فيه بل يحرم أن شوش على  
 المصلين أو منى أمام الصفوف أو غطى رقابهم وأملأ أعطاء السائل فيه فيندب ويحرم الرقص فيه ولو لغير  
 شابة ويحرم النط فيه ولو بالذكر كما فيه من تقطيع حصره وأبداه غيره والنط الوثب وهو نقل الرجل من  
 محل إلى محل آخر مرة بعد أخرى والحصر بضم الحاء والصاد جمع حصر وهو البارية الحشنة (و) مهادسها  
 (قراءة القرآن) قال النووي في التبيان سواء كان ثابة أو أقل منها ويجوز للجنب والحائض إجراء القرآن على  
 قلبهما من غير تلفظ به ويجوز لهما النظر في المصحف وإمراره على القلب وأجمع المسلمون على جواز التهليل  
 والتسبيح والتحميد والتكبير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأذكار للجنب والحائض  
 قال أصحابنا وكذا إذا قالا لا لسان خذ الكتاب بقوة وقصده غير القرآن فهو جائز وكذا ما أشبهه قالوا  
 ويجوز لهما أن يقولوا عند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون إذا لم يقصد القرآن وقال أصحابنا الخراسانيون  
 ويجوز أن يقول عند ركوب الدابة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيقين وعند الدماء  
 ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار إذا لم يقصد به القرآن قال إمام الحرمين وإن  
 قال الجنب بسم الله والحمد لله فإن قصد القرآن عصي وأن قصد الذكر أو لم يقصد شيئا لم يأتيم ويجوز لهما قراءة  
 ما سخط تلاوته كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله انتهى قول النووي رضي الله عنه  
 (و) سابعها (الصوم) فتي نوت الصوم حرم عليها وأما إذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام والشراب فلا  
 يحرم عليها لأنه لا يسمى صوما ولا وجبة أنه لم يجب عليها أصلا وجوب القضاء إنما هو بأمر جديد وقيل  
 وجب عليها ثم سقط (و) ثامنها (الطلاق) وهو من الكبائر التي سبع صور فلا يحرم طلاقها فيها الأول  
 إذا قال أنت طالق في آخر جزء من حبصك أو مع آخره أو عنده ومثل ذلك مما لو نتم لفظ الطلاق في آخر  
 الحيض لا استعقاب ذلك الطلاق الشروع في العدة الثاني أن تكون المطلقة في ذلك غير مدخول بها لعدم  
 العدة بخلاف المتوفى عنها زوجها قبل الدخول فتجب عليها العدة الثالث أن تكون حاملا منه لا استعقاب  
 ذلك الطلاق الشروع في العدة الرابع أن يكون الطلاق بغير عرض منها إذا كانت حائلا لأن إعطاء ما المال  
 يشعر بالحاجة إلى الطلاق وخرج بالعوض منها ما لو طلقها بغير عرض أو بعرض من غيرها  
 فيحرم (و) الخامس أن يكون الطلاق في إيلاء بمطالبتها الطلاق في حال الحيض بعد مطالبتها بالوطء  
 من الزوج في حال الطهر فيمتنع منه لأن حاجتها شديدة إلى الطلاق السادس ما إذا طلقها الحكم في شقاق  
 وقع بينها وبين زوجها لحاجتها الشديدة إليه السابع ما لو قال السيد لا بته إن طلقك الزوج اليوم  
 فأنبت شجرة فلم الزوج ذلك التعليق وعدم رجوع السيد فطلقها أو سأله ذلك فلا يحرم طلاقها للخلاص  
 من الرق إذ ذواتهم أضربها من تطويل العدة وقد لا يسبح به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم  
 أسرها والحكمة في تحريم الطلاق بالحيض تنصرتها بطول مدة التبرص لأن جبة الحيض  
 لا تحب من العدة قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن من لعدتهن أي إذا أردتم طلاق الأزواج

والبث في المسجد  
 وقراءة القرآن  
 والصوم والطلاق  
 والمكان (والثاني)  
 ستر العورة من أعلى  
 البدن وجوانبه لقادر  
 عليه ولو صلى في الظلة  
 منفردا عن الناس  
 وعورة الذكر والامة  
 في الصلاة ما بين السرة  
 والركبة لكن يجب  
 عليهما ستر السرة  
 والركبة أيضا وعورة  
 الحرة الكاملة جميع  
 بدنهما إلا الوجه والكفين  
 ومن عجز عن ستر  
 عورته في الصلاة صلى  
 طوبا ولا إعادة عليه  
 (والثالث) دخول  
 الوقت ولو بقلبة الظن  
 في الصلاة المؤقتة  
 كالعرض الأصلي  
 ونوابه ووجوه  
 السبب يقينا في التي لها  
 سبب كصلاة الحروف  
 فلا تصح صلاة مؤقتة حتى  
 يدخل وقتها ولا صلاة  
 لها سبب حتى يوجد



الموطآت اللاتي يتعدن بالاقراء فطلقوهن في أول الوقت الذي يشرع فيه في العدة بأن يكون الطلاق في طهر لم يجامع فيه والمراد بوقت شروعهن ما يشمل وقت تلبسهن بها فلو طلقت في عدة طلاق رجعي فلا حرمة لتلبسها بالعدة (و) تاسعها (المرور) أي مجرد العبور (في المسجد) لفظ حديثها وهذا فارق الجنب حيث لم يحرم في حقه مجرد العبور (أن خافت تلويثه) بالثاء المثناة أي تلطيخه بالدم صيانة للمسجد فان أمته كان لها العبور لكن مع الكراهة عند انتفاء حاجة عبورها بخلاف الجنب فان العبور في حقه بلا حاجة بخلاف الأولى فان كان لها غرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ولا خلاف الأولى وخرج بالمسجد المدرسة والربط بضم الراء والباء جمع رباط ككتب جمع كتاب ومصل العبد وملك الغير فلا يحرم عبورها الا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند توهمه والفرق أن حرمة المسجد ذاتية وحرمة هذه غرضية وكالحائض فيما ذكر من أنه حدث دائم كاستحاضة وسلس بول أو مذي ومن به جراحة نضاجة بالدم فاذا خيف التلويث بشيء من ذلك حرم العبور والا كراهة الحاجة وكذا استأثر النجاسات الملوثة ولو في نعل أو ثوب فلا يجوز إدخال النجاسة على نحو النعل إلا بشرطين أن يأمن التلويث وأن يكون الحاجة كخوف الضياع (و) عاشرها (الاستمتاع) أي المباشرة سواء كان بشهوة أم لا (بما بين السرة والركبة) بوطء سواء كانت بمحائل أم لا وبغيره حيث لا محائل ولا بد أن تكون المباشرة بما ينقض مسه الوضوء ليخرج السن والشعر فلا تحرم المباشرة به والحاصل أن بدن المرأة حال الحيض بالنسبة إلى الاستمتاع والمباشرة على قسمين أحدهما ثاين السرة والركبة فيحرم على الرجل المباشرة فيه مطلقا سواء كانت بوطء أو بليس اذا كانت تحت الثياب بخلاف الاستمتاع بغيرهما كنظر بشهوة فانه لا يحرم وأما المباشرة فوقهما أن كانت بوطء فيحرم أيضا وأما بغيره فلا وثانيهما ما عدا ثاين السرة والركبة فلا يحرم مطلقا ويحرم على المرأة وهي حائض أن تبشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها لأن ما منع من مسه بمنعها أن تمسه به وبما يحرم على الحائض الطهارة بالحدث بقصد التعبد مع عليها بالحرمة لتلاعبها فان كان المقصود النظافة كإغسال الحج لم يمتنع ولا يحرم على الحائض والنفساء حضور المحضر على المعتد خلافا لما في العباب والروض وعليه بتضرده بامتناع ملانكة الرحمة من المحضور عنده بسببهما كذا ذكره النووي نقلا عن الرمي.

(فصل) في بيان العجز عن استعمال الماء (أسباب التيمم) أي جوازه (ثلاثة) أحدها (قعد الماء) في السفر أو في الحضر. وللشافعية أربعة أحوال: الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء حوله بأن يكون في بعض رمال البوادي فيقيم ولا يحتاج إلى طلب الماء لانه والحالة هذه ثبت بالحالة الثانية أن يجوز وجود الماء حوله بجوارق أو بغيرها فيجب عليه الطلب بلا خلاف ويشترط كونه بعد دخول الوقت لأن التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء قبل دخول الوقت ولا يكفي الطلب من لم يأذن له بلا خلاف وكيفية الطلب أن يفتش رجليه أي مسكه لا حتمال أن يكون في رجليه ماء وهو لا يشعر فان لم يجد نظر يمينا وشمالا وأماما وخلفا أن استوى موضع وضوءه وخمس موضع الحضرة واجتماع الطير بمزيد احتياط وان لم يستو الموضع فبغير تفصيل أن خاف على نفسه أو ماله أو أن قل أو اختصه بجلد ميتة أو انقطاعه عن رقة أو خروج وقت لو تردد لم يجب التردد لأن هذا الخوف يبيع له التيمم عند يقين الماء فعند التوهم أولى وأن لم يخف وجب عليه التردد إلى حد يلحقه غوث الرقاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في أقوالهم، ويختلف ذلك باستواء الأرض واختلافها صغورا ووطئا فان كان معه رقة وجب شؤالهم إلى أن يستو عنهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع الصلاة على الراجح وقبل يستو عنهم ولو خرج الوقت ولا يجب أن يطلب من كل واحد من الرقة فينبه بل يكفي أن ينادي فيهم من معه

والمرور في المسجد أن خافت تلويثه والاستمتاع بما بين السرة والركبة (فصل) أسباب التيمم ثلاثة فقد الماء صحتها يقينا (والرابع) استقبال عين الكعبة يقينا في القرب وظنا في البعد الا في نافذة السفر وصلاة شدة الخوف (باب أركان الصلاة) أركانها ثلاثة عشر (الأول) النية مقرونة بجزء من تكبيرة الاحرام (والثاني) القيام في الفرض للقادر عليه ومن عجز عن القيام صلى جالسا فان عجز عن الجلوس اضطجع على جنب واستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه ويكره أن يضطجع على الجنب الأيسر من غير عذر فان عجز عن الاضطجاع استلق على ظهره ويجب عليه أن يرفع رأسه شيء ليستقبل القبلة بوجهه وأن يجلس للركوع والسجود ان أمكنه



سواء يجوز به أو يمتنع ويجب أن يجمع بينهما ولو بعث النازلون ثقة يطلب لهم كفاهم كلهم <sup>في الحالة الثالثة</sup>  
 أن يتيقن وجود الماء <sup>أو يظن</sup> حواله <sup>أو يظن</sup> ثلاث مراتب <sup>أو يظن</sup> المرتبة الأولى أن يكون الماء على مسافة ينتشر  
 إليها النازلون للحطب والحشيش والرعي فيجب السعي إلى الماء ولا يجوز التيمم إلا إن خاف على مأمرة  
 غير اختصاص وما يجب بذله في تحصيل الماء ثمنًا وأجرة قال محمد بن يحيى لعله يقرب من نصف فرسخ وهذه  
 المسافة فوق المسافة عند التيمم <sup>أو يظن</sup> المرتبة الثانية أن يكون بعيدًا بحيث لو سعى إليه خرج الوقت فهذا  
 يتييم على المذهب لأنه فاقده الماء في الحال ولو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لما ساع التيمم أصلاً  
 بخلاف ما لو كان الماء معه وخاف فوت الوقت لو توضع فأنه لا يجوز له التيمم على المذهب لأنه ليس فاقداً  
 للماء في الحال <sup>أو يظن</sup> المرتبة الثالثة أن يكون الماء بين المرتبتين بأن تزيد مسافته على ما ينتشر إليه النازلون  
 وتقصير عن خروج الوقت وفي ذلك خلاف منشر والمذهب جواز التيمم لأنه فاقده الماء في الحال  
 وفي السعي زيادة مشقة <sup>أو يظن</sup> الحالة الرابعة أن يكون الماء حاضر الكن تقع عليه رحمة المسافرين بأن يكون  
 في بئر ولا يمكن الوصول إليه إلا بآلة وليس هناك إلا آلة واحدة أو لأن موقف الاستقاء لا يسع إلا  
 واحداً وفي ذلك خلاف والراجح أنه يتييم للعجز الحسي ولا إعادة عليه على المذهب ومن أسباب الإباحة  
 أيضاً إذا كان يقرب منه ويخاف لو سعى إليه على نفسه من سبع أو عدو عند الماء أو يخاف على ماله الذي  
 معه أو يخلف في رحله من غاصب أو سارق أو كان في سفينة لو استبقى لاستبقى في البحر فله التيمم في ذلك  
 كله ولو خاف الانقطاع عن الرفقة أن كان عليه ضرر لو قصد الماء فله التيمم قطعاً وإن لم يكن عليه ضرر  
 بخلاف والراجح أن له أن يتييم للوحشة <sup>أو يظن</sup> (و) السبب الثاني (المرض) وهو ثلاثة أقسام الأول  
 أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت منفعة العضو ويلحق بذلك ما إذا كان فيه مرض  
 يخوف إلا أنه يخاف من استعمال الماء أن يصير مرضاً مخوفاً فيباح له التيمم الثاني أن يخاف زيادة العلة  
 وهي كثرة الألم وإن لم تزد المدة أو يخاف طول مدة البرء وإن لم يزد الألم أو يخاف شدة الضنى وهو  
 المرض الملازم القرب إلى الموت أو يخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما  
 يبدو غالباً عند المنة وهي بفتح الميم وكسر هاء مع كسر الهاء <sup>أو يظن</sup> يكونها ومعناها الخدمة وفي جميع هذه  
 الصور خلاف منشر والراجح جواز التيمم <sup>أو يظن</sup> وعلة الشين الفاحش أنه يشوه الخلقة ويدوم ضرره فأشبهه  
 تلقى العضو الثالث أن يخاف شيناً يسيراً كثر الجذري أو سواداً قليلاً أو يخاف شيناً قبيحاً على غير  
 الأعضاء الظاهرة أو يكون فيه مرض لا يخاف من استعمال الماء معه مخذراً في العاقبة وإن تألم في الحال  
 لجزاحة أو برد أو حر فلا يجوز التيمم <sup>أو يظن</sup> من هذا بلا خلاف لا فرع <sup>أو يظن</sup> للبريض لأن يعتمد في ذلك قول  
 الطبيب العدل في الرواية ويعمل بمعرفة نفسه بحيث كان عالماً بالطب ولا يعمل بتجربة نفسه على المعتمد  
 لا اختلاف المزاج باختلاف الأزمنة ومحل ذلك في الحضرة أما لو كان بريئاً لا يجد بها طبيباً فأنه يجوز له  
 التيمم حيث ظن حصول ما ذكر ولكن يجب عليه الأعادة ونظنه ذلك مع فقد الطبيب <sup>أو يظن</sup> يجوز للتيمم  
 لا مسقط للصلاة <sup>أو يظن</sup> (و) السبب الثالث (الاحتياج إليه) أي إلى الماء (لعطش حيوان محترم) وهو ما يحرم  
 قتله قاله النووي في الإيضاح ولو وجدته وهو محتاج إلى العطش أو عطش رفيقه أو دابته أو حيوان محترم  
 يتييم ولم يتوضأ شوا في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده قبل وصوله إلى ماء آخر قال أصحابنا ويحرم عليه  
 الوضوء في هذا الحال لأن حرمة النفس أكيد ولا بدل للشرب وللوضوء بدل وهو التيمم والفعل عن  
 الجنابة وعن الحيض وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه المخاط له أو واحداً  
 من القافلة وهو المسافر والركب بفتح الراء وسكون الكاف فجمع راكب كصاحب جمع صاحب ولو  
 امتنع صاحب الماء من بذله وهو غير محتاج إلى العطش وهناك من يظن أن العطش حالاً وإن احتاجه  
 مالك ما لا كان للضطر أخذته فله أن يقاتله عليه فإن قتل أحدهما كان صاحب الماء

والمرض والاحتياج

إليه لعطش حيوان محترم

ذلك فان عجز أشار

برأسه فان عجز أشار

باجفانه فان عجز أجرى

أركان الصلاة على قلبه

وفي جميع ذلك لا ينقص

من أجره شيء ويجوز

للقادر أن يصل النفل

قاعدا ومضطجعا لكن

ثواب القاعد نصف

ثواب القائم وثواب

المضطجع نصف ثواب

القاعد (والثالث)

تكسيرة الاحرام

ويتعين فيها الله أكبر

فلا تصح بغير ذلك

للقادر عليه والعاجز

عنه يأتي بما قدر

عليه ولو بغير العربية

والسنة عطف هذه

التكسيرة أن يقرأ دعاء

الافتتاح ثم يتمود

من الشيطان الرجيم

(والرابع) قراءة الفاتحة

بالبسمة في قيام كل

ركعة والمسبوق



في مَهْدَرِ الدِّمِ لا قِصَاصَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ لِكُونِهِ ظَالِمًا يَمْنَعُهُ مِنْهُ وَكَانَ الْمَضْطَرُ مُضْمُونًا بِالْقِصَاصِ  
 أَوِ الدِّيَّةِ أَوِ الْكَفَّارَةِ لِكُونِهِ مُقْتُولًا بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَوْ اِحْتِاجُ صَاحِبِ الْمَاءِ إِلَى الْعَطَشِ نَفْسُهُ كَانَ الْمَالِكُ مُقَدِّمًا  
 عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ اِحْتِاجُ الْأَجْنَبِيِّ لِلْوُضوءِ وَكَانَ الْمَالِكُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ لَمْ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ طَهَارَتُهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ  
 أَخْذُهُ قَهْرًا لِأَنَّهُ يُمْكِنُ التَّيَمُّمُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهِمَا اِحْتِاجُ إِلَى الْعَطَشِ نَفْسُهُ خَالًا أَوْ مَالًا أَوْ رِقَقَهُ أَوْ حَيَوَانًا  
 مُحْتَرَمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَلَوْ فِي ثَانِي الْحَالِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مَاءٍ آخَرَ فَلَهُ التَّيَمُّمُ وَجُوبًا وَيَصْلِي وَلَا يَبْعِدُ لِفَقْدِ  
 الْمَاءِ شَرْعًا وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ أَوْ وَجَدَهُ يُبَاعُ بِشَمْنٍ مِثْلَهُ وَيَهْوَى وَاجِدُ الثَّمَنِ فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَفَرِهِ  
 ذَاهِبًا وَرَاجِعًا لَزِمَ شِرَاؤُهُ وَإِنْ كَانَ يُبَاعُ بِكَثْرٍ مِنْ مِثْلِ الْمِثْلِ لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ لِأَنَّ الْمَاءَ بِذَلِكَ لَا سَوَاءٌ قَلَّتِ  
 الزِّيَادَةُ أَمْ كَثُرَتْ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ شِرَاؤُهُ وَتَمَنُّ الْمِثْلِ هُوَ قِيَمَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ انْتَهَى قَوْلُ  
 النَّوَوِيِّ مُلَخَّصًا وَمِثْلُ اِحْتِاجِهِ لِلْمَاءِ اِحْتِاجُهُ لثَمَنِهِ فِي مَوْنَةٍ مَوْنَةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ قَالَ الْحَصْنِيُّ وَلَوْ مَاتَ  
 رَجُلٌ خَرَّ لَمَاءَهُ وَفَقَّتْهُ عَطَاشٌ شَرِبَ بِهِ وَيَتَمَوَّهَ وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ تَمَنُّهُ وَجَعَلَهُ فِي مِيرَاثِهِ وَتَمَنُّهُ قِيَمَتُهُ فِي مَوْضِعِ  
 الْإِتْلَافِ فِي وَقْتِهِ اهْ قَالَ الْبَيْجُورِيُّ وَالْعَطَشُ الْمُبِيعُ لِلتَّيَمُّمِ يُعْتَبَرُ قَوْلُ الطَّبِيبِ الْعَدْلُ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ  
 بِمَعْرِفَتِهِ اهْ تَكْمِيلُ (غَيْرِ الْمُحْتَرَمِ) وَيَهْوَى مَا لَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ (شُتَّة) مِنْ الْأَشْيَاءِ لِأَحَدِهَا (تَارِكُ الصَّلَاةِ) أَيْ  
 بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ وَالِاسْتِثْنَاءُ تَدْبَارًا وَقِيلَ وَجُوبًا وَعَلَى نَدْبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ التَّوْبَةِ لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ  
 (و) ثَانِيًا (الزَّانِي الْمُحْصَنُ) بِفَتْحِ الصَّادِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَتَمَرُّ اِطِّ اِحْصَانِ أَرْبَعِ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ وَالْحَرِيَّةِ  
 وَوُجُودِ الْوَطَنِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا أَصَابَ الْحُرَّ الْبَالِغَ امْرَأَتَهُ أَوْ أَصِيبَتْ الْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ بِنِكَاحٍ  
 فَهُوَ اِحْصَانٌ فِي الْإِسْلَامِ وَالشِّرْكَ لَا فَرْعَ لَهُ قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنْ غَيْرَ الْمُحْتَرَمِ مِنَ الْآدَمِيِّ فِيهِ تَفْصِيلٌ  
 إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّوْبَةِ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ وَالْمُرْتَدِّ لَمْ يَجْزَلْهُ شَرْبُ مَاءٍ وَإِنْ اِحْتِاجَهُ فِي انْقَادِ رُوحِهِ مِنَ الْعَطَشِ  
 لَتَعِينِهِ لِلطَّهْرِ بِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا كَالزَّانِي الْمُحْصَنِ فَجَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ وَشَرْبُ  
 الْمَاءِ لِلْعَطَشِ قَرَرَهُ شَيْخُنَا الْحَفْصِيُّ (و) ثَالِثًا (الْمُرْتَدُّ) وَيَهْوَى مَنْ قَطَعَ عَنْ بَصَحِّ طَلَاقِهِ الْإِسْلَامَ قَالَ الْمَدَائِنِيُّ  
 فَائِدَةٌ مِنْ دَعَاءِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ إِيْمَانًا لَا يَرْتَدُّ وَنَعِيمًا لَا يَنْفَدُ وَقَرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ  
 وَمِرَاقَةً نَبِيكَ ﷺ فِي أَعْلَى جَنَانِ الْخُلْدِ اهْ (و) رَابِعًا (الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ) وَهُوَ الَّذِي لَا صَلَاحَ لَهُ مَعَ  
 الْمُسْلِمِينَ قَالَهُ الْفَيَّومِيُّ وَخَرَجَ بِالْحَرْبِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ الذِّمِّيُّ وَهُوَ مَنْ عَقَدَ الْجُزِيَّةَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ وَدَخَلَ  
 تَحْتَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فَانْهَ عَنْهُ مُحْتَرَمٌ وَسَمِيَ ذِمِّيًّا لِذَلِكَ نَسَبُهُ إِلَى الذِّمَّةِ أَيْ الْجُزِيَّةِ وَالْمُعَاهَدَةِ وَهُوَ مَنْ عَقَدَ  
 الْمَصَالِحَةَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ فِي عَشْرِ سِنِينَ بَعُوضُ مِنْهُمْ  
 مَوْصِلُ الْبِنَاءِ أَوْ بَغِيرُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ أَلَا مَنَظَرٌ ظَلَمْتُ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ  
 طَلَبٍ نَفْسٍ فَإِنَّهُ حُجِّجَهُ أَيُ خَصَمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمَوْثِقُونَ وَهُوَ مَنْ عَقَدَ الْإِيمَانَ مَعَ بَعْضِ  
 الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَقَطُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ أَيُّ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ  
 أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْقَتْلِ فَأَمْنُهُ وَلِقَوْلِهِ ﷺ نَزَمَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً يَسْعَى بِهَا إِذَا نَاهُمْ عَنْ أَنْ يَخْفَرُوا مُسْلِمًا فَقِيلَ  
 لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَصَحَّاحُهُ أَيُّ عَقْدُ الْمُسْلِمِينَ كَعَقْدِ شَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
 يَقُومُ بِهَذَا الْعَقْدِ أَدْنَاهُمْ أَيُّ كَالْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ فَمَنْ نَقَضَ عَهْدَ مُسْلِمٍ فَلَهُ لَعْنَةُ مَنْ ذَكَرَ قَالَ شَيْخُنَا أَحْمَدُ  
 النَّحْرَاوِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْمُعَاهَدَةِ فِي الْحَدِيثِ مَا يَشْمَلُ ثُلَاثَةَ فَوَائِدَ كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ الشَّرْبِينِيُّ فِي كِتَابِهِ  
 التَّفْسِيرِ الْمُلَقَّبِ بِالسَّرَاجِ الْمُنِيرِ وَالْكَفَرُ لَعْنَةُ شَرِّ النِّعْمَةِ وَأَصْلُهُ الْكَفَرُ بِالْفَتْحِ وَهُوَ السَّرُّ وَفِي الشَّرْعِ  
 أَنْكَارُ مَا يَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ نَجَى رُسُولٌ بِهِ وَيَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ كُفْرُ أَنْكَارٍ وَكُفْرُ جَحُودٍ  
 وَكُفْرُ عِنَادٍ وَكُفْرُ نِفَاقٍ فَكُفْرُ الْإِنْكَارِ هُوَ أَنْ لَا يَعْرِفَ اللَّهَ أَصْلًا وَلَا يَعْتَرِفُ بِهِ وَكُفْرُ الْجَحُودِ  
 هُوَ أَنْ يَعْرِفَ اللَّهَ بَقَلْبِهِ وَلَا يَقْرَأَ بِلِسَانِهِ كَكُفْرِ ابْلِيسَ وَالْيَهُودِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كُفَرُوا  
 بِهِ وَكُفْرُ الْعِنَادِ هُوَ أَنْ يَعْرِفَ اللَّهَ بَقَلْبِهِ وَيَعْتَرِفَ بِلِسَانِهِ وَلَا يُدِينُ بِهِ كَكُفْرِ أَبِي طَالِبٍ حَيْثُ يَقُولُ

الْغَيْرُ الْمُحْتَرَمُ شُتَّةٌ تَارِكُ  
 الصَّلَاةِ وَالزَّانِي الْمُحْصَنُ  
 وَالْمُرْتَدُّ وَالْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ

بِتَحْمِلِهَا عَنْهُ الْإِمَامُ إِنْ  
 كَانَ أَهْلًا لِلتَّحْمِيلِ  
 وَيَجِبُ تَرْيِيبُ الْفَاتِحَةِ  
 وَمَوَالِئِهَا وَنَجْوِيدُ  
 حُرُوفِهَا وَمِرَاعَاةُ  
 تَشْدِيدَاتِهَا الْارْبَعُ  
 عَشْرَةَ وَمِنْ عَجَزٍ عَنْ  
 الْفَاتِحَةِ قَرَأَ بِهَا سَبْعَ  
 آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنْ  
 عَجَزَ عَنِ الْقُرْآنِ أَيْ  
 سَبْعَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ  
 فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الذِّكْرِ  
 وَقَفَ سَاكِتًا بِقُدْرَتِهَا  
 وَلَا يَتَرَجَّمُ عَنْهَا وَالسُّنَّةُ  
 أَنْ يَقْرَأَ سُورَةَ أَوْ شَيْئًا  
 مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ  
 فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ  
 الثَّانِيَّةِ وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ  
 الْأُولَتَيْنِ فَقَطُّ مِنْ  
 الثَّلَاثِيَّةِ وَالرُّبَاعِيَّةِ  
 (وَالْخَامِسِ) الرُّكُوعِ  
 مَقْرُونًا بِالطَّمَأْنِينَةِ  
 حَتَّى تَسْتَقِرَّ الْأَعْضَاءُ  
 وَالرَّوَاجِبُ فِيهِ أَنْ  
 يَنْحَنِيَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ حَتَّى  
 تَصِلَ كَفَاهُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ  
 إِنْ كَانَ مُعْتَدِلًا



ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً  
لولا الملامة أو حذار مية لو جددتني سمحاً بذاك مينا

وأما كفر النفاق فهو أن يقر باللسان ولا يعتقد بالقلب أم وقال الجوري والكفر قيل هو عدم الإيمان  
عما من شأنه أن يكون متصفاً به وقيل هو العناد بانكار الشيء مما علم بحجج الرسول به ضرورة فالتقابل بينه  
وبين الإيمان على الأول وهو الحق من تقابل العدم والملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين والملكة هي  
صفة راسخة في النفس سميت بذلك لأنها ملكة محلها لا فرع كما قال الراوي والذي نقله سيدي عبد  
الوهاب الشعراني عن السبكي أن عمه <sup>عليه السلام</sup> أباطالب بعد أن توفي أحياه الله تعالى وآمن بالنبي <sup>صلى الله عليه وآله</sup>  
قال شيخنا العلامة السجسي وهذا هو الاتق بحجة <sup>عليه السلام</sup> وهو الذي اعتقده وألقى الله به وأما إحياء الله  
تعالى أبويه <sup>صلى الله عليه وآله</sup> فلقد خول في أمته فقط وإن كانا من الناجين انتهى لأنها من أهل الإسلام (و)  
خامسها (الكلب العقور) أي الجارح والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا لا خلاف في عدم احترامه  
وندب قتلها وما فيه نفع من اصطيد أو حراسة وهذا لا خلاف في احترامه وحرمة قتله وما لا نفع فيه  
ولا ضرر وهو كلب السوق المسمى بالجماصي والمعتمد الرمي فيه أنه محترم فيحرم قتله وعند شيخ الإسلام  
يجوز قتله فإن كان الكلب عقوراً ولكن فيه نفع سن قتله تغليبا لجانب الضرر (و) سادسها (الخنزير)  
وهو حيوان خبيث ويقال أنه حرام على لسان كل نبي ويسن قتله سواء كان عقوراً أم لا على المعتمد وقيل  
يجب قتل العقور <sup>صلى الله عليه وآله</sup> فرع <sup>صلى الله عليه وآله</sup> يسن قتل المؤذيات أي التي تؤذي بطبعها كالقواصي الخنس وهي التي تكثر خبثها  
وابذاؤها الغراب الذي لا يؤكل وهو الذي تبعه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأتيه بخبر الأرض  
ترك أمره وأقبل على جيفة والحداة والعقرب ولها ثمانية أرجل ورعينها في ظهرها ولذا يقال  
إنها عينا لكونها لا تبصر إنما أمامها تلدغ وتؤلم ألاماً شديداً والفأرة وهي التي عمدت إلى حال سفينة  
سيدنا نوح فقطعتها وأخذت الفتيلة لتحرق البيت أيضاً فأمر النبي <sup>صلى الله عليه وآله</sup> بقتلها والكلب العقور وقضية  
كلام النوري والرافعي أن اقتناء هذه القواصي الخمس حرام وكذلك العنكبوت فهي من ذوات السموم  
كما قال الأطباء وإن كان تسجها ظاهراً وكثير من العوام يمتنع من قتلها لأنها عشتت في فم الغار على النبي  
<sup>صلى الله عليه وآله</sup> ويلزم على هذا أن لا يدخل الحمام لأنه عشتت أيضاً على فم الغار وفي كلام بعضهم أن العنكبوت  
ضربان ذو سم وغيره وكلاهما لا يكره النون واسكان الميم وهو سبع أخبث وأجرأ من الأسد يختلف  
لون جسده والذئب والدب بضم الدال المهمل وهو حيوان خبيث والنسر وهو من الطير الجارح والعقاب  
وهو أنثى الجوارح والوزغ وروى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة كتب الله له مائة حسنة وفي  
الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه محض على قتله قيل لأنها كانت تنفخ النار على سيدنا إبراهيم  
عليه الصلاة والسلام والبعوض والقراد مثل غراب وهو ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للإنسان  
والقرد وهو حيوان خبيث والضرع ووزان عمره نوع من الغراب قال أحمد السجاعي وهو طائر فوق  
العصفور أنفع نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم الرأس والمقار أصابعه عظيمة لا يقدر عليه أحد وله  
صغير مختلف يصفر لكل طائر يريد أن يصده بلغته ويدعوه إلى التقرب منه فإذا اجتمعوا إليه شد على  
بعضهم ومنقاره شديد فإذا نقر واحد أذنقه من ساعته وأكله والرغوث والبق والزبور بضم الزاي  
ويحرم قتل النمل السلياني وهو الكبير لا يتفاء أذاه والنحل والخطاف بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى  
الآن عصفور الجنة لأنه زهدنا في أيدي الناس من الأقوات واكتفى بتقوته بالبعوض والضفدع  
والهدد والوطواط وهو الخفاش وهو طائر لا يكاد يصير بالنهار كالقمل والصنار وهو يفضه أملغير  
السلياني وهو الصغير المسمى بالذر فيجوز قتله بغير الإحراق لكونه مؤذياً وكذا به أن تعين طريقاً لدفعه  
أما ما يقع ويضر كصفر وهو من الجوارح يسمى القطا بضم القاف وفجها وباز فلا يسن قتله ولا يكره

والكلب العقور  
والخنزير

الخلق والسنه أن  
يسوى فيه ظهره وعنفه  
كصفحة وينصب ساقه  
ويأخذ ركبته يديه  
مع تفريق أصابعها  
ويقول فيه سبحان  
ربي العظيم وأدنى  
الكمال ثلاث مرات  
(والسادس) الاعتدال  
مقر ونا بالطمانينة  
حتى تستقر الاعضاء  
والواجب فيه أن يعود  
الرافع لما كان عليه  
قبله والسنه أن يقول في  
حال رفعه من الركوع  
سمع الله لمن حمده فإذا  
اعتدل قال ربنا لك  
الحمد وأن يفتت في  
اعتدال الركعة



بل هو مباح وما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنافس وجعلان جمع جعل وزن عمر والحرباء وهي أكبر من القطا تستقبل الشمس وتدور معها كيفما دارت وتتلون ألوانا ودودا وذباب يكره قتله لانه ليس من احسان القتل اتمل السرطان وهو جبر ان البحر ويسمى عقرب الماء والرخمة وهو طائر يأكل العذرة وهو من الخبائث فانه يحزم قتلها على المعتد ويجوز رمي القمل حيا ان لم يكن في مسجد ذكر ذلك كله الشيخ الشرقاوى في حاشيته على تحفة الطلاب في باب جزاء الصيد

**فصل في شروط صحة التيمم** (شروط التيمم) أي مالا بد منه فيه (عشرة) الاول (أن يكون ترابا) أي خالص بجميع أنواعه حتى ما يدأوى به وهو الطين الارمني والمحرق منه ولو أسود تمام يصير رمادا والبطحاء وهو ما في مسيل الماء والسبخ بفتح الباء أي الملح الذي لا ينبت مالم يعله أي يغلبه ملح لجميع ما يصدق عليه اسم التراب كاف من أي محل أخذه ولو من ظهر كلب اذا لم يعلم تنجس التراب المأخوذ منه (و) الثاني (أن يكون التراب طاهرا) لقوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا

(و) الثالث (أن لا يكون مستعملا) أي في رفع الحدث ومثله المستعمل في إزالة النجاسة المغلظة فان كان في السابعة كان طاهرا فقط أو فيما قبلها فتجس وتنجس ولا يصير مطهرا يغسله والمستعمل منه في رفع الحدث ما بقي

بعضه ممسوح بعد مسحه أو تنأثر منه حالة التيمم بعد مسحه العضو أما ما تنأثر ولم يمسح العضو بل لاقى مالا لصق العضو فليس بمستعمل كالباقي بالارض وكذا لو ألقت الرمح على وجهه ترابا فأخذه بخرقه ثم أعاده على وجهه فانه يكفي وعلم من ذلك أنه لو تيمم بواحد أو جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة حجاز حيث لم يتأثر اليه شيء بما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من اناء واحد ولو رفع إحدى يديه عن الاخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب جاز في الاصح لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة

أتم الباقي بالماسحة ففي حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملا بالنسبة للمسوحة أي فلو أغفل فيها المعة كان له أن يمسحها بما في الماسحة أما بالنسبة لغير المسوحة كعضو تيمم آخر أو العضو الماسح فلا يجوز مسحهما في الكف لارتفاع حدث ذلك الكف به فهو مستعمل (و) الرابع

(أن لا يخالطه دقيق ونحوه) كزعفران ونورة من الخالطات وان قل ذلك الخلط لم ينع ووصول التراب الى العضو لكثافته قال الحصني والكثير ما يرى والقليل مالا يظهر انتهى ولو اختلط التراب بماء مستعمل وجف جازله التيمم به (و) الخامس (أن يقصد التراب لاجل التحويل الى العضو

الممسوح فيقيم ولو بفعل غيره باذنه أو بمرغ وجهه أو يديه في الارض لقوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا أي اقصدوه فلو اتقى النقل كان سفته ربح على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى لم يكف وان قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم لا تنفاه القصد من جهته باتقاء النقل المحقق للقصد وأما قصد العضو فلا يشترط

على المعتمد فلو أخذ ترابا لمسح به وجهه فذكر أنه مسحه صح أن يمسح به يديه وبالعكس (و) السادس (أن يمسح وجهه ويديه بضربتين) أي ولا بد من الضربتين شرعا وان أمكن التيمم عقلا بضرمة بخرقه أو نحوها بان يضرب بالخرقة على تراب ويضعها على وجهه ويديه معا ويرتب في المسح بأن يمسح وجهه

بطرفها ثم يديه بطرفها الآخر فلا يكفي ذلك شرعا لانه نقله واحدة فلا بد من نقله ثانية يمسح بها ولو قطعة من يده والمراد بالضرب النقل فلو أخذ التراب من الهواء كفي لا يقال أن النقل من الاركان فكيف يحمله من الشروط لانا نقول ان الركن ذاته والشروط انما هو تعدده لاداته (و) السابع (أن يزيل أي التيمم

(النجاسة أولا) أي فيشترط على التيمم تقديم إزالة النجاسة غير المعفو عنها ولو عن بدنه وعن غير أعضاء التيمم من فرج أو غيره لا عن ثوبه ومكانه بخلافه في الوضوء لأن الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم ذلك والتيمم لا باحة الصلاة التابع لها غيرها ولا اباحة مع ذلك فاشبه التيمم معها التيمم قبل الوقت قال الشرقاوى فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه على المعتمد في المذهب وجري عليه الرأى

الاجلوس بين السجدتين مقرونا بالطمانينة والسنة أن يقول فيه

**فصل في شروط التيمم**

عشرة أن يكون ترابا

وأن يكون التراب طاهرا

وأن لا يكون مستعملا

وأن لا يخالطه دقيق

ونحوه وأن يقصده وأن يمسح وجهه ويديه

بضربتين وأن يزيل

النجاسة أولا

الاخيرة من الصبح كل

يوم ومن الوتر في النصف

الثاني من رمضان

(والسابع) السجود

مرتين مقرونا بالطمانينة

ويشترط فيه أن يسجد

على جهته مكشوفة

وعلى ركبته وعلى جزء

من بطون يديه وجزء

من بطون أصابع قدميه

وأن يرفع أسافله على

أعاليه وأن يتناقل

برأسه حتى يحس بالثقل

والسنة أن يسجد على

أفقه ويقول في سجوده

سبحان ربي الأعلى

وبحمده وأدنى الكمال

ثلاث وأن يكثر فيه من

الدعاء (والثامن)

الجلوس بين السجدتين

مقرونا بالطمانينة

والسنة أن يقول فيه



وقيل يصح وجري عليه ابن حجر وينبغي على الخلاف ما لو كان الميت أقلف وتحت قلفته نجاسة فعند الرملة  
يدفن بلا صلاة عليه لأنه لم تقدم إزالة النجاسة وعند ابن حجر يصلي عليه إذا لا يشترط عنده ذلك (و)  
الثامن (أن يجتهد في القبلة قبله) أي قبل التيمم قال ابن حجر في المنهج القويم فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها  
لم يصح على الاوجه قال الشارقي هذا ضعيف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة  
ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة (و) التاسع (أن يكون التيمم بعد  
دخول الوقت) أي الذي يصح فعل الصلاة فيه لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل دخوله والوقت  
شامل لوقت الجواز ووقت العذر وأوقات الرواتب وسائر المؤقتات كصلاة العيد والكسوف  
وبدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع أكثر الناس لها أن أراد فعلها جماعة والأفارقة فعلها  
والكسوف بمجرد التغير وإن أراد فعلها جماعة والفرق بينهما أن الكسوف يفوت بالانجلاء ولا  
كذلك الاستسقاء لا يفوت بالسقيا ونحية المسجد بدخوله والجنابة بتعم الغسل الواجب وهي الغسل  
الأول والتيمم للميت وإن لم يكن وهذا يلغز فيقال شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره وهو الميت  
والنفل المطلق في كل وقت أراد أن يصلي فيه أما إذا تيمم ليصلي خارجا  
أو أطلق فانه يصح ويدخل وقت التيمم للخطبة بالزوال كالجمعة فلو تيمم قبله لم يصح ويجوز التيمم للجمعة  
قبل الخطبة لدخول وقتها وتقدم الخطبة أنما هو شرط لصحة فعلها ويجوز تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام  
العدد الذي تعقد به الجمعة ويشترط العلم أو الظن بدخول الوقت ولو بالاجتهاد فلو تيمم شكافه لم يصح  
وإن صادفه (و) العاشر (أن يتيمم) أي المعذور وجوبا (لكل فرض) أي عيني فلا يجمع بتيمم  
واحد وإن كان المتيمم خفيفا فرضين كصلاتي أو طوافين لأنه طهارة ضرورة فيقدر بقدرها ويمتنع الجمع  
مع الجمعة وخطبتها بتيمم واحد لأن الخطبة وإن كانت فرض كفاية فقد ألحقت بفرائض الأعيان وإنما  
جمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع أنها فرضان لأنهما تلازمهما حارا كالشيء الواحد فاكتمل لهما بتيمم  
واحد بل الظاهر امتناع أفراد كل واحدة منهما بتيمم لعدم وروده ويجمع به فرضا وما شاء من التوافل  
لأنها تكثر فيؤدي إيجاب التيمم لكل صلاة منها إلى الترك أو إلى ضيق عظيم تخفف في أمرها كما خفف  
بترك القيام فيها مع القدرة وترك القبلة في السفر ومثل النوافل تمكين المرأة حليلها وصلاة الجنابة وتعيينها  
بانفراد المكلف عازض فاذا تيممت للفرض فانها تجمع بينه وبين التمكن وكذا صلاة الجنابة أما لو  
تيممت للتمكن فلا يباح لها إلا ما في مرتبة كسر المصحف والمكث في المسجد والاعتكاف وقراءة  
القرآن ولو فرضا عينا كتعلم الفاتحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يباح لها فرض ولا نفل أو تيممت  
لصلاة الجنابة أبيع لها ما في مرتبة من صلاة النافلة وما دونه بما تقدم ولا يباح لها الفرض فالمراتب ثلاث  
ومس المصحف وما بعده في مرتبة واحدة حتى لو تيمم لكل واحد منها جازله فعل البقية وللرأة إذا  
تيممت للتمكن أن تمكن من الوطء مرارا ولو كان تيممها لفقد ما ثم رأت في أثناء الجماع بطل تيممها  
وحرم عليها تمكينه ووجب عليه النزاع بخلاف ما إذا رآه وهو يجامعها فلا يجب عليه النزاع لعدم بطلان  
تيممها برويته هو إذا لو تيمم شخص لفقد الماء ثم رآه غيره لم يبطل تيمم الأول قاله الشارقي والله أعلم  
(فصل في أركان التيمم وهو المسمى بالمظهر المبيح) (فروض التيمم) أي أركانه (خمس) قال الشارقي  
والمعتمد أنها سبعة بعد التراب والتعمد ركبتين وإنما لم يعد الماء ركنا في الوضوء والغسل لعدم اختصاصه  
بهما بخلاف التراب فإنه يختص بالتيمم ولا يكتفى بالنقل عن القصد وإن استلزمه والقصد هو قصد التراب  
لنقله من غير النية التي هي نية الاستباحة (الأول نقل التراب) أي تحويل التيمم له ولو من وجهه إلى وجه  
بأن سفته الرشح عليه ثم نقله منه ورده إلى وجهه أو من وجهه إلى يد يدها أو من وجهه إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه  
التيمم فنقله من اليد إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه

وأن يجتهد في القبلة قبله  
وأن يكون التيمم  
بعد دخول الوقت  
وأن يتيمم لكل فرض  
(فصل في فروض التيمم  
خمس الأول نقل التراب  
رب اغفر لي وارحمني  
وارفعني واجبرني  
وارزقني واهدني وعافني  
واعف عني (التاسع)  
الجلوس الأخير الذي  
يسلم عقبه غالبا  
(العاشر) قراءة التشهد  
في هذا الجلوس وهو  
التحيات إلى وأشهد  
أن محمدا رسول الله  
(والحادى عشر)  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
في هذا الجلوس أيضا بعد  
قراءة التشهد وأقلها  
اللهم صل على محمد  
وأكلها مذكور  
في المطولات (والثاني  
عشر) التسليم الأول  
والواجب فيها السلام  
عليكم والسنة أن يزيد



ومثل التيمم مأذونه ولو كان المأذون كافراً أو صلياً لا يميز أو أتى حيث لا ممانسة ناقصة أو بجونا أو دابة  
 كفر فلا بد من الإذن في جميع ذلك ليخرج الفضولي وهو مشغل من لا يقصده فإنه لا يكفي نقله ولو أحدث  
 أحدهما بعد النقل وقبل المسح لم يضر أملاً لأن فلائنه غير ناقل وأما المأذون فلائنه غير متيمم (الثاني النية)  
 كان بنوي استحابة الصلاة فلا فرق بين أن يتعرض للحدث بأن يقول نويت استحابة الصلاة من الحدث  
 الأصغر أو الأكبر أم لا أو من المصحف أو سجدة التلاوة لرفع حدث لأن التيمم لا يرفع ولا يرفع ولا الطهارة  
 عنه ولا فرض التيمم لأن التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً فإن أراد صلاة فرض فلا بد  
 من نية استحابة فرض الصلاة ويجب قرن النية بالنقل لأنه أول الأركان ومحل النية أول الواجبات  
 وبمسح شيء من الوجه ولا يضر عزوها أي غيبها بينهما فلو حدث بينهما فإن كان الناقل هو بطلت النية  
 أو مأذونه فلا (الثالث مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل لحته والمقبل من أنفه على شفته لقوله تعالى  
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ولا يجب اتصال التراب إلى منابت الشعر الذي يجب اتصال الماء بالهابل  
 ولا يندب ولو خفيفاً لما فيه من المشقة (الرابع مسح اليدين إلى المرفقين) قال السيد يوسف الزبيدي  
 في إرشاد الأنام وكيفية التيمم المندوبة كما في الروضة أن يضع بطون أصابع يده اليسرى غير الإبهام على  
 ظهور أصابع اليمن غير الإبهام بحيث لا تخرج أطراف أناملها عن مسحة اليسرى ويمرهما على ظهر كف  
 اليمنى فإذا بلغ كوعها ضم أطراف أصابعه على حرف ذراع اليمنى وأمرها إلى المرفق ثم أدار بطن كفه  
 إلى بطن الذراع وأمرها عليه وأمرها إبهامه فإذا بلغ كوعها أمر باطن إبهام يده على ظهر إبهام يده  
 ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى (الخامس الترتيب بين المسحتين) ولو  
 عن حديث كبر وانما لم يجب في الغسل لأنه لما كان الواجب فيه التعميم جعل البدن فيه كالعضو الواحد  
 لما بين النقلين فلا يجب إذا مسح أصله والنقل وسيلة فلو ضرب يديه على التراب ومسح باحدهما وجهه  
 وبالأخرى يده الأخرى جازم بمن ينقل مرة ثانية ليد الثانية (تتمه) وهنئة التسمية أوله ولو جنباً  
 وحائضاً كما في الوضوء وبأني بها قصد الذكر أو يطلق ونقض اليدين أو نفخهما بعد الضرب وقبل المسح  
 من الغبار إن كثرت أم لا فنقضها بعد التيمم فتركوه أذبن أبقاؤه حتى يخرج من الصلاة لأنه أثر عبادة والقيام  
 بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى والتوجه للقبلة وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الأصابع  
 لكن إذا تمته غيره فيبدأ بالمرفق والفرقة والتجليل وتفرق أصابعه في كل ضربة ونزع الخاتم  
 في الضربة الأولى وتخليل الأصابع أن فرق في الضربتين أو في الثانية فقط والأي بان لم يفرق أصلاً  
 أو فرق في الأولى التي للوجه وجب التخليل في الثانية لأنها المقصودة لليدين بخلاف الأولى فإنها  
 مقصودة للوجه فتروا أصل لليدين منها لا يعتد به فاحتج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحتين والمرواة  
 بين مسح الوجه واليدين (تذليل) وهو كروية تكرير التراب وتكرير المسح لكل عضو  
 (فصل) في بيان ما يبطل التيمم (مبطلات التيمم) بعد صحتها (ثلاثة) أحدها (مأبطل الوضوء) فيها  
 اسم موصول أو نكرة موصوفة أي الذي أبطل الوضوء أو شيء أبطل الوضوء (و) ثانياً (الردة) ولو حكماً  
 كالوحي صبي الكفر فيبطل تيممه لأنه طهارة ضعيفة لأنه لا استحابة الصلاة وهي منتفية معها بخلاف  
 الوضوء والغسل بالنسبة للسلم فلا يبطل بها ولو في أثناءها ولو توضأ أو اغتسل ثم ارتد في أثناءه ثم عاد  
 للإسلام كله لكن يجدد النية لما بقي أما وضوءه حاجب الضرورة وغسله فكالتييمم فيبطل بالردة على المعتد  
 (و) ثالثاً (توهم الماء) وإن زال سريعاً أو جوب طلبه (أن تيمم لفقده) كأن رأى سراًباً وهو ما يرى  
 وسط النهار كأنه ماء أو جماعة جاوز أن معهم ماء بلا حائل في ذلك التوهم يحول عن استعماله من سبع  
 أو عشرين أو نحوهما فإن كان ثم حائل وعله قبل التوهم أو معه لم يبطل تيممه وتحمل كون توهم الماء مبطلاً  
 للتيمم إذا توهمه في حد الفوت فادونه مع سعة الوقت بأن يبقى معه زمن لو سعى فيه إلى ذلك لا مكنه

الثاني نية الثالث مسح  
 الوجه الرابع مسح اليدين  
 إلى المرفقين الخامس  
 الترتيب بين المسحتين

(فصل) مبطلات  
 التيمم ثلاثة ما يبطل  
 الوضوء والردة وتوهم  
 الماء أن تيمم لفقده

ورحة الله وأن يسلمها  
 على اليمن وأن يسلم  
 بعدها تسليمه ثانية  
 على الشمال وأن يلتفت  
 مسح كل تسليمه إلى  
 جهتها (والثالث عشر)  
 ترتيب الأركان على  
 هذا الوجه المذكور

(فصل) وسنن الفرائض  
 ثنتان وعشرون ركة  
 عشر منها مؤكدة وهي  
 ركعتان قبل الصبح  
 وركعتان قبل الظهر  
 وركعتان بعدها  
 وركعتان بعد المغرب  
 وركعتان بعد العشاء  
 وثنتا عشرة غير  
 مؤكدة وهي ركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعدها  
 زيادة على المؤكدات



التطهر به والصلاة فيه والمراد بالتوهم ما يشمل الشك ويحل البطلان برؤية السراب ان لم يتقن  
 عند ابتدائها انه شراب ومثله ما لو رأى غمامة مظقة بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طلبها  
 فصل في بيان الاستحالة والمطهر المحيل (الذي يطهر) وهو من باب قتل وقرب أي ينقضي ويبرأ  
 (من النجاسات ثلاث) أحدها (الخنزير) بغير ثأر وهي كل مسكر ولو من نبيذ التمر أي من المتروك منها حتى  
 يشد أو القصب أو العسل أو غيرها ما يحترمة كانت الخمر وهي التي عصرت بقصد الخلة أو لا بقصد شيء أو  
 التي عصرتها الكافر أم لا وهي التي عصرت بقصد الخمرية وكان العاصر مسلماً ويجب إزالتها حينئذ قبل  
 التخليل (إذا تخللت بنفسها) أي من غير مصاحبة عين فهي طاهرة لأن علة النجاسة الاسكار وقد زال  
 ولأن المصير غالباً لا يتخلل إلا بعد التخمر فلم نقل بالطهارة لتعذر اتخاذ خل من الخمر وهو حلال  
 كاجتماعه وبطهرتها معها وإن غلت بنفسها حتى ارتفعت وتنجس بها ما تلوث فوقها بغير غلبتها من دنسها  
 أما إذا تخللت بمصاحبة عين وإن لم تؤثر في التخليل كحصة فلا تطهر لتنجسها بعد تخللها بالعين التي تنجست  
 بها قبل التخليل (و) ثانيها (جلدة الميتة إذا دبغ) أي اندبغ ولو بوقوعه بنفسه أو بالقائه على الدابغ أو القاء  
 الدابغ عليه بنحور مخ ومقصود الدبغ نزع فضوله وهي رطوبته التي يفسده بقاؤها ويطلبه نزاعها  
 بحيث لو نفع في الماء لم يعد إليه التن والفساد وذلك إنما يحصل بحرق أي ما يلدغ اللسان بحرقته عند  
 ذوقه ولو كان نجساً كذرق طير أو عارياً عن الماء لأن الدبغ في حالة لا إزالة فيظهر ذلك الجلد المدبوغ  
 ظاهراً وهو ما ظهر من وجهه وباطناً وهو ما لو شق لظهر ويبقى بعد اندبغه متنجساً فيجب غسله بالماء  
 لتنجسه بالدابغ النجس أو المتنجس فلا يصل عليه ولا فيه قبل غسله ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك  
 مانع بأن كان فيه نجس بسد الفرج كشعر لم يلاق الدابغ ولا يحل أكله سواء كان من ما كول اللحم أم من  
 غيره أكل جلدة المذكي بعد دبغه فيجوز أكله ما لم يضرب بقوله جلدة الميتة خرج به الشعر والصوف والوبر  
 واللحم لعدم تأثرها بالاندبغ وأما الجلد فيتأثر بالدبغ إذ ينتقل من طبع اللحوم إلى طبع الثياب والميتة  
 لما زالت فحباتها بغير ذكاة شرعية فيدخل في الميتة فلا يؤكل إذا دبغ وكذلك ما يؤكل إذا اختل فيه شرط  
 من شروط الذكاة كذبيحة الجوسي والمحرم بالحج أو العمرة للصيد الوحشي لأن مقتضى المحرم غيبته ولو  
 للاضطرار أو الصيال هكذا قال الرخمان وقرر الحنفى أنه يكون ميتة في صورة الإضطرار فقط دون  
 الصيال وكاذب بالعظم ونحوه ويدخل فيها أيضاً الموت تحكماً بجلدة الحيوان الذي سلب منه حال حياته فانه  
 يطهر بالدبغ ويخرج بما ذكر ما كان طاهراً بعد الموت بجلدة الآدمي وما كان نجساً في حال الحياة بجلدة  
 الكلب والخنزير فلا يفيد الدبغ شيئاً في تنبيه الحيوان إن كان ما ذكر لا يجوز ذبحه إلا لا كل فقط  
 فيحرم لاخذ جلده أو لحمه للصيد به وغيره ما كول لا يجوز ذبحه مطلقاً ولو لأجل جلده إلا إذا نص على  
 جواز قتله أو ندبه (و) ثالثها (ما صار خيواناً) كدود تولد من عين النجاسة ولو مغلظة لانه لا يتخلل من  
 نفس المغلظة بل يتولد فيها كدود الخيل فانه لا يتخلل من نفس الخيل بل يتولد فيه فرع قال الشافعي  
 ومن الاستحالات انقلاب الدم لبناً أو مئياً أو علقه أو مضغه وانقلاب البضة فرخاً ودم الظبية منسكاً  
 وطهر الماء القليل بالمكثرة فانه استحالة على الأصح ثم اعلم أن الأعيان إما حيوان قال أحمد في المصباح  
 وهو كل ذي روح ناطقاً كان أو غير ناطق مأخوذ من الحياة يستوى فيه الواحد والجمع لانه  
 مصدر في الأصل وأما جماد وهو ما ليس بحيواناً ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصلاً  
 عن حيوان وإما فضلات الحيوان كلبه طاهر إلا نحو الكلب والجماد كله طاهر لانه خلق لمنافع  
 العباد ولو من بعض الوجوه كالحجر فانه وإن لم يؤكل ينتفع به في البناء مثلاً قال تعالى وهو الذي  
 خلق لكم ما في الأرض جميعاً والفضلات ثلاثة أقسام ما استحالت في باطن الحيوان إلى فساد  
 فهو نجس كالدم وما لا يستحيل فطاهراً كالعرق من حيوان طاهر وما يستحيل إلى صلاح

فصل في الذي يطهر  
 من النجاسات ثلاث  
 الخنزير إذا تخللت بنفسها  
 وجلدة الميتة إذا دبغ  
 وما صار خيواناً  
 وأربع قبل العصر  
 وركعتان قبل المغرب  
 وركعتان قبل العشاء  
 (وأما الوتر) فهو سنة  
 مستقلة وهو أفضل  
 جميع السنن وأقله ركعة  
 وأكثره إحدى عشرة  
 وأدنى الكمال ثلاث  
 ركعات ولا يصح فعله  
 إلا بعد صلاة العشاء  
 ويمتد وقته إلى طلوع  
 الفجر الصادق وإخراجه  
 عن وقته بلا عذر مكروه  
 وتركه بالكلية أشد كراهة  
 فصل في السنن  
 المطلوبة في الصلاة نوعان  
 أبعاض وهيئات  
 فالأبعاض عشرون منها  
 القنوت والتشهد الأول  
 في الفرض والهيئات  
 كثيرة منها تسبيحات  
 الركوع



فطاهر أيضا كاللبن ٥ واعلم أن المنفصل من الحيوان كيتبه الأشعر ما كونه وصوفه ووبره وريشه  
فطاهر وان شك في نجاسته كالملقى على الكمان مثلا وهو موضع القامة ٥  
(فصل في بيان الأعيان النجسة ٥ تطلق النجاسة على العين مجازا وأما حقيقة فمما هو الوصف القائم لمحل  
أي البدن أو المكان أو الثوب (النجاسات ثلاث) بالاقسام المترتبة على حكمها وغسلها أحدها (مغلظة)  
أي مشددة في حكمها (و) ثانيا (مخففة) في ذلك أيضا (و) ثالثا (متوسطة) بين المغلظة والمخففة في ذلك  
أيضا (المغلظة نجاسة الكلب) ولو معلقا (والخنزير) لانه أقبح مما لا من الكلب اذ لا يحل اقتناؤه بحال  
مع إمكان الانتفاع به بنحو الحمل عليه فخرجت الخسرات وهي صغار دواب الارض فانها وإن لم يحل  
اقتناؤها بحال لكن لا يمكن الانتفاع بها (وفرع أحدهما) أي مع الآخر تبعاً لها أو مع غيره من حيوان  
طاهر تقليداً للنجس لأن الفرع يتبع أخس الأصلين في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة والاكل  
وعدم صحة الأضحية والعقيقة وقد ذكر الجلال السيوطي أحكام الفرع في جميع أبواب الفقه نظماً من  
بحر الخفيف وهو فاعلاتن مستعملن فاعلاتن مرتين فقال

ينبع الفرع في انتساب آباء ٥ ولأم في الرق والحرية  
والزكاة الأخف والدين الأعلى ٥ والذي اشتد في جزاء ودية  
وأخس الأصلين رجسا وذبحاً ٥ ونكاحاً والإكل والأضحية

سفالولد من الشريف وإن كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وإن كان أبوه حرّاً ومن  
الحرّة حرّاً وإن كان أبوه رقيقاً غلباً وخرج بالغالب ماله أو وصى مالك أمه بما تحمله كل سنة أو مطلقاً فاعتقها  
وارثه بعد موت الموصي ولو قبل قبول الموصي له الوصية فولد لها مملوك للموصي له وإن تزوجها حرّاً  
ويبلغ ثمنها حينئذ وبولدها فيقال لنا حرّة لا تسكح إلا بشرط نكاح الأمه ولنا رقيق بين حرّين ومالوظن  
الوطأ في الأمة أنها زوجة الحرّة كان مملوكاً مملوكاً وولدها حرّاً وإن كان الوطأ  
والموطأة رقيقين ويقال في هذا حرّين رقيقين ومالوظن بحرّة أمه فاعتقد الولد منها قبل عليه بأنها  
أمة أو مع عليه بذلك فالولد منها حرّ لظنه حرّاً حين نزول المني إليها حرّاً كان أو عبداً ومالوظن أنها  
أمة أو أمة ولده فالولد منها حرّ ويجب في المتولد بين أبل وبقر مثلاً أخف الزكّاتين فلا يزكي حتى يبلغ  
نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها تسبيح والمتولد بين ذمي ومسلمة أو عكسه مسلم والمتولد بين صيد بري  
وحشي ما كول وغيره يجب فيه الفدية على المحرم والمتولد بين كتابي ومجوسية أو عكسه فيه ذبّة كتابي  
والمتولد بين كلب وشاة نجس وكذا المتولد بين سمك وغيره من ما كول فتكون ميتة نجسة والمتولد بين  
من تحل ذبيحته ومناكحته ككتابي ومن لا تحل كمجوسي لا تحل ذبيحته ومناكحته والمتولد بين ما كول  
وغيره لا يحل أكله والمتولد بين ما يضحى به وما لا يضحى به لم تجز التضحية به وكذا العقيقة فلو تولد  
آدمي بين منغلظة ذكر كان أو أنثى وآدمي كذلك وكان على صورة الآدمي ولو في النصف الأعلى  
فقط دون الأسفل فهو محكوم بطهارته في العبادات أخذاً بإطلاقهم طهارة الآدمي وتجري عليه  
الأحكام لانه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلي ويؤتمم لانه لا يلزمه الردة أي ويدخل المساجد  
ويخالط الناس ولا ينجس بمسه مع رطوبة ولا ينجس به الماء القليل ولا المائع ويفطم عن الولابات  
كولابات نكاح وقضاء كالقن بل أولى على المعتمد في جميع ذلك ولا تحل مناكحته ولا ذبيحته ولا توارث  
بينه وبين آدمي على المعتمد وقال بعضهم يرث من أمه وأولاده دون أبيه ولا قود على قاتله فله حكم  
النجس في الانكحة لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلاً كان أو امرأة ولو لم يكن هو مثله وإن استويا  
في الدين وكذا التبري على المعتمد لأن شرط حل التبري غسل المناكحة وجوزله ابن حجر التبري  
حيث خاف العنت وحكم بانه نجس معفو عنه والمعتمد الرمل ما تقدم أمالو كان على صورة الكلب

## (فصل في النجاسات)

ثلاث مغلظة ومخففة  
ومتوسطة المغلظة نجاسة  
الكلب والخنزير وفرع  
أحدهما

والسجود وتكبيرات

الانتقالات ودعاء

الافتتاح والتعوذ قبل

الفاتحة والتأمين بعدها

والسورة بعد التأمين

والجهر والاسرار في

محلها ومن ترك شيئاً

من الأبعاض عدا

أوسهوا قاله له أن

يسجد للسهر والهيئات

لا يسجد لها وإن تركها

عدا فلو سجد لتركها

متعمداً للسجود بطلت

صلاته ومن شك قبل

فراغ الصلاة في عدد

ما صلاه من الركعات أو

في شيء من أركان الصلاة

وجب عليه أن يبنى

على اليقين ويأتى بما

شك فيه ويسن له

أن يسجد للسهر أيضا



مع العقل والنطق فهو نجس على المعتد وله حكم المفلط في سائر أحكامه وكذا أولاد الولد لانه فرع بالواسطة  
قال ابن قاسم انه لا يكلف حنث وان تكلم وميز وبلغ عدة بلوغ الآدمي وكذا لو كان على صورة  
الآدمي وتولد بين مفلطين لان الصورة لا تفيد الطهارة حيث تضعفها نجس اتفاقا قال القليوبي واذا  
كان ينطق وبفهم فالقياس التكليف لان مناط العقل واملية فيه نجسة نظر الاصلية ولو تولد بين مفلط  
وحوان آخر غير آدمي فهو نجس معفو عنه باتفاق وامل المتولد بين آدميين فهو طاهر اتفاقا ولو كان على  
صورة الكلب فاذا كان ينطق ويعقل فقال بعضهم يكلف لان مناط التكليف العقل وهو موجود فيه  
وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمي اذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه واكله وان صار  
خطيا واماما ولذا قيل لنا خطيب يذبح ويؤكل (مسألة) لو ارتضع جدي وهو الذكر من أولاد المعز  
صكبة أو خنزيرة ثبت لحمه على لبنها أي تربي ومنه لم نجس على الاصح (فائدة) نقل بعضهم ان كل  
الكلاب نجسة الا كلب أهل الكهف فانه طاهر ويدخل الجنة ثم توقف في معنى طهارته هل أوجده الله  
تعالى طاهرا أو سلمه أو صاف النجاسة فقال الباجوري والظاهر الثاني (والخفيفة بول الصبي) دون الصبية  
والحنث (الذي لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أي لم يأكل ولم يشرب (غير اللبن) أي للتغذي ولا فرق بين  
اللبن الطاهر والنجس ولو من مفلط وإن وجب تسبيح فيه منه قال الشرقاوي من اللبن الحين والزبد  
بضم الزاي وهو ما يستخرج بالمخض أي الخالص من لبن البقر والغنم والقشطة سواء كان خشطة أمه  
أم لا ودخل فيه أيضا الخائثر بالثلثة أي الحامض وهو ما فيه مكوحة والمخض وهو الذي أخرج زبد  
بوضع الماء فيه وتحريكه ولو بالانفحة بكسر الهيمزة وفتح الفاء وتشديد الحاء وهي كرش الجمل والجدي  
بإدام بوضع وهي شيء يستخرج من بطنه أصفر والاقط بفتح الهيمزة وكسر هاء وهو الذي يتخذ من اللبن  
المخض يطبخ حتى يعصر فاؤه وخرج باللبن السمن ولو من لبن أمه أملتحنكه بنحو تمر وتناوله نحو  
السفوف بفتح السين وهو الدواء للإصلاح كإخراج الريح من جوفه فلا يضطر (ولم يبلغ الحولين)  
تقريرا فلا يضطر زيادة نحو يومين هكذا قال الشرقاوي وقال الشيخ عثمان في تحفة الحبيب والمعتد الضرر  
لان الحولين تحديدي هلالية كما ذكره الشيخ علي الشبراملي ونقل مثله عن القليوبي بقوله بول الصبي الخ  
ثم البول قيد أول والصبي أي الذكر المحقق قيد ثان وقوله الذي لم يطعم غير اللبن قيد ثالث وقوله لم يبلغ  
الحولين قيد رابع انتهى (والمتوسطة سائر) أي باقي (النجاسات) قال أبو القاسم الحريري في ذرة  
النواص ومن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون قدم سائر الحاج واستوفي  
سائر الخراج فيستعملون سائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ومنه قيل لما بقي في الأثناء  
قصور والدليل على صحة ذلك أنه عليه السلام قال لغيلان حين أسلم وعنده عشرة نسوة اختر أربعاً منهن  
وفارق سائرهن أي من بقي بعد الأربع التي تختارهن والصحيح أن سائر يستعمل في كل باقي قل  
أو كثر لا جماع أهل اللغة على أن معنى الحديث إذا شربتم فاستروا أي ابقوا في الأثناء بقية ماء لأن المراد به  
أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر وإنما ندب للتأديب بذلك لأن الأكثر من الطعام والمشراب من ماء أي  
دالة على النهم وملازمة عند العرب انتهى والنهم بفتح نون أفراط الشهوة في الطعام ثم اعلم أن النجاسة  
لغة ما يستقذر ولو طاهرا كصاقي ومقي ومخاط ومحرم أكل ذلك بعد أن يخرج من معدته الا نحو صلاح  
وشرعاً بالحد المستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من أي لا يجوز فان كان هناك مخرج كما في فاقده  
الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلي لحكمة الوقت وعليه الإعادة والعشرون الأول بول ولو من طفل  
ومنه الجحشاء التي تخرج عقبه ان يقن انعقادها منه فهي نجسة والافهي متنجسة والثاني المذي بالمعجمة  
وهو ماء أصفر يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بلا لذة ولو بلا شهوة قوية أو بعد ثورتها فلا يكون  
في الامن البالغين ولا كثر ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهيجان شهوتهن وربما يخرج من الشخص

أو نظري فوان

والخفيفة بول الصبي الذي  
لم يطعم غير اللبن ولم يبلغ  
الحولين والمتوسطة سائر  
النجاسات

وسجود السهو لا يزيد  
عن سجدتين وعمله قبل  
السلام ولا يضر الشك  
بعد فراغ الصلاة في شيء  
من ذلك الا في التبة  
(باب مفسدات الصلاة)  
المفسدات ان قارنت  
تكبيرة الاحرام فلا  
تعتقد الصلاة معها وان



ولا يحس به <sup>بما يشخص</sup> الثالث <sup>بما يشخص</sup> ودي بمهلة وهو ماء أيضا كدر ثخين يخرج إما عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل وهذا لا يختص بالبالغين <sup>بما يشخص</sup> الرابع <sup>بما يشخص</sup> روث من غائط وغيره ولو من سمك وجراد ويجوز قلى السمك حيا وكذا ابتلاعه إذا كان صغيرا ويعني عما في باطنه ويسن ذبح بقرة كبيرة يطول بقاؤها <sup>بما يشخص</sup> الخامس <sup>بما يشخص</sup> كلب ولو مبعلا للصيد أو الحراسة أو نحوهما لا حكمه في الكلب عشر خصال محمودة ينبغي للمؤمن أن لا يخلو منها <sup>بما يشخص</sup> أو لها لا يزال جائعا وهذه صفات الصالحين <sup>بما يشخص</sup> الثانية لا ينام من الليل الا قليلا وهذه من صفات المتجهدين <sup>بما يشخص</sup> الثالثة لو طرد في اليوم ألف مرة ما ربح عن باب سيده وهذه من علامات الصادقين <sup>بما يشخص</sup> الرابعة اذا مات لم يخلف ميراثا وهذه من علامات الزاهدين <sup>بما يشخص</sup> الخامسة أن يقنع من الارض بأدنى موضع وهذه من علامات الراضين <sup>بما يشخص</sup> السادسة أن ينظر الى كل من يرى حتى يطرح له لقمة وهذه من أخلاق المساكين <sup>بما يشخص</sup> السابعة أنه لو طرد وحشي عليه التراب فلا يغضب ولا يحقد وهذه من أخلاق العاشقين <sup>بما يشخص</sup> الثالثة اذا غلب على موضعه يتركه ويذهب الى غيره وهذه من أفعال الحامدين <sup>بما يشخص</sup> التاسعة اذا أجدى له أي أعطى له لقمة أكلها وبات عليها وهذه من علامات القانعين <sup>بما يشخص</sup> العشرة أنه اذا سافر من بلد الى غير هالم يتزود وهذه من علامات المتوكلين انتهى <sup>بما يشخص</sup> السادس خنزير قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم أي المسفوح ولحم الخنزير أي أكله وخض اللحم بالذكر لأنه معظم المقصود وغيره تبع له <sup>بما يشخص</sup> السابع فرع كل منهما مع غيره تبعهما أو تعليلًا للنجاسة ان لم توجد الصورة أما اذا وجدت فانهما تغلب كما مر <sup>بما يشخص</sup> الثامن منها تبعًا لاضله وهو البدن بخلاف مني غير هؤلاء الثلاثة لذلك سواء كان مأكول اللحم أو لا <sup>بما يشخص</sup> التاسع ما قرح تغير طعمه أو ريحه أو لونه لأنه دم مستحيل فان لم يتغير فظاهر كالعرق خلافا للرافعي أو اختلط بأجنبي لأن محل العفرو عن ماء القروح وكذا المتلفط والصديد ونحوها ما لم تختلط بذلك ولو من نفسه كدمع عينه وريقه <sup>بما يشخص</sup> العاشر صد يد وهو ماء رقيق يخالطه دم <sup>بما يشخص</sup> الحادي عشر القيح لأنه دم مستحيل <sup>بما يشخص</sup> الثاني عشر مرة بكسر الميم وهي ما في المرارة أي الجلد وأما نفسها فتتجسه تطهر بالغسل فيجوز أكلها ان كانت من حيوان مأكول كالكرش بفتح الكاف وكسر الراء والكبد والطحال بكسر الطاء ومن جملة ما في المرارة الحُرْزَةُ التي توجد في مرارة البقر وتستعمل في الادوية فهي نجسة لتجمدها من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد ملحا ومثلها في النجاسة سم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة بلسعة الحية لأن سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب على الأوجه لأن أبرتها تغوص في باطن اللحم وتمج السم فيه وهو لا يجب غسله وأما الانفة فان كانت من حيوان لم يتناول غير اللبن فطاهرة والا فتجسه <sup>بما يشخص</sup> الثالث عشر مسكر مائع من خمر وغيره وخرج بالمائع الحشيشة والنج بفتح الباء وهو نبت له حجب يخطط العقل ويورث الخصال فانهما مع تحريمهما طاهران وكذلك الافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة توكل والذي يباع عند نحو المطار انما هو نواهي فتكثير ذلك حرام لضربه بالعقل ويجوز تعاطي القليل منه عرقا وضبطه بعضهم بما لا يؤثر وينبغي كتم ذلك عن العوام واستفتي شيخنا يوسف الجاوي للفتي محمد صالح في بيع الافيون وشراؤه وأكله وشرب دخانه هل هو حلال أم حرام وهل يجوز أكله وشرب دخانه لضرورة كوجع البطن وما أشبه ذلك أولا وهل هو نجس أو طاهر فبين الفتى حكم ذلك بقوله يحرم استعمال الافيون اذا كان المستعمل منه قدرا يخطر العقل الا اذا كان اضطر الى استعماله بأن لم يجد غيره خلا لا يبرعه لمن يستعمله على وجه محرم حرام وشراؤه لا استعمال محرم حرام وهو في نفسه طاهر <sup>بما يشخص</sup> الرابع عشر ما يخرج من معدة يقينا كدم ولو بلا تغير نعم ان كان الخارج جاتا متصلا بحيث لو زرع لبث فستجس فان كان بحيث لو زرع لم يثبت فنجس العين وأما البص إذا ابتلعه حيوان وخرج منه فان كان بحيث لو حضن فطاهر والأفنجس أمار الخارج من الصدر أو الحلق وهي النخامة ويقال النخاعة والنازل من الدماغ وهو اللغم فظاهر ان كالحاظ والبصاق بالصاد والزاي والسين كغراب

① المصواب : الثامنة  
② : العاشرة

طرات بعد الدخول  
في الصلاة أبطلتها وهي  
كثيرة فمنها الكلام العمد  
ولو قليلا والفعل الكثير  
ولو سهوا والحدث  
الاكبر أو الاصغر  
وحدوث النجاسة التي  
لا يعنى عنها والسلام  
عمدا في غير محله وفعل  
شيء من الأركان الفعلية  
عمدا في غير محله  
والردة والعياذ بالله تعالى  
وانكشاف العورة  
للقادر على الست وتغيير  
النية والتحول عن القبلة  
بالصدر عمدا الا في صلاة  
شدة الخوف ونافلة السفر



وهو ماء الفم بعد خروجه منه وأمل ما دام فيه فهو ريق ومثله في الطهارة الغبير والزياد والعرق وكذا  
 المسك أن انفصل من الظبية حال الحياة ولو ظنا أو بعد الذكاة وسئل المفتي محمد صالح في ماء يخرج من  
 فم النائم هل هو نجس أو لا وإذا كان نجسا فكيف الاحتراز عنه لمن ابتلى به فاجاب بقوله حيث لم يتحقق  
 أنه من المعدة فهو طاهر وإن تحقق أنه منها فهو نجس ومن ابتلى به غشي عنه في حقه الخامس عشر لمن  
 ما لا يؤكل غير الآدمي كلبن الآتان وهي بفتح الهمزة اسم لآنتي الحير مستحيل في الباطن كالدم أما لبن  
 ما يؤكل ولبن الآدمي فطاهر إن السادس عشر ميتة غير آدمي وسمك وجراد والبراد بالسمك  
 كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا قال العمر يطي في نظم التحريم من بحر الرجز  
 وكل ما في البحر من حيوان حتى يحل وإن طفا أو مات أو فيه قتل  
 فان يعيش في البر أيضا فامنع كالسرطان مطلقا والصفدع  
 بقوله وإن طفا بالفاء أي مات في الماء ثم علا فوق وجهه ولم يرسب السابع عشر دم الآ كبد وطحال  
 في فطهر إن مالم يدقا ويصيرادما والأفنجسان والامنيا ولبن آخر جاعلي لون الدم وبيضة لم تفسد بان لم  
 تصلح للتخليق فطاهرة أيضا أما إذا صار البيض مذرا وهو الذي اختلط بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف  
 قال عثمان السويدي قوله دم بتخفيف الميم وبتشديدها ولو في سمك قال في العباب كل سمك ملح ولم يخرج مافي  
 جوفه فهو نجس انتهى قال الشراقي قوله دم أي وإن سال من كبد وطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام  
 لكن إذا طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فانه لا يضر ولا فرق في ذلك  
 بين أن يكون الماء واردة أو موروذا هذا إذا لم يغسل قبل وضعه في القدر كحكم الضأن فان غسل قبل ذلك  
 كحكم الجاموس وصار الماء متغيرا بما ذكر فانه يكون مضر إلا أن شرط إزالة النجاسة ولو مغفوا عنها  
 زوال الأوصاف فلا بد من غسله قبل الوضع حتى تصفو الغسالة أفاده خضر وقرر شيخنا عطية أنه يعني  
 عن الدم الذي على اللحم إذا لم يختلط بماء ولا فلا يعني كايق في مجاز غير الضأن أملا الضأن فلا يختلط  
 بلحه بماء وهذا التفصيل في غير ماء الطبخ أملا هو كان خرج من اللحم ماء وغير الماء فلا يضر سواء كان  
 الماء واردة أو موروذا فالتفصيل في الدم الذي على اللحم أن يغسل قبل وضعه في القدر والذي سمعته من  
 شيخنا الحنفى ما قاله خضر اه (تتمة) لو اختلط ماء الحلق بالدم لم ينف عنه بالنسبة لماء التنظيف بعد  
 إزالة الشعر أملا الماء الأول الذي يبيل به الشعر ليحلق فيعني عنه لمشقة حلق الشعر بدون بله  
 الثامن عشر جرة بكسر الجيم وهي ما يخرج به البعير أو غيره للاجترار أي الأكل ثانيا وأمل ما يخرج  
 من جانب فم عند الهيجان المسمى بالقلة فليس بنجس لأنه من اللسان التاسع عشر ماء المتلف أي  
 البقايا الذي له ريح والأفطاهر خلافا للرافعي العشرون دخان النجاسة وهو المنفصل منها  
 بواسطة نار وكذا بخارها وهو الذهب الصافي من الدخان ولا فرق في ذلك بين أن ينفصل من نجس  
 العين كالجدة بالتثليث العرة أو كالخطب المتنجس بالبول مثلاً ثم اعلم أن رطوبة الفرج على ثلاثة  
 أقسام طاهرة قطعا وهي الناشئة عما يظهر من المرأة عند قعودها على قدميها وطاهرة على الأصح وهي  
 ما يصل إليها ذكر الجامع ونجسة وهي ما وراء ذلك لكن هذه الأقسام في فرج الآدمية لا في فرج البهيمة  
 لأن البهيمة ليس لها الأمفد واحد للبول والجماع قاله السويدي فرج المشيمة الخارجة مع الولد  
 طاهرة قال الشبراكلي والظاهر أنها لا يجب فيها شيء فائدة في الفضلات من النبي طاهرة  
 وكذا سائر الأنبياء تشرقا لمقامهم ومع ذلك يجوز الاستنجاء بها إذا وجدت فيها شروط  
 الحجر على المعتمد بخلاف البول ولا يجوز أكلها إلا إذا كانت للتبرك ويجوز وطؤها  
 بالرجل ولا فرق بين أن يكون زمن النبوة أو بعده وقد وقع لو أعطي ذكر صفات النبي  
 فن جملة ما قاله لمن يعظهم أن بوله خير من صلاتكم انتهى قال المذايني وهو صحيح وصواب

(باب صلاة الجماعة)  
 هي فرض كفاية على  
 أهل البلد ويجب عليهم  
 إقامتها في محل ظاهر  
 للناس لا يستحي أحد  
 من دخوله والسنة أن  
 يصلي الشخص جماعة  
 ولو مع أهل بيته ويجب  
 على المقتدى أن ينوي  
 الجماعة أو الاقتداء  
 وأن يعلم أفعال الامام  
 وأن يتابعه فيها وأن  
 يجتمع معه في مكان  
 واحد وأن لا يتقدم  
 عليه فيه وأن لا يتقدم  
 عليه في الأفعال تقدا  
 فاحشا ولا يتأخر عنه  
 فيها كذلك ولا تصح  
 إمامة الاتي النساء  
 ولا إمامة الكافر ولا  
 من لا يميز ولا من يبذل  
 حرفا من الفاتحة  
 بحرف آخر والافضل  
 أن يكون الامام فقيها  
 عالما بأحكام الصلاة  
 والجماعة وأن يكون  
 من خيار الناس في الدات  
 والنسب والصفات



ويوجه بأمور منها أن هذا الواعظ يحتمل أنه من أرباب الكشف وقد أطلعه الله تعالى على ربه  
 في صلاتهم أو يقال أن بوله مستثنى من الوضوء نافع وحاصلاتهم غير محقة القبول  
 فصل في بيان إزالة النجاسة قال عثمان السويدي والمراد بالنجاسة الوصف الملاقي للجل سواء كانت  
 النجاسة غنية أو حكيمة (المغلظة) أي ما تنجس من الطاهرات بلعابها أو بولها أو عرقها أو بملافة أجزاء  
 بدنهما مع توسط رطوبة من أحد الجانبين (تطهر بسبع غسلات) تعبدًا والافيكني من حيث زوال  
 النجاسة مرة واحدة حيث زالت الأوصاف (بعد إزالة عنها) وهذا موافق لما قاله ابن حجر في المنهج  
 القويم والسيد المرغني في مفتاح فلاح المبتدئ حيث قالوا وأما يعتبر السبع بعد زوال العين فزيلها وإن  
 تعدد واحدة ويكتفى بالسبع وإن تعدد الولوع أو كان معه نجاسة أخرى انتهى والذي اعتمد العلماء هو  
 ما صححه النووي وقالوا ولو لم يزل عين النجاسة الأبست غسلات مثلًا حسبت واحدة وصحح الرافعي  
 في الشرح الصغير المسمى بالعزير على أن جيز للزوال أنها حسبت ست غسلات وقواه الأسنوي في مهمات  
 المحتاج قال الباجوري وأما الوصف فلو لم يزل الأبست حسبت ستًا (لإحداهن) أي إحدى السبع ولو  
 الأخيرة (بتراب) أي بمزوجة بتراب طاهر لكن الأولى أولى والحاصل أن المزج له ثلاث كيفيات  
 الأولى أن يمزج الماء والتراب معًا ثم يوضع على موضع النجاسة وهذه أفضل كيفيات المزج بل منع  
 الأسنوي غير هذه الكيفية وفي هذه الحالة لو كانت الأوصاف موجودة من غير جرم وصب عليها الماء  
 الممزوج بالتراب فإن زالت تلك الغسلات حسبت والأقل فالمراد بالعين في قولهم من زيل العين واحدة وإن  
 تعدد ما يشمل الأوصاف وإن لم يكن جرم (الثانية) أن يوضع التراب على موضع النجاسة ثم يوضع  
 الماء عليه ويمزج قبل الغسل وفي هذه الحالة شرط زوال جرم النجاسة ووصفها من طعم ولون وريح  
 قبل الوضع (الثالثة) عكس الثانية بأن يوضع الماء أولاً ثم التراب ويمزج قبل الغسل كما مر وفي هذه  
 الحالة لا يشترط زوال أوصاف النجاسة ولا جرمها أو لئلا يلاقي الماء أقوى بل هو المزيل وإنما التراب  
 شرط ولا يضرب في هاتين الحالتين بقاء رطوبة المحل وإن كان نجسًا إذ الطهور إذا ورد على المحل باق على  
 طهوريته لأن الوارد له قوة ولا يكفي ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجه بغير ماء  
 ولا مزج غير تراب طهور كاشنان وتراب نجس أو مستعمل في تيمم أو غسلات نحو كلب ولا شأن بضم  
 الهنزة وكسرها وفتحها هو نوع من الحشيش والواجب من التراب قدر ما يكدر الماء ويصل بواسطته  
 إلى جميع المحل ويقوم مقام الترتيب كدورة الماء كماء النيل أيام زيادته وكماء السيل المترب ولو غمس  
 المتنجس بما ذكر في ماء كثير راكد وحركه شبعًا وتربه طهر وبحسب الذهاب مرة والعود أخرى وإن لم  
 يحركه فواحدة أو في جار وجرى عليه سبع جريات حسبت سبعة أم لم يركب في ماء كثير راكد فيحسب  
 مرة وإن مكث زمانًا طويلاً ولا يرضى الترابية أي التي فيها تراب خلق أو من هبوب الريح لا تحتاج إلى  
 ترتيب إذا لمعنى لترتيب التراب ولا فرق في ذلك بين التراب المستعمل وغيره كالمتنجس وخرج  
 بالترابية الحجرية والرملية التي لا غار فيها فلا بد من ترتيبها ولو انتقل شيء من الأرض الترابية المتنجسة  
 بنجاسة مغلظة إلى غيرها فإن أريد تطهير المتقل من الطين لم يجب ترتيبه وإن أريد تطهير المتقل إليه  
 وجب ترتيبه ولو تطاير من غسلات غير الأرض الترابية شيء إلى نحو ثوب غسل المتطاير إليه بعد ما بقي  
 من الغسلات فإن كان من الأولى وجب غسله ستًا أو من الثانية غسل خمسًا وهكذا مع الترتيب إن لم يكن  
 تراب ولا فلا ترتيب وخرج بمابقي من الغسلات المتطاير من السابعة فلا يجب غسله فلو جمع ماء  
 الغسلات السبع في نحو طشت ثم تطاير منها شيء على نحو ثوب وجب غسله ستًا لأن فيه ماء الأولى وهو  
 يقتضي ست غسلات ووجب ترتيبه إن كان التراب في غير الأولى إذا كان الماء المجموع لم يبلغ قلتين  
 بلا تغير ولا ظهور (فائدة) وقع السؤال عما لو بالكل على عظم مية غير مغلظة فغسل سبعًا إحداهن

فصل في المغلظة تطهر  
 بسبع غسلات بعد إزالة  
 عنها إحداهن بتراب  
 باب صلاة السفر  
 يجوز قصر الصلاة  
 الرباعية في السفر  
 الطويل الجائر بشرط  
 أن يقصد المسافر محلا  
 معلوما وأن ينوي  
 القصر بقينا مع تكبيرة  
 الاحرام وأن لا يقتدى  
 بمن يتم صلاته وأن  
 لا ينتهي سفره قبل  
 تمام الصلاة ويجوز  
 في السفر المذكور جمع  
 التقديم والتأخير بين  
 الظهر والعصر وبين  
 المغرب والعشاء فقط  
 ولكل من الجمع  
 شروط فشرط جمع  
 التقديم أن ينوي الجمع  
 في الصلاة الأولى ولو  
 مع السلام منها وأن  
 يقدم صاحبة الوقت  
 وهي الظهر أو المغرب  
 وأن تكون المتقدمة  
 صحيحة بقينا وأن لا يفصل



بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوباً طارئاً مثلاً بعد ذلك لم يحتج إلى تيسيع ولا جواب  
 لا يطهر فلا بد من تيسيع ذلك الثوب نقله المذاق عن الأجوري وابن قاسم (والخففة) أي ما تنجس  
 ببول الصبي الذي لم يأكل ولم يشرب سوى اللبن ولم يبلغ الحولين (تطهر برش الماء عليها مع الغلبة وإزالة  
 عنها) أي فيكني فيها الرش والغسل أفضل خروجا من الخلاف ومحل ذلك إن لم يختلط برطوبة في المحل  
 مثلاً ولا وجب الغسل لأن تلك الرطوبة ضارت نجسة وهي ليست بولا ولا بد في الرش من إحصاء الماء جميع  
 موضع البول وأن يعم ويغلب الماء على البول ولا يشترط في ذلك السيلان قطعا والسيلان والتقاطر  
 هو الفارق بين الغسل والرش فلا يكتفى بالرش الذي لا يعم ولا يغلب كما يقع من كثير من العوام ولا بد  
 مع الرش من زوال أو صافها كبقية النجاسة بعد إزالة عنها ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى  
 لا يبقى فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل هذا وخرج الغائط والقيء وبول الأنثى  
 وأكله أو شربه غير اللبن للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكتفى برشه بل لا بد من غسله وهو تعميم المحل مع  
 السيلان ولو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أو بعدهما وجب الغسل لأن الرش رخصة  
 فلا يصار إليها إلا يقين وسوى الإمامان أبو حنيفة ومالك بين الصبي الذي ذكر المحقق وغيره من وجوب الغسل  
 من بولها وإن لم يأكل الطعام وذهب لطهارة بول الصبي أحمد بن حنبل وأبو ثور من أئمتنا وحكي  
 عن مالك وأما حكاية بعض المالكية قولاً للشافعي بطهارة بول الصبي فباطلة وغلط أو اقترام (والمبتوسطة  
 تنقسم على قسمين عينية) وهي التي تشاهد بالعين (وحكيمة) أي وهي التي تحكى على المحل بنجاسته من  
 غير أن ترى عين النجاسة (العينية) تحسبها هي (التي لها لون) من البياض والسواد والحرارة وغير ذلك  
 (وريح) وهي بمعنى الرائحة عرض يدرك بحاسة الشم (وطعم) بفتح الطاء وهو ما يؤدبه الذوق من الكيفية  
 كالحلاوة وضدها (فلا بد من إزالة لونها وريحها وطعمها) إلا ما عسر زواله من لون أو ريح فلا تجب  
 إزالته بل يطهر محله حقيقة بخلاف ما لو اجتمع في محل واحد من نجاسة واحدة لقوة دلالتها على بقاء  
 عين النجاسة وبخلاف ما لو بقي الطعم لذلك أيضا ولسهولة إزالته غالبا فالواجب في إزالة النجاسة الحث  
 والقرص ثلاث مرات وفي المصباح قال الأزهري لاحت أن تحك بطرف حجر أو عود والقرص أن تدلك  
 بأطراف الأصابع ذلكا شديداً وتصب عليه الماء حتى تزول عينه وأثره انتهى فإذا بقي بعد ذلك اللون  
 أو الريح حكم بالتعسر وطهارة المحل ولا تجب الاستعانة بالصابون والاشنان وإن بقيامعا أو الطعم وحده  
 تعينت الاستعانة بما ذكر إلى التعذر وضابطه أن لا يزول إلا بالقطع فإذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعتق  
 فإذا قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة ما صلا به أو لا أو الأفلامعني للعتق ويعتبر لو وجب  
 نحو الصابون أن يفضل منه عما يفضل عنه من الماء في التيمم فإن لم يقدر على غسل عاريا أو أن لم يقدر على الحث  
 ونحوه لزمه أن يستأجر عليه باجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا ذكره الشارقي قال الحصني  
 في شرح الغاية ثم شرط الطهارة أن يسكب الماء الأقل من قلتين فقط على المحل النجس فلو غمس الثوب  
 ونحوه في طشت فيه ماء دون القلتين فالصحيح الذي قاله جمهور الأصحاب أنه لا يطهر لأنه بوصوله إلى الماء  
 تنجس لقلته ويكتفى أن يكون الماء غامرا للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط أن يكون سبعة أضعاف  
 البول ولا يشترط في حصول الطهارة عصر الثوب على الراجح (والحكيمة) تحسبها هي (التي لها لون  
 ولا ريح ولا طعم) كبول جف ولم تدرك له شفة (يكفيك جري الماء عليها) أي سيلانه على المتنجس  
 بها ولو مرة واحدة من غير فعل كالمطر قال الحصني في شرح الغاية أعلم أنه لا يشترط في غسل النجاسة  
 القصد كما لو صب الماء على ثوب ولم يقصد فانه يطهر وكذا لو أصابه مطر أو سيل وادعى بعضهم  
 الإجماع على ذلك لكن ابن سريج والقفال من أصحابنا اشتراط النية في غسل النجاسة كالحديث انتهى  
 (لأنه) ولو تنجس ما منع تعذر تطهيره لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال إن

والخففة تطهر برش  
 الماء عليها مع الغلبة  
 وإزالة عنها والمتوسطة  
 تنقسم على قسمين  
 عينية وحكيمة العينية  
 التي لها لون وريح وطعم  
 فلا بد من إزالة لونها  
 وريحها وطعمها  
 والحكيمة التي  
 لا لون ولا ريح ولا طعم  
 يكفيك جري الماء عليها  
 بينها وبين الثانية زمن  
 يسع ركعتين وأن يدوم  
 السفر حتى يحرم  
 بالثانية وجمع التأخير  
 شرطان فقط أن ينوي  
 الجمع قبل خروج وقت  
 الظهر أو المغرب وأن  
 يدوم السفر حتى يصل  
 الثانية كلها  
 باب صلاة الجمعة  
 لا تجب الجمعة الأعلى  
 أهل البلد المبنية ولو  
 بالجريد أو القصب  
 إذا كان فيهم أربعون  
 من المسلمين الذكور  
 البالغين العقلاء



كان جامداً فالقوها وما حولها وان كان مائناً فلا تقربوه أي لانه نجاسة ولا يحل إلا تنافع بذلك المائع  
 كسائر النجاسات الرطبة إلا في استصباح أو لعمل صابون ونحوه أو طلي دواب وسفن بدهن متنجس  
 أو نجس من غير نحو كلب فيجوز مع الكراهة ويستثنى المساجد فلا يجوز إلا استصباح فيها بالنجس  
 سواء انفصل منه دخان مؤثر في نحو حطانه ولو قليلاً أم لا أم العسل فيمكن تطهيره باسقاطه للنحل  
 لانه يستحيل قبل اخر اجه ثم ان طال الزمان بعد شربه وقبل تحته فهو لمالك النحل والافلاك العسل  
 ويجوز شق الدواب الماء المتنجس وتخفيف الطين ونحوه به وتقل الماء المتنجس الطعام المتنجس فيجوز  
 اطعامه للدواب واذا تنجست الأرض ببول أو خمر مثلاً وتشربت ما فيها كغذاء صب ماء يعمها  
 ولو مرة وان كانت الأرض صلبة أو لم يقلع ترابها أو لم تشربه كان كأن نحو بلاط فلا بد من تحفيفها  
 ثم صب الماء عليها ولو مرة قال في المصباح للبلاط كل شيء فرشت به الأرض من حجر وغيره انتهى  
 فاذا كانت النجاسة نجاسة نظراً فان كانت غير رطبة ولم تنجس الأرض رفعت عنها فقط أو رطبة رفعت  
 ثم صب على الأرض ماء يعمها ومثل الأرض في ذلك غيرها كسكين سقيت وهي نجاسة نجساً ولحم طبخ  
 بنجس وجب تقع في الماء النجس حتى انتفخ فيكنى في تطهير ذلك كله صب ماء يعمه ولو مرة واحدة  
 ولا يحتاج إلى سقي السكين مع الاحياء ماء طهوراً ولا الغلي اللحم وعصره ولا لتقع الحب في ماء طهور .  
 فصل في بيان قدر الحيض وما يذكر معه وأما حكمه فقد تقدم (أقل الحيض) زمناً (يوم وليلة)  
 أي قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة فلكية وكل ساعة خمس عشرة درجة وكل درجة  
 أربع دقائق فان نقص الدم عن هذا المقدار فليس بحيض بل هو دم فساد (وغالبه ست أو سبع) من الايام  
 بلياليها وان لم يتصل الدماء لكن بلغ مجموعها قدر يوم وليلة (وتر كثره خمسة عشر يوماً بلياليها)  
 أي مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت وان لم تتصل الدماء بان ينزل عليها في كل يوم قدر  
 ساعة مثلاً لكن لما تلفقت أوقات الدماء فبلغت يوماً وليلة فيحكم عليه بأنه حيض فان زادت الدماء على  
 الخمسة عشر من ذلك الزائد دم استحاضة وتسمى المرأة التي زاد دمه على الخمسة عشر مستحاضة ويجوز  
 وطء المستحاضة غير المتحيرة ولو مع نزول الدم ويجوز التضعف للحاجة . وأعلم ان كل ذلك  
 بالتفتيش والفحص من الإمام الشافعي رضي الله عنه لنساء العرب (أقل الطهر بين الحيضين خمسة  
 عشر يوماً) أي بلياليها متصلة وخرج بقوله بين الحيضين الطهر بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون  
 أقل من ذلك تقدم الحيض على النفاس أو تأخر عنه وبصورة تقدم الحيض كان حاضت الحامل  
 عادتها بناء على القول الأصح ان الحامل قد تحيض ثم طهرت يوماً أو يومين ثم ولدت ونزل بعده النفاس  
 وبصورة التأخر كان نفست المرأة أكثر النفاس ستين يوماً ثم طهرت يوماً أو يومين ثم نزل عليها  
 الحيض وقد نعدم الطهر بينهما بالكلية فيتصل النفاس بالحيض كان ولدت متصلاً بآخر الحيض  
 بلا تخلل نقاء فراههم بالأقل ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين كان وطئها في زمن النفاس فتلقت  
 بناء على أنه لا يمنع العلوق ثم يستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيها علقه ثم ينقطع يوماً  
 أو يومين مثلاً فتلقت تلك العلقه فنزل عليها النفاس (وغالبه أربعة وعشرون يوماً) أي ان كان الحيض ستاً  
 (أو ثلاثة وعشرون يوماً) أي ان كان سبعاً أي غلب الطهر بقية الشهر بعد غالب الحيض لأن الشهر  
 العددي لا يخلو غالباً عن حيض و طهر (ولاحد لا كثره) أي الطهر بالإجماع ولذا قال ابن قاسم الغزي  
 في شرح الغاية فقد تمكث المرأة دهرها أي أبدها بلا حيض أي كسيدتنا فاطمة عليها السلام وحكمت  
 عدم فوات زمن عليها بلا عبادة ولذلك سميت الزهراء وقيل انها ولدت وقت الغروب ونزل عليها  
 النفاس فجاءت طهرت وصليت (فرع) قال محمد الصبان في كتابه المسمى بأسعاف الراغبين فاطمة تزوجها  
 علي وهو ابن إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر وهي بنت خمس عشرة سنة وخمسة أشهر فقبر رجوعهم من

فصل في أقل الحيض  
 يوم وليلة وغالبه ست  
 أو سبع وتر كثره خمسة  
 عشر يوماً بلياليها أقل  
 الطهر بين الحيضين  
 خمسة عشر يوماً وغالبه  
 أربعة وعشرون يوماً  
 أو ثلاثة وعشرون يوماً  
 ولا حداً لكثرة طهره  
 المستوطنين وسلبوا  
 من الامراض واعذار  
 الجماعة ونصح من  
 المالك والصبيان  
 والنساء تبعاً لهؤلاء  
 ونحب أيضاً على كل مقيم  
 في بلد نهم تبعاً لهم وان لم  
 يستوطن بها اذا كانت  
 اقامته قاطعة للسفر  
 وشروط صحتها أن تقدم  
 عليها خطبتان بشروطها  
 وأن تقع جماعة ولو  
 في الركعة الاولى ولا  
 بد من نية الجماعة  
 مع التحرم حتى في حق  
 الامام وأن تفصل  
 مع خطبتها في وقت  
 الطهر فلا يصح فعلها  
 قبله ولو خرج



بدر وعليه تكون ولادتها قبل النبوة بنحو سنة وقيل غير ذلك وتوفيت بعد ايها لسته أشهر على الصحيح  
ليلة الثلاثاء ثلاث خلون من رمضان سنة احدى عشرة ودقها على ليل فاطمة كما قال ابن دريد مشتقة  
من القطم وهو القطع أي المنع سمي بذلك لان الله تعالى فطمها عن النار كما وردت به الاحاديث فهي  
فاطمة بمعنى مقطومة انتهى قال الشراقي ولم يعيش من اولاد النبي صلى الله عليه وآله الا فاطمة فانها عاشت  
بعده ستة أشهر انتهى واعلم ان سن اليأس من الحيض اثنان وستون تمهنة فبرية تقريبية على الصحيح  
وهو المعتمد وقيل ستون وقيل خمسون وهذا باعتبار الغالب فلا ينافي ما صرحوا به من أنه لا آخر لسن  
الحيض فهو ممكن مادامت حية (قل النفاس حجة) أي دفعة من الدم وفي عبارة لحظة أي بقدر ما تلحظه  
العين أي ان ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاساً ولو قليلاً ولا يوجد أقل من حجة (وغالبه أربعون  
يوماً وأكثره ستون يوماً) وذلك باستقراء الشافعي رضي الله عنه ومعه ستين كعبور الحيض أكثره  
فصل في بيان ما لا ملازمة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه (أعذار الصلاة اثنان)  
الأعذار جمع عذر بضم الدال للتابع وسكونها أي الاشياء التي ترفع ذنوب الصلاة بتأخيرها عن وقتها  
اثنان الأول (النوم) أي اذا لم يتعد به أي لم يتجاوز الحد به فلو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الفريضة  
ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه فلا يجب قضاءها فوراً ولو بقي من الوقت ما يسع الوضوء ودون ركعة  
وله صلاة فائتة قدم تلك الفائتة على الحاضرة لان صاحبة الوقت صارت فائتة أيضاً اخذاً بما قالوه من  
أنه لو نوى الاداء حينئذ وقصد الاداء الحقيقي لم تتعد صلاته ولو شك بعد خروجه هل فعلها أو لا فله  
قضاؤه لان الأصل عدم فعلها كما لو شك في النية ولو بعد خروجه من الصلاة بخلاف ما لو شك بعد  
خروجه هل الصلاة عليه أو لا بان بلغ أو أفاق أو ل النهار وشك هل حصل ذلك قبل طلوع الشمس فيجب  
عليه الصبح أو بعده فلا يجب فائتة لا يلزمه شيء ويقضي الشخص ما فاته من موقت وجوباً في الفرض وندباً  
في النفل متى تذكره وقد روي على فعله تعجيلاً لبراءة الذمة والخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها  
اذا ذكرها رواه الشيخان فان لم يذكره أو تذكره ولم يقدر على فعله لم يقض ويقضيه متى تذكره ولو في  
وقت الكراهية نعم ان تذكره وقت الخطبة امتنع عليه فيؤخره لما بعد الصلاة وكان كانت الجمعة تقضى ظهرها  
لاجمعة والمبادرة الى قضاء النفل سنة وكذا الى الفرض بان فات بعذر والا وجبت الا ان خاف فوت  
حاضرة فيبدأ بها وجوباً فلا يجوز أن يصرف زماناً في غير قضاها كالنطوح الا فيما يضطر اليه كنوم أو مؤنة  
من تلزمه مؤنته ثم اعلم انه اذا نام قبل دخول الوقت ففاته الصلاة فلا اثم عليه وان علم انه يستغرق الوقت  
ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فوراً لقوله صلى الله عليه وآله ليس في النوم تفریط انما التفریط على من لم يصل  
الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى رواه مسلم قال الشافعي في السببية أي ليس بسبب النوم تفریط أي ان  
نام قبل دخول الوقت وأما ان نام بعد دخوله فان علم انه يستغرق الوقت حرم عليه النوم وياثم اثنان اثم  
ترك الصلاة واثم النوم فان استيقظ على خلاف ظنه وصلى في الوقت لم يحصل اثم ترك الصلاة واثم النوم  
الذي حصل بسبب النوم فلا يرتفع الا بالاستغفار وان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت  
فخرج ولم يصل فلا اثم عليه وان خرج الوقت لكنه بكرة له ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه  
وان لم يغلب على ظنه الاستيقاظ اثم ويجب ايقاظ من نام بعد الوجوب ويسن ايقاظ من نام قبل الوقت  
ان لم يخش ضرراً لئلا الصلاة في الوقت بتأخير كثره النوم بما يورث الفقر للفقير وزيادته لمن هو فقير  
وفي الحديث لا يرد القضاء الا الدعاء ولا يزيد في العمر الا البر وأن الرجل في حرم الرزق بذنب أذنه  
خصوصاً الكذب وكثرة النوم توجب الفقر وكذلك النوم عرياناً اذا لم يستتر بشيء والا كل  
جنباً والتهاون باسقاط المائدة وحرق قشر الصل وقشر النوم وكس البيت ليلاً وترك القمامة بضم  
القاف أي الكناس في البيت والمشي أمام المشايخ ونداء آل الدين باسميها وغسل اليدين بالطين

قل النفاس حجة وغالبه  
أربعون يوماً وأكثره  
ستون يوماً.

فصل في أعذار  
الصلاة اثنان النوم

الوقت قبل تمامها  
تموها ظهر أو أن تكون  
واحدة في البلد الا لعذر  
والسنة أن يقتل قبل  
الزوال من يريد  
حضورها وأن يتنظف  
ويتطيب ويلبس الثياب  
البیض وأن يقرأ  
الناس في يومها وليتها  
سورة الكهف وأن  
يكثروا فيها من الصلاة  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم.

باب صلاة  
العبدین والخوف  
والاستسقاء



والنسيان  
**فصل في شروط الصلاة ثمانية طهارة**  
 الحدين والطهارة عن  
 النجاسة في الثوب  
 والبدن والمكان  
 عيد زكتين يكبر قبل  
 القراءة في الاولى سبع  
 تكبيرات غير تكبيرة  
 الاحرام وفي الثانية  
 خمساً غير تكبيرة  
 القيام ويجب تعيين  
 عيد الفطر من عيد  
 الاضحى في نية الصلاة  
 ويسن بعدها للجماعة  
 خطبتان كخطبة الجمعة  
 لكنه يكبر في أول  
 الاولى تسع تكبيرات  
 متوالية وفي أول الثانية  
 سبعاً كذلك وأن  
 يكبر الناس في عيد  
 الفطر من غروب  
 الشمس آخر يوم من  
 رمضان الى دخول  
 الامام في صلاة العيد  
 وفي عيد الاضحى من  
 صباح يوم عرفة  
 الى الغروب آخر  
 ايام التشريق وأما

والنهيون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على بدنه واسراع الخروج من المسجد والتكبير بالذهاب الى  
 الاسواق والبطء في الرجوع منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من الفقراء السؤال واطفاء  
 السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامتناع بمسح مكسور وترك الدعاء للوالدين والتعميم قاعدة  
 والتسرول قائماً والبخل وهو منع السائل بما يفضل عنده والتقيير وهو التصديق في النفقة والاسراف  
 وهو تجاوزة التوسط ذكره السويني وقال **باب خير الامور أو سطها** وقال **باب الخلق السيئ**  
 في يفسد العمل كما يفسد الخيل العسل **باب فائدة** قال سليمان الجمل قد روى أنس ابن مالك وحكى الله عنه  
 عن النبي **صلى الله عليه وسلم** أنه قال من أراد أن ينال على فراشه فنام على يمينه ثم قرأ قل هو الله أحد مائة مرة فإذا  
 كان يوم القيامة يقول الرب عز وجل يا عبدي ادخل بيملكك الجنة قال هذا حديث غريب من حديث  
 ثابت عن أنس وروى نوفل الاشجعي أن رجلاً قال للنبي **صلى الله عليه وسلم** أو صني فقال اقرأ عند منامك قل  
 يا أيها الكافرون فإنه برأه من الشرك أخرجه أبو بكر الانباري وغيره وقال ابن عباس ليس  
 في القرآن أشد عجزاً لابليس منها لأنها توحيد وبرأه من الشرك انتهى قال النووي في التبيين  
 يستحب أن يقرأ عند النوم آية الكرسي وقل هو الله أحد والمعوذتين وآخر سورة البقرة فهذه مما يستحب  
 ويتأكد الاعتناء به فقد ثبت فيه أحاديث صحيحة ويستحب أن يقرأ إذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر  
 آل عمران من قوله تعالى أن في خلق السموات والارض الى آخرها فقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله  
**صلى الله عليه وسلم** كان يقرأ خواتيم آل عمران اذا استيقظ وقال صاحب إتمام الدرة الملتقطه وقد كان النبي **صلى الله عليه وسلم**  
 يقرأ سورة الاخلاص مع المعوذتين وينفث على يديه ويمسح بهما على جسده عند النوم اذا كان وجهاً  
 متألماً ويأمر بذلك قال بعض العلماء من وأظ على قراءتها نال كل خير وأمن من كل شر في الدنيا  
 والاخرة ومن قرأها وهو جائع شبع أو عطشان زوى (و) الثاني (النسيان) أي اذا لم ينشأ عن تقصير  
 كعب الشطر نج بكسر أوله وهو المختار وفتح معجاً ومهلاً وهو حرام لأنه ان شرط فيه مال من الجانبين  
 فقمار أو من أحدهما فشاقة على غير آله القائل ففعلها غلط لعقيد فاسد قاله شيخ الاسلام في شرح المنهج  
**باب فصل في بيان شروط صحة الصلاة** وأما شروط وجوب الصلاة فلم يذكرها المصنف لوضوحها  
 أو لعدم اختصاصها بالصلاة وسأذكرها ان شاء الله تعالى تنميلاً للفائدة قال المصنف (شروط الصلاة)  
 وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ثمانية) الأول (طهارة الحدين) أي عند قدرته  
 فلو صلى بدونها ولو ناسياً لم تصح صلاته وفي صورة النسيان يثاب على قصده دون فعله الا القراءة  
 ونحوها مما لا يتوقف على وضوء فيثاب على فعله أيضاً نعم ان كان جنباً لم يثب على القراءة على  
 الاقرب أما فاقد الطهورين فلا تشترط الطهارة في حقه مع وجوب الاعادة عليه (و) الثاني  
 (الطهارة عن النجاسة) أي التي لا يعني عنها (في الثوب) أي الملبوس من كل محمول له وإن لم  
 يتحرك بحركته وملاق لذلك (والبدن) أي الشامل لداخل أنفه أو فمه أو عينه (والمكان)  
 أي ما يلاقي شيئاً من بدنه أو ملبوسه واعلم أن النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعني عنه في الثوب  
 والماء وهو معروف وقسم يعني عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف المعتدل وقسم يعني عنه في الثوب  
 دون الماء وهو قليل الدم لسهولة صنون الماء عنه ولأن كثرة غسل الثوب تبليه ومن هذا القسم  
 أثر الاستنجاء فيعني عنه في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من المحل المحاذي  
 للفرج عني عنه دون الماء وقسم يعني عنه في الماء دون الثوب وهو المنيته التي لا دم لها سائل كالقيح حتى  
 لو حملها في الصلاة بطلت ومن هذا القسم منقذ الطير فإنه اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينجه  
 عكس منقذ الآدمي ولو حمله في الصلاة لم تصح لأخامة قال الشهاب الرملي في شرح منظومة ابن العماد  
 وتعرف القلة والكثرة بالعادة فما يقع التلطيح به ويسر الاحتراز عنه فقليل وهما زاده فكثير لأن



أصل العفو إنما انتباه لتعذر الاحتراز فلينظر أيضا في الفرق بين القليل والكثير إليه وقيل الكثير ما بلغ  
 حدا يظهر الناظر من غير تأمل وامعان وقيل أنه ما زاد على الدينار وقيل أنه الكف فصاعداً وقيل ما زاد  
 على الكف وقيل أنه الدرهم البغلي فصاعداً وقيل ما زاد عليه وقيل ما زاد على الظفر اهـ والبغلي قيل هو  
 نسبة إلى ملك والدرهم البغلي هو ثمانية دوانق بخلاف الدرهم الطبري فإنه أربعة دوانق والدرهم الغالي  
 فإنه ستة دوانق (و) الثالث (سنة العورة) بجرم ظاهر يمنع رؤية لون البشرة بأن لا يعرف بياضها من  
 نحو سوادها في مجلس التخاطب لقادر عليه ولو باعارة أو آجارة وإن صلى في خلوة ولو في ظلمة ولو أوجب  
 سترها من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى له أو لغيره في ركوع أو سجود من طوقه مثلاً لسعته بطلت  
 وإن لم تر بالفعل وكذا لو كان ذيله قصيراً بحيث لو ركع برقع عن بعضها فبطل إذا لم يتداركه بالستر قبل  
 ركوعه لا من أسفل فلو كان يصلي في علو ونحوه من سترها من ذيله لم يضر قال الشبرا ملسي في حاشيته على  
 النهاية للرمل ويسن أن يلبس أحسن ثيابه ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين  
 ونسروا روى عن مالك بن عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر للصلي بالسراويل وأولى  
 السترة القميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم الرداء (و) الرابع (استقبال القبلة) أي لعينها  
 يقيناً في القرب وظناً في البعد لوجهها على الصحيح وذلك بالصدر لا بالوجه في حق القائم أو القاعد وقت  
 القيام والقعود أما في الركوع والسجود فمعظم البدن أملاً المضطجع فيجب بالوجه ومقدم البدن والمستلقي  
 فكذلك مع أخمصه ويجب رفع رأسه قليلاً إن أمكن وهذا عند الكل هو المراد بالنحر في قوله تعالى فصل  
 لربك وانحر قال في معنى وانحر أي استقبل القبلة بنحرك أي بصدرك (و) والأصل في اشتراط ذلك قبل  
 الإجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي فاستقبل بذاتك في الصلاة قصده وجهه قال  
 الشرقاوي والمراد بالجهة عند اللغويين العين وإطلاقها على غير العين مجاز كما قاله الزيادي والمراد بالمسجد  
 الحرام الكعبة بخلافه في غير هذا الموضع من القرآن فإنه متى أطلق فيه فالمراد به جميع الحرم اهـ قال  
 في المصباح قوله تعالى فثم وجه الله أي جهة التي أمركم بها وعن ابن عمر أنها نزلت في الصلاة على الرحلة  
 وعن عطاء نزلت في اشتباه القبلة اهـ ويجوز ترك استقبال القبلة في حالتين الأولى في شدة الخوف فإذا  
 التحم القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال لقتلهم وكثرة العدو أو اشتد الخوف ولم يتمكن القتال ولم يأمنوا  
 أن يركب العدو أو كثافتهم لو ولوا وتفردوا صلوا بحسب الإمكان وليس لهم التأخير عن الوقت (و) الحالة  
 الثانية في النافلة في السفر المباح فلا يشترط طوله وإقله أن يسافر إلى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة فيجوز  
 للكسافر التنفل ركباً وما شئت إلى جهة مقصده في السفر الطويل والقصير ثم إن راكب الدابة ولو  
 في نحو هو دج لا يجب عليه وضع جبهته في ركوعه وسجوده على سرجها أو معرقها بل يومي بها  
 ويكون سجوده أخفض من ركوعه وهذا إذا لم يمكنه أتمها والاستقبال في جميع صلاته والأوجب  
 ذلك لتيسره عليه وإن سهل عليه غيرهما من بقية الأركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك إلا الاستقبال  
 في تحريمه فقط أن سهل والأفلا يلزمه شيء وأما الماشي فيمشي في أربعة أشياء القيام والاعتدال والتشهد  
 والسلام ويستقبل القبلة في أربعة الأحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ولا يكفيه  
 الأبناء بالركوع والسجود ثم اعلم أن مراتب القبلة أربعة الأولى العلم بها بنحو رؤيته الثانية خبر ثقة  
 عن علم كقوله أنا شاهدت القبلة هكذا وفي معناه نحو بيت الأبرة المعروف الثالثة الاجتهاد قال النووي  
 في الإيضاح ولا يصح الاجتهاد إلا بأدلة القبلة وهي كثيرة أقواها القطب وضعفها الرّيح اهـ الرابعة  
 تقليد المجتهد وهو قول قوله ويعتمد أخبار صاحب البيت أن علم أنه يخبره عن علم كان يقول له  
 من أين جاء لك أن القبلة هكذا فيقول حررتها على القطب أو شاهدت الكعبة مثلاً أما إذا أخبره عن  
 اجتهاد فلا يجوز تقليده بل لا بد من اجتهاده وكذا لو قال القبلة هكذا ولم يعلم حاله هل هو عالم

وسر المودة واستقبال  
 القبلة

الحجاج فيكبرون  
 في الاضحي إذا تحللوا  
 من احرامهم وأقل  
 صلاة الكسوف أن  
 تصلي ركعتين كسنة  
 الظهر وأكملها أن يجعل  
 في كل ركعة قيامين يطيل  
 القراءة فيها وركوعين  
 يطيل التسبيح فيها  
 ولا زيادة في السجود  
 لكنه يطيل التسبيح  
 فيه أيضاً ويسن بعدها  
 للجماعة خطبتان  
 كخطبتي العيد لكنه  
 يستغفر الله تعالى في أول  
 الأولى منها تسع مرات  
 وفي أول الثانية سبعة  
 وصلاة الاستسقاء  
 تفعل عند حاجة الناس  
 إلى السقيا من الله تعالى  
 وهي كصلاة العيد  
 ويسن بعدها للجماعة  
 خطبتان كخطبتيه إلا أن  
 الخطيب يدل التكبيرات



أو مجتهد فلا بد من اجتهاد السائل (و) الخامس (دخول الوقت) أي معرفة دخوله يقيناً أو ظناً بالاجتهاد  
 فمن صلى بدونها بان يحجم وصلى لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت لعدم الشرط بخلاف ما لو صلى  
 بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه أن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها والآ وقت له  
 نقلاً مطلقاً فلو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه كان صلاة في كل يوم في تلك المدة قبل  
 الوقت لم يجب عليه الا قضاء صبح اليوم الاخير فقط لأن صبح كل يوم يقع عن الذي قبله وصبح اليوم  
 الاول وقع نقلاً مطلقاً وصح أداء بنية قضاء وعكسه حيث كان جاهلاً بالحال فلو ظن خروج وقتها لم يفسد  
 ونحوه فتبين بقاءه أو ظن بقاءه فتوأمها أداء فتبين خروج وجه صح لاستعمال أحدهما بمعنى  
 الآخر لغة فإن كان عالماً بما بدأ لم يصح تلاعبه نعم أن قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضرب ثم اعلم أن مراتب  
 معرفة دخول الوقت ثلاثة الاولى العلم بنفسه أو باخبار الثقة عن معاينة أو برواية المزاويل الصحيحة  
 والمناكب الصحيحة والساعات المحرمة وبيت الابرار لعاري به وفي معناه (أذان المؤذن العارف في الصحوة  
 الثانية الاجتهاد بوردين من قرآن أو درس أو مطالعة علم أو نحو ذلك كخطابة وصوت ديك أو نحوه كحمار  
 مجرب ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كان يتأمل في الخطابة هل أسرع فيها أو لا وفي أذان الديك هل  
 سهر قبل عاداته أو لا وهكذا ولا يجوز أن يفتل مستند الديك من غير اجتهاد فيه الثالثة تقليد ثقة عارف عن  
 اجتهاد فلا يقلد اذا قدر على الاجتهاد فهذا في حق البصير وأما الاعرج فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على  
 الاجتهاد لأن شأنه العجز عنه (و) السادس (العلم بفرضيتها) أي بكون الصلاة المفروضة فرضاً وهذا  
 لا بد منه في حق العايم وغيره قال الشافعي هذا شرط لكل عبادة فكان الاولى اسقاطه (و) السابع (أن  
 لا يعتقد فرضاً) أي معيناً (من فروضها سنة) هذا في حق العايم وهو من لم يحصل طرفة من الفقه يفتدي به  
 الى باقيه (و) الثامن (اجتناب المبطلات) كتطويل ركن قصير عمداً ونحوه مما استتف على ان شاء الله  
 تعالى في كلام المصنف وانما لم يذكر المصنف الاسلام والتمييز لانها معلومان من طهارة الحدثين  
 اذ شرطها الثبة وشرط النية الاسلام والتمييز ويعلم التمييز أيضاً من اشتراط معرفة الوقت لا تنبيه  
 (الاحداث اثنان) الاول بادخال الجنب في الاكبر (أصغر) الثاني (أكبر) فالأصغر ما أوجب  
 الوضوء) قال الجفري في الا برقية هي نواقضه (ولا) كبر ما أوجب الغسل) وهي الجنابة والحيض  
 والنفاس والولادة هذا على طريقة بعضهم وبعضهم جعل الاحداث ثلاثة أقساماً أكبر وأوسط وأصغر  
 فلكون ما يحرم بالحض أكثر من غيره يسمى حدثاً أكبر ولكون ما يحرم بالجنابة أقل مما يحرم بالحض  
 وأكثر مما يحرم بالحدث الأصغر يسمى حدثاً أوسط ولكون ما يحرم بناقض الوضوء أقل من ذلك يسمى  
 حدثاً أصغر فأصغره وأكبرته وتوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلته لا تنبيه آخر (قال) العورات  
 (أربع) وهي لغة النقص والنسي المستفح وسمى المقدار الذي سيذكره المصنف بها القبح ظهوره وتطلق  
 شرعاً على ما يجب ستره في الصلاة وعلى ما يحرم النظر اليه (عورة الرجل) أي الذكر المحقق ولو كافراً أو عبداً  
 أو صبيّاً ولو غير عيز (مطلقاً) سواء في الصلاة أو خارجها ما بين السرة والركبة لكن بالنسبة لنظر محارمه  
 ومماثلة ما نقص السرة والركبة فليس بعورة لكن يجب ستر بعضها من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب  
 أما عورته بالنسبة لنظر الأجنبية الى جميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولو رقيقاً  
 فيحرم عليها أن تنظر الى شيء من ذلك وبالنسبة للخلو السواتان فقط على المعتمد فتحصل أن له ثلاث  
 عورات (فرع) اعلم أن نظر المرأة الى زوجها حلال في جميع بدنه كعكسه نعم ان منعها من النظر الى عورته  
 امتنع عليها النظر اليها بخلاف العكس فإنه حلال قطعاً لانه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به لكن نظره  
 الى فرجها قبل أو دبراً مكروه اذا كان بغير حاجة والى باطنه أشد كراهة (والامة) بالجر معطوف على  
 الرجل أي وعورتها ولو خشي ولو مبعضة ومُدبرة ومكاتبه وأم ولد (في الصلاة) أي وكذا عند الرجال

صلاة

ودخول الوقت والعلم  
 بفرضيتها وأن لا يعتقد  
 فرضاً من فروضها سنة  
 واجتناب المبطلات  
 من الاحداث اثنان أصغر  
 وأكبر فالأصغر  
 ما أوجب الوضوء  
 والأكبر ما أوجب  
 الغسل العورات  
 أربع عورة الرجل  
 مطلقاً والامة في الصلاة  
 بالاستغفار ويتوجه  
 القبلة في أثناء الخطبة  
 الثانية ويقب رداءه  
 ويجعل أعلاه أسفل  
 ويمينه يساره ويفعل  
 الناس مثله وهم جالسون  
 ويدعوا الله تعالى سرا  
 وجهراً ويؤمن الناس  
 على دعائه اذا جهر  
 ويدعون لانفسهم سرا  
 عند اسراره ويسن



المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء (ثماين السرة والركبة) أي فغورتها في جميع ذلك ثماين ذلك وأما  
 غورتها عند الرجال الإجابة لجميع بدنها كالحرمة كاسيد كره المصنف <sup>فمنع</sup> فتلخص أن لها غورتين وقيل  
 أنها كالحرمة بالنسبة لغير الجانب الأيسر فتكون غورتها ثماين الوجه والكفين والرأس وقيل ثالا  
 يد وعند المنة وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السواثن فقط. وبه قال مالك وجماعة  
 (وعورة الحرمة) أي كاملة الحرية ومثلها الخش (في الصلاة فجميع بدنها ماسوي الوجه والكفين) أي  
 ظهرها وبطنها إلى الكوعين فلا يجب سترها ودخل فيما سوىهما الشعر وكذا باطن القدم فيجب ستره  
 ولو بالارض حال القيام فيكني ذلك قياسا على ما لو انكشف بفض وركه في تشهد مثلا فستره بالصاقه  
 بالارض فان ظهر من باطن القدم شيء عند سجودها أو ظهر عقبا عند ركوعها أو سجودها بطلت  
 صلاتها وأما الوجه والكفان فليس بقورة وإنما لم يكونا عورة لأن الحاجة تدعو إلى ابرازهما (وعورة  
 الحرمة والآلة عند الجانب) أي بالنسبة لنظرهم اليهما (جميع البدن) حتى الوجه والكفين ولو عند  
 أمن الفتنة فيحرم عليهم أن ينظروا إلى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلة منهما (وعند محارمهما)  
 أي بالنسبة للرجال المحارم (والنساء) أي مطلقا غير الكافرات في الحرمة خاصة وكذا في الخلوة  
 (ثماين السرة والركبة) أما بالنسبة للنساء الكافرات في الحرمة فمأعدا ما يبدو وعند المنة أي الخدمة  
 والاشتغال بقضاء حوائجها <sup>فمنع</sup> فتلخص أن للحرمة أربع عورات وأما الآلة فقد تقدم أن لها غورتين  
 (تنبه) منع الرافعي النظر إلى فرج الصغيرة وقطع القاضي حسين بجواز النظر إلى فرج الصغيرة التي  
 لا تشبه والصغير أيضا وقطع المروزي بالجواز في الصغير خاصة وبإباحة ذلك بقى إلى بلوغ سن التمييز  
 ومصيره بحيث يمكنه ستر عورته عن الناس <sup>فمنع</sup> فرع يجب الصلاة على من اتصف بهذه الصفات الست  
 أحدها إسلام ولو في ما مضى كمرتد فلا يجب على الكافر الأصلي القضاء إذا أسلم بل لا ينعقد وأما المرتد فيجب  
 عليه القضاء حتى زمن الجنون دون زمن الحيض والنفاس وثانها بلوغ بالسن أو بالإحلام أو بالحيض  
 فلا يجب القضاء على الصبي بعد البلوغ لكن يتدب له إذا بلغ قضاء ما فاتته زمن التمييز إلى البلوغ دون  
 ما قبله فإنه محرم ولا ينعقد خلافا للجهلة الصوفية قاله عبد الكريم وثالثها عقل فلا قضاء على المجنون إذا  
 أفاق إلا المرتد ولا المغني عليه إلا إذا تعدى فيجب عليها حينئذ وأما إذا لم يتعد فليس بواجب بل يستحب  
 على المعتد ورابعها سلامة إحدى حواس السمع والبصر فلا يجب الصلاة على من خلق أصم أعمى  
 ولو ناطقا فلا يجب عليه القضاء إن زال مانعه وخامسها بلوغ الدعوة فلا يجب الصلاة على من لم تبلغه  
 الدعوة لكن لو أسلم من لم تبلغه وجب عليه القضاء قاله الشبراملسي والسادس نقاء من الحيض والنفاس  
 فلا يجب على الحائض والنفساء قضاؤها ولو في ردة بل ولا يتدب قال محمد البقري فلو أرادت القضاء  
 فإنه يصح مع الكراهة اهـ وإذا زالت الموانع المذكورة منهم وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع قدر  
 تكبيرة تحرم لهم تلك الصلاة وكذلك الصلاة التي قبلها أن صلحت لجمعها معها <sup>فمنع</sup> فرع آخر وتكره  
 الصلاة على من اتصف بأحد هذه الأمور العشرين أحدها حاقب بالموحدة أي بالغائط وثانها حاقن  
 بالنون أي بالبول وثالثها حاقم بالمم أي بالبول والسايط معا ورابعها صاف بالنون أي قائم على رجل  
 وخامسها صاف بالمال أي قارن بين قدميه معا كأنهما في قيد وسادسها حازق بالزاي والقاف أي بضيق  
 الخفق قال الشراوى فستره بعضهم بالمدافع للريح وأما الذي بضيق الخفق فيقال له حافز وكل صحيح اهـ  
 وسابعها فجائع إذا حضر الطعام والشراب أو قرب حضورهما وثامنها غطشان وتاسعها حافز بالغاء  
 والزاي أي بالريح وحاشرها ثمن حضرة طعام تنوق نفسه إليه وإن لم يكن جائعا وكالحضور قرب  
 حضوره وكالتوقان للطعام التوقان للجماع مع حضور حليته وسجدي عشرها ثمن غلبه النوم وثاني  
 عشرها ثمن في المقبرة غير المنوشة وكذا المنوشة ان فرشت والافلا تصح الصلاة فيها وثالث عشرها

ثماين السرة والركبة  
 وعورة الحرمة في الصلاة  
 جميع بدنها ماسوي الوجه  
 والكفين وعورة الحرمة  
 والآلة عند الجانب  
 جميع البدن وعند  
 محارمهما والنساء  
 ثماين السرة والركبة

الفصل لكل من  
 العيدين والكسوفين  
 والاستسقاء

(كتاب الجنائز)

كل ميت من المسلمين  
 يجب غسله وتكفينه  
 والصلاة عليه ودفن  
 إلا الشهيد في قتال  
 الكفار والسقط  
 إذا نزل ميتا قبل نعلم  
 أشهره فانهما لا يغسلان  
 ولا يصلى عليهما وأقل  
 غسل الميت تعميم جسده  
 بالماء مرة واحدة  
 بشرط أن تزول عنه  
 الأوساخ التي تمنع  
 وصول الماء إلى جسده  
 بتلك المرة (وأكله) أن  
 يحمله الغاسل مائلا إلى  
 ققاء ويستند ظهره ويح  
 يده على بطنه ليخرج  
 ما فيه من الأذى ثم  
 يغسل سوايته بخرقه  
 ملفوفة على يده اليسرى



من في منزلة وهو بفتح الموحدة وضمها موضع الزبل ثم رابع عشرها من في الجزيرة وهي موضع ذبح  
 الحيوان وخامس عشرها من في الحمام غير الجديد ولو في مسلخه أي في مكان سلخ الثياب وسادس عشرها  
 من في عطن الابل ولو طاهراً وهو الموضع الذي تنحي إليه الابل الشاربة ليشرب فيها فاذا اجتمعت  
 صيقت منه إلى المرعى وسابع عشرها من في قارعة الطريق أي أعلاه وذلك إذا كان في البنيان دون  
 البرية وثامن عشرها من في ظهر الكعبة وتسابع عشرها من في الكنيسة والبيعة وسائر ما وى  
 الشياطين كواضع الحجر والمكس قال شيخنا أحمد النحراوي الكنيسة باعتبار الزمن السابق هي  
 معبد اليهود والبيعة معبد النصارى وأما باعتبار هذا الزمن فبعكس هذا اه قال الشراوى ومحل  
 الكراهة في المذكورات حيث لم يخف فوت المكتوبة والآلاف كراهة وعشرها منفردة والجماعة قائمة  
 سواء كان منفرداً عن الجماعة والصف بأن أحرم بصلاته فرادى أو عن الصف فقط بأن أحرم بها جماعة  
 وانفرد عن الصف الذي من جنس منفردة مكررة ومفوت لفضيلة الجماعة كاذكرة الرملة لالفضيلة  
 الصف فقط كازعمه بعضهم وأما المكروهات في الصلاة فتأتي إن شاء الله تعالى وهي إحدى وعشرون  
 فصل في بيان أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) وهذه طريقة من جعل الطمأنينات في  
 محالها الأربع أركاناً مستقلة كما في الروضة وعدّها بعضهم ثمانية عشر بزيادة ثمة الخروج من الصلاة  
 كابي شجاع والصحيح أنها ستة وعدّها بعضهم كذلك أيضاً لكن لا بما ذكر بل بزيادة الموالاة  
 كما في التين والمعتمد أنها شرط للركن وعدّها بعضهم أربعة عشر بجعل الطمأنينات في محالها  
 الأربع ركناً واحداً لا اتحاد جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالتكبير كما في التحرير  
 والمعتمد أنها هيئة للنية ومنهم من يجعلها تسعة عشر بجعل الخشوع ركناً كالغزالي ومنهم من يجعلها  
 عشرين بزيادة ذات المصلي والصواب أنه لا يقدّر من الأركان في الصلاة لأن لها صورة في الخارج يمكن  
 تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل وفارقت نحو الصوم حيث عدوا الصائم ركناً بعدم وجود صورة  
 محسوسة في الخارج فيه وعد بعضهم قد صار في من الأركان وعلى هذه الزوائد أركاناً تكون جعلتها  
 ثلاثية وعشرين والمعتمد ثمانية المنهاج وغيره من جعلها ثلاثة عشر بجعل الطمأنينة هيئة تابعة للركن  
 ثمانية أفعالاً وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس  
 الأخير والترتيب وخمسة أقوالاً تكبيرة التحريم والقائحة والشهد والصلاة على النبي والسلام  
 قال محمد البقري وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالشرط لحياته والركن ذكر رأسه والاباض كاعضائه  
 والحيات كشعوره التي يترتب بها (الاول والثانية) أي بالقلب فلا يجب النطق بها باللسان لكن يسن  
 ليعاون اللسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهر بقلبه وسبق لسانه  
 إلى غيره ويجب قرن النية بتكبيرة التحريم لأنها أول واجبات الصلاة واعلم أن أهم مقارنة  
 حقيقية واستحضاراً حقيقياً ومقارنة عرفية واستحضاراً عرفياً اجمالين والمقارنة الحقيقية تعبد  
 الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي  
 أركانها الثلاثة عشر التي من جعلها لنية وما يجب التعرض له فيها تفصيلاً بأن يقصد كل ركن بذاته  
 على الخصوص وتكون هيئتها أمامه كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر بأول جزء  
 من أجزاء التكبيرة ويستديم ذلك إلى آخرها والاستحضار العرفي أن يستحضر هيئة الصلاة اجمالاً  
 بأن يقصد فعلها وبعضها من ظهر أو عصر ونوى الفرضية والمقارنة العرفية أن يقرن هذا المستحضر اجمالاً  
 بأي جزء من أجزاء التكبيرة واختار النووي في المجموع وغيره ما اختاره إمام الحرمين والغزالي أنها  
 تكني المقارنة العرفية أي اجمالاً بعد الاستحضار العرفي بأن لا يقصد الركوع بذاته والقراءة  
 بذاته وهكذا المقارنة الحقيقية تعجز عنها القدرة البشرية غالباً (الثاني تكبيرة الاحرام)

**فصل في أركان الصلاة**  
 سبعة عشر الأولى النية  
 الثاني تكبيرة الاحرام  
 ثم ينظف أسنانه  
 ومنخره وأذنيه بسبابة  
 اليسرى ويلف عليها  
 لكل مرة خرقة نظيفة  
 أو نحوها ثم يوضئه  
 كالحنى ثم يمسح بالماء  
 ثلاث مرات ويكون  
 في المرة الأولى سدر أو  
 نحوه وفي الأخيرة قليل  
 من كافور ويدأ في كل  
 مرة من الثلاث بفصل  
 رأسه والنية تنشئه  
 بعد تمام غسله ويكفن  
 الميت فيما يجوز له في  
 حياته لبيه من الثياب  
 والابيض أفضل من  
 غيره والقديم المفسول  
 أول من الجديد وأقل  
 الكفن لفافة واحدة  
 تغطي جميع البدن الأراس



إضافة السبب للسبب لانه يحرم بها ما كان خللاً قبلها كأي وكلام فيقول الله أكبر ولا تضر زيادة  
 لا تمنع اسم التكبير ولكنها خلاف الأولى كالله أكبر بزيادة اللام والله الجليل الأكبر وكذا كل صفة  
 من صفاته تعالى اذ لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر لبقاء النظم والمعنى بخلاف ما تخلل غير صفاته  
 كالضمير فإنه يضر نحو الله هو أكبر وكذا النداء نحو الله يارحمنا أكبر والله يا أكبر (الثالث)  
 القيام على القادر في الفرض هو نصب فقار ظهره أي عظامه التي هي مفاصله وإن أطرق رأسه بل هو  
 مندوب ولو قدر على ذلك بمعين بأجرة مثلي قادر عليها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر هذا إذا كان محتاجه  
 عند ابتداء النهوض لكل ركعة فإن احتاجه في جميع صلاته لم يجب أو بعكازة وإن احتاجها في جميع صلاته  
 وبالعكازة بضم العين عصا أقصر من الرمح ولها زج أي حديد من أسفلها وهذا الفرق بين صورتين هو  
 المعتمد فالمعين يجب ابتداءً لا دواً بخلاف العكازة فإنها تجب دواً أيضاً ولو باعارة أو باجارة قدر  
 عليها كما في شراء ماء الوضوء لا يجهتها أو ثمنها فلا يلزمه القبول ولا الأصل في وجوب القيام بقوله  
 لعمر أن بن حصين وكانت به بأسير صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً ن لم تستطع فعلي جنب روى هذه  
 الاحوال الثلاثة البخاري زاد النسيان الحالة الرابعة وهي أن لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها  
 قال في المصباح والباسور قيل ورم تدفعه الطبيعة الى كل موضع من البدن يقبل الرطوبة من المقعدة  
 والاثني والاشفار وغير ذلك فإن كان في المقعدة لم يكن حدوثه دون انتفاخ العروق اه واعلم أن سيدنا  
 عمر ان كان من أكابر أعيان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ان الملائكة كانت تسلم عليه جهاراً فلما شئ  
 من مرضه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم احتجبت عنه الملائكة فشكا للنبي صلى الله عليه وسلم احتجاب الملائكة عنه فقال له  
 احتجابهم عنك بسبب شفائك فقال له ادع الله بعود المرض فلما عاد له مرضه عادت له الملائكة فيستجاب  
 الدعاء عند ذكر اسمه كرامة له لا فرع لو طرأ العجز في أثناء الصلاة أتى بمقدوره كالوطرات القدرة  
 في أثناءها فإنه يأتي بمقدوره أيضاً وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده بخلاف نهوض  
 القادر فلا تجزئه القراءة فيه لقد رته عليها فيلزم هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعاده ولو قدر على القيام  
 بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة ليركع منه وانما لم تجب الطمأنينة لانه غير مقصود بنفسه وان قدر  
 عليه في الركوع قبل الطمأنينة انصب الى خد الركوع ليطمئن فإن اتصب ثم ركع عامداً عالماً بطلت صلاته  
 أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها ان أراد  
 قنوتاً في محله وهو اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح والافجوز القيام فإن قنت قاعداً عالماً بطلت  
 صلاته لانه أحدث جلوساً للقنوت مع القدرة على القيام بهذا إذا طال جلوسه والا فلا يضر بقوله على  
 القادر خرج به العاجز سواء كان العجز حياً كالمقعذ أو شرعياً كاحتياجه في مداواته من وجع العين  
 الى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام ولا بد في ذلك من اخبار طبيب عدل أنه يفيد ويكني معرفة نفسه ان كان  
 طبيباً ومثل ذلك مملو خوف رآك سفينة دوران رأسه أو غرقاً فيصلي قاعداً ولا يعيد بخلاف ما اذا صلى  
 قاعداً لرحمة فيها فإنه يعيد لندرة ذلك والضابط لكل ما يذهب خشوعه أو كماله أو يحصل به مشقة لا تحتمل  
 عادة وهي المرادة بالشديدة كان يجوز ترك القيام في الفرض أي العيني أو الكفائي فيشمل المنذورة  
 والمعادة وصلاة الصبي وإن لم تجب فيها نية بخلاف المعادة وخرج بالفرض النقل فللقادر على القيام فعله  
 قاعداً أو مضطجعا لكن اذا صلى مضطجعا وجب أن يأتي بركوعه وسجوده قائماً بأن يقعد لها ولا يومي  
 بهما لعدم وروده وأما اذا تنقل مستلقياً مع امكان الاضطجاع لم يصح وإن أتم الركوع والسجود لعدم  
 وروده ثم اعلم أن القيام أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال فالتطويل في القيام أفضل  
 ثم في السجود ثم في الركوع ثم في الاعتدال (الرابع قراءة الفاتحة) أي حفظاً أو تلقيناً أو نظراً

الثالث القيام على القادر  
 في الفرض الرابع قراءة  
 الفاتحة

المحرم ووجه المحرمة  
 فيحرم سترهما وأقله  
 للذكر ثلاث لفائف  
 ليس فيها قبض ولا  
 عمامة ولا ثي لفافتان  
 وازار وخمار وقبض  
 والسنة أن يوضع على  
 منافذ الميت وأعضاءه  
 سجوده قطن وأن يرش  
 على جسده وعلى كل  
 طبقة من طبقات الكفن  
 وعلى القطن حنوط  
 ويوضع مع الحنوط  
 كافور وأن تشد ألياه  
 بخرقه وأن يشد الكفن  
 بشداد وتحمل الشداد  
 عنه في القبر والصلاة  
 عليه ليس فيها ركوع  
 ولا سجود وأركانها  
 أربع تكبيرات والنية  
 مقرونة بالتكبير  
 الأولى والقيام للقادر  
 عليه وقراءة الفاتحة  
 في أي محل والافضل  
 أن تكون بعد التكبير



في المصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة وتجب في كل ركعة سواء الصلاة السرية أو الجهرية وسواء الإمام والمأموم والمنفرد بخبر الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال البغوي في المصايح وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاثا أي غير تمام فقيل لا بئري هريرة أنها تكون وراء الإمام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ولعبدتي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدي عبدتي واذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدتي واذا قال مالك يوم الدين قال مجدي عبدتي واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدتي ولعبدتي ما سأل واذا قال اهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدتي ولعبدتي ما سأل أخرجه الشيخان ثم ان عجز المصلي عنها لزمه قراءة قدرها من بقية القرآن ولو مفرقا على المعتمد ثم ان عجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها من ذكر أو دعاء ويجب كونه شعبة أنواع مثلاها في الذكر سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهذه خمسة أنواع وما شاء الله كان نوع وما لم يشأ لم يكن نوع فالجمله شعبة أنواع لكن قال السويدي وهذه ستة أنواع فضع اليها البسملة ان كان يحفظها والآخر انتهى ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والدعاء كالذكر ويعتبر تعلقه بالآخرة ان عرف ذلك والآتي بدعاء دنيوي ويجب أن يكون بالعربية فان عجز عنها ترجم بأي لغة شاء فيجب تقديم ترجمته المتعلق بالآخرة على عربية غيره فان لم يعرف غير المتعلق بالدنيا أتى به وأجزأه من المتعلق بالآخرة اللهم اغفر لي وارحمني وسامحني وارض عني ومن المتعلق بالدنيا اللهم ارزقني زوجة حسناء أو وظيفة ثم ان عجز عن ذلك وقف بقدر الفاتحة وجوبا ولا يترجم عن الفاتحة ولا عن بقية القرآن اذا كان جديلا عنها بخلاف التكبير عند العجز عن العربية فيترجم عنه ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الآخر الذي طرأ خروجه (الخامس الركوع) وأقله للقاء أن ينحني قدر وصول راحتي معتدل الخلفه ركبتيه يقينا والمراد بالراحة بطن الكف خاصة ولا يكتفي بوصول الأصابع ولا كله في أربعة أشياء الأولى تسوية ظهره وعنقه ورأسه بحيث يصير كل وجه واحد من نحاس لا اعوجاج فيه الثاني نصب ركبتيه الثالث قبضهما بكفيه الرابع تفريق أصابعه للقبلة تفريقا وسطا أملا للقاعدة فأقله في حقه محاذاة جبهته أمام ركبتيه ولا كله محاذاتها محل سجوده من غير مماسة والآن كان سجودا لا ركوعا ولا أعلم أنه يجب في الركوع أن لا يقصده غيره فقط ويسن أن يقول فيه سبحانه ربّي العظيم وبحمده وأقله مرة ولا اقتصار عليها بخلاف الأولى ويأتي الإمام بالثلاث وان لم يرض المأمومون فاذا زاد عليها بغير رضائهم كرهه ولا كل منها خمس الى احدى عشرة ويزيد المنفرد واما قوم محصورين راضين بالتطويل اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين فالأيتان بالثلاث في التسبيح مع هذا الدعاء أولى من الزيادة عليها مع عدمه وفي المصايح قال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك قدوس رب الملائكة والروح (السادس الطمأنينة فيه) أي في الركوع ولا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة وأقلها أن تستقر أعضاؤه رايها بحيث يفصل رقبته عن هوبه (السابع الاعتدال) ولو في النفل وهو عود المصلي الى ما ركع منه من قيام أو قعود ويجب أن لا يقصد بالاعتدال غيره وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والسجود وقيل للركن مجموع الرفع والاعتدال ويسن أن يقول في الرفع سمع الله لمن حمده وفي اعتداله ربنا لك الحمد ملء السموات

الخامس الركوع  
السادس الطمأنينة فيه  
السابع الاعتدال

الأولى والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير  
الثانية والدعاء للميت  
باخروي بعد التكبير  
الثالثة وأقله اللهم  
اغفر له وارحمه والتسليم  
الأولى بعد التكبير  
الرابعة والسنة أن يتعوذ  
قبل الفاتحة وأن يطول  
الدعاء بعد الثالثة وأن  
يكون بالوارد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وأن يقول بعد  
الرابعة وقبل السلام  
اللهم لا تحرمننا أجره  
ولا تفتنا بعده واغفر لنا  
وله وللسلمين وأقل  
الدفن أن يكون في حفرة  
تمنع ظهور راحة الميت







الثالث عشر التشهد  
 الأخير الرابع عشر  
 القعود فيه الخامس  
 عشر الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيه  
 وهي واجبة على من ملك  
 عشرين مثقالا من  
 الذهب الخالص أو مائتي  
 درهم من الفضة الخالصة  
 وحال الحول وهي في  
 ملكه ويخرج من ذلك  
 ربع العشر وما زاد على  
 ذلك فحسابه ومنها  
 زكاة التجارة وهي  
 واجبة على من اتجر ولو  
 في شيء حقيق فيقوم  
 بضاعته عند آخر الحول  
 بما اشترت به فان بلغت  
 به نصابا زكاهما بربع  
 العشر من قيمتها والا  
 فلا زكاة فيها ثم ان ملك  
 مال التجارة بعين نصاب  
 من ذهب أو فضة  
 أو باطل من نصاب وفي  
 ملكه تمامه فأول  
 الحول من حين ملك

الفاكي في شرح ملحمة الإعراب والآثاني عشرة فلك فتح الياء واسكانها ونقل حذوها مع بقاء كسر  
 النون وفتحها اه و يعرف الجزء الاول من جميع الاعداد المركبة بال اذا أريد تعريفه خصوصاً اذا كان  
 مبتدأ كما في هذا المتن كما قال أبو القاسم الحريري في شرح ملحمة الإعراب أيضاً وفتح الياء من ثمان عشرة  
 وقد سكنها بعضهم واذا عرفت هذا النوع من العدد أدخلت الألف واللام على الأول قلت رأيت  
 الأحاد عشر بمجلا اه وانما بني الصدر لا نه بجزء الكلمة على ما قاله الرضي وبني العجز تضمنه معنى حرف  
 العطف وهو الواو أو قاله الآشعري (الثالث عشر التشهد الأخير) وهو الذي يعقبه سلام وإن لم يكن للصلاة  
 تشهد أول كالصبح والجمعة أو التعبير بالأخير يجري على الغالب من أن أكثر الصلاة له تشهدان اعلم  
 ان التشهد أربع جمل الأول التحيات لله الثانية سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة السلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين الرابعة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وشروطه تسعة الأول  
 إسماع النفس به كالفاتحة الثانية قراءة قاعداً الأول العذر الثالث أن يكون بالعربية للقادر عليها ولو بالتعلم  
 الرابع عدم الصارف كالفاتحة الخامسة المرواة بأن لا يفصل بين كلماته بغيرها ولو ذكرها أو قرأنا نعم يغتفر  
 وحده لا شريك له بعد إلا الله لأنها وردت في رواية وكذا زيادة يافي أيها النبي وزيادة ميم في السلام عليك  
 السادس مراعاة الحروف ولا يجوز أن يبدل لفظ أقل من التشهد ولو بمرادفه كالنبي بالرسول وعكسه  
 وأشهد بأعلم أو محمد بأحمد وغير ذلك السابع مراعاة الكلمات الثامن مراعاة التشديدات فيجب التشديد  
 أو التهمة في قوله أيها النبي وصلاً ووقفاً فلو تركها لم تصح قراءته ولو أظهر النون المدغمة في اللام  
 في أن لا إله إلا الله بطل تشهد لتركه شدة منه نعم يعذر في ذلك الجاهل لحفائه عليه قاله الشراقي وكذا نقله  
 السويبي عن الرملي ويضرب استقاط شدة محمداً رسول الله لكن قال الشيخ محمد الفضالي يغتفر في هذه العوالم  
 دون الأول وقال السويبي المعتمد في هذه عدم البطلان كما في الشبرا مليس على أن البرزخ خير بين الإدغام  
 والإظهار في النون والتونين مع اللام والراء ولا نه لما أظهر التونين في الصيغة الأخرى وهي أن محمداً  
 عبده ورسوله لم يضرب اظهاره هنا وأمر ترك الشدة والإظهار معاً سواء الوقف أو غيره فيضرب خلافاً  
 للقلوبي حيث جوز اسقاطهما معاً في الوقف التاسع الترتيب ان حصل بعده تغيير المعنى نحو التحيات  
 عليك السلام وأما اذا لم يلزم على عدم الترتيب تغيير معناه كأن قال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
 وبركاته التحيات لله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فلا يشترط الترتيب (الرابع عشر القعود فيه)  
 أي الجلوس للتشهد الأخير وكذا للصلاة على النبي ﷺ والتسليمه الأول وفي ثمنها معنى اللام أي  
 لا جل التشهد وذلك على طريقة قوله تعالى حكاية عن قول زليخا قد كنت الذي لم تنتني فيه أي لا جل حبي  
 يوسف عليه السلام ومثله في الحديث أن امرأة دخلت النار في هرة قاله ابن هشام في المعنى قال في المصباح  
 الجلوس هو الانتقال من سفل أو علو والقعود هو الانتقال من علو إلى أسفل فعلى الأول يقال لمن نهو  
 قائم أو ساجد اجلس وعلى الثاني لمن نهو قائم أقعد (الخامس عشر الصلاة على النبي ﷺ فيه) أي  
 في القعود بعد التشهد قال الشراقي وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله ويكني صلى الله  
 على محمد أو على رسوله أو النبي دون أحمد والمأخوذ أو عليه لأن الصلاة يطلب فيها مزيد الاحتياط  
 فلم يغتفر فيها ثمانية أنواع إلهام بخلاف الخطبة فإنها أوسع منها وكلها الصلاة الإبراهيمية وهي  
 أفضل الصغ فيربها من حلف أنه يصلي بأفضلها اه قال ابن حجر في المنهج القويم وتعتين صيغة  
 الدعاء هنا لا في الخطبة لأنها أوسع بربا إذ يجوز فيها الفعل الفاحش والكثير بخلاف الصلاة وشروط  
 الصلاة كشروط التشهد فلو أبدل لفظ الصلاة بالسلام أو بالرحمة لم يكف اه والمراد بصيغة  
 الدعاء هي صيغة الأمر والماضي وخرج بها المضارع للتكلم واسم الفاعل كقوله أصلي وأنا مصل  
 فإنه لا يكتفى قال البكري وغيره من الفضلاء ولا كمل أن يأتي بلفظ السيادة لأن فيه سلوك الأدب



قال عبد العزيز في فتح المعين والسلام تقدم في تشهد آخر فليس هنا إفراذ الصلاة عنه انتهى أي فلا يحكم بأن الصلاة هنا مكروهة أو خلاف الأولى بسبب إفراذها عن السلام لأن السلام قد تقدم وأيضاً أن محل ذلك في غير الوارد قال الشافعي ولا يشترط الموالاة بينها وبين التشهد لأنها ركن مستقل فلا يضرب بخلل ذكر بينهما (السادس عشر السلام) أي السلام الأول وشروطه عشرة الأول الاتيان بالسلام فلا يكفي سلام عليكم لقدم ورود الثاني كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليهما أو عليهم أو عليها أو عليهم الثالث ميم الجمع فلا يكفي السلام عليكما أو عليك الرابع أن يأتي به بالعربية إن قدر عليها والآخر جيم وأن يتلفظ فلا يكفي إلا مان عليك مثلاً الخامس أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو همس به حيث لم يسمع به نفسه لم يعتد به فتجب أعادته وإن نوى الخروج من الصلاة بذلك بطلت لأنه نوى الخروج قبل السلام السادس أن يوالي بين كلمته فلو لم يوالى بأن سكوتاً طويلاً أو قصيراً قصد به القطع ضرر وكذا لو فصل بين كلمته بكلام أجنبي كما في الفاتحة السابع أن يأتي به من جلوس أو بدله فلا يصح الاتيان به من قيام مثلاً الثامن أن يكون مستقبل القبلة بصدرة فلو تحول به عن القبلة قبل اكماله بطلت بخلاف الالتفات بالوجه فإنه لا يضرب بل يسن أن يلتفت به في الأولى ولي يمينا حتى يرى من خلفه خدة الأيمن وفي الثانية يساراً حتى يرى من خلفه خدة الأيسر التاسع أن لا يقصد به غيره فيقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر لم يصح العاشر أن لا يزيد فيه على الوارد زيادة تغير المعنى كان قال السلام عليكم بالواو بين المبتدأ والخبر وأن لا ينقص عنه بما يغير المعنى كأن يقول السام عليكم نعم لو قال السلام التام أو الحسن عليكم لم يضرب وكذا لو قال السلام بكسر السين أو فتحها مع سكون اللام أو بفتح السين مع اللام وقصد به معنى السلام فإنه يكفي فإن قصد به غير معناه وهو الصلح أو أطلق بطلت صلاته إن خاطب وتعمد ولو جمع بين اللام والتنوين لم يضرب وكذا لو قال والسلام عليكم بالواو في المبتدأ بخلاف التكبير ويجزيه عليكم السلام مع الكراهة فلا يشترط ترتيب كلمته لتأدية معنى ما قبله (السابع عشر الترتيب) أي للأركان المذكورة وجعل كل شيء في مرتبته فهو من الأفعال أو وقوع كل شيء في مرتبته فهو صورة الصلاة وصورة الشيء جزء منه وتحليل وجوب الترتيب والذي قبله الاتباع مع خبر صلوا كما أمرتموني أصلي ويتصور الترتيب بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد والصلاة لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لأنه لا بد من استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على القراءة وتقديم الجلوس على التشهد والصلاة كما استظهره شيخنا محمد حسب الله وكذا في تحفة الحبيب وأما بالنسبة إلى هذه الأركان مع محالها فليست مرتبات فهي مستثنيات من وجوب الترتيب فلو ترك الترتيب عهداً بتقديم ركن فعلي على فعلي كأن سجد قبل ركوعه أو على قولي كأن ركع قبل قراءته أو بتقديم قولي وهو سلام على فعلي أو قولي كأن سلم قبل سجوده أو تشهد بطلت صلاته أما لو قدم قولياً غير سلام عليهما كتشهد على سجود وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا يضرب لكن لا يعتد بما قدمه بل يعيده في محله أو ترك ذلك سهواً فيأبى المتروك إلى أن يذكر لغو وقوعه في غير محله فإن تذكره قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى فعله فوراً وجوباً فإن أخرجه بطلت صلاته وإن لم يذكر حتى بلغ مثله تمت به ركعته لو وقع عن متر وكه وتدارك الباقي ويسجد للسهو في جميع صور ترك الترتيب سهواً ومنها ما لم يسهل في غير محله كذلك فيسجد له أما لو ترك السلام أو تذكره قبل طول الفصل وأتى به فلا سجود وكذا بعد طوله إذا غابته أنه شكوت طويل وتعمده غير مبطل فلا يسجد للسهو أفادة الشافعي في خاتمة الفصل ويجب أن لا يقصد بالركن غيره فقط فلو هوئى لتلاوة فجعله ركوعاً لم يكف لأنه خصه إلى غير الواجب فعليه أن ينتصب ليركع وكذا لو رفع من الركوع فزعا فلا يكفي فعليه أن يعود إلى الركوع ثم يرفع

السادس عشر السلام  
السابع عشر الترتيب  
النقد وإن ملك ماله  
بمروض فنية أو بذهب  
أرضه أقل من نصاب  
وليس في ملكه تمامه  
فأول الحول يوم بده  
التجارة • ومنها زكاة  
الزروع والثمار فزكاة  
الزروع واجبة  
في القوت فقط كالخنطة  
والأرز والعدس  
وزكاة الثمار واجبة  
في الثمر والزبيب فقط •  
وتتعلق الزكاة بالحب  
إذا سنبل واشتد وبالثمار  
إذا بدا صلاحها لكن  
لا تخرج من كل منها إلا  
إذا بلغ نصاباً بعد القطع  
والتجفيف والتصفية •  
نصاب كل منها خمسة  
أوسق صافية ثم إن  
سقيت بلانعب زكيت  
بالعشر كاملاً وإن سقيت  
بتمب زكيت بنصف  
العشر • ومنها زكاة  
الفطر وهي واجبة على  
من ملك شيئاً زائداً



فصل في ما يعتبر في النية قال المصنف (انية ثلاث درجات) بتجريد العدد من التاء وجوباً لأن  
 المعدود مفردة مؤنث مع كونه مذكوراً بخلاف ما لم يذكر فانه لا يجب تجريده بل يجوز الإتيان بها  
 في العدد لكن لا في عدم الإتيان بها في هذه الحالة كما قاله الباجوري لا فرع في العلم أنك إذا  
 أضفت العدد إلى المعدود فإن كان واحداً للمعدود فذكر كما أثبت الهاء في آخر العدد وإن كان  
 مؤنثاً حذف الهاء منه كما قاله الحريري في شرح ملحة الإعراب عند قوله رضي الله عنه وأرضاه  
 فأنبت الهاء مع المذكر واحذف مع المؤنث المشهور  
 تقول في خمسة أبواب جدد وأزمن له تسعاً من النوق وقد  
 ثم قال الفارسي في شرحه عليها المسمى بكشف النقاب واستفيد من تمثله أن العبرة في التذكير  
 والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ولذلك يقال ثلاثة اصطولات وثلاثة محامات بالتاء فيها  
 ولا يقال ثلاث بتركيها خلافاً للكسائي والبغداديين اه وقال ابن مالك في الخلاصة  
 ثلاثة بالتاء قبل العشرة في عدد ما أحاده مذكوره  
 في الضد جرد والمميز اجزأ جمعاً بلفظ قلة في الأكثر  
 قوله ثلاثة بالنصب مفعول مقدم قبل التضمنين قل معنى إذا كرر لأن القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان مؤدياً  
 معنى الجملة بل التاء متعلق بقل وكذا العشرة واللام بمعنى إلى والعناية في أخلة أو بالرفع مبتدأ والتاء نعت أي  
 مصحوبة بالتاء وقل خبره والعائد محذوف تقديره قلته ثم إن تميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا بحروراً  
 لكن بشرط أربعة الأول لا يكون المميز موصوفاً نحو أبواب خمسة والثاني أن لا يكون صفة نحو  
 خمسة أبواب فلا حسن في هذا أن يكون عطف بيان لمجوده وإنما لم يجب كونه عطف بيان لا مكان  
 تأويل أبواب بمشتق كأن يقول مساة بأبواب الثالث أن لا يكون العدد مضافاً إلى مستحقه نحو خمسة زيد  
 والرابع أن لا يراد بها حقاً نقها نحو ثلاثة نصف ستة ثم إن كان المميز اسماً جنس أو اسم جمع جزم بمن نحو  
 أخذ أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجزأ بإضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط  
 وإن كان غيرهما بإضافة العدد إليه وحقه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة التي هي أفعلة وأفعل  
 وأفعال وفعله وأمل جمعاً التصحيح في حكمهما حكم جمع القلة إلا في هذا الموضع فلا يميز بهما العدد وقد  
 يضاف للمفرد وكذلك أن كان ثمانية نحو ثلاثمائة وسبعائة ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل  
 أحدها أن يهمل تكسير الكلمة نحو خمس صلوات والثانية أن يجاورها أهمل تكسيرة نحو سبع سنبلات  
 في التنزيل لم يقل سبع سنبل لجوارته لسبع بقرات والثانية أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث ساعات فيختار  
 في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى أهمل غيره ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين إحداهما  
 أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياساً بان  
 خالف القواعد أو سمعاً بان ندر استعماله في لسان العرب فيقول لذلك منزلة المعدوم فلا ولا نحو ثلاثة  
 قروم فإن جمع قروم بالفتح على أقر وشاذ والثاني نحو ثلاثة شسوع فإن أشساعاً قليل الاستعمال بقوله  
 شسوع بمجعية فمهلة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد شيور النعل ثم بين المصنف مراتب النية  
 الثلاثة بقوله (إن كانت الصلاة فرضاً) أي ولو فرض كفاية كصلاة الجنازة أو قضاء كالفائتة ومعادة  
 نظراً لا صلها أو نذرًا (ووجب) فيه ثلاثة أشياء أحدها (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة التي  
 استحضرها لتمييز عن سائر الأفعال ولا تجب الإضافة إلى الله تعالى لأن العبادة لا تكون إلا له سبحانه  
 وتعالى لكن تستحب ليتحقق معنى الإخلاص ويستحب نية استقبال القبلة وعدد الركعات ولو أخطأ  
 في العدد كان نوى الظهور ثلاثاً أو خمساً لم تنعقد صلاته (و) ثانياً (التعيين) أي من ظهر أو غيرها لتمييز  
 عن سائر الصلاة (و) ثالثاً (الفرضية) أي ملاحظة الفرضية وقصدتها فلا حظ ويقصد كون

فصل في النية  
 ثلاث درجات  
 إن كانت الصلاة فرضاً  
 وجب قصد الفعل  
 والتعيين والفرضية  
 على مؤنثه ومؤنثه عياله  
 ومالك ليله العيد  
 ويومه ويخرج الشخص  
 صاعاً عن نفسه وصاعاً  
 عن كل من تلزمه مؤنثه  
 من السليين ولو كان  
 وضعاً ويكون الصاع  
 من غالب قوت أهل  
 البلد في غالب السنة  
 وقدره أربع حفنات  
 بكفي معتدل الخلقة  
 ووزنه خمسة أرطال  
 وثلاث برطل بغداد  
 في كتاب الصيام  
 لا يجب صوم رمضان  
 إلا على المسلم البالغ  
 العاقل القادر على الصوم  
 الطاهر من الحيض  
 والنفس وإذا تم شعبان



الصلاة فرضاً لتتميز عن النفل فلا تجب الفرضية في صلاة الصبي لأن صلته تقع نفلاً اتفاقاً بخلاف المعادة  
 فيها خلاف وإنما وجبت نية الفرضية على الصبي في صلاة الجنابة لأن صلته لما كانت لا إسقاط الفرض  
 عن المكلفين اعتبر فيها ذلك ولا بد في المعادة والمنذورة من نية الفرضية ولكن تقوم نية النذرية في المنذورة  
 مقام ذلك (وان كانت نافلة مؤقتة كراتية أو ذات سبب) كاستسقاء (ووجب) فيها شيان أحدهما (قصد  
 الفعل) أي نية فعل الصلاة (و) ثانيهما (التعيين) فيعين قبلية وبعدياً في صلاة الظهر والمغرب والعشاء  
 لأن لكل قبلية وبعدياً بخلاف سنة الصبح والعصر وفطر أو أضحى في العبد فلا يكفي سنة عيد فقط وشمساً  
 وقرناً في الكسوف ولا يشترط نية النفلية لأن النفلية ملازمة للنفل بل تسن بخلاف الفرضية فإنها غير  
 ملازمة لنحو الظهر فإنها قد تكون فرضاً وقد لا تكون كذلك كما في صلاة الصبي (وان كانت نافلة مطلقة)  
 وهي التي لم تقيد بوقت ولا سبب (وجب قصد الفعل فقط) أي حسب ويلحق بها ذو سبب يبقى عنه غيره  
 كتحية وسنة وضوء واستخارة وإحرام وطواف ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة  
 إلى التعيين لحمله على المطلق فتكون مستثناة بماله سبب ٥ واعلم أنه يمتنع جمع صلاتين بنية ولو نفلاً مقصوداً  
 أمراً غير المقصود كتحية واستخارة وإحرام وطواف وسنة وضوء أو غسل فيجوز جمعها مع نفل  
 أو فرض غيرهما بل تحصل ويثبت عليها وإن لم ينوها قاله الشارقي لا تنبيه في قوله فقط الفاء تجويزية  
 لشرط محذوف عند الجمهور أو زائدة لازمة عند ابن هشام أو عاطفة عند ابن سيد واختاره ابن كمال  
 والدمايني وقوله قط اسم بمعنى حسب وهو الاكتفاء بالشيء ومن هنا يقال رأته مرة قط أي حسب  
 هكذا في الصباح وهو مبني على السكون مرفوع مجازاً مبتدأ خبره محذوف أي حسباً قصد الفعل أو خبره  
 ومبتدؤه محذوف أي قصده الفعل حسبها أو اسم من أسماء الأفعال بمعنى يكفي مبني على السكون وتحت  
 ضمير هو راجع إلى قصد الفعل وفي كلام سعد الدين التفتازاني مجيء قط بمعنى أنه فيكون اسم فعل أمر مبني  
 على السكون وتحت ضمير أنت وبعده عصام الدين ولم يرتضه نور الدين في شرح المسالك قال الروداني  
 والغالب إذا كان بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنى على الكسر وقد يعرب انتهى وأما لفظ التي  
 هي ظرف زمان لا متغري ماضى فتختص بالنفي يقال ما فعلت ذلك قط فالمعنى ما فعلته فيما انقطع من  
 عمرى أي في الزمان الماضي والعامة تقول لا أفعله قط وهو لحن أو غلط لأن الماضي منقطع عن الحال  
 والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذو إلى إذا المعنى منذ أن خلقت إلى الآن وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء  
 مضمومة في أفصح اللغات وقد تتبع قافه طاء في الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها أو اسكانها  
 هكذا بنى ابن هشام في المعنى ثم مثل المصنف الأشياء التي تجب في النية بقوله (الفعل) قوله (أصل) ولو  
 قال نويت أصل الظهر الله أكبر نويت بطلت صلته لأن قوله نويت بعد التكبير كلام أجنبي وقد طرأ  
 بعد انعقاد الصلاة فباطل (والتعيين) قوله (ظهر أو عصر) أي مثلاً (والفرضية) قوله (فرضا)  
 (فصل) في شروط التحريم ٥ (شروط تكبيرة الإحرام ستة عشر) شرطاً بل سبعة عشر إن  
 اختل واحد منها لم تعتد الصلاة الأولى (أن يقع حاله القيام في الفرض) أي بعد الانتصاب  
 والوصول إلى محل تجزئ فيه القراءة (و) الثاني (أن تكون بالعربية) أي للقادر عليها (و) الثالث  
 (أن تكون بلفظ الجلالة) أي فلا يصح الرحمن أكبر لعدم لفظ الجلالة (و) الرابع (كونها  
 بلفظ أكبر) فلا يكفي الله كبير لقوات التعظيم (و) الخامس (الترتيب بين اللفظين) فلا  
 يكفي أكبر الله لأن ذلك محل التكبير بخلاف نظيره في السلام فلا يضرب فيه تقديم الخبر على  
 المبدأ لأنه لا محل بالسلام فإن بلفظ أكبر ثانياً كان قال أكبر الله أكبر فإن قصد بلفظ  
 الجلالة الابتداء صح والآخرة (و) السادس (أن لا يمد همزة الجلالة) فإن مدها فلا تعتد  
 صلته لأنه ينقل من لفظ الخبر الإنشائي إلى الاستفهام أي الاستخبار ويجوز إسقاطها إذا

صلاة  
 وان كانت نافلة مؤقتة  
 كراتية أو ذات سبب  
 وجب قصد الفعل  
 والتعيين وان كانت  
 نافلة مطلقاً وجب  
 قصد الفعل فقط  
 للفعل أصل والتعيين  
 ظهر أو عصر  
 والفرضية فرضاً  
 (فصل) شروط  
 تكبيرة الإحرام ستة  
 عشر أن تقع حالة القيام  
 في الفرض وأن تكون  
 بالعربية وأن تكون  
 بلفظ الجلالة ولفظ  
 أكبر والترتيب  
 بين اللفظين وأن  
 لا يمد همزة الجلالة  
 أو دواكل سفاوغة حرامه



وصلها بما قبلها نحو إماماً أو مأموماً الله أكبر لكنه خلاف الأولى بخلاف همزة أكبر إذا وصلها لا يجوز  
 إسقاطها لأنها همزة قطع (و) السابع (عدم مدباء أكبر) فلو قال الله أكبر لم تنقده صلته سواء فتح  
 الهمزة أو كسرهما لأن أكبر بفتح الهمزة جمع كبير بفتحين مثل سبب وأسباب وهو اسم اللطيل الكبير له  
 وجه واحد ويجمع أيضاً على كبار مثل جبل وجبال وكبار بكسر الهمزة اسم من أسماء الحيض ولو تعدد  
 ذلك كفر (و) الثامن (أن لا يشدد الياء) فلو شدد بأن قال الله أكبر لم تنقده صلته  
 (و) التاسع (أن لا يزيدوا أو اساً كنه أو متحركة بين الكلمتين) فلو زادها كان يقول اللا هو أكبر  
 بسكون الواو واللا هو أكبر بحر كنه لم تنقده صلته (و) العاشر (أن لا يزيدوا أو قبل الجلالة) فإن  
 زادها بأن يقول الله أكبر فلا تنقده صلته لعدم تقدم ما يعطف عليه بخلاف السلام (و) الحادي  
 عشر (أن لا يقف بين كلمتي التكبير وقفة طويلة ولا قصيرة) ولا يضطر الفضل بينهما بأداة التعريف ولا  
 بوصف لم يطل كالله أكبر أو الله الجليل أكبر أو الله الرحمن الرحيم أكبر بخلاف ما لو طال الوصف  
 بأن كان ثلاثاً فأكبر كالله الجليل العظيم الحليم أكبر أو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر وبخلاف  
 الوصف كالضمير في قوله الله هو أكبر أو النداء في قوله الله ياربنا أكبر والمراد بالصفة الصفة المعنوية  
 لا صفة نحوية فتشمل نحو عز وجل فإنها صفتان في المعنى دون اللفظ لأن عز وجل من قولنا الله عز وجل  
 أكبر حال فيصح بذلك بخلاف ما لو قال الله جليل أكبر بتكبير جليل فإنه لا يصح لأنه حينئذ ليس صفة  
 وأما لو قال جليل الله أكبر فلا يضطر لأنه لم يدخل في الصلاة (و) الثاني عشر (أن يسمع نفسه جميع  
 حروفها) إذا كان صحيح السمع ولا مانع من لفظ وغيره والإفريق صوته قد رفع الذي يسمع به  
 لو لم يكن أصم ويجب على من طرأ خرسه تحريك لسانه وشفته ولهاثة بالتكبير وغيره كالشهاد والسلام  
 وسائر الأذكار أتم من خرسه أصلاً فلا يجب عليه ذلك (و) الثالث عشر (دخول الوقت في الوقت)  
 سواء كان فرضاً أو نفلاً وكذا ذوالسبب (و) الرابع عشر (إيقاعها بحال الاستقبال) حيث شرطناه  
 (و) الخامس عشر (أن لا يخل) أي يفسد (بحرف من حروفها) ويغفر في حق العاصي إبدال همزة  
 أكبر واو أو أفادة الشرقاوي وكذا الباجوري ولو لم يحزم الراي من أكبر أفادة الباجوري (و) السادس  
 عشر (تأخير تكبيرة المأموم عن تكبيرة الإمام) فلو قارنه في جزء منها لم تصح القدوة ولا تنقده  
 صلته ويشترط لها أيضاً فقد صار في إذا كبر المسبوق الذي أدرك الإمام في الركوع واحدة  
 وأوقع جميعها في محل تجزئ فيه القراءة وقصد بها التحريم وحده انقذت صلته وإن قصد بها  
 التحريم والانتقال أو الانتقال وحده أو أحدهما شيئاً أو أطلق أو شك هل قصد التحريم وحده  
 أو لا لم تنقده وإذا قصد بها المبلغ الأعلام فقط وأطلق ضمراً أو الإحرام والإعلام لم يضطر لغيره  
 قال الباجوري ويسن أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يملطه بأن يبالغ في مدته بل يتوسط وقال  
 الشبرا ملسي ويستحب أن يمد التكبير ويشترط أن لا يمد فوق سبع ألفات والابطلت أن علم وتعد  
 وتقدر كل ألف بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحريك الأصابع متوالية مقارنة ليلطق بالمد  
 (فصل في واجبات أم القرآن) (شروط الفاتحة عشرة) بل أكثر لا أول (الترتيب) بأن يأتي بها  
 على نظمها المعروف (و) الثاني (الموالة) بأن لا يأتي بفاصل فإن تخلل ذكر أحبي غير متعلق بالصلاة  
 ولو قليلاً كحمد عائش وأن سن خارجها وكاجابة المؤذن قطع الموالة فيعيد القراءة ولا تبطل صلته  
 ومثل ذلك الصلاة على النبي وقول لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 فيعيد القراءة لقطع الموالة بذلك نعم إن وقع ما وقع نسياناً لم يقطعها بل يبنى على ما قرأه وما يقطع  
 الموالة تبيحه لمساكين عليه (و) الثالث (مراعاة حروفها) وهي مائة وبمائة وثلاثون بالابتداء بالفات  
 الرسل وأما إذا عد الشدات حروفاً مع عد التي صراط في الموضعين والتي الضالين وضم ذلك مع المائة

وعدم مدباء أكبر  
 وأن لا يشدد الياء  
 وأن لا يزيدوا أو اساً كنه  
 أو متحركة بين الكلمتين  
 وأن لا يزيدوا أو قبل  
 الجلالة وأن لا يقف  
 بين كلمتي التكبير وقفة  
 طويلة ولا قصيرة وأن  
 يسمع نفسه جميع  
 حروفها ودخول الوقت  
 في الوقت وإيقاعها حال  
 الاستقبال وأن لا يخل  
 بحرف من حروفها  
 وتأخير تكبيرة المأموم  
 عن تكبيرة الإمام  
 (فصل في شروط الفاتحة  
 عشرة الترتيب والموالة  
 ومراعاة حروفها)



والثمانية والثلاثين صارت الجملة مائة وستة وخمسين باثبات ألف مالك وخمسة وخمسين بحذفها ولو  
 أسقط حرفاً منها لم تصح صلاته (فائدة) قبل عدد حروف الفاتحة غير المكرر اثنان وعشرون حرفاً بعدد  
 السنين التي أنزل فيها القرآن وهو سبعمائة وكذا عدد حروف سورة الناس وأول القرآن بآء البسملة  
 وآخره سين والناس كأنه قال بر ما فرطنا في الكتاب من شيء أي ما تركنا في اللوح المحفوظ شيئاً  
 لم نكتبه (تنبيه) أجمع القراء على إسقاط ألف مالك في سورة الناس بخلافه في الفاتحة (و) الرابع  
 (مراعاة تشديداتها) قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب لا نهائيات للحروف المشددة فوجوبها شامل  
 لمبائتها (و) الخامس (أن لا يسكت سكتة طويلة) أي مطلقاً بلا عذر فإن وجد عذر كجمل أو سهو  
 أو نسيان أو إعياء لم يضرب (و) السادس (أن لا) يسكت سكتة (قصيرة يقصد بها) أي بالقصيرة (قطع  
 القراءة) بخلاف ما لو قصد قطع القراءة ولم يسكت فلا تبطل قرأته وفارق ذلك نية قطع الصلاة بأن  
 النية ركن فيها يجب أدامتها حكماً ولا يمكن الإدامة الحكيمة مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر إلى  
 نية خاصة فلا تؤثر نية القطع (و) السابع (قراءة كل آياتها ومنها البسملة) أي عملاً لا اعتقاداً لأنه صلى الله  
 عليه وآله وآله منار واه ابن خزيمة والحاكم وصحاحه ويكنى في ثبوتها عملاً أي حكماً الظن كما قال شيخ الإسلام  
 في فتح الوهاب وبعدد آيات الفاتحة سبع وأتم عدد كلماتها فتسبع وعشرون كلمة (و) الثامن عدم اللحن  
 الخلل بالمعنى قال الشارقي واللحن عند الفقهاء يشمل تغيير الأعراب وإبدال حرفٍ بآخر وأتم عند  
 اللغويين والنحويين فهو تغيير الأعراب والخطأ فيه والمراد بقوله الخلل بالمعنى أن ينقل معنى الكلمة إلى  
 معنى آخر كضم ناء أنعمت وكسرها أو بصيرها لآ معنى لها أصلاً كالزينة بالزاي وكذا إشباع الشدة  
 من لام الدين بحيث يتولد منها ألف لأنه يغير المعنى بخلاف ما ليس كذلك كرفع هاء الحمد لله وكفتح  
 دال نعبد وكسرها ونونها وكضم صاد الصراط ومهزلة أهدنا وكصب دال الحمد أو جر هاء البقاء  
 المعنى في الجميع وأما لو فتح مهزلة أهدنا فقد غير المعنى فإنه حينئذ صار معنى أهدنا الصراط المستقيم أبعث البنا  
 أكر أما هذبة وعطية وهما الطريق المعتدل أي غير الموعوج وأتم معناه بغير الفتح فهو أهدنا إلى الدين الحق  
 وثبتا عليه وهو دين الإسلام (و) التاسع (أن تكون) أي القراءة (تخالة القيام في الفرض) أي بشرط  
 فابقاها بكل حرف في القيام أو بدله (و) العاشر (أن يسمع نفسه القراءة) أي اسماعه نفسه جميع حروفها  
 إن كان صحيح السمع ولا لفظ (و) الحادي عشر (أن لا يتخللها ذكر أجني) بخلاف ما إذا تعلق ذكر  
 بمصلحة الصلاة كتأنيده لقراءة الإمامة وفتح عليه ولو في غير الفاتحة ولا يفتح عليه إلا إذا توقف وسكت  
 فإدام يرد الآية لا يفتح عليه فإن فتح انقطعت القراءة نعم إن ضاق الوقت فتح عليه ولا تنقطع القراءة  
 حينئذ ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة ولو مع الفتح فإن قصد الفتح وحده أو أطلق أو قصد واحداً  
 لا بعينه بطلت صلاته فخرج بقراءة الإمامة قراءة غيره ولو ما موماً آخر فنقطع بالتأني لقراءته والفتح  
 عليه وكالتأني بمجود التلاوة مع الإمام وإن سجد مع غيره عامداً عالماً بطلت صلاته ويشترط أيضاً كونها  
 بالعربية ولا يترجم عنها ولو كان عاجزاً أو مثلاً بدلهما إن كان قرأنا بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء فترجم  
 عنه عند العجز عن العربية ويشترط أيضاً عدم القراءة بالشاذ المغير للمعنى أيضاً وهو ما وراء القراءة السبعة  
 ويشترط أيضاً عدم الصارف فلو قصد بها التمام لم يحز له لوجود الصارف ولا بد أن يقصد القراءة أو يطلق  
 (فصل) في بيان عدد الشدائد في الفاتحة ومجاليها (تشديدات الفاتحة أربع عشرة) وتشديد (بسم الله فوق  
 اللام) واحد وتشديد (الرحمن فوق الراء) ثمان وتشديد (الرحيم فوق الراء) ثالث وتشديد (الحمد لله  
 فوق لام الجلالة) رابع وتشديد (رب العالمين فوق الباء) خامس وتشديد (الرحمن فوق الراء) سادس  
 وتشديد (الرحيم فوق الراء) سابع وتشديد (مالك يوم الدين فوق الدال) ثامن وتشديد (إياك نعبد

ومراعاة تشديداتها  
 وأن لا يسكت سكتة  
 طويلة ولا قصيرة يقصد  
 بها قطع القراءة وقراءة  
 كل آياتها ومنها البسملة  
 وعدم اللحن الخلل بالمعنى  
 وأن تكون حالة القيام  
 في الفرض وأن يسمع  
 نفسه القراءة وأن  
 لا يتخللها ذكر أجني  
 فصل في تشديدات  
 الفاتحة أربع عشرة  
 بسم الله فوق اللام  
 الرحمن فوق الراء الرحيم  
 فوق الراء الحمد لله فوق  
 لام الجلالة رب العالمين  
 فوق الباء الرحمن فوق  
 الراء الرحيم فوق الراء  
 مالك يوم الدين فوق  
 الدال إياك نعبد



فوق الياء) تاسع وتشديد (واياك نستعين فوق الياء) عاشر فلو خفف الياء من اياك لم تصح قراءته فوجب عليه اعادةها وكذا صلاته ان تعمد وعلم وان قصد المعنى كقوله لان اياك ضوء الشمس اما لو شدد الخفف اساء واجزاه وتشديد (اهدنا الصراط المستقيم فوق الصاد) حادي عشر وتشديد (صراط الذين فوق اللام) ثاني عشر وتشديد (انعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين فوق الضاد واللام) ثالث عشر ورابع عشر

فوق الياء وياك نستعين  
فوق الياء اهدنا الصراط  
المستقيم فوق الصاد  
صراط الذين فوق  
اللام انعمت عليهم  
غير المنضوب عليهم  
ولا الضالين فوق الضاد  
واللام

**فصل في بيان مواضع رفع اليدين** (يسن رفع اليدين في أربعة مواضع) وهو من سنن الهيات وحكمة رفع اليدين في الصلاة كما قال الشافعي رحمه الله تعالى تعظمه تعالى حيث جمع بين اعتقاد القلب ونطق اللسان المترجم عنه وعمل الاركان وقيل الإشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بقلبه على صلاته وقيل الإشارة الى رفع الحجاب بين العبد وبين ربه وقيل غير ذلك (لأحدها) عند تكبيرة الإحرام فيبتدي الرفع فيها مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه وقال المحلى ويكبر مع خط يديه وقال الباجوري فابتدأ وهما كذلك فيايقع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف السنة وان فعله كثير من أهل العلم انتهى والسنة تحصيل باي رفع كان ولا كلفة ان يرفع كفيه مقابل منكبيه ولا تبطل الصلاة به وان ضم اليه فعلا ثالثا مع التوا الى ان ذلك مطلوب أفادة الشراقي (وثانيها) عند الركوع أي عند الهوي للركوع فيبتدي الرفع فيه مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوي ولا يديه الى انتهائه لانه اذا حاذى كفاه منكبيه انحى وأرسل يديه وأتم التكبير فديمه الى أن يصل حد الركوع لئلا يخلو سجدة من صلاته عن ذكر فابتدأ وهما معادون انتهائهما (وثالثها) عند الاعتدال أي الرفع من الركوع للاعتدال ويبتدي الرفع مع ابتداء رفع رأسه فاذا استوى قائما أرسلها أرضا لا خفيفا تحت صدره (ورابعها) عند القيام من التشهد الأول للاتباع رواه الشيخان ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالتعبير بالقيام للغالب ولا يسن رفع اليدين في غير هذه المواضع الاربعة كالقيام من جلسة الاستراحة ومن السجود وأما قول الشراقي وبقي القيام من جلسة الاستراحة فيسن الرفع عنده كأنص عليه الشافعي وهو المعتمد فهو ضعيف هكذا قال شيخنا محمد حسب الله ثم قال والمعتمد لا يسن انتهى فان ترك الرفع فيما أمر به أو فعله فيما لم يؤمر به كرهه فائدة قال سليمان الجبل وعن علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه أن معنى النحر في قوله تعالى وانحر أن يرفع يديه في التكبير الى نحره

**فصل في واجبات السجود** وهو لغة التظام من الميل (وشروط السجود سبعة) بلغة أكثر لحدوها (أن يسجد على سبعة أعضاء) لما روى عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم من الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وان لا أكف الثياب والشعر ورواه الشيخان (وثانيها) أن تكون جبهة مكشوفة (الاعذر كوجود شعر نابت فيها وعصابة لوجع حيث شق نزعا مشقة شديدة ولا يبعدان وضعها على طهر ولم يكن تحتها نجس غير معفون عنه والإعادة وثقة فتحت فيها في الانسداد الخلق فيراعي الستر لانه أكسد ولو دبست جلدة فيها حتى صار لا يحس بما يصيبها صح السجود عليها ولا يكلف ازالته وان لم يحصل له من ذلك مشقة (وثالثها) التحامل برأسه أي في الجبهة فقط دون بقية الأعضاء وهو أن يصيب ثقل رأسه موضع سجوده (ورابعها) عدم الهوي لغيره أي أن لا يقصد بالسجود غيره وحده والهوي بضم الهاء وفتحها معناه السقوط من أعلى الى أسفل وأما بالضم فقط فعناه الإرتفاع كذا في المصباح (وخامسها) أن لا يسجد على شيء أي متصل به (يتحرك بحركته) أي في قيامه ولو بالقوة ان صلى قاعدا أو سجدا على متصل به لا يتحرك بحركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام لتحرك بحركته فيضرب ذلك ومن المتصل جزؤه فلا يصح السجود على نحو يده أما المتصل

**فصل في سنن رفع اليدين في أربعة مواضع**  
عند تكبيرة الاحرام  
وعند الركوع وعند  
الاعتدال وعند القيام  
من التشهد الاول  
**فصل في شروط السجود** سبعة  
يجد على سبعة أعضاء  
وان تكون جبهة  
مكشوفة والتحامل  
برأسه وعدم الهوي  
لغيره وان لا يسجد  
على شيء يتحرك بحركته  
**فصل في شروط صحة الصوم** ستة (الأول)  
الاسلام (والثاني)  
التمييز (والثالث) النقاء  
من الحيض والنفاس  
جميع النهار (والرابع)  
النية وتصح نية صيام



ولو حكا كمود أو منديل يده فيصيح السجود عليه لانه لا يعد متصلا في العرف وكذا طرف عمامته الطويل  
 جدا بحيث لا يتحرك بحركته لانه في حكم المفصل (و) سادسها (ارتفاع أسافله) وهو عجزته وما حولها  
 (على أعاليه) وهي رأسه ومنكباها الا اذا كان في سفينة ولم يتمكن منه لنحو ملها ففصل على حاله ويبعد لانه  
 عذر نادر بخلاف ما لو كان به علة لا يمكن معها السجود فانه لا اعادة عليه وكذا الحلي اذا شق عليها ذلك  
 تفصل ولا تعيد وكذا ما لو طال أنفه وصار يمنعه من وضع الجبهة على الارض مثلا (و) سابعها (الطمأنينة  
 فيه) أي في السجود بشرط أيضا ان يضع الأعضاء السبعة في وقت واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه  
 ووضع الآخر لم يكف (خاتمة) أعضاء السجود سبعة (الاول) (الجبهة) وحدها طولاً مابين الصدغين  
 وعرضاً مابين منابت شعر الرأس والحاجبين وخرج بالجبهة الجبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فلا  
 يكتفى وضعه وحده لكن يسن وضع الجبهة (و) الثاني والثالث (بطون الكفين) والكف ما ينقض منته  
 الوضوء فيكنى وضع جزء من الاصابع أو من الراحة دون ماعداهما (و) الرابع والخامس (الركبتان)  
 وهي بضم الراء وسكون الكاف مفصل مابين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركبت بضم الراء وفتح  
 الكاف مثل غرقة وغرف (و) السادس (بطون أصابع الرجلين) ويكنى وضع جزء من كل واحد من هذه  
 الأعضاء السبعة ولو من أصبع فقط ولو من يد أو رجل نعم لا تقصر على وضع البعض من الأعضاء السبعة  
 مكروه ولو قطع الكف أو بطون الاصابع لم يجب وضع طرف الباقي بل يسن ولو خلق بلا كف أو بلا  
 أصابع قدر له قدرها ووجب عليه وضعه ويسن كشف الكفين في حق الذكر وغيره وبطون الرجلين  
 في حق الذكر والامة وأما غيرهما فيجب سترها ويكره كشف الركبتين للذكر والامة ويسن الترتيب  
 في الوضع بأن يضع الركبتين أولاً ثم الكفين ثم الجبهة والاقف معافوض الاتف معا ستة متأكدة  
 ولا يكتفى وضعه وحده لان المعتبر هو الجبهة ويسن كونه مكشوفاً فلو خالف الترتيب المذكور أو اقتصر  
 على الجبهة ذكره مراعاة للقول بوجوب وضع الاتف وخالف الامام مالك فقال يضع يديه ثم ركبته  
 (فصل) في عدد الشدات في التشهد ومواضعها (تشديدات التشهد احدى وعشرون) شدة (خمس  
 في أكمله) وهو ما لا يسن بتركه في الجلوس الاول السجود (وسبعة عشر في أقله) وهو اللفظ الواجب  
 في الجلوس الآخر وما يسن السجود بتركه في الجلوس الاول فالتشديد في (التحيات) اثنان (على التاء  
 والياء) وتشديد (المباركات الصلوات) واحد وهو (على الصاد) وتشديد في (الطيبات) اثنان (على التاء  
 على الطاء والياء) وتشديد (الله) واحد وهو (على لام الجلالة) وتشديد (السلام) واحد وهو (على  
 السين) وتشديدات (عليك أيها النبي) ثلاثة وهي (على الياء) في أيها (والنون والياء) اللذين في النبي  
 وذلك اذا قرئ بالياء أما اذا قرئ بالهمزة فلا تشديد عليه (فائدة) في التشديد بالياء من النبوة وهو  
 المكان المرتفع سمي النبي به لانه من فوق الرتبة أو رافع رتبة من تبعه أو بالهمزة من النبأ بتحريك الباء وهو  
 الخبر لانه خير أو خير عن الله تعالى فهو على كلها فاعل أو مفعول بهذا هو المشهور لكن الذي  
 يستفاد من المصباح أن النبأ مهموز وهو الخبر والأبدال والإدغام لغة مشهورة وقرئ بهما في السبعة  
 ولكن صحح الصبان أن يكون المهموز من النب بكون الباء وهو الارتفاع يقال نبأ بالهمزة أي ارتفع  
 ثم رجح ذلك بكون الساكن مصدرًا بخلاف المتحرك وان يكون المشدد مخففاً من المهموز فيكون من  
 النبأ بفتح الباء أو سكونها وعلى كون النبي من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبؤا اجتمعت الواو والياء  
 وسبقت أحدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وتشديد (ورحمه الله) واحد وهو  
 (على لام الجلالة) وتشديد (وبركاته السلام) واحد وهو (على السين) وتشديد (علينا وعلى عباد الله)

وارتفاع أسافله على  
 أعاليه والطمأنينة فيه  
 (خاتمة) أعضاء  
 السجود سبعة الجبهة  
 وبطون الكفين  
 والركبتان وبطون  
 أصابع الرجلين  
 (فصل) في تشديدات  
 التشهد احدى وعشرون  
 شدة في أكمله وسبعة  
 عشر في أقله التحيات على  
 التاء والياء المباركات  
 الصلوات على الصاد  
 الطيبات على الطاء  
 والياء الله على لام الجلالة  
 السلام على السين عليك  
 أيها النبي على الياء والنون  
 والياء ورحمة الله  
 على لام الجلالة وبركاته  
 السلام على السين  
 علينا وعلى عباد الله  
 التطوع قبل الزوال  
 بشرط أن لا يتعاطى  
 مطراً قبلها ووقوعها  
 في الليل أفضل ويجب  
 في صيام الفريضة تعيينه  
 ووقوع نيته في جزء



واحد وهو (على لام الجلالة) وتشديد (الصالحين) واحد وهو (على الصاد) والتشديد في (أشهد أن  
 لا إله) واحد وهو (على لام ألف) والتشديد في (إلا الله) اثنان وهما (على لام ألف ولام الجلالة)  
 وتشديد (وأشهد أن) واحد وهو (على النون) وتشديدات (محمد رسول الله) ثلاثة وهن (على ميم محمد  
 وعلى الراء وعلى لام الجلالة) بقوله التحيات ثم قال عثمان في تحفة الحبيب هو بفتح التاء وكر الحاء  
 المهمة جمع تحية وهي ما يجيأ به من سلام وغيره وقيل الملك وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات  
 والقصد بذلك الثناء على الله تعالى بأنه أهل لجميع التحيات من الخلق وإنما جمعت لأن كل واحد من الملوك  
 كان له تحية معروفة وقد ورد في الخبر أن النبي ﷺ ليكة الإسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيت  
 سحابة من نور فيها من الآلاء ما شاء الله فوقف جبريل ولم يسر معه فقال له النبي لا تتركني أسير منفردا  
 فقال جبريل وما أنا إلا إله مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوة فسار معه خطوة فكأذ أن يحترق من النور  
 والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر العصفور فأشار إلى النبي بأن يسلم على ربه إذا وصل مكان  
 الخطاب فلما وصل النبي إليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله تعالى السلام عليك  
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته فأحب النبي أن يكون لعباده الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا  
 رسول الله وإنما لم يحصل للنبي مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لأن النبي مراد مطلوب  
 فأعطاه الله قوة واستعدا التحمل هذا المقام بخلاف غيره انتهى بقوله المباركات الصلوات الطيبات  
 هي على حذف حرف العطف في الثلاثة أي والمباركات أي الناميات وهو الخير الإلهي والصلوات أي  
 الصلوات الخمس أو أعم والطيبات أي الأعمال الصالحات بقوله السلام هو من أسمائه تعالى فالمعنى  
 باسم الله عليك وعلينا الحاضرين والصالح هو المسلم أو القائم بحقوق الله وحقوق العباد قال الفسني في شرح  
 الأربعين في الحديث الثاني والعشرين وذكر أن التحيات اسم طير في الجنة يقال لها الطيبات  
 بجنب نهر يقال له الصلوات فإذا قال المصلي التحيات نزل ذلك الطير عن تلك الشجرة وانغمس في ذلك  
 النهر فكل قطرة وقعت منه خلق الله تعالى منها ملكا يستغفر للمصلي إلى يوم القيامة  
 فصل في شدات الصلاة على النبي ﷺ (تشديدات أقل الصلاة على النبي) (أربع)  
 فالتشديد في (اللهم) اثنان وهما (على اللام والميم) وتشديد (صل) واحد وهو (على اللام) وتشديد  
 (على محمد) واحد وهو (على الميم) ومعناه يا الله أنزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد ﷺ  
 قال الشمس الرملي في شرح المنهاج لا يفضل الاثنان بلفظ السيادة لأن فيها الاثنان بما أمرنا وزيادة  
 الإخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وقال السحيمي أيضا ولا يقال امتثال الأمر  
 أفضل من الأدب لأننا نقول في الأدب امتثال الأمر وزيادة والظاهر أن الأفضل ذكره في غير  
 نبينا أيضا انتهى وكل الصلاة على النبي وأفضلها سواء في الصلاة وخارجها كانص على ذلك الرملي  
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك  
 على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك  
 حميد مجيد (تنع) يس الدعاء بعد التشهد الأخير بما شاء وأفضله التعوذ من العذاب والفن الخبر  
 سليم إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع فيقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب  
 النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال قال الشبرا ملى ويكره ترك ذلك وهو  
 أكد ما أوجه بعض العلماء قال عميرة قال الأوزاعي في القوت وهو شرح المنهاج هذا تأكيد  
 فقد صح الإمر به وأوجه قوم وأمر طاوس ابنه بالإعادة لتركه وينبغي أن يختم به دعاءه بقوله عليه

قل لام الجلالة  
 الصالحين على الصاد  
 أشهد أن لا إله على لام  
 ألف إلا الله على لام  
 ألف ولام الجلالة  
 وأشهد أن على النون  
 محمد رسول الله على  
 ميم محمد وعلى الراء  
 وعلى لام الجلالة.  
 (فصل) تشديدات  
 أقل الصلاة على النبي  
 أربع اللهم على اللام  
 والميم صل على الميم  
 على محمد على الميم  
 من الليل والأفضل  
 وغروبها في الثلث  
 الأخير (والخامس)  
 الأساك عن المفطرات  
 كلها من الفجر إلى  
 الغروب (والسادس)  
 دخول الوقت أو وجود  
 السبب في صوم الفريضة.  
 (فصل) والمطلات  
 الصوم عشرة (الأول)  
 دخول شيء من أعيان



الصلاة والسلام واجعلهن أي التوذاث الأربع آخر ما تقول انتهى قول الشبراملي رضي الله تعالى عنه  
 (فصل في السلام) وهو المسمى بالتحليل أيضا قال المصنف (أقل السلام) للتحليل (السلام عليكم)  
 قال الشبراملي ولو سكن الميم (تشديد السلام) واحد وهو (على السين) قال <sup>عليه السلام</sup> مفتاح الصلاة  
 وهو صوته ونحوها التكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود والترمذي وكله السلام عليكم ورحمة الله  
 ولا تسن وركاته وتسليمه ثانية للاتباع ولو أقصر الإمام على تسليمه تسن للمؤمن تسليمات لأنه  
 يخرج عن المتابعة بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه الإمام لزم المؤمن تركه لو جوب المتابعة قبل السلام  
 ولو سلم الثانية معتقدا أنه سلم الأولى لم يكفه ويسلم الأولى وجوبا وبعد الثانية ندبوا بسجدة للسهو وتسن  
 عند آياته بالمرتين أن يفصل بينهما بسكنة وقد تحرم الثانية بأن عرض بعد الأولى مناف للصلاة كحدث  
 وخروج وقت جماعة بخلاف وقت غيرهما من الصلوات لأنها وإن لم تكن جزءا من الصلاة فهي من توابعها  
 وملحقاتها وتسن أن يسرع بالسلام ولا يمدّه وأن يسلم المؤمن بعد فراغ الإمام من تسليمته ولو قارنه  
 جاز كفية الأركان التكبير الإحرام لكن للمقارنة في ذلك مكرهة مفقودة لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه  
 قط أمثلة المقارنة في تكبير الإحرام أو في بعضها فحرام مبطلة للصلاة (فرع) وتسن أن يجلس بعد الصلاة  
 ليأني بالدكر والدعاء الوارد بين بعد الصلاة لأن ترك ذلك جفوة أي اعراض بين العبد وربّه ولأن الدعاء  
 مستجاب بعد الصلاة وكان <sup>عليه السلام</sup> إذا سلم من الصلاة قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد  
 وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه  
 الشيخان وقال <sup>عليه السلام</sup> من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا  
 وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده إلى قوله قدير غفرت له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر  
 وكان <sup>عليه السلام</sup> إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت  
 يا ذا الجلال والإكرام رواهما مسلم وسئل النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الدعاء أسمع أي أقرب إلى الإجابة قال  
 جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي ويكون لكل منهما سراً لكن يجهر بهما  
 أمام يربد تعليم مأمومين فان تعلّموا أسر قال ذلك شيخ الإسلام في فتح الوهاب

(فصل في أوقات الصلوات المكتوبة) (أوقات الصلاة خمس أول وقت الظهر زوال الشمس) أي  
 عقب وقت زوالها فيما يظهر لنا لا في الواقع فوق الزوال خارج عن وقت الظهر (وأخوه مصير ظل  
 الشيء من غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده روى الدارقطني عن أبي مخذومة حديث أول  
 الوقت وضوان الله وأوسطه رحمة الله وأخوه غفوة الله ولها تسنة أوقات الأول وقت فضيلة أن فعل الصلاة  
 فيه ثواب عليه ثواباً أكمل من ثواب فعلها فيما بعده وهو من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربه  
 تقريباً بأن يشغل أوله بأسباب الصلاة كإذان وسورة ولا يضرب شغل خفيف كما كل لقم بأن يشع  
 الشبع الشرعي وهو امتلاء تلك الأمعاء أي المصارين وكلها ثمانية عشر شهراً فيجعل ستة منها للطعام وستة  
 لشراب وستة للنفس دون الشبع العرفي وهو بحيث لا يشبع الطعام والثاني وقت اختيار أي وقت يختار  
 آتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يتم بعد فراغ وقت الفضيلة إلى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريباً  
 والثالث وقت جواز بلا كراهية أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه بلا كراهية وهو يتم بعد فراغ وقت  
 الفضيلة إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها وليس لها وقت جواز بكرة قال الشارقاوي والمعتد أن الفضيلة  
 والاختيار والجواز بلا كراهية مشترك في أول الوقت فإذا مضى وقت الاشتغال بما أمرت به خرج وقت الفضيلة  
 واستمر وقت الاختيار إلى أن يمضي قدر نصف الوقت تقريباً فيخرج ويسنم وقت الجواز فشارك

(فصل في أقل السلام)  
 السلام عليكم تشديد  
 السلام على السين  
 (فصل في أوقات الصلاة)  
 خمس أول وقت الظهر  
 زوال الشمس وأخوه  
 مصير ظل الشيء مثله  
 غير ظل الاستواء  
 الدنيا ولو قليلا إلى  
 الجوف عمدا أن دخل  
 من أحد المنافذ المفتوحة  
 (الثاني) القي. عمدا وإن  
 لم يرجع منه شيء إلى  
 الجوف (الثالث) الجماع  
 عمدا ولو بغير انزال  
 (الرابع) خروج المني  
 بتعمد الاستمناء أو  
 المباشرة ولو بغير جماع  
 كنخروجه باللس  
 والمعانقة والقبلة بلا  
 حائل (الخامس)  
 الجنون ولو لحظة يسيرة  
 (السادس) الاغماء  
 من الفجر إلى الغروب  
 (السابع) الإفطار قبل  
 أن يتحقق غروب  
 الشمس أو يظلم على ظن  
 غروبها إذا لم يتبين



الثلاثة مبدأ لا غاية في جميع الصلوات الا في المغرب فانها مشتركة مبدأ وغاية والرابع وقت حرمة أي وقت محرم التأخير اليه وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسع الصلاة وان وقت أداء بان أدرك ركعة في الوقت فهو أداء مع الاثم والخامس وقت ضرورة وهو آخر الوقت اذ زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فانه كثير فجب هي وما قبلها ان جمعت معها والسادس وقت عذر أي وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع بجمع تأخير وزاد بعضهم وقت الإدراك أي التبعة وتمنعها فماتلزم ويطلب بالظلم وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مقص من الوقت ما يسع الصلاة وظهرها فجب عليه حينئذ (وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد قليلاً وآخره غروب الشمس) ولها سبعة أوقات الأول وقت فضيلة وهو من أول الوقت إلى نصف مثله تقريباً بعد المثل الماضي في وقت الظهر والثاني وقت الاختيار فيستمر إلى مصير الظل مثله غير ظل الاستواء ان كان عندة ظل والثالث وقت الجواز بلا كراهة فيستمر إلى اصفرار الشمس والرابع وقت الجواز بكرهية فيستمر إلى قرب غروب الشمس بحيث يبقى ما يسع الصلاة والخامس وقت الحرمة وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها والسادس وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث يزول الموانع والباقي منه قدر التكبير فانه كثير والسابع وقت العذر وهو وقت الظهر لمن يجمع بجمع تقديم وزاد بعضهم وقت الإدراك كما تقدم (وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخره غروب الشفق الأحمر) ولها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهو بمقدار الاشتغال بصلاتها وما يطلب معها فالثلاثة هنا تدخل معاً وتخرج معاً وبعدها إلى مغيب الشفق جواز بكرهية مراعاة للقول الجديد القائل بأن وقتها يخرج بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها ووقت حرمة وهو تأخيرها إلى وقت لا يسعها ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع بجمع تأخير (وأول وقت العشاء غروب الشفق الأحمر وآخره طلوع الفجر الصادق) وهو المنتشر ضوءه معتبراً بالافتق وهو بضعتين نواحي السماء من جهة المشرق وخارج بالصادق الكاذب وهو بطلع مستطلاً جهة السماء كذب السرحان وهو الذئب ثم تعقه ظلمة غالباً ثم بطلع الفجر الصادق مستطلاً أي منتشراً ولها سبعة أوقات وقت فضيلة وهو بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى تمام ثلث الليل الأول ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ووقت جواز بكرهية وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة اذا لم يسعها ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والباقي قدر التكبير فانه كثير ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع بجمع تقديم (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس) ولها سبعة أوقات وقت فضيلة وهو بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى الاضائة ووقت جواز بلا كراهة إلى ظهور الحرمة التي قبل طلوع الشمس ووقت جواز بكرهية عند الحرمة إلى طلوع الشمس ووقت حرمة ووقت ضرورة وليس لها وقت عذر لانها لا تجمع تقديماً ولا تأخيراً فتحصل بما ذكرناه أن لكل صلاة سبعة أوقات الا الظهر والصبح تنبيه (الاشفاق ثلاثة أحمر وأصفر وأبيض والأحمر مغرب) أي وجود الشفق الأحمر هو استمرار وقت المغرب (والأصفر وأبيض عشاء) أي وجودهما هو دخول وقت العشاء قال الباجوري ويلزم من عدم غيبوبة الشفق الأحمر عدم غيبوبتهما بل هما غير موجودين (ويؤنب تأخير صلاة العشاء إلى أن يغيب الشفق الأصفر والأبيض) خروجا من خلاف من أوجه واعلم أن المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعاً فقد يكون زوال الشمس لبلد طلوعها يليها آخر وعصر وآخر ومغرباً وآخر وعشاء وآخر ذكره في تحفة الحبيب عن المدايني على التحرير .

**فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل** (تحرّم الصلاة التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن)

وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد قليلاً وآخره غروب الشمس (وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد قليلاً وآخره غروب الشمس) وقت المغرب غروب الشمس وآخره غروب الشفق الأحمر (وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخره غروب الشفق الأحمر) وقت الصبح طلوع الفجر الصادق (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق) وآخره طلوع الشمس (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس) والاشفاق ثلاثة أحمر وأصفر وأبيض والأحمر مغرب في مغرب من الأضفر والايض عشاء ويؤنب تأخير صلاة العشاء إلى أن يغيب الشفق الأصفر والأبيض (فصل) تحرّم الصلاة التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن له الحال (الثامن) طرو الردة والياذ بالله تعالى (والناسع) طرو الحبيض أو النفاس (العاشر) الولادة



في غير حرم مكة (في خمسة أوقات) ولا تنقذ حينئذ ولا يكفر بها وذلك بأن لم يكن لها سبب أصلاً  
 وهي النفل المطلق أو لها سبب متأخر كصلاة الإحرام والاستخارة أي طلب خير أمرى الدنيا والآخرة  
 وكالصلاة عند ارادة السفر وعند الخروج من المنزل وعند القتل وصلاة التوبة وخارج بذلك فإله سبب  
 متقدم كفاتته فإن سببها الوقت الماضي سواء كانت الفاتية نفلاً أو فرضاً لأنه صلى بعد العصر أربعاً  
 وقال هما اللتان بعد الظهر ومثل الفاتية صلاة المتدورة والمعادة وكصلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر  
 أو مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فإن سببها وهو القحط وتغير الكواكب مقارن ذو أمّا  
 فيجب عند التحريم بالإحرام أن يكون الكسوف مستمراً فإن زال لم يصح الإحرام فالمراد بالمقارنة  
 وقوع الإحرام حال وجود السبب ولو في أثناءه فإن أريد بها توافق السبب والإحرام في الزمن ابتداءً  
 كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدّم إذ لا يجوز الإحرام بها إلا بعد ابتداءه ولذا مثل بعضهم بها لما  
 سببه متقدّم أمّا الصلاة بحرم مكة المسجد أو غيره فلا تكره مطلقاً لخبر الترمذي وغيره بابي عبد مناف  
 لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار يعني خلاف الأولى خروجاً من  
 خلاف مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وخارج بحرم مكة تحريم المدينة فهو كغيره أحدّها (عند طلوع  
 الشمس) أي ابتداء طلوعها (حتى ترتفع قدر ربح) فإذا ارتفعت كرجي صحت الصلاة مطلقاً وطول الرمح  
 شعبة أذرع بذراع الآدمي تقريباً في رأي العين ومن قدره بأربعة أذرع أراد ذراع العمل أي الحديد  
 (و) ثانياً (عند الاستواء في غير يوم الجمعة حتى تزول) أعلم أن وقت الاستواء لطيف جداً ولا يكاد  
 يشعر به حتى تزول الشمس إلا أن التحريم قد يمكن إبقائه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ أمّا في يوم الجمعة في وقت  
 الاستواء ولو لم تغير حاضرها فتصح أمّا في غير هذا الوقت فحكم هذا اليوم حكم غيره من بقية الأيام (و)  
 ثالثاً (عند الاصفار) أي اصفار الشمس (حتى تغرب) للنهي عن الصلاة في تلك الأوقات قال الحسن  
 البغوي في المصابيح وقال عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله فيها أن يصلي فبين وأن  
 تغرب فيها موتاً ناخين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين  
 تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواه مسلم يعني بازغة أي طالعة والظهيرة أي الهاجرة وذلك حين  
 زول الشمس والقائم بسببها هو البعير يكون باركاً يقوم من شدة حر الأرض فعني حين يقوم قائم  
 الظهيرة أي حين يقوم البعير وتضيف بالفاة أي قربت كما في المصباح المنير (و) رابعاً (بعد صلاة  
 الصبح) أي لمن صلاها أداءً مغنية عن القضاء فلو كانت قضاءً أولم تغن عن القضاء كان ثانياً  
 بمحل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة بل صحت النافلة المطلقة بعده حينئذ (حتى تطلع الشمس) أي  
 وترتفع لأن الحرمة من جهة الفعل استمرت إلى الارتفاع لكن قبل الطلوع تكون في حدها وبعده تكون مع  
 الحرمة من جهة الزمان (و) خامساً (بعد صلاة العصر) أي لمن صلاها أداءً مغنية عن القضاء بخلاف  
 ما إذا قضاها في هذا الوقت أو صلاها بتيمم لفقد الماء بموضع يغلب وجوده فيه فتصح النافلة المطلقة بعدها  
 حينئذ كما مر في الصبح أي فتحرم الصلاة ولا تنقذ بعد صلاة العصر ولو كانت مجموعة جمع تقديم بأن  
 قدم العصر وجمعها مع الظهر تقديمًا وحينئذ يقال لنا شخص بكره له التنفل بعد الزوال وقبل مصير ظل  
 الشيء مثله (حتى تغرب) أي وتستمر الحرمة حتى تغرب الشمس ودخل بهذه الغاية وقت الاصفار لأن  
 الحرمة المتعلقة بالفعل تستمر إلى الغروب وإن كانت تجتمع بعد الاصفار مع الحرمة المتعلقة بالزمان  
 وكذلك للنهي عن الصلاة في هذين الوقتين قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تصلوا بعد صلاة الصبح حتى  
 ترتفع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس وذلك لحاصل أن هذه الأوقات الخمسة تتعلق  
 بالنهي عن الصلاة بالزمان في الثلاثة الأولى منها وهي عند طلوع الشمس وعند الاستواء وعند

في خمسة أوقات

عند طلوع الشمس حتى

ترتفع قدر ربح

وعند الاستواء في غير

يوم الجمعة حتى تزول

وعند الاصفار حتى

تغرب

الصبح حتى تطلع

الشمس وبعد صلاة

العصر حتى تغرب

المصحوبة بالليل ومن

أفطر عامداً في رمضان

أونى فيه النية ليلا

وجب عليه الامساك

بقية النهار وكذا من

تبين له ثبوت رمضان

أثناء يوم الشك

فصل لا يفطر الصائم

بوصول شيء إلى جوفه

من أعيان الجنة مطلقاً

ولا من أعيان الدنيا

إن وصل إليه بغير

الاختيار أو مع النسيان

ولا بالجماع ولا بخروج

المني كذلك ولا بالقي

قهر إذا لم يرجع

منه شيء إلى الجوف



فصل في سكتات الصلاة ستة بين تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح وبين دعاء الافتتاح والتعوذ وبين الفاتحة والتعوذ وبين آخر الفاتحة وآمين ولا بالتخامة اذا جرت الى جوفه قهرا عنه ولا بالاكتحال والادهان وان وجد طعم الكحل والدهن في حلقه ولا بدخول الذباب والبعوض وغبار الكفن والغربة في جوفه وان أمكنه أن يتجنب ذلك ولا يبلغ الريق الخالص من معدنه ولا سبق ماء المضضة والاستشاق الى جوفه اذا لم يبالغ فيها وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث ولا بالنوم وان استغرق النهار كله ولا بالاغماء إذا أفاق لحظة في النهار بشرط أن

الاصفرار وقد يتعلق في الأول والثالث بالفعل أيضا ويجمع النيهان فيمن فعل الغرض وقد دخل عليه وقت النهي كما لو صلى الصبح وطلعت الشمس أو العصر واصفرت الشمس فتحرم له الصلاة النافلة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن وأما في الأخيرين وهما بعد صلاتي صبح وعصر فيتعلق النهي عن الصلاة فيهما بالفعل فقط. فصل في بيان السكتات في الصلاة وهي من الهيات (سكتات الصلاة) أي السكتات المستحبة فيها (سنة) وكلها لطفة بقدر سبحان الله التي بين آمين والسورة فهي في حق الإمام في الجهرية بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة باعتبار الوسط المعتدل ويسن للإمام أن يشتغل فيها بقراءة أو دعاء أو قراءة أو لا يرفعني السكوت فيها عذم الجهر والافلا يطلب السكوت حقيقة في الصلاة قال ابن حجر ويحل سكوت الإمام اذا لم يعلم أن المأموم قرأها (بين تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح) وهي كثيرة فيها وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خفيها مبسلا وما لنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحايي وبياتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت ولنأخذ من المسلمين ومنها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ومنها الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وبأنتما افتتح حصل أصل السنة لكن لا في أي وجه الخ أفضلها ويستحب الجمع بين جميع ذلك للنفرد ولا مأموم قوم محصورين راضين بالتطويل خلافا للآذرعى ويزيد من ذكر اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي ولنا عبدك ظلت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت وأهدني لأحسن الأخلق فانه لا يهدي لأحسنها إلا أنت وأصرف عني شئها فانه لا يصرف شئها إلا أنت لتلك وسعدك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنالك واليك تباركت ربي وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك (قوله والشر ليس إليك) أي لا يتقرب به إليك وقيل لا يفرد بالاضافة إليك وإنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل ليس شرًا بالنسبة إليك فأنك خلقتهم بالحكمة بالغه وانما هو شر بالنسبة لخلقك نقله السيوطي عن المعنى الخطيب واعلم أن دعاء الافتتاح لا يسن الا بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنازة وتلو على القبر وأن لا يخاف فوت وأن لا يدرك الإمام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال لم يفتح نعم إن أدركه في التشهد وسلم الإمام أو قام قبل أن يجلس معه سن له أن يفتح وأن لا يشرع في التعوذ أو القراءة ولو سهوا ولم يعد اليه (و) ثانيها (بين دعاء الافتتاح والتعوذ) وأفضل صيغته أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو مستحب في كل ركعة لقراءة أو بدلها لكن لا في آكد وفي كل قيام من قيامات الكسوف وفوت بالشروع في القراءة ولو سهوا بخلاف ما لو سبق لثانها فلا يفوت بشرطه شرط دعاء الافتتاح لكن يفارقه في أنه يسن في صلاة الجنازة وفيها لو اقتدى بإمام جالس وجلس معه في أي به بعد قيامه لأن القراءة لم يشرع فيها ويحل بعد الافتتاح وتكبيرة صلاة العيد (و) ثالثها (بين الفاتحة والتعوذ) (و) رابعها (بين آخر الفاتحة) وهو الضالين (وآمين) قال النووي في التبيان يستحب لكل قارئ في الصلاة أو في غيرها اذا فرغ من الفاتحة أن يقول آمين وفي آمين سر أربع لغات قال العلماء ترصيحها آمين بالمد وتخفيف الميم والثانية بالقصر وهما تان مشهورتان والثالثة ثامن بالامالة مع المدحكة الواحدى عن حمزة والكسائي والرابع تشديد الميم مع المدحكة الواحدى عن الحسن والحسين بن الفضل قال ويحقق ذلك ما روى عن جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه قال سمعناه



فأصدين نحوك ولانت أكرم من أن تحب فأصدا هذه كلام الواحدى وهذه الرابعة غريبة جدا وقد عدها  
 أكثر العلماء من لحن العوام قال جماعة من أصحابنا من قالها في الصلاة بطلت صلاته أم قوله بين آخر الفاتحة  
 وآمين بن أن يقول بينهما رب اغفر لي الخبر الحسن أنه <sup>مكمل</sup> قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين (و)  
 خامسها (بين آمين والسورة) وتسب في غير صلاة الجنازة وغير صلاة فاقد الطهورين ان كان نجسا  
 وبحصل أصل السنة بقراءة البسملة لا بقصد أنها التي أول الفاتحة ويكنى الحروف أوائل السور نحو الم  
 ومن وق وق على التثنية أو أخبار ولا حظ ذلك أذ هو آية حذف بعضها قال النووي السنة أن يقرأ  
 في صلاة الصبح يوم الجمعة في الركعة الأولى لم يزل يكملها وفي الثانية هل يقرأ على الإنسان بكملها ولا يفعل  
 ما يفعله كثير من أئمة المساجد من الاختصار على آية من كل واحدة منهما مع تعطيل القراءة بل ينبغي  
 أن يقرأها بكملها ويدرج أو يسرع قراءته ترتيبا والسنة أن يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى سورة  
 الجمعة بكملها وفي الثانية سورة المنافقون بكملها وان شاء في الأولى سبح اسم ربك وفي الثانية هل أنك  
 حديث الفاشية وكلاهما صحيح عن رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ويجتنب الاختصار على البعض ويفعل ما قد مناه  
 والسنة في صلاة العبد مسورة وفي الثانية اقتربت الساعة بكملها وان شاء قرأ سبح اسم ربك وهل أنك  
 وكلاهما صحيح عن رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ويجتنب الاختصار على البعض ويقرأ في ركعتي سنة الصبح  
 بعد الفاتحة في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد وان شاء قرأ في الأولى قولوا آمنا بالله  
 وما أنزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية وكلاهما صحيح  
 عن فعل رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ويقرأ في سنة المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ويقرأ بهما أيضا  
 في ركعتي الطواف وركعتي الاستخارة ويقرأ من أو تر ثلاث ركعات في الركعة الأولى سبح اسم ربك  
 الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين انتهى (و) سادسها  
 (بين السورة والركوع) قال النووي في التبيان قال أصحابنا يستحب للأمام في الصلاة الجهرية أن يسكت  
 أربع سكيات في حال القيام لحداه بعد تكبيرة الإحرام ليعلم أن دعاء التوجه وليحرم المأموم والثانية  
 عقب الفاتحة سكينة لطيفة جدا بين آخر الفاتحة وآمين يعلم أن آمين ليس من الفاتحة لثلاثتهم أن آمين  
 من الفاتحة والثالثة بعد آمين سكينة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة والرابعة بعد الفراغ من السورة  
 بفصل بين القراءة وتكبيرة الهوى إلى الركوع <sup>فائدة</sup> قال أبو القاسم الحريري في درة الغواص ومن  
 أغلاطهم الواضحة أنهم يقولون المال بين زيد وبين عمرو بتكرير لفظة بين فهمون فيه أي يغلطون فيه  
 والصواب أن يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى من بين قرث ودم والعلة فيه أن لفظة بين تقتضي  
 الاشتراك فلا تدخل الآلى متى أو مجموع كقولك المال بينهما والدار بين الأخوة فأمل قوله تعالى  
 مذ بين بين ذلك فان لفظة ذلك تؤدي عن شيئين وتوب مناب لفظتين وان كانت مفردة لا ترى أنك  
 تقول ظننت ذلك فتضم لفظة ذلك مقام مفعولي ظننت وكان تقدير الكلام في الآية مذ بين بين ذنبك  
 الفريقتين وقد كشف الله سبحانه وتعالى هذا التأويل بقوله لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ونظيرة لفظة  
 أحد في قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وكذلك أن لفظة أحد تستغرق الجنس الواقع على المتن  
 والجمع وليست بمعنى واحد بدليل قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء  
 (فصل) فيما يتعلق بالطمأنينة (الاركان) أي أركان الصلاة السبعة عشر (التي تلزم) بفتح الزاي أي يجب  
 (فيها) الطمأنينة أربعة الركوع والاعتدال (وهما من خصائص هذه الأمة وكذا التأمين خلف  
 الإمام على ما قاله الشوري وأمل قوله تعالى يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين فالمراد

وبين آمين والسورة  
 وبين السورة والركوع  
 (فصل) الأركان التي  
 تلزم فيها الطمأنينة أربعة  
 الركوع والاعتدال  
 توجد منه التبة في وقتها  
 ولا بالفصدا والحجامة  
 ولا يصح صيام العبد  
 ولا يوم من أيام التشريق  
 الثلاثة مطلقا ولا صيام  
 يوم الشك ولا يوم من  
 النصف الثاني من شعبان  
 الا اذا صام ذلك عن  
 فريضة أو وافق عادة له  
 أو وصل صومه بصوم  
 شيء من النصف الاول  
 ولو باليوم الخامس  
 عشر • ويحرم على  
 الصائم القبله والمعانقه  
 ونحوهما ان تحركت  
 بذلك شهوته ويسن له  
 تعجيل الفطر وتأخير



بالركوع الخشوع وبالسجود الصلاة كقوله تعالى وأدبار السجود وبالقنوت أدامة الطاعة لله كقوله  
تعالى أم من هو قانت أنا الليل ساجدا وقائما (والسجود والجلوس بين السجدين) ثم بين المصنف  
صورة الطمأنينة فقال (الطمأنينة هي سكون بعد حركة) أي سكون الأعضاء بعد حركتها من هوى  
ونهوض ولو قال هي سكون بين حركتين لكان أوضح (بحيث يستقر كل عضو محله بقدر سبحان الله)  
أي بقدر التلفظ بذلك فائدة الطمأنينة اسم مصدر اطمأن ومصدره اطمئنان قال بعضهم ولا صل  
في اطمأن إلا ألف مثل احمار واسود لكنهم همزة فرار من الساكنين على غير قياس وقيل لا صل  
همزة متقدمة على الميم لكنها أخرت على غير قياس بدليل قولهم طامن الرجل ظهره بالهمزة على فاعل  
ويجوز تسهيل الهمزة فيقال طامن الرجل وسمناه حناه وخفضه انتهى بحروفه من الصباح وقال  
ابن مالك في القصيدة اللامية المسماة بأبنة الأفتال من بحر البسيط

وبالفعلية افعلل قد جعلوا مستغنيا لا زوما فاعرف المثلث

قال الشارح محمد بحرق في فتح الاقوال أي وقد يحكى مصدر المبدوء بالهمزة وهو افعلل كاشف  
واطمأن على فعلية بضم الفاء وتشديد اللام الأولى كالقشغيرية والطمأنينة والقياس في الاقوال  
والايطمئنان بكسر ثائه ومد ما قبل آخره وأشار بقوله مستغنيا لا زوما إلى أن ذلك إنما هو على سبيل  
النيابة عن المصادر القياسية لا على سبيل اللزوم أي الاطراد وقوله فاعرف المثلث بضم الميم والثاء المثلثة  
أي اعرف النفس منها المطرد من النائب عنها السماعي

(فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به) (أسباب سجود السهو) في الصلاة فرضا أو نفلا  
(أربعة) فالأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وشرعا ما يلزم من وجوده الوجود لذاته  
ومن عدمه العدم لذاته أيضا والسهو لغة نسيان الشيء والفعله عنه وشرعا نسيان شيء مخصوص من  
الصلاة كأبوابها غالباً ومن غير الغالب قد يكون تغير ذلك كتطويل الركن القصير وتكرير الركن  
سهوا والمراد بالسهو هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمدا أو سهوا (الأول ترك بعض) أي  
واحد يقينا ولو عمدا (من أبعاض الصلاة) أي أبعاضها السبعة الأتي بيانها في كلام المصنف (أو بعض  
البعض) أي أو ترك بعض من البعض الواحد كترك الكلمة من القنوت الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذا ابدال حرف بآخر أم ترك الفاء من فأنك تقضي أو الواو من وانه لا يذلل فلا سجود لتركها  
للخلاف في ذلك وأملوا قاله الشارح في عثمان في تحفة الحبيب من أنه يسن السجود لترك ذلك فهو  
ضعيف هكذا قال شيخنا أحمد الخطيب كما قال ابن حجر في المنهج القويم وزيادة الفاء والواو في القنوت  
فأخذت من ورودها في قنوت الوتر (الثاني فعل ما يبطل عمده ولا يبطل سهوه إذا فعله ناسيا) سواء حصل  
معه زيادة تدارك ركن أم لا وذلك كتطويل ركن قصير وهو اعتدال لم يطلب تطويله وجلوس بين  
السجدين كذلك وكقيل كلام وأكل وزيادة ركعة وتحملة سلام ناسيا في غير محله (الثالث نقل ركن)  
أو غيره (قولي) أو بعضه ولو عمدا غير مبطل نقله (إلى غير محله) كقراءة الفاتحة أو سورة الأخلاص  
أو بعضها في القعود بينها نعم يستثنى من ذلك التبيحات فلا يسجد لنقلها على المعتمد وإن قصد ما لا ي  
جميع الصلاة قابلة لها إذ لم ينع عن التبيح في شيء منها بخلاف القراءة فانها منهي عنها في غير محلها وخرج بما  
ذكر نقل الفعل والسلام وتكبير الإحرام عمدا بأن كبر ثانيا فاصدا التحريم فانه مبطل لأن من افتتح  
صلاة ثم افتتح أخرى بطلت الأولى وفارق نقل الفعل نقل القول بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل  
الفعل (الرابع إيقاع ركن في غير محله مع احتمال الزيادة) أي مع التردد في زيادته بأن شك في ركعة من الرابعة

والسجود والجلوس بين  
السجدين الطمأنينة  
هي سكون بعد حركة  
بحيث يستقر كل عضو  
على قدر سبحان الله  
(فصل) أسباب سجود  
السهو أربعة الأول  
ترك بعض من أبعاض  
الصلاة أو بعض البعض  
الثاني فعل ما يبطل عمده  
ولا يبطل سهوه إذا فعله  
ناسيا الثالث نقل ركن  
قولي إلى غير محله  
الرابع إيقاع ركن في غير  
محله مع احتمال الزيادة  
السجود والاعتمال  
عن الحدث الأكبر  
قبل الفجر والافطار  
على التمران تيسر والا  
فعل شيء حلوك ذلك  
واكثر الدعاء خصوصا  
عند الافطار واكثر  
القرآن والصدقة في  
رمضان ويكرهه



هل صليت ثلاثاً وهذه التي أريد الأتيان بها أربعة أم أربعة وهي خامسة فني على اليقين وانتصب للآتيان  
 بركة ثم بعد انتصابه تذكر في اثنتائها وقبل السلام أنها أربعة فيسب السجدة لأن ما قبله منها عند  
 الانتصاب لها وقبل التذكرة محتمل للزيادة أي احتمال أن يكون من الخامسة وأن يكون من الرابعة بخلاف  
 ما لو تذكر في تلك الركعة المشكوك بها قبل الانتصاب لغيرها أنها أربعة فلا سجود عليه وكذا لو تذكر  
 أنها ثالثة فاني بركة فلا سجود عليه أيضاً لأن ما قبله منها مع التردد لا يحتمل زيادة لأنه لا بد منها مؤا. كان  
 في الثالثة أو الرابعة (فروع) لو شك بعد سلامه في ترك فرض غير نية وتكبير الإحرام لم يؤثر لأن  
 الظاهر وقوع الصلاة عن تمام ونهوه حال قدوته كان سها عن التشهد الأول بحمله الإمام كما يحتمل  
 الجهر والسورة وغيرهما أي فلا سجود عليه فلو ظن سلامه فسلم فإن خلاف ما ظنه تابعه في السلام  
 ولا سجود لأن سهوة في حال قدوته ولو ذكر في حال تشهد ترك ركن غير نية أو تكبيره أتى بعد سلام  
 إمامه بركعة كان ترك سجدة من غير الأخيرة ولا يسجد لأن سهوة في حال قدوته بخلاف سهوة قبل  
 القدوة كما لو سها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل لعدم اقتدائه به حال سهوه وكذلك سهوة بعدها  
 كما لو سها بعد سلام الإمام سواء كان مسبوقاً أو مؤاقلاً لأنها القدوة فلو سلم المستبوق بسلام الإمام  
 فتذكر حالاً يني على صلاته إن قصر الفصل وسجد للسهو لأن سهوه بعد انقضاء القدوة وكذا لو سلم  
 معه لا اختلال القدوة بالشروع في السلام ويلحق المأموم سهو إمامه وكذا عمده كما يحتمل الإمام سهوه  
 سواء سها قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه فإن سجدة إمامته تابعة وجوباً وإن لم يعرف أنه سها حتى لو  
 اقتصر على سجدة واحدة وسجد المأموم أخرى فإن ترك متابعتها عمداً بطلت صلاته ثم يعيد السجود  
 مسبوقاً بآخر صلاته لأنه محل سجود السهو وإن لم يسجد الإمام وسلم تسجد المأموم آخر صلاته جراً  
 لخلل صلاته سهو إمامه قال عبد الكريم أمالو قام إمامه لخامسة شاهياً فانه يمتنع على المأموم متابعتها  
 ولو كان مسبوقاً وهو خير من مفارقه ليسم وحده وانتظاره ليسم معه وتحمل وجوب متابعتها في السجود  
 ثم لم يتيقن المأموم غلط إمامه والأقل لا يتبعه كان سجدة ترك الجهر أو السورة انتهى (و) سجود السهو  
 وإن كثر السهو سجدة لأن بنية سجود السهو من غير تلفظ بها فلو سجدة بلانية أو تلفظ بها بطلت صلاته نعم  
 للمأموم لا يحتاج إلى نية تتبعته للإمام ونحوه قليل السلام سواء في ذلك الحكم السهو بزيادة أم بنقص أم بها  
 قال عبد العزيز في فتح المعين وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدة تها في واجباتها  
 ومندوباتها كالذكر فيها وقال عبد الكريم في حاشيته على الستين وقبل يقول في سجوده سبحانه من  
 لا ينالم ولا يسهو وهو لا تق بالحال واللاق بعدم الترك تحبذ الاستعانة وقال الشبرا ملي أن الأوجه  
 في استحباب سجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته انتهى فإن سلم عمداً  
 مطلقاً أو سهواً وطال فصل عرفات السجود والأشجد وإذا أراد من سلم شاهياً السجود صار ثانياً  
 إلى الصلاة فيجب أن يعد السلام وإذا أحدث بطلت صلاته وإذا خرج وقت الظهر فاتت الجمعة  
 وإذا تذكر ترك ركن أو شك فيه لم يتركه قبل سجوده فإن سجدة قبله بطلت صلاته (و) بذلك يلغى  
 فيقال لئلا شخص أي بسنة فله فرض أو يقال شخص عاد إلى سنة لم يترك فرض أو يقال لئلا شخص فرضاً  
 (فصل) في بيان عدد الأبعاض من الصلاة (أبعاض الصلاة) بالاجمال (شعبة) أمثلة بالتفصيل في  
 عشرون فني القنوت منها أربعة عشر وهي القنوت وقيامه والصلاة على النبي وقيامه والسلام عليهم  
 وقيامه والصلاة على الآل وقيامه والسلام عليهم وقيامه والصلاة على الصالح وقيامه والسلام عليهم  
 وقيامه وفي التشهدتين وهي التشهد الأول وقعوده والصلاة على النبي فيه وقعوده والصلاة على الآل

**فصل في أبعاض الصلاة**  
 شعبة

القصد والحجامة ومضغ  
 العلك وذوق الطعام  
 والمبالغة في المضغ  
 والاستنباق والقبلة  
 ونحوها إذا لم تتحرك  
 بهما شهوته • ولبعض  
 نفسه عن الشهوات  
 والغبية والقيمة وكل  
 قول أو فعل قبسج  
**فصل في الطاعن**  
 في السن والمريض الذي  
 لا يرجى له الشفاء إذا  
 أفطرا في رمضان يلزم  
 كلابها مد طعام لكل  
 يوم ولا قضاء عليها  
 ويجب على الحائض  
 والنفساء الإفطار  
 في رمضان وغيره  
 ويجوز في رمضان  
 للسافر إذا كان سفره  
 طويلاً جائزاً ولو قدر  
 على الصوم والافضل له  
 أن يصوم إذا لم يحصل  
 له مشقة ولا يجوز  
 للمريض إذا حصلت  
 له مشقة شديدة بالصوم  
 ويجوز للحامل والمرضع  
 إذا خافا في الصوم على



الشَّهَادَةُ الْأُولَى وَقَعْدُهُ  
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى  
فِيهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ  
فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ  
وَالْقَنُوتُ وَقِيَامُهُ  
أَنْفُسُهُمَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهِمَا  
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى  
هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ وَإِذَا غَاتِ  
الصُّومُ بِغَيْرِ عَذْرِ وَجِبَ  
قَضَاؤُهُ عَلَى الْقَوْرِ فَإِنْ  
غَاتِ بِعَذْرِ وَجِبَ  
قَضَاؤُهُ عَلَى التَّرَاخِي  
وَالْأَفْضَلُ التَّعْجِيلُ  
**(فصل من فاته صيام**  
من رمضان بعذر ومات  
قبل أن يتمكن من قضاائه  
فليس له تدارك فان مات  
بعد التمكن من القضاء  
فاما أن يصوم عنه وليه  
واما أن يطعم عنه مدا  
لكل يوم ومن لزمه  
قضاء شيء من رمضان  
وأخيه بغير عذر  
حتى جاء رمضان الآخر  
وجب عليه مع القضاء  
لكل يوم مد من طعام  
وشكر المد بشكر  
السنين وكذا يجب  
المد مع القضاء على

في الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ وَقَعْدُهُ ثُمَّ بَيْنَ الْمُصَنَّفِ السَّبْعَةَ بِقَوْلِهِ (الشَّهَادَةُ الْأُولَى) وَالْمُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ الْوَاجِبُ  
فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ بِمَعْنَى أَرْبَعِ جُمَلٍ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ فَلَا سَجُودَ لَتَرْكِ مَا هُوَ شَيْءٌ فِيهِ (وَمِنْ) الثَّانِي (قَعْدُهُ) لِأَنَّهُ  
مَقْصُودُهُ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ (وَمِنْ) الثَّلَاثِ (الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى) أَيُّ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى (فَائِدَةٌ) لَوْ تَرَكَ  
الْإِمَامُ الشَّهَادَةَ الْأُولَى لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفُ لَهُ وَلَا لِبَعْضِهِ وَلَا الْجُلُوسُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ وَإِنْ جَلَسَ الْإِمَامُ  
لِلْإِسْتِرَاحَةِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا تَرَكَ أَمَامَهُ الْقَنُوتَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّخَلُّفُ لِلتَّيَانِ بِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ يُسَبِّحُ  
بِرُكْنَيْنِ بَلْ يُتَدَبَّرُ لَهُ التَّخَلُّفُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى (فَائِدَةٌ) لَوْ كَانَ الْإِمَامُ يُطِيلُ الشَّهَادَةَ  
الْأُولَى لَثَقُلَ لِسَانُهُ أَوْ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَاسْتَحْبَبَ لَهُ الدُّعَاءُ إِلَى أَنْ يَقُومَ أَمَامَهُ وَلَا يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ  
وَمَا بَعْدَهَا وَهَذَا إِذَا كَانَ مُوَافِقًا أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَبَوِّقًا كَانَ أَدْرَكَ رُكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَةِ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ  
مَعَ الْإِمَامِ شَهَادَةَ الْآخِرَةِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ نَهَى عَلَى هَاتَيْنِ الْفَائِدَتَيْنِ عَبْدُ الْكَرِيمِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ السِّتِينِ (وَمِنْ)  
الرَّابِعِ (الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ) أَيُّ بَعْدَهُ (وَمِنْ) الْخَامِسِ (الْقَنُوتُ) فِي الصُّبْحِ وَوَتَرِ النِّصْفِ  
الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ بِخِلَافٍ قَنُوتِ النَّازِلَةِ لِأَنَّ قَنُوتَهَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ مِنْهَا أَيُّ بَعْضُهَا وَالْقَنُوتُ  
هُوَ ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى دُعَاءٍ وَتَسْبِيحٍ وَيَحْصُلُ بِكُلِّ لَفْظٍ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا بِأَيِّ صِيغَةٍ شَاءَ كَقَوْلِهِ  
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورٌ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِغَيْرِ وَالتَّسْبِيحُ بِغَيْرِ وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَّنِي يَا رَحِيمٌ وَقَوْلُهُ الطُّفُّ بِ  
بِالطُّفِ وَهَكَذَا وَمِثْلُ الذِّكْرِ الْخَصُوصِ بِآيَةٍ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ كَأَخْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا  
الْقَنُوتَ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ  
آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ وَالْأَفْضَلُ هُوَ الْقَنُوتُ الْوَاردُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي  
هَرِيرَةَ وَهُوَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ أَيُّ دَلَّتْ مَعَهُمْ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ أَيُّ سَلَّمْتَنِي مِنْ بَلَاءٍ يَا دُنْيَا  
وَالْآخِرَةِ مَعَهُمْ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ أَيُّ كُنْتُ نَاصِرًا إِلَى وَحَافِظًا لِي مِنَ الذُّنُوبِ مَعَهُمْ وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ  
أَيُّ أَنْزِلْ الْبَرَكَاتِ وَهِيَ الْخَيْرُ الْإِلَهِيُّ فِيمَا أَعْطَيْتَ لِي وَتَقَبَّلْ مَا قَضَيْتَ أَيُّ أَحْفَظْنِي وَأَمْنَعْنِي فسادَ مَا يَتَرْتَّبُ  
وَيَتَسَبَّبُ عَلَى الْقَضَاءِ مِنَ الْخَطِّ وَعَدَمِ الرِّضَاءِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَهَذَا آخِرُ الدُّعَاءِ وَبَعْدَهُ التَّسْبِيحُ وَهُوَ أَنَّكَ  
تَقْضِي أَيُّ تَحْكُمُ وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ بِحَذْفِ الْفَاءِ فِي قَائِكَ وَأَنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالتَّسْبِيحُ الْوَاقِفُ وَكَأَنَّهُ بِكْسِرِ  
الْهَمْزَةِ فِيهِ أَيْضًا وَبَفَتْحِ الْيَاءِ وَكُسْرِ الذَّالِ فِي يَذِلُّ أَيُّ لَا تَحْصُلُ أَهَانَةٌ لِمَنْ أَكْرَمْتَ وَفِي رِوَايَةٍ بَضْمِ الْيَاءِ  
وَفَتْحِ الذَّالِ أَيُّ لَا يَذِلُّ أَحَدٌ تَبَارَكَتْ أَيُّ تَزِيدُ تَبَرُّكَ وَخَيْرُكَ وَتَعَالَيْتَ أَيُّ أَرْتَفَعْتَ وَتَفَرَّهْتَ عَمَّا يَقُولُ  
الْجَاهِدُونَ هَذَا آخِرُ الْقَنُوتِ لِلتَّبَاعِ وَأَمَّا قَوْلُهُ فَكُلُّ الْحَمْدِ عَلَى مَا قَضَيْتَ أَيُّ قَدَرْتَ وَحَكَمْتَ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ  
عَنْكَ إِلَّا الْجَمِيلُ أَسْتَغْفِرُكَ مِنَ الذُّنُوبِ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ أَيُّ مِنْهَا هُوَ زِيَادَةُ عَنْ جَمَاعَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَلَا بَابَ  
بِزِيَادَةِ ذَلِكَ وَلَا يَسْجُدُ لَتَرْكِهِ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَفْظَ رَبَّنَا بَعْدَ تَبَارَكَتْ قَالَ الرَّاهِضِيُّ وَزَادَ الْعُلَمَاءُ  
فِيهِ قَبْلَ تَبَارَكَتْ وَلَا يَغْفِرُ مَنْ عَادَيْتَ بَفَتْحِ الْيَاءِ وَكُسْرِ الْعَيْنِ أَيُّ لَا يَحْصُلُ لَهُ عِزَّةٌ أَيْ قُوَّةٌ وَيَجُوزُ ضَمُّ  
الْيَاءِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ أَيُّ لَا يَغْفِرُ أَحَدًا مِنْ حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَلَى السِّتِينِ بِزِيَادَةِ وَيَأْتِي بِهِ  
إِمَامٌ بِلَفْظِ الْجَمْعِ يَقُولُ أَهْدِنَا وَهَكَذَا وَأَمَّا لَفْظُ رَبَّنَا فَيَخْتَصُّ بِالْجَمْعِ وَلَوْ كَانَ مُفْرَدًا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْقَاسِمِ  
ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ آخِرُهُ وَلَا يَسْنَانُ أَوَّلُهُ لِعَدَمِ وَرُودِهَا وَهِيَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى  
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ بِصِيغَةِ الْمَاضِي فِيهَا أَوَّلُ الْأَمْرِ فِيهَا وَالْمَاضِي أَوَّلُ  
الْفَائِدَةِ الْمَالِغَةِ فَكَانَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَعْدًا خَيْرَ عَنْهَا وَهَذَا قَنُوتُ النَّبِيِّ وَثَلَاثَةُ قَنُوتٍ هَرُ لُؤَابِ  
وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ رَوَاهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْقَاهُ مِنْ عِنْدِهِ وَاسْتَحَبَّ الْجَمْعَ فِيهَا فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ  
وَالْإِمَامِ قَوْمٍ مَحْصُورِينَ رَاضِينَ بِالصُّلْبِ لِسُوءِ أَجْرَاءِ وَلَا أَرْقَاهُ وَلَا مَزُوجَاتٍ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ  
وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَعِيذُكَ وَنُؤَيِّنُكَ وَنُتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّ شُكْرٍ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُحْمَلُكَ



و تترك من يجررك بضم الجيم أي يعصيك اللهم آياك تعبد ولك تسجد واليك نسعي ونخفد بكسر  
 الفاء أي نسرع إلى الطاعة نرجو رحمتك ونخشى عذابك أن عذابك الجد بكسر الجيم أي الحق بالكفار  
 ملحق بكسر الحاء أي لاحق بهم ويجوز فتحها لأن الله الحقهم فإن جمع بينهما فالأفضل تقديم قنوت  
 النبي صلى الله عليه وآله وإن اقتصر فليقتصر عليه ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الأخيرة منها  
 لازلة ولا ينسج السجود لتركه لأنه ليس من الإباحض والنازلة فكفحط وطاعون وعدو ولم يصرح العلماء  
 عن لفظ قنوت النازلة وهو مشهور بأنه كقنوت الصبح لكن الذي يظهر كما قال ابن حجر أنه يدعو في كل  
 نازلة بما يناسبها وهو حسن قاله الباجوري ويسن رفع يديه مكشوفتين في القنوت ولو في حال الثناء كسائر  
 الأدعية للاتباع لحذر منك ويسن لكل داع رفع يدين إلى السماء إذا دعا بتحصيل شيء وهو ظاهرهما إذا  
 دعا برغبة أو عدم حصوله ومن ذلك قوله وقاسم ما قضيت قال الشيخ عبد الكريم ويندب أن لا يمسح  
 بها وجهه في الصلاة ويسن خارجها ويسن أن يجهر به أمام في السرية والجهرية بقدر ما يسمع المأمومون  
 وأن كان مثل جهره بالقرأة ويسن به المنفرد في غير النازلة أما فيها فيجهر به مطلقاً ويؤمن المأموم جهرًا على  
 الدعاء إن سمع قنوت إمامه والحق المحب الطبري الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بالدعاء فيومنها وهو المعتمد  
 كما قاله المحلى وقيل إنها من قبيل الثناء فيشارك فيها لكن قال الباجوري في الأولى والجمع وهو أن يؤمن ويشارك  
 فيها ويقول المأموم الثناء ستر أو هو أنك تقضي الخ أو يستمع لإمامه ولا يولى ولا يتعين فاذكر بل  
 مثله إن يقول أشهد كما في مختصر الإحياء أو أصدق أو بررت أو بلى ولنا على ذلك من الشاهدين وما أشبه  
 ذلك أما المأموم للذي لم يسمع قنوت إمامه لصممه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سمع صوتاً لا يفهمه  
 فيقتصر سراً ١-١- (و) السابع (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه فيه) أي بعد القنوت كقنوت بمعنى  
 بعد كل تقدم نظيره وأعلم أن الأباض اسم للأركان فإطلاقها على السنن التي تجبر بالسجود على طريق  
 التشبه بالأركان مجامع الجبر في كل وإن كان جبر الأولى بالسجود والثانية بالتدارك واستعير اسم التشبه  
 وهو الأباض للتشبه به وهو الأركان وهذا باعتبار الأصل ثم صار حقيقة عرفية لا تدل على وجوب الصلاة  
 كثيرة ولا يجوز تركها بسجود السهو منها وضع يدي على شماله ثلاث كفيات فالكيفية الفضلي هي  
 أن يقبض كاع يساراً ورسماً وساعداً بكفه اليمنى بعد فراغ الرفع من التحريم ومنها وضع الكفين  
 محاذين لصدره فقط لا أنه غير سلها ثم يرفعهما ولا فرق في ذلك بين القائم والقاعد والمضطجع والكاع  
 في طرف الزند النبي صلى الله عليه وآله إلى الإبهام والرسغ مفصل ما بين الكف والساعد والزند ما انحسر عنه اللحم من  
 الذراع قاله في المصباح وقال في القاموس والزند هو صل طرف الذراع في الكف وهما زندان والساعد  
 ما بين المرفق والكف والكيفية الثانية أن يسطر أصابع اليمنى في عرض المفصل والثالثة أن ينشر أصابعه  
 جهة الساعد والقصد من ذلك تسكين اليدين فإن أرسلهما ولم يعش لم يكره وفي الحكمة في ذلك كونه ذليلاً  
 بين يدي عزير ومنها جعلها تحت صدره وفوق سرته مما لا إلى جهة يساره وفي الحكمة فيه إرشاد المصل إلى  
 حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك فيحاذيه لأن القلب الصوري وهو أشرف الأعضاء الذي  
 هو محل النبوة والإخلاص والخشوع قاعدة في وسط الصدر ورأسه إلى الجانب الأيسر والعادة أن من  
 احتفظ بشيء أمسكه يده وهكذا عند ابن عباس هو المراد بالنحر في قوله تعالى وانحرف قال النحر هو وضع  
 اليدين على الشمال في الصلاة عند النحر ومنها تجلس استراحة ومجعة بعد سجدة ثانية يقوم عنها للاتباع  
 لا بعد سجدة تلاوة قال الشرقاوي ويكره تطويله فوق الجلوس بين السجدين ولا تبطل به الصلاة  
 على المعتمد وبأنى به المأموم ندباً وإن تركه الإمام ولا يصح تخلفه لأن الشأن يسير وبه فارق ما لو تخلف  
 عن الإمام

والصلاة والسلام  
 على النبي صلى الله عليه وآله  
 وصحبه فيه قنوت

الحامل والمرضع اذا  
 أفطرتا للخوف على  
 أولادهما فقط ومن  
 أفطر بالجماع في نهار  
 رمضان يعزر ونجب  
 عليه الكفارة العظمى  
 وهي عتق رقبة مؤمنة  
 سليمة من العيوب فان  
 لم يجد نصاب شهرين  
 متتابعين فان لم يستطع  
 فاطعام ستين مسكينا  
 لكل منهم مد من طعام  
 (باب) الاعتكاف سنة  
 مؤكدة ولا يصح الا  
 في المسجد بالنية وأقله  
 لحظة تزيد على طمأنينة  
 الصلاة وتطلب المواظبة



للتشهد الاول فلو كان بطل النهضة والامام سريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر له  
 جاز تخلفه ومنها الاعتناء على الارض بطن كفيه واصابعه مبسوطة على الارض عند قيامه من جلوسه  
 أو سجوده وهو كهيئة العاجز بالزاي أو كالعاجز بالنون في شدة الاعتناء عند وضع يديه لاني كيفية  
 ضم اصابعهما ومنها وضع كفيه في جميع جلسات الصلاة على فخذه بحيث تكون اطراف اصابعه  
 عند ركبته ومعه نشر اصابع يده اليسرى مضومة محاذيا برؤسها طرف الركبة وقض اصابع يده  
 اليمنى بعد وضعها منشورة لامي ولا قبله في تشديده الا المسححة فيرسلها ولا افضل وضع رأس الإبهام  
 عند أسفلها على طرف الراحة ويشربها مع امالتها قليلا عند قوله الا الله بلا تحريك وينوي بالإشارة  
 الإخلاص بالتوحيد بأن يقصد من ابتدائه بجزء الا الله أن المعبود واحد ليجمع في توحيده بين اعتقاده  
 وقوله وفعله ويدبر رفعها الى القيام في تشهد الاول أو السلام في تشهد الآخر فان قطعت بمناه لم يشر  
 باليسرى بل بكرة ومنها ادامة نظره الى موضع سجوده في جميع صلاته بأن يتدبر النظر اليه من ابتداء  
 التحريم ويدبره الى آخر صلاته فتر كها بخلاف الاولى ولو كان غاميا أو في ظلمة ولو كان يصلي في الكعبة  
 أو خلف نبي أو خلف جنازة خلافا لمن قال في هذه الصور ينظر الى الكعبة والنبي وللجنازة الآفي حال  
 رفع المسححة فينظر اليها والآفي حالة صلاة شدة الخوف والعدو أو ثامنه فينظر الى جهته والآفيها اذا  
 كان في محل سجوده صورة تلهي فلا ينظر الى محل سجوده بل يندب تغمض عينه وقد يجب صرف أعين نحو  
 عورة أو أمرد وهو من لا شعر بوجهه وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم لئلا له تحقيق النظر  
 من ابتداء التحريم وبطرق رأسه قليلا لا خاتمة والمكروهات في الصلاة اثنان وعشرون لحد ما جعل  
 يديه في كفة في خمسة أشياء عند تحريمه وركوعه وسجوده وقيامه من تشده وجلوسه له وثانيها التفات  
 بوجهه بلا حاجة أما اذا كان لها كحفظ متاع فلا يكره وثالثها إشارة بنحو عين أو حاجب أو شفة  
 بلا حاجة ولو من آخرس ولا تبطل بها الضلوة مالم تكن في وجه القلب والآ تبطل أما اذا كانت  
 للحاجة كركعة سلام ونحوه فلا يكره ورابعها جهر بمحل أسرار وعكسه حيث لا عذر فان حصل عذر  
 كان كثر اللغط عنده فاحتاج للجهر ليأني بالقراءة على وجهها فلا كراهة وخامسها اختصار بأن يجعل  
 يده أو يديه على خاصرته مالم يكن الحاجة كعلة بجنبه والآ فلا كراهة لخبر أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل متخصرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل ومثلها الخنثى ويكره  
 ذلك الاختصار خارج الصلاة أيضا لأنه فعل الكفار بالنسبة للصلاة وفعل المتكبرين خارجها  
 وفعل الخنثين والنساء للعجب وأن ابليس لما أخط من الجنة فعل كذلك وتفسير الاختصار  
 بذلك هو المشهور وقد يفسر باختصار سجدة لأنه منهي عنه أيضا قال الأزهري يحتمل وجهين  
 لحدها أن يختصر الآية التي فيها السجود فيسجد لها والثاني أن يقرأ السورة فاذا انتهى الى السجدة  
 تجاوزها ولم يسجد لها وسادسها اشترع في الصلاة أي عدم الثاني في أفعالها وأقوالها وكذا اشترع  
 لحضورها لأنه يسن الشيء الى المسجد على تأن وسكينة واسراع لا ادراك التحريم أو غيره مع الامام  
 نعم ان توقف ادراك الجماعة عليه يسن أو ادراك الجمعة وحجب وتسابها تغمض جفنه ان خاف ضررا  
 والآ فلا كراهة سواء الاعمي والبصير لأن الجفن يسجد معه وقد يجب اذا كان المرأة صفوفا وقديسين  
 كان صلى الى الحائط مزوق أي منقش ومزين بشوش الفكر أي يخلطه وثانيها الصاق عنده بحبته  
 في ركوعه وسجوده وثالثها الصاق بطنه بفخذه في الركوع والسجود ورعاشرها ابقاء الكلب وهو الصاق  
 اليه بالارض ونصب ساقيه ووضع يديه على الارض وهذا أحد نوعي الافعال والنوع الآخر هو  
 أن يضع أطراف اصابع رجليه وركبته على الارض وأليه على عقبه وهذا سنة في كل جلوس يقفه

عليه كلما دخل المسجد  
 خصوصا في رمضان  
 وفي العشر الاواخر منه  
 أفضل لطلب ليلة القدر  
 ويطلبه الجماع والسكر  
 هدا والكفر والجنون  
 والحيف والنفساس  
 والخروج من المسجد  
 بلا عذر الا اذا أطلقه  
 في التبة وخرج من المسجد  
 عازما على الرجوع له  
 (كتاب الحج والعمرة)  
 لا يجب كل منهما باصل  
 الشرع الا مرة في العمر  
 حتى لو ارتد بعد فعلها  
 ثم عاد الى الاسلام لم يجب  
 اعادتهما وشروط  
 وجوبهما الاسلام  
 والبلوغ والعقل  
 والحرية والاستطاعة  
 وشروطها



حركة لما صح فقله عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا فتراش افضل منه لانه الاكثر الاشهر وسهاده عشرها  
في سورة النحر اي ضرب الارض بجهته عند السجود مع الطمأنينة والآن يكف وثاني عشرها افتراش  
السجود في سجوده بان يضع ذراعيه على الارض كما يفعل السبع وثالث عشرها المبالغة في خفض الرأس  
في الركوع ورابع عشرها اطالة الشهد الاول في غير المأموم بحيث زاده ولو بالصلاة على الآل أو الدعاء  
أما اذا لم يزد فلا كراهة وخامس عشرها الاضطباع ولو لغير الرجل وهو أن يجعل وسط رداءه تحت  
منكبه الايمن وطرفه على اليسر وسادس عشرها تشبك الأصابع وهو ادخال بعضها في بعض أما  
خارج الصلاة فان كان في المسجد منتظرا للصلاة ولو غير مستقبل القبلة فهو مكروه ايضا والآ فلا قال  
شيخنا محمد حسب الله ان التشبك يورث النعاس وسابع عشرها تفرقع الأصابع والتفرقع هو مصدر  
تفرقع على وزن تدخرج قال في القاموس فرقع الأصابع أي نقصها وضربها لتصوت وثامن عشرها  
الاسبال وهو اخاء الازار على الارض وتاسع عشرها بطق أمانا وبمينا لا يسار الخبر الشيخين اذا كان  
أخذكم في الصلاة فانه ينادي ربه عز وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهذا في غير  
المسجد أما فيه فيحرم أن اتصل بشيء من أجزائه بل يبصق في طرف ثوبه من جانبه اليسر ويلف بقلبه  
بعض وعشرها كيف ثوب أو شعر للرجل أي منعه من السجود معه دون المرأة والحديث بل قد يجب  
كف شعرهما ولذلك قال القليوبي نعم يجب كف شعر امرأة وخنثى توقفت صحة الصلاة عليه ولا يكره  
بقاؤه مكفوفا ولا فرق بين الصلاة على الجنابة وغيرها ولا بين القائم والقاعد لخبر أميرت أن أجمد  
على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وفي رواية أميرت أن لا أكف الشعر  
أو الثياب وكف بكسر الفاء وبالناء من باب ضرب أي أجمع ومن ذلك أن يصلي في شعرة معقورة أو  
مردودة تحت عمامته أو ثوبه أو وكفه فمشتري أي مرفوع ويسن لمن رآه كذلك ولو مصلية آخر أن يحمله  
حيث لا فتنة نعم لو بادر شخص وحل كفه المشعر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا له ومنعه بعد الوسط  
فكره الحاجة بأن كانت ترى عورته بدون الحزام أما الغلبة وهي طرف عمامته ففكره غرضا في عمامته  
بل يسر أزاؤها وبكره أيضا خارج الصلاة لكنه في الصلاة أشد كراهة لانه صلى الله عليه وسلم قال ان الله يكره  
العمامة الصماء وسهادي عشرها وضع يده على فقه بلا حاجة فان كان لها كما اذا تشاب فلا كراهة  
بل يستحب له ذلك ويسن أن يكون الموضوع اليد اليسرى والاولى ظهرها كما أفنى بذلك  
شيخنا عبد الغني وثاني عشرها تلثم لرجل وهو تغطية القدم وتفت لغيره وهو تغطية ما زاد  
على القدم من الوجه للنبي عن الاول وقيس به الثاني قاله ابن حجر في المنهج القويم  
فصل في مفيدات الصلاة (تبطل الصلاة بأربع عشرة خصلة) بل بأكثر من ذلك والخصلة بكسر  
الخاء النوع والفرق بين المفيد والمبطل أن المفيد ما يطرأ بعد الاعتقاد وهو المراءى والمبطل ما يمنعه  
قاله الشيركاوي (بالحدث) ولو بلا قصد أو أكره عليه كان عصر بطنه فخرج ولا فرق في البطلان  
بين المتطهر وغيره كفاقد الطهورين للخبر الصحيح اذا فساأ أحدكم في صلاته فليصرف وليتوضأ وليعد  
صلاته وهذا الكلام في السليم أما المسلم فلا يبطل صلاته إلا حدثه الغير الدائم بخلاف الدائم  
فانه لا يبطلها ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم يصرف ثم يمسح بها أنه رفع شتر  
على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فأنما وكذا اذا أحدث وهو منتظر للصلاة لا سيما اذا  
قربت أقامتها أو أقيمت بالفعل (وثانيها) (بوقوع النجاسة) التي لا يفي عنها وسواء وقعت  
على ثوبه وإن لم يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل أو بدنه أو داخل أنفه أو فمه أو عينه  
أو أذنه وإنما جعل داخل ذلك كظاهرة هنا بخلاف غسل الجنابة ونحوها لفظ أمر النجاسة  
(إن لم تلق محالا) أي قبل مضي أقل الطمأنينة (من غير حمل) كالو وضع أصبعه على حجره تحت النجاسة

فصل تبطل الصلاة  
بأربع عشرة خصلة  
بالحديث وبوقوع  
النجاسة التي لم تلق  
محالا من غير حمل

أن يكون الشخص  
قادرا على جميع المؤن  
التي يحتاجها لنفسه  
والتي يتركها لغيره  
وأتباعه من خروجه  
من بلده حتى يرجع إليه  
وعلى ركوب الدابة  
في ذهابه ورجوعه  
من غير مشقة شديدة  
فإن شق عليه ركوبها  
فيشترط أن يقدر على  
الركوب في شق حمل  
مظلل ان تأذى  
بالحر أو البرد فان



ونجاساتها من غير حمل له أو على موضع طاهر من نعله ونجاء من غير حمل لها فان ذلك لا يضرب فان ترتب على  
 ازالتها حمل كان نجاساتها بنحو عود أو جر الثوب ولو قبض موضع طاهر آمنه ضربه ثم النجاسة ان كانت نجاسة  
 فله نفضها ولو في المسجد وان اتسع الوقت ثم يجب ازالتها بعد الصلاة فوراً وان كانت رطبة ويلزم على  
 القائل تنجس المسجد بها فقه تفصيل فان اتسع الوقت راعاه فلا يلحقها فيه بل يقطع الصلاة ويرميها خارجة  
 ثم يستأنف الصلاة والآراء فيها وأما والقاه فيها ووجبت ازالتها بعد الصلاة فوراً هذا ان قدر على  
 الإزالة في الفور والابان لم يجد ماء ليظهر المسجد به فيقطع الصلاة ويرميها خارجة كما أفاده شيخنا محمد  
 حسب الله وخرج بالمسجد الرباط والمدرسة وملك الغير والأدعي المحترم وقبره وملك نفسه وان لزم  
 أنفاد شيء منه فإرعى في ذلك الصلاة مطلقاً وأما المصحف ونحوه جوف الكعبة فينبغي مراعاتها ولو  
 ضاق الوقت ولو كانت النجاسة نجاسة لعظم حرمتها ولو افتصد مثلاً فخرج دمه ولم يلبث بشرته أو لوثها  
 قليلاً لم يضرب (وب) ثالثاً انكشاف العورة أي كلها أو بعضها بما يجب ستره لاجل الصلاة (ان لم تستر  
 محالاً) وان صلى في الخلوة فان كشفها ربح فلا تبطل صلاته ان سترها محالاً أي قبل مضي أقل الطمانينة نعم  
 لو تكرر وكشف الريح وتوالي بحيث يحتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية بطلت صلاته بذلك لانه  
 غادر كالأدفع المار بفعل كثير وخرج بالريح غيره ولو بهيمة كقرد أو آدمي نحو ابن كلب أو ما ذوناله أم  
 لا يضرب كشفه وان سترها محالاً وكذا لو كشفها شهواً ان لم يسترها محالاً والاعلم يضرب واذا صلت امرأة  
 ورأسها مكشوف وعثقت في الصلاة فان لم تستر فوراً بلا أفعال كثيرة بطلت صلاتها والا فلا بطلان  
 ويلغز مسألة الامة فيقال لنا شخص بطلت صلاته بكلام غيره وكذلك فيما اذا كانت أم ولد ومات سيدها ببلد  
 أخرى ولم تعلم بموته الأبعد مدة وهي تصلي مكشوفة الرأس مثلاً (وب) رابعاً انكشاف العورة (وب) خامساً  
 متواليين وان لم يفهما كفن ومن أوكنا من آية نسخت تلاوتها ومن متعلقات القرآن المحذوفة وان قصد  
 أنها متعلق اللفظ أو كان لمصلحة الصلاة كقوله لا مائة قم أو كان في تنجس ونحوه كضحك وبكاء ولو من  
 خوف الآخرة وأبين ولو من شدة مرض ونفخ بأنف أو فم وسعال وعطاس فالبطالان فيها من جهة  
 الكلام ولو غلب الضحك لم تبطل صلاته الا ان كثرت فيغتنف السيرة للغبلة وخرج بالضحك التيسر فلا تبطل  
 به الصلاة نعم يجوز التنجس للصائم لإخراج نجاسة تبطل صومه وللصائم أيضاً لإخراج نجاسة تبطل  
 صلاته اذا لم يمكنه إخراجها الا به ولو تنجس أمامه فان منه حرقان لم يجب مفارقتها لان الظاهر تحرزه  
 عن المبطل الا ان دلت قرينة حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها ولو اتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث  
 لم يخل زمن لوقت يسع الصلاة بلا سعال مبطل فالذي يظهر العفو عنه ولا قضاء عليه لو شق (أو حرف  
 مفهم) كق وع وف وش فهذا كله مفهم لان ق فصل أمر من الوقاية بكسر الواو وفتحها  
 يقال ق نفسك من الهلاك أي صنها وتباعد عنه ورع عن الوغي يقال ع الحديث أي احفظه وتدبره  
 وف من الوفاء يقال في الوعد وف من الوشي كالوعد يقال من كتاب الفقه أي اكتبه أو يقال من  
 في كلامك أي اكذب فيه أو يقال من بهذا الأمر عند السلطان أي أسع به ومثل ذلك حرف مدود ان  
 لم يفهم اذ المدة ألف أو و أو يا فالمدود في الحقيقة حرفان ثم قيد المصنف ذلك بقوله (عداً) أي  
 حال كون الناطق عادماً ولو كان مكرها مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة أمامه عدم العبدان  
 سبق اليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع النسيان انه في الصلاة فان كان ما أتى به كلاماً قليلاً عرفاً  
 وضبطت كلمات عرقية فأقل لم يضرب ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم فربما عهده بالإسلام  
 أي قريب علم به أو نشأ بعداً عن العلم فيكون نجاساً معذوراً بخلاف من لم يكن كذلك  
 لتقصيره بترك التعلم فيكون غير معذور وان كان كثيراً عرفاً وضبط بأكثر من ست كلمات

وانكشاف العورة  
 ان لم تستر محالاً  
 والنطق بحرفين  
 أو بحرفي مفهم عداً

من عليه ركوبه فيه  
 فمل سرير يحمله رجال  
 فان شق عليه ركوبه  
 أيضاً فلا يجب عليه  
 الحج بنفسه بل يجب  
 عليه أن يستاجر من  
 يحج عنه ان قدر على  
 ذلك فان وجد من يحج  
 عنه بلا أجره وجب  
 عليه وأن يأذن له ومن  
 مات وقد لزمه حجة  
 فرض جاز لكل أحد  
 ولو كان أجنبياً وان لم  
 يأذن له الوارث أن  
 يحجها عنه وان لم  
 يوص بها في حياته  
 ومثله من مات ولم  
 يستطع حجة الاسلام  
 في حياته فان مات بعد  
 حجة الاسلام وليس  
 عليه فرض توقف الحج  
 عنه على اذنه فيه قبل



خوفية ضلانه قطع نظم الصلاة ولان سبق اللسان والسيان في الكثير نادرو والمراد بالعلماء هنا العالمون  
 بهذا الحكم المجهول والمراد بالبعد ان يكون بحيث لو سعى للعلم لثقل عليه ذلك مشقة شديدة كوفي أو عدم  
 زاد وضباع من تلزمه تفقهم أو نحو ذلك ولودون مسافة القصر والألزمه السفر اليهم لتعلم المسائل  
 الظاهرة دون الخفية ويعذر في اجابة نبينا بالقول فلا تبطل الصلاة بها ومثله الفعل فلا تبطل باجابه  
 بالفعل وان استدبر القبلة واذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم اتم الصلاة فيها وصل اليه وليس له ان يعود الى  
 مكانه الاول حيث لزم على ذلك افعال متواليه مالم يامر الله تعالى بالعود فيه وينبغي ان تكون اجابته  
 بقدر الحاجة والابطال اما غيره من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فتجب اجابته وتبطل بها  
 الصلاة ومثل الانبياء الملائكة ومحرم اجابة الوالدين في الفرض ونحوه في النفل وهي افضل منه ان شق  
 عليهما عدمها وتبطل الصلاة بها مطلقا وخرج بالنطق المبطل الذكر والدعاء فلا تبطل بها الصلاة الا  
 ان يخاطب بهما غير الله ورسوله كقوله لعاطس أو لميت برحمة الله بخلاف برحمة الله فلا تبطل لا تنفاه  
 الخطاب أما اذا خاطب الله أو نبيا كقوله السلام عليك يا رسول الله فلا تبطل لكن بشرط تضمنها ثناء  
 عليه كما ذكر بخلاف نحو صدقت يا رسول الله وبشرط عدم التعليق بربن لمن عطس أن يحمد الله ويسمع  
 نفسه ولا تبطل الصلاة بسكوت طويل ولو بلا عذر وسن لرجل تسبيح ولغيره تصفيق بضرب  
 بطن كف أو ظهرها على ظهر كف أخرى أو بضرب ظهر كف على بطن أخرى لا بضرب بطن على  
 بطن اذا أصابها شيء في صلاتها سواء كان ذلك الشيء مندوبا كتنبيه اما متعمدا عند سهوه أو متباحا  
 كاذنها المستاذن أو واجبا كاذنار أعنى أو غافل بمن من وقوعه في محذور ويعتبر في التسبيح أن يقصد به  
 الذكر وحده أو مع الإعلام فان أطلق أو قصد الإعلام فقط بطلت صلاته ولا يضرب في التصفيق قصد  
 الإعلام فان لم يحصل الانذار إلا بالكلام أو بالفعل المبطل وجب وتبطل الصلاة به (و) خامسها  
 (بالمفطر) أي للصائم (عمدا) لتلاعه والمفطر بفتح الفاء وكسر الطاء مع تشديده مكنة المفسد على  
 الصائم صومه كان أدخل عودا أو نحوه وان قل في فيه أو أذنه أو دبره وان وصل لجوفه ولو بلا حركة فيه  
 لان الحركة وحدها فعل يبطل كثيره (و) والخاصة أن كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة إلا الأكل الكثير  
 سهوا فيبطلها دونه والفرق أن لها هيئة مذكورة فكان التفسير فيها أشد بخلافه وانها ذات أفعال منظومة  
 والفعل الكثير يقطع نظمها بخلافه فانه كف عن نحو الطعام (و) سادسها (ب) الأكل الكثير ناسيا أي  
 للصلاة أو جاهلا معذورا بأن قرب عمله بالإسلام أو ناسيا بعيدا عن العلماء أو مكرها أما اذا أكل قليلا  
 ناسيا للصلاة أو جاهلا محريما ذلك فلا تبطل صلاته بخلاف المكره فتبطل صلاته لندرة الإكراه فيها  
 وقوله الأكل قال في المصباح ولا كل بضمين واسكان الثاني للتخفيف المأكول (و) سابعها (ب) ثلاث  
 حركات متواليات أي بقينا ولو بأعضاء متعددة كان حرك رأسه ويديه وذهاب الرجل وعودها بعد  
 مرتين مطلقا سواء تحصل اتصال أم لا بخلاف ذهاب اليد وعودها على الاتصال فانه بعد مرة واحدة  
 وكذا رفعها ثم وضعها ولو في غير موضعها وأمر رفع الرجل فانه بعد مرة ووضعها ولو في غير موضعها  
 مرة والفرق بين الدين والرجل أن الرجل عادتها السكوت بخلاف اليد (ولو سهوا) أي سواء كان عمدا  
 أو سهوا لتلاعه مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه أملا الحركة القليلة كحركات كثيرين فلا تبطل الصلاة بها سواء  
 كان عمدا أو سهوا مالم يقصد بها اللعب فان قصد بها ذلك كان أقام أصبعه الوسطى في صلاته لشخص  
 لا عبا معه بطلت صلاته ومنه ما يقع لاهل الرعونة من مد رجله لضعفها على ذيل صاحبه بقصد اللعب لينعه  
 من القيام من السجود فتبطل صلاته بمجرد مد رجله وكثير الفعل ثلاث حركات اذا كان في شدة جرب  
 بان لا يقدر معه على عدم الحك أو كان خفيفا كتحرريك أصابعه في سحجة أو حله أو عقده مع قرار كفه

وبالمفطر عمدا والاكل  
 الكثير ناسيا وثلاث  
 حركات متواليات ولو  
 سهوا

موته ولا يصح الحج  
 عن الحي الا اذا كان  
 معضوبا وأذن فيه لمن  
 يفعله عنه ولا يصح  
 اجرام الصغير المميز الا  
 باذن وليه وغير المميز  
 يحرم عنه وليه ويحضره  
 مواضع النسك كلها  
 حتى عند رمي الجمار  
 وبطهره وتطهر معه  
 للطواف ويطوف  
 ويسعى به بعد أن  
 يطوف ويسعى عن  
 نفسه أو بأذن لمن يفعل  
 به جميع ذلك ويصح  
 احرام الرقيق البالغ  
 ولو بغير اذن سيده  
 لكن له أن يحمله منه  
 اذا أحرم به بغير اذنه  
 والاولى له حينئذ أن  
 يأذن له في اتمام نسكه  
 ومثله في ذلك الزوجه  
 ولو كان نسكها فرضا الا  
 اذا تضيق عليها ويسقط  
 فرض الاسلام عن



ولا يبطل الصلاة اذا كان بلا قصد لعب وكثيرك أصابعه تحريكاً أجهانه أو أذنه أو ذكره أو أخرج لسانه  
ولو نوى ثلاثة أفعال ولا يفعل واحداً منها ضراً لأنه قصد البطل وشرع فيه كما لو شرع في ثلاثة أفعال  
ولا من غير نية ولو حمل شخص مصلياً ومشي به ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاة المحمول لأن  
الخطوات لا تسب له لكن ان فعل شيئاً من أركانها حال جملة لم يحسب له حيث لم يمكنه إتمامه حينئذ  
في تنبيهه قوله حرركات هو بفتح عين الجمع وهو الرأى ليس غير ما لان القاعدة ان ما جمع بالالف والتاء سواء  
كان مختتماً بالتاء كفتة وسدرة وغرفة أو مجزئاً عنها كدعد وهد وجملة تتبع عنه فاه في الحركة مطلقاً  
لكن بشرط ستة الأول أن لا يكون معطلاً ولا مضعفاً وأن يكون ثلاثياً واسماً وساكناً العين وموثناً  
فتقول في جمعها جفت بفتح الجيم والفاء كجذات وسدرات بكسر السين والذال وغرفات بضم الغين  
والراء وعدات بفتح الدال والعين وهذات بكسر الهاء والنون وجملات بضم الجيم والميم ويجوز في عين  
الجمع بعد الضمة والكسرة التشكين والفتح كغرفات وهذات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب  
الاتباع كركعات فإنه يجب فتح الكاف لا تبايعه فاه الجمع وهو الرأى قال ابن مالك في الخلاصة:

والسالم العين الثلاثي اسماً أنل ٥ اتباع عين فاه ثانياً شكل  
ان ساكن العين مؤنثاً بدا ٥ مختتماً بالتاء أو مجزئاً  
وسكن التالي غير الفتح أو ٥ خففة بالفتح فكلاً قدروا

س قوله والسالم مفعول أول بآل والعين مضاف اليه والثلاثي نعت للسالم عند الصبان وبذل منه عند الشيخ  
خالد وإسما حال من الثلاثي واتباع مفعول ثانٍ لأنل وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاه مفعوله  
الثاني وشكل البناء للمفعول بمعنى حرك والباء في بناء بمعنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين  
اتباعك عنه لقائه في الحركة التي شكلت بها الفاء ٥ قوله أن تحرف شرط وسها كن العين مؤنثاً حالاً من  
فاعل بدا العائد على اسم ومختتماً حال ثالثة ٥ وقوله وسكن فعل أمر والتالي مفعوله وغير الفتح بالنصب  
على المنعولية أو الجر على الإضافة ٥ وقوله فكلاً مفعوله مقدم برؤوا ٥ تنبيهه قوله متواليات إنما جمعها  
المصنف لكونها خففة لحركات وهي جمع أيضاً لفظاً للصفة الموصوف وهو الإفصح لأن حركات  
جمع قلة بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة للقلة والإفصح في جمع القلة من جوع ما لا يعقل وفي  
جمع العاقل مطلقاً المطابقة نحو الإجماع أنكسرت ومكسرات والهندات والهندات انطلقن ومنطلقات  
والإفصح في جمع الكثرة ما لا يعقل الأفراد نحو الجذوع أنكسرت ومكسرة قال الإسقاطي:

في جمع قلة لما لا يعقل ٥ تطابق الوصف لذاته أمثل  
وهو مطلق الجمع لذى عقل كذا ٥ وغيره في كثرة بعكس ذا

والمراد بقوله أمثل أي أفضل وأتبع للقاعدة والمراد بقوله بعكس ذا هو عدم التطابق وهو الأفراد والمراد  
بالوصف المعنوي قد خل الخبر والضمير في غيره عائد على ذي عقل وفي كثرة أي جمع كثرة انتهى (و)  
مرامها (الوثبة الفاحشة) أي بالنطة التي تتجاوز الحد وكذا تحريك كل البدن أو أكثره ولو من غير نقل  
قد فيه قوله الوثبة بفتح الواو لأنه للثمة وإنما بطلت الصلاة بذلك لأنه يقطع نظماً كالفعل الكثير قاله  
السويدي نقلاً عن الثوري قوله الفاحشة لا حاجة اليه لأن الوثبة لا تكون إلا فاحشة إلا أن يقال  
أن الفاحشة كالصفة الكاشفة للإشارة إلى أن كل ما خش تحريك جميع بدنه حكمه حكم الوثبة (و)  
مراسمها (الضربة المفرطة) بسكون الفاء اسم فاعل من أفرط أي مجاوزة الحد قوله الضربة بفتح  
الضاد للثمة (و) عاشرها (زيادة ركن فعلي عمداً) وإن لم يطمئن لتلاعبه نعم القعود وهو قدر

والوثبة الفاحشة  
والضربة المفرطة وزيادة  
ركن فعلي عمداً

الحركة البالغ العاقل  
ولو غير مستطع

باب

أركان الحج ستة نية  
الأحرام به والوقوف  
برفة وطواف الأفاضة  
والسعي والحلق أو  
التقصير وترتيب معظم  
الأركان وهذه الأركان  
الستة أركان للعمرة  
الوقوف برفة ويجب  
فيها ترتيب جميع أركانها  
٥ وواجبات خمسة  
الأحرام من الميقات  
والميت بمزدلفة والميت  
بمنى ليل التشریق  
ورمي الجمرات وترك  
محرمات الأحرام  
(والعمرة) واجبان  
فقط الأحرام من  
الميقات وترك محرمات  
الأحرام وما عدا هذه  
الأركان والواجبات فهو  
سنن ولا يخرج الشخص



الطمانينة لا ما زاد عليه كان جلس بعد قيام ثم سجد لا يفسد الصلاة لانه معهود في الصلاة في جلسة  
 الاستراحة وكذا لو جلس عن سجود تلاوة ولا استراحة قبل قيامه ثم مثل الجلوس لا انحاء الى حد  
 الركع من قعود ليتورك في أثناء التشهد الاخير أو ليفترش في الاول أفادة الشرقاوى وقوله فعلى  
 قيد لول وقوله عمدا قيد ثان ويزاد على ذلك قيد ثالث وهو أن لا يكون خفيفا عهد في الصلاة وقيد رابع  
 وهو أن يكون عالما بالتحريم وقيد خامس وسادس وهما كون الزيادة لغير المتابعة ولغير عذر يخرج  
 بكونه لغير المتابعة فما اذا كان لها كان ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه أو رفع من ركوعه فاقتدى بمن  
 لم يركع ثم ركع معه لم تبطل صلاته بذلك كذا المتابعة وخارج بكونه لغير عذر فالورفع من سجوده  
 الى حد الركع فزعاً من شيء وما لو هوى من قيامه الى ذلك الحد لقتل نحو حة فانه لا يضرب ولا يضرب دفعا  
 بفعل كثير لو صالت عليه وتوقف دفعها على ذلك وما لو قتل نحو قلة وغان أصابه قليل من دمها بحيث لم  
 يحمل أو بمس جلدها وهي ميتة قاله الشرقاوى وقال أحمد بن عمار الدين في منظومته من بحر البسيط:  
 ودم قتل كذا البر غوث منه عفوا ⑤ عن القليل ولم يسمح بجلده  
 فأنها نجست بالموت ما عذروا ⑥ من حملها ناسكا صلي بصبحة  
 سقوله البر غوث بضم الباء وقوله عفوا أي أصحاب المذهب وقوله عن القليل أي مطلقا ولو أصابه بفعله لانه  
 مما تعم به البلوى ويشق الاحتراز عنه وقوله ناسكا أي عابداً مفعول عذروا وقوله بصبحة أي بمصاحبة  
 الجلد حال صلاته فلا تصح لأنها نجاسة غير معفو عنها لعدم المشقة في التحرز عنها هكذا قال شهاب الدين  
 الرملي في الشرح عليها (و) سحادي عشرها (التقدم) أي السبق (على امامه بركنين فعليين) سواء كانا  
 طويلين أم لا وكان التقدم على التعاقب بان ركع المأموم فلما أراد امامه أن يركع رفع ولما أراد الامام أن  
 يرفع سجد فمجرد سجوده تبطل صلاته هكذا في المنهج القويم قال النووي والرافعي فيجوز أن يقدر مثله  
 في التخلف ويجوز أن يخص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أخشاه أمثلة تقدمه بأقل منهما فليس بمبطلا  
 وإن حرم ولو ببعض ركن كان ركع قبل الامام ولم يعتدل قاله الشرقاوى لكن قال ابن حجر في المنهج  
 القويم التقدم ببعض ركن كهذا المثال مكروهة وأما التقدم بركن فعلي تام فحرام كان ركع والامام  
 قائم (والتخلف بهما) أي بركنين فعليين تيامين ولو غير طويلين كان ركع الامام واعتدل  
 وهو للسجود وإن كان الى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد فالامام السجدة الثانية وقام  
 وقرا وهو للركوع والمأموم جالس بين السجدين هكذا في المنهج القويم (بغير عذر) أي في ذلك  
 التقدم والتخلف فالعذر في التقدم هو النسيان أو الجهل فقط فان تقدم على امامه بهما ناسيا  
 أو جاهلا لم تبطل صلاته لكن لا يعتد تلك الركعة ثم لم يعد بعد التذكر أو التعلم فبأن بعد سلام امامه بركنة  
 والعذر في التخلف احدي عشرة صورة الأولى أن يكون بطيء القراءة والعجز خلق لا الوسوسة ثقيلة  
 والامام معتد لها والبطء الخلق هو الذي لا يمكنه تركه أما الوسوسة الثقيلة فليست بعذر فلو تخلف لتلك  
 الوسوسة فان أتم الفاتحة قبل أن يهوى الامام للسجود أدرك الركعة والألزومة المفارقة والابطال  
 صلاته وتلك الوسوسة هي التي مضى فيها زمن يسع القيام أو معظية وهذا ما نقله الشرقاوى عن الحلبي  
 لكن نقل الشيخ عثمان السويدي عن القليوبي أنها بقدر ما يسع ركنا قصيرا ثم نقل السويدي والشرقاوى  
 عن الحلبي أنها بحيث يكون زمنها يسع بركنين فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل لكن ضعفه  
 الشرقاوى وأما الوسوسة التي مضى فيها زمن لا يسع ذلك فهي وسوسة خفيفة الثانية أن يكون عالما  
 أو شاكا قبل ركوعه ويعد ركوع امامه أنه ترك الفاتحة الثالثة أنه نسي الفاتحة حتى ركع  
 امامه وتذكر قبل أن يركع الرابعة أنه موافق واشتغل بسنة كدعاء افتتاح وتعوذ وكذا اذا

والتقدم على امامه  
 بركنين فعليين  
 والتخلف بهما بغير عذر  
 من احرامه حتى ينعم  
 الاركان كلها فلو مات  
 وقد بقي عليه شعرة  
 من الحلق لم يسقط  
 الفرض ان كان ذلك  
 النك فرضا ومن ترك  
 شيئا من الواجبات  
 ولو عمدا فسكه صحيح  
 ويلزمه بتركه دم ولا  
 يلزمه شيء بترك السنن  
 فصل في من لم يرد  
 الاحرام أن يتنظف قبل  
 الاحرام بازالة الاوساخ  
 والاذفار وشعر الابط  
 والعانة ويغتسل  
 للاحرام وينظف في بدنه  
 فقط ويلبس ازارا  
 ورداء أبيضين ان كان  
 ذكرا ويصلي ركعتي  
 الاحرام ثم ينوي ويلبي  
 ويسن الاكثر من التلبية  
 في دوام الاحرام  
 فصل في وقت  
 الوقوف الزوال من



سكت الخامسة انه انتظر سكتة امامه المسنونة بعد الفاتحة لقراءة السورة فركع عقب الفاتحة أو قرأ  
 ما لا يمكن المأموم معه الفاتحة السادسة انه نام في التشهد الاول متمكنا فانتبه من نومه الا وامامه راكع  
 أو في آخر القيام السابعة انه اشتبه عليه تكبير الامام بان سمع تكبيرة الامام للقيام بعد الركعة الثانية لظنها  
 تكبيرة التشهد فجلس وتشهد فاذا هي تكبيرة قيام ثم قام فرأى الامام راكعا الثامنة انه كل التشهد الاول  
 بعد قيام الامام عنه عمدا أو سهوا أو غير ذلك الامام ذلك التشهد أو أتى ببعضه التاسعة انه نسي كونه مقتديا  
 وهو في السجود مثلا أو نسي انه في الصلاة فلم يقم من سجدة الاول الامام راكع أو قارب ان يركع العاشرة  
 انه شك هل هو مسبوق أو موافق فوافق هو من أدرك زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل بعد  
 تحريمه وقبل ركوع الامام ولا عبرة بقراءة نفسه ولا بقراءة امامه سواء حضر تحريم الامام أم لا  
 والمسبوق هو من لم يدرك ذلك وان أحرم عقب تحريم الامام الحادى عشر انه طول السجدة الاخيرة فما  
 رفع منها الا والامام راكع أو قرب الى الركوع واذا وجد واحد من هذه الامور وجب التخلف  
 لا تمام قراءته ثم سعى خلف امامه على نظم صلاته ويقتصر له تخلفه بالاركان الثلاثة الطويلة وهي الركوع  
 والسجود ان فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لانها ركعتان قصيرتان فان فرغ من  
 الفاتحة قبل ان يتلوا الامام بالركن الرابع وهو التشهد الاخير والقيام أو ما هو على صورة الركن وهو  
 قعود التشهد الاول ركع وأدرك الركعة ومضى على ترتيب صلاة نفسه وان أدرك الامام بالركن  
 الرابع بأن وصل امام الى محل تجزى فيه القراءة للقيام أو بان جلس للتشهد قبل ان يتم المأموم فاتحته  
 فالمأموم مخير ان شاء تابع امامه فيما هو فيه من القيام أو القعود ويأتى بركعة بعد سلام امامه كالمسبوق وان  
 شاء فارقه بالنية ومضى على ترتيب صلاة نفسه لكن المتابعة افضل وان شرع الامام في الخامس وهو  
 الركوع قبل ان يتم المأموم قراءته ولم ينو المفارقة بطلت صلاته (و) ثاني عشر هاء (نية قطع الصلاة)  
 كان ينوي في الركعة الاولى الخروج منها في الثانية فيضرب ذلك كما لو نوى ان يكفر غدا أو كسبه  
 وخارج بنية القطع نية فعل المبطل فلا تبطل بها صلاته حتى يشرع فيه لانه قبل الشرع تجازم والمحرم عليه  
 انتم هو فعل المنا في بخلاف نية الخروج فانه غير جازم معها (و) ثالث عشر هاء (تعلق قطعها بشيء)  
 وان لم يحصل ولو محالا عاديا كعدم قطع السكين لانه لا يعلق به لا ينافى في الجزم بخلاف الاول  
 وسواء كان التعلق بقلبه أو باللفظ (و) رابع عشر هاء (التردد في قطعها) ومثله التردد في الاستمرار  
 فيها فتبطل حالما فاته الجزم المشروط ودوامه كالإيمان والمراد بالتردد ان يطرأ شك مناقض للجزم  
 ولا عبرة بما يجري في الفكر فان ذلك مما يتبدل به المومنين بل قد يقع في الإيمان بالله تعالى (و) فرع (بقي  
 من مفسدات الصلاة أشياء منها فعل ركن من أركانها مع الشك في النية أى في أصل الإتيان بها أو يكملها  
 وان لم يطل شك ولو كان مع الجهل ومثل الشك فيها الشك في الشروط كالطهارة وما لو شك في النوى كما  
 لو شك هل نوى ظهرا أو عصرا ومثل ذلك في تكبيرة الاحرام ومنها طول زمن مع الشك في النية وان لم  
 يفعل ركنا وضابط طوله ان يكون بقدر ما يسع ركنا ولو قصيرا كالطمأنينة وهي بقدر التلفظ بسبحان الله  
 أما اذا لم يطل بان مضى زمن لا يسع ذلك كان خطره له خاطرا وزال سريعا بان تذكر قبل طول الزمن  
 وإتيانه بركن فان صلاته لا تبطل ومنها صرف نية وهو أربع صور الاول صرف نية فرض الى فرض  
 آخر والثاني صرف نية فرض الى نفل والثالث صرف نية نفل الى فرض والرابع صرف نية نفل الى  
 نفل آخر نعم ان كان منفردا وأدرك جماعة من صرف فرضه الى نفل مطلق دون نفل معين ليدرك  
 فضيلتها أم المعلن كركعتي الضحى فلا يصح القلب اليه لانتقاره الى التعيين حال النية محل سنية صرف  
 ذلك اذا وجدت شئ شرطا لا أول ان يكون في ثلاثية أو رباعية الثاني ان لا يقوم لثالثية فان كان

ونبة قطع الصلاة  
 وتعلق قطعها بشيء  
 والتردد في قطعها  
 يوم ناسع الحجة الى  
 طلوع الفجر يوم  
 المباشر والواجب  
 فيه حضور المحرم  
 بأرض عرفة لحظة من  
 هذا الوقت ليلا أو نهارا  
 والافضل الحضور  
 بها نهارا والبقاء فيها  
 الى الغروب والسنة  
 للحرم أن لا يشتغل  
 في دوام احرامه الا بما  
 يقربه لمولاه عز وجل  
 وأن يصون نفسه حتى  
 عن الكلام المباح الذي  
 ليس فيه منفعة  
 والمحافظة على ذلك  
 يوم عرفة أكد  
 (فصل) وشروط  
 الطواف الطهارة وستر  
 العورة وابتداءه بالحجر  
 الأسود ومحاذاة الحجر  
 بالشق الايسر أول  
 الطواف وآخره  
 ويجعل الطائف الكعبة  
 على يساره مع المشى تلقاء



في ثمانية أو قام لثالثة أي شرع فيها لم يست القلب بل يجوز فيسلم في الركعة الأولى ليدرك الجماعة لأن  
 النقل المطلق يجوز فيه الإقتصار على ركعة الثالث أن يتسع الوقت بأن يتحقق تمامها فيه لو استأنفها  
 فان علم وقوع بعضها خارجا أو شك في ذلك حرم القلب الرابع أن لا يكون الإمام ممن يكره الاقتداء به  
 لبدعة أو غيرها كخالفه في المذهب فان كان يدعي كفسقه أو مخالفا في المذهب كحنفي فلا يست القلب بل  
 يكره وكان لا نفراد أفضل من الاقتداء بذلك عند شيخ الإسلام كالرويان كما قال أبو اسحق أيضا أن  
 الصلاة متفردا أفضل من الصلاة خلف الحنفي الخامس أن لا يبرج جماعة غيرها والآجاء القلب السادس  
 أن تكون الجماعة مطلوبة فلو كان يصلي فائتة بالجماعة القائمة حاضرة أو فائتة ليست من جنس المصلين  
 حرم القلب وكذا لو وجب قضاء الفائتة فوراً أو من جنسها كظهر خلف ظهر جاز ولم يندب فان خشي  
 في الفائتة فوت الحاضرة وجب القلب وكذا إذا كانت الجماعة في جمعة أو منازعة ولو صورة كالواقعة  
 من الصبي وهي قطع استمرار الإسلام ودوامه بقول كان يقول لله ثالث ثلاثة أو فعل كان يسجد لصنم  
 أو بعزم كان يعزم على الكفر أو باعتقاد كان فكر في الصلاة في هذا العالم بفتح اللام فاعتقد قدومه  
 وما أشبه ذلك فيكفر في الحال قطعاً وبطلان صلاته وكذا لو اعتقد عدم وجوب الصلاة لا اختلال النية  
 وما أشبه ذلك كما قاله الحنفي ومنها تقديم الركن الفعلي عمداً على غيره كأن سجد قبل ركوعه أو ركع قبل  
 قرأته الفائتة فانها تبطل لانه يخل بصورة الصلاة أما تقديم القول غير السلام عمداً على غيره كأن كرر  
 الفاتحة أو قدم التشهد (٧) على الصلاة على النبي أو كرره أو تشهد قبل السجود فلا تبطل صلاته لكن لا يعتد  
 بما قدمه بل يجب عليه إعادة في محله ومنها ترك ركن ولو قولاً عمداً بخلاف تركه سهواً العذر فيتركه  
 أن لم يفعل مثلاً من ركعة أخرى والإقام مقامه ولغائفاً بينها وأتى بركعة ومنها اقتداء بمن لا يقتدى به  
 ككفر أو حدث أو غيرهما بان اقتدى به بعد تحريم صحيح منه ومنها تطويل ركن قصير عمداً بان يزيد  
 في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي الجلوس بين السجدة تين على الدعاء الوارد فيه بقدر  
 التشهد فان نقص عن ذلك ولو كلمة لم يضر ولا يعتبر مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا يضر  
 تطويل الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لانه مضمود في الصلاة في الجملة أي في بعض  
 الصور كما في صلاة النازلة ولا تطويل الجلوس بين السجدة تين في صلاة التسبيح خاصة ومنها وجوده  
 في الصلاة ثوباً بعيداً منه بان احتاج في المضى اليه الى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكشف أما لو كان  
 قريباً بان استتر به حالاً بلا أفعال كثيرة دامت صلاته على الصحة والابطال ومنها ظهور بعض ما يستر  
 بالخف من الرجل أو الخرق بكسر الخاء وفتح الراء فجمع خرقه بسكون الراء ومنها خروج وقت  
 مسح الخف لبطان بعض طهارته وهو طهارة رجله حتى لو غسلها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر إذ  
 مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ومنها ترك توجه للقبلة حيث يشترط  
 بان كان في غير شدة خوف ونقل السفر لا انتفاء الشرط.

فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة قال (الذي يلزم فيه نية الامامة) أي على الإمام مع  
 الإحرام (أربع) من الصلوات وهي كل صلاة لا تصح فرادى أحدها (الجمعة) فلو ترك نية الامامة مع  
 الإحرام لم تصح نيته سواء كان من الأربعين أو زائداً عليهم وان لم يكن من أهل وجوبها نعم ان لم يكن من  
 أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم تجب عليه نية الامامة (و) ثانياً (المعادة) وهي المكتوبة المؤداة أو  
 النافلة التي تسن فيها الجماعة الثلاث تفعلاً في وقت الاداء ثانياً جماعة كرجاء الثواب ومن صلى صلاة صحيحة  
 ولو في جماعة ثم أدرك في الوقت من يصلها ولو منفرداً سن له أعادتها معه ويحرم قطعها لان لها حكم الفرض  
 الآتي جواز تركها قبل الشروع وفي جواز جمعها مع الأصلية بيمين واحد وذلك للامر بتلك الاعادة في خبر

فصل في الذي يلزم فيه  
 نية الامامة أربع الجماعة  
 والمعادة

وجبه ويكون خارجاً  
 بجميع بدنه عن جميع  
 البيت والشاذروان  
 وحجر اسمعيل وطوف  
 سبعاً يقينا ولا يقصد غير  
 الطواف بمشيه ويكون  
 الطواف داخل المسجد  
 الحرام ولا تجب في  
 الطواف نية الا اذا كان  
 لغير مناسك وسننه  
 كثيرة منها استلام الحجر  
 الاسود وتقبيله  
 واستلام الركن اليماني  
 والمشى والحفا في  
 الرمل والاضطباع  
 للذكر اذا أراد السعي  
 بعده والدعاء الوارد  
 عن النبي صلى



أبي داود وغيره وصححه الترمذي وهو قوله <sup>عليه السلام</sup> إذا صلى في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصلما معا فأنها لك نافلة قال <sup>عليه السلام</sup> ذلك بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليامعه وقالوا صلينا في رحالكما أي بيوتنا وقوله <sup>عليه السلام</sup> مسجد جماعة ليس بقيد بل سهو للأغلب وقوله <sup>عليه السلام</sup> صلينا يصدق بالانفراد والجماعة سواء لم يتوتا الجماعة أم زادت أحدهما بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أروع أو أجمع أو أكثر أو المكان في أشرف <sup>عليه السلام</sup> ثم اعلم أن شروط إعادة اثنا عشر الأولى أن تكون الأولى مكتوبة بمؤداة أو نافلة تسن فيها الجماعة ما عدا وتر رمضان ولو مندورة كعيد نذره أمم الوتر فلا يعاد على المعتمد لحديث لا وتران في ليلة والثاني أن تكون صحيحة وإن لم تغن عن القضاء كصلاة المتيمم لبرد أو بمحل يغلب فيه وجود الماء نعم يستثنى من ذلك صلاة فاقد الطهورين فإنها وإن كانت صحيحة لكنها لا تعاد لأنها لا يتنفل بها فإن لم تكن صحيحة وجبت أعادتها والثالث أعادتها مرة واحدة فقط على المعتمد وقال المزني تعاد خمساً وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك وقال الشيخ أبو الحسن البكري تعاد من غير حصر مالم يخرج الوقت والرابع نية الفرضية والمراد أنه ينوي إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلاً مبتدأ لا أعادتها فرضاً أو أنه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت صلاته والخامس أن تقع كلها جماعة من أولها إلى آخرها فالجماعة فيها كالطهارة لكن يكفي الاقتداء بالرايعة لأن ذلك أول صلاته فالشرط موجود فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة بنية المفارقة وإن اقتدى بآخر فوراً أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وفهم من ذلك أنه لو وافق الإمام أولها لكن تأخر سلامه عن سلامه بحيث عد منقطعاً عنه بطلت صلاته وأنه لو كان المعتمد إماماً فتباطأ المأموم عن إحراره بطلت صلاة الإمام وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيها بعدها امتنع إعادة معهم نعم لو لحق الإمام وهو فسلم ولم يسجد كان للمعيد أن يسجد إن لم يتأخر كثيراً بحيث يعد منقطعاً عنه ولو شك المعيد في ترك ركعة لم تبطل صلاته بمجرد ذلك بل حتى يسلم الإمام لاحتمال أن يتذكر قبل سلامه عدم ترك شيء فلا يحتاج للانفراد برؤية بعد سلام الإمام أما إذا علم ترك ركعة وعدم ترك الإمام لمثلها فبطلت صلاته حالاً والسادس أن تقع في الوقت ولو ركعة فيه على المعتمد والسابع أن ينوي الإمام الإمامة كالجمعة والثامن أن تعاد مع من يرى جواز الإعادة أو نيتها يخرج ماله كان الإمام المعيد شافعيًا والمأموم حنفيًا أو مالكيًا لأنه يري بطلان الصلاة فلا قدوة بخلاف ماله كان المقدي شافعيًا خلف من ذكره في صحة والتاسع حصول ثواب الجماعة حالة الإحرام بها فلو انفرد عن الصف مع إمكان الدخول فيه لم تصح أعادته لكرامة ذلك المقوطة لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح إعادة العزاة إذا لم يكونوا نغمياً أو في ظلة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ والعاشر القيام فيها والحادى عشر أن لا تكون أعادتها للخروج من الخلاف فإن كانت أعادتها لذلك كان يصلي وقد مسح بعض رأسه في الوضوء أو صلى في الحمام أو مع سنان دم من بدنه فإن الأولى باطلة عند مالك والثانية عند أحمد والثالثة عند أبي حنيفة رضى الله عن الجميع سنت أعادتها في هذه الأحوال ولو منفرداً لأن هذه ليست هي الإعادة المرادة فلا يشترط لها جماعة والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شدة الخوف فإنها لا تعاد على الأوجه لأن المبطل المحتمل فيها للحاجة فلا تكرر ونظم العلامة عبد الوهاب الطنطاوى المصرى سبعة من هذه الشروط من بحر الكامل فقال:

شرط المعادة أن تكون جماعة ٥ في وقتها والشخص أهل تنفل  
مع صحة الأولى وقصد فريضة ٥ ينوي بها صفة المعاد الأول  
مفضل الجماعة شادس أو غيره ٥ قيل وتنفل مثل فرض وأجعل

الله عليه وسلم فيه صلاة  
ركعتين بعد تمامه  
وتجزئ. ركعتان بعد  
أسابيع كثيرة والافضل  
أن يصلى لكل أسبوع  
ركعتين

(فصل) وشروط السعي  
الابتداء بالصفا والختم  
بالمروة وأن يقع سعي  
العمرة بعد طوافها  
وسعى الحج بعد طواف  
القدوم أو الافاضة  
والافضل فعله بعد  
طواف القدوم وأن يكون  
الطواف صحيحاً وأن  
يسعى سبعاً يقينا  
• وسفته كثيرة منها  
الطهارة وستر العورة  
والصعود على درج  
الصفا والمروة والمرولة  
بين الميلىن الاخضرين



كالعبد لا نحو الكسوف فلا تعد <sup>صلاة</sup> وجنابة لو كررت لم تمهل <sup>دس بالهني</sup>  
 ومع المعادة أنت تعد بعدية <sup>دس بالهني</sup> تقبل ولا وتر إن صح فعول <sup>دس بالهني</sup>  
 ومضى رأيت الخلف بين أئمة <sup>دس بالهني</sup> في صحة الأولى أعدها بحمل <sup>دس بالهني</sup>  
 لو كنت فرداً بعد وقت أدائها <sup>دس بالهني</sup> فأنع فقها في صلاتك تعدل <sup>دس بالهني</sup>  
 والشخص أهل تفل أي والشرط الثالث أن يكون العبد مستحقاً للزيادة بتلك الإعادة بخلاف فاقده <sup>دس بالهني</sup>  
 الطهورين فإنه لا يتفل بالإعادة على صلاته وكذا من بان فشاد صلاته الأولى فلا تقع الثانية عنها بل يجب <sup>دس بالهني</sup>  
 أعادتها على الصحيح وقيل لا يجب لتبين أن الفرض حينئذ هو الثانية <sup>دس بالهني</sup> قوله أو غيره قيل ونقل مثل <sup>دس بالهني</sup>  
 فرض أي وغير ما تقدم من السنة المذكورة أن تكون الصلاة الأولى فرضاً مؤدي أو نقلاً تسن فيه الجماعة <sup>دس بالهني</sup>  
 غير الكسوف فالمراد به بيان الشرط السابع وليس المراد به بيان الخلاف في الأقوال كما قد يتوهم <sup>دس بالهني</sup>  
 سقوله وجنابة لو كررت لم تمهل أي أن صلاة الجنابة بحسن تكريرها لكن لا تؤخر بالانتظار أما <sup>دس بالهني</sup>  
 أعادتها فلا تسن لأنه لا يتفل بها ومع ذلك تقع نقلاً هكذا في شرح المنهج عن المجموع قال الشوبري <sup>دس بالهني</sup>  
 ويجوز تكريرها ثانياً وثالثاً وأكثر من ذلك ومع ذلك تقع نقلاً ولا ثواب فيها والقاعدة عند <sup>دس بالهني</sup>  
 الفقهاء أن كل شيء منهي عنه لا ينعقد بخلاف هذه الصورة فإنها مستثناة انتهى <sup>دس بالهني</sup>  
 قوله ولا وتر إن صح أي أن الوتر في رمضان لا يصح أعادته وإن كانت الجماعة فيه مسنونة للحديث <sup>دس بالهني</sup>  
 لا وتر إن في ليلة <sup>دس بالهني</sup> قوله فعول أي فاعتمد على هذا القول <sup>دس بالهني</sup> قوله بحمل فعل أمر معطوف على أعد بحذف <sup>دس بالهني</sup>  
 حرف العطف أي ترين وتحسن هذه الإعادة لأنه تسن الإعادة للخروج من خلاف الأئمة ولو كنت <sup>دس بالهني</sup>  
 منفرداً <sup>دس بالهني</sup> قوله تعدل أي ترشد وتصيب الصواب <sup>دس بالهني</sup> (و) ثالثاً (المنذورة جماعة) فإن لم ينو الإمامة مع <sup>دس بالهني</sup>  
 الإحرام فيها أنعدت صلاته فإدعى مع الأئمة <sup>دس بالهني</sup> (و) رابعاً (المتقدمة في المطر) أي المجموعة بالمطر جمع <sup>دس بالهني</sup>  
 تقديم ومثل المطر الثلج والبرد فإن ترك نية الإمامة فيها مع الإحرام لم تنعد صلاته قطعاً وتختص <sup>دس بالهني</sup>  
 رخصة أجمع بمن يصلي جماعة بمكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه بخلاف من يصلي فرادى فلا يجمع <sup>دس بالهني</sup>  
 ومن يمشي في كنف لا يجمع أيضاً لا تنفاه التأذي أو من يابيه عند المسجد نعم للإمام الراتب أن يجمع <sup>دس بالهني</sup>  
 تبعاً للمؤمنين وإن لم يتأذى بالمطر وليس مثله المجاورون في المسجد ولا يشترط وجود المطر في مجيئه من <sup>دس بالهني</sup>  
 بيته إلى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد <sup>دس بالهني</sup> وللحاصل أن الشروط سبعة أحدها أن <sup>دس بالهني</sup>  
 يوجد المطر عند التحرم بالصلاة <sup>دس بالهني</sup> وعند تحمله من الصلاة الأولى وبينهما وثانيتها أن يصلي جماعة <sup>دس بالهني</sup>  
 ولا بد أن لا يتأذى المؤمن عن الإمام بإحرام فان تابوا ولكن أدر كوا بعد إحرامهم معه <sup>دس بالهني</sup>  
 زماناً يسع الفاتحة قبل ركوعه تحتم صلاتهم والأفلا كالإمام لعدم الجماعة وثالثتها أن تكون الصلاة <sup>دس بالهني</sup>  
 بمصلي بعيد عرفاً ورابعها أن يتأذى بالمطر في طريقه وخامسها الترتيب وسادسها الولاء وسابعها نية <sup>دس بالهني</sup>  
 الجمع في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة <sup>دس بالهني</sup>  
 سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر <sup>دس بالهني</sup>  
 قال الإمام مالك ووافقه الشافعي أرى ذلك بعد المطر ولا يجوز الجمع له تأخيراً إلا أن المطر قد <sup>دس بالهني</sup>  
 ينقطع قبل أن يجمع فيؤدي إلى إخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر <sup>دس بالهني</sup> ثم اعلم أن نية الاقتداء <sup>دس بالهني</sup>  
 أو الائتمام أو المأموم أو الجماعة واجبة على المأموم إن أراد المتابعة مطلقاً ولو في أثناء صلاته من غير <sup>دس بالهني</sup>  
 تلك الأربع أما فيها فتجب هذه النية عليه مع الإحرام كالإمام فلو تابع في فعل ولو واحداً أو سلام <sup>دس بالهني</sup>  
 بعد انتظار كثير عرفاً للتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لأنه ربطها على صلاة غيره <sup>دس بالهني</sup>  
 بلا رابط بينهما يتقن بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو تابع في فعل اتفاقاً من غير انتظار أو بعد <sup>دس بالهني</sup>  
 انتظار يسير أو كثير لا للتابعة لكن لو نوى المأموم الائتمام في أثناء صلاته صح مع الكراهة ولا <sup>دس بالهني</sup>

والمنذورة جماعة <sup>صلاة في عذر</sup>  
 والمتقدمة في المطر <sup>صلاة في عذر</sup>  
 للذكر والدعاء ولذكر <sup>صلاة في عذر</sup>  
 الوارد عن النبي <sup>صلاة في عذر</sup>  
 فيه والموالة بين مراته <sup>صلاة في عذر</sup>  
 وبينه وبين الطواف <sup>صلاة في عذر</sup>  
 الفصل في الواجب <sup>صلاة في عذر</sup>  
 في الحلق إزالة ثلاث <sup>صلاة في عذر</sup>  
 شعرات من الرأس بآي <sup>صلاة في عذر</sup>  
 كيفية والافضل للذكر <sup>صلاة في عذر</sup>  
 أن يحلق رأسه كله <sup>صلاة في عذر</sup>  
 بالموسى وللاثنى أن <sup>صلاة في عذر</sup>  
 تقصر من جميع شعر <sup>صلاة في عذر</sup>  
 رأسها بأن يجمع كله <sup>صلاة في عذر</sup>  
 وتأخذ من طرفه قدر <sup>صلاة في عذر</sup>  
 أنملة إلا الذوائب <sup>صلاة في عذر</sup>  
 والسنة أن يستقبل <sup>صلاة في عذر</sup>  
 الشخص القبلة حال <sup>صلاة في عذر</sup>  
 الحلق أو التقصير موبأى <sup>صلاة في عذر</sup>  
 بالتكبير والدعاء <sup>صلاة في عذر</sup>  
 وذكر الله تعالى (وأما <sup>صلاة في عذر</sup>  
 الترتيب) فهو أن تقدم <sup>صلاة في عذر</sup>  
 الإحرام على الكل <sup>صلاة في عذر</sup>



٧ مأموم

(فصل) شروط القدوة  
أحد عشر أن لا يعلم  
بطلان صلاة إمامه  
بحدوث أو غيره وأن  
لا يعتقد وجوب قضائها  
عليه وأن لا يكون  
مأمومًا ولا أمة

والوقوف على الحلق  
والطواف وأما السعي  
فيجوز تقديمه على  
الوقوف إن فعله بعد  
طواف القدوم وليس  
بين الحلق والطواف  
ترتيب

(فصل) يصح الإحرام  
بالعمرة في أي وقت كان  
حتى في أشهر الحج ولا  
يصح الإحرام بالحج  
وحده ولا بالحج  
والعمرة معًا إلا في أشهر  
الحج وهو شوال  
وذو القعدة وعشر ليل  
من ذي الحجة فمن أحرم  
به قبل دخولها أو بعد  
خروجها انعقد إحرامه  
عمرة ومن كان

يحصل في فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام على المعتمد لانه صير نفسه تابعًا بعد أن كان مستقلًا فالأولى  
الاقتصار على ركعتين ويسلم ثم يقتدى خلف ذلك الإمام وكما أن ادخال نفسه مع الإمام في أثناء صلاته  
مكروه كذلك قطعها بغير عذر بخلاف ما إذا كان به كتطويل الإمام فلا يكره ولا يفوت ثوابه لأن  
المفارقة لعذر لا يفوت فضيلة الجماعة ويجوز الانتقال لجماعة أخرى إلا في الجمعة لما يلزم من إنشاء جمعة  
بعد أخرى ولو علم الإجماع أن المستأجر يمتنع من الجماعة وكان شعار الجماعة يتوقف على حضوره فحرم  
عليه إيجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا أن علم أنه يمتنع من الجمعة فيحرم عليه إيجار نفسه بعد الفجر  
هذا إن لم يضطر لذلك والآجيز وأن يني الامامة أو الجماعة مندوبة للإمام في غير ذلك لئلا يضل  
الجماعة من حين وجودها لانه لا يحصل إلا بها ولا يكره وجود هذه النية عليه في أثناء صلاته لانه  
لا يصير تابعًا بخلاف المأموم ولا تعطف نية على ما قبلها

(فصل) في الشروط المعتبرة في القدوة (شروط القدوة) بكسر القاف وضمها (أحد عشر) أحدها  
(أن لا يعلم) أي وأن لا يظن ظنا غالبًا (بطلان صلاة إمامه بحدوث أو غيره) فلا يصح اقتداؤه بمن يظن  
بطلان صلاته كشافعي اقتدى بحسن قريش ما إذا قصد نظر الظن المأموم نقض المس دون  
الإمام وكجتهذين اختلفا في إنا من الماء لأحد هما طاهر والآخرة متنجس فتوضأ كل من إناءه  
أو اغتسل أو طهر إناء أو غسل ثوبه فلا يجوز اقتداء أحدهما بالآخر لأن كلا يظن نجاسة إناء صاحبه  
فاذا زاد الإناء الطاهر على الواحد بان كان ثلاثة مع المتنجس وكثر المجتهد وتطهر كل بما ظنه الطاهر  
بالاجتهاد وأم في صلاة صح اقتداء بعضهم ببعض ووجب إعادة ما صلاه خلف من يتعين البطلان في  
صلاته وهو ثلثي إمامين قال ابن حجر في فتح الجواد ووجه تعيين الثاني للبطلان أن أحد الاناءين نجس  
فاذا اقتدى بالاول صح لاحتمال طهره حتى في ظن المأموم فلما اقتدى بالثاني أيضًا تعين البطلان فيه  
لانه مع صحة اقتدائه بالاول صار الثاني غير محتمل الطهر في ظنه انتهى وبأن ذلك في أكثر من اثنين  
فلو كانوا خمسة والاول في ذلك ومنها واحد نجس وأم في كل صلاته ولم يظن شيئًا من أحوال غيره أو ظن  
طهارة غير الأخير أعاد كل منهم ما صلاه مأمومًا في الأخير قال عثمان السويدي في تحفة الحبيب فاذا ابتدأ  
بالصبح أعادوا العشاء إلا إمامها فبعد المغرب فيحرم عليهم في الأتيام في العشاء ويحرم عليه الائتمام  
في المغرب أه ومثل اختلاف المجتهدين في الاناءين ثم إذا سمع واحد من اثنين صوتًا ينقض  
الوضوء ولم يعلم أن خروجه من أحدهما بعينه وتناكراه فلما اقتدى بهما وجب إعادة ما صلاه  
خلف الثاني منهما ولو علم أو ظن أن الإمام الخنفي مثلاً ترك السجدة بان لم يسكت بعد الإحرام  
بقدرها فلا يصح اقتدائه به (و) ثانيها (أن لا يعتقد) أي المأموم (وجوب قضائها)  
أي وجوب إعادة الصلاة (عليه) أي على الإمام قال السويدي المراد بالاعتقاد هنا الظن ظناً  
غالبًا وليس المراد به ما اصطلاح عليه الأصوليون وهو الجزم المطابق للواقع انتهى أي فلا يصح  
اقتدائه بمن تلزمه إعادة كسليم لبرد أو مقيم تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء أو فاقد الطهورين  
لعدم الاعتداد بصلاته وصح الاقتداء بغيره كستحاضة غير متحيرة ومتيمم لا تلزمه إعادة وما سجد  
خيف ومضطجع ومستلق ولو موميًا وصبي ولو عبدًا وسلس ومستجير أما المتحيرة فلا يصح اقتداء  
غيرها وتلو متحيرة بهاء بناء على وجوب إعادة عليها (و) ثالثها (أن لا يكون مأمومًا) أي مادام  
مقتديا بغيره فلا يصح اقتدائه بمقتدي لانه تابع لغيره بلحقه شهوة ومن شأن الإمام الاستقلال  
وحمل شهوة غيره فلا يجتمع الاقتداء والاستقلال ومثل المأموم المشكوك في مأموميته كان وجد  
رجلين يصلان وتردد إمامهما فلا يصح اقتدائه بواحد منهما من غير اجتهاد أما إذا اجتهد  
فأداه اجتهاده إلى أن أحدهما فقيه أو متيمم دون الآخر صح اقتدائه به ووجب إعادة  
إن تبين كونه مأمومًا والأفلا (و) رابعها (أن لا يكون إمامًا) أي أن يكون إمامًا القاري أميًا



فلا يصح اقتداؤه به أمكنه التعلم أو لا بان مضى عليه زمن وقد بذل فيه وسعه للتعلم فلم يفتح الله عليه شيء  
علم القاري بحاله أم لا لأن الإمام بجهرته تحمل القراءة عن المأموم المسبوق فإذا لم يحسنها لم يصلح  
للتحمل قال الشيخ سليمان البجيرمي فإن أسر في جهرته تابعة المأموم ووجب عليه البحث عن حاله بعد  
السلام فإن تبين أنه غير قاري أعاد وإن تبين أنه قاري ولو بقوله نسي الجهر أو أسررت لكونه جائزاً  
وصدقه المأموم لم يعد وإن لم يتبين حاله لم يعد أيضاً انتهى وكذا لا يصح اقتداء من يحسن سبع آيات  
بمن لا يحسن إلا الذكر لا خلافاً فيها وأما اقتداء الأمامي بماثل له في الحرف المعجوز فمتنه وفي محله فصح  
لماثلتها وأن يتفقا في الحرف المأني به كأن عجز عن راه صراط وأبد لها أحد هما غنياً والآخر لا مالاً  
عجز أحدهما عن راه غير والآخر عن راه صراط أو أحدهما عن الراي والآخر عن السنين مثلاً فلا يصح  
اقتداء أحدهما بالآخر (و) خامساً (أن لا يتقدم) أي المقتدي (عليه) أي الإمام (في الموقف) أي  
في المكان الذي وقف عليه أي أن لا يتقدم المقتدي بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام  
يقيناً فلو اعتمد على عقبه وقدم أحدهما لم يضرب كالأول اعتمد على المؤخرة دون المقدمة والعبرة في القائم  
بعقبه وهما مؤخر قدميه وإن تقدمت أصابعه لم يعتمد عليها وفي القاعدة باليه وفي المضطجع بجنبه  
وفي المستلقي برأسه أن اعتمد عليه والآفا اعتمد عليه من الظهر غيره وفي المقطوعة رجله بما اعتمد عليه  
كحشيتي اعتمد بهما وفي المصلوب بالكشف وفي المعلق بحمل منكبه هذا إذا كان المصلوب أو المعلق هو  
المأموم فقط دون الإمام أما إذا كانا مصلوبين أو معلقين أو الإمام فقط فلا يصح الاقتداء به لانه تلزمه  
الاعادة فإن تقدم عليه في ذلك بطلت صلاته إلا في صلاة شدة الخوف ولو شك هل هو مقدم أم لا كان  
كان في ظلمة ضحت صلاته مطلقاً سواء بجم من قدام الإمام أو من خلفه لأن الأصل عدم الفساد خلافاً لمن  
فصل فقال إن كان قد جاء من خلفه فصلاته صحيحة والأباطلة لأن الأصل تقدمه ولا يضرب في صحة الاقتداء  
عساواته لإمامه لكنها مكرهة مفضلة للجماعة فيندب أن يتأخر عنه قدر ثلاثة أذرع فأقل  
استعمالاً للدب وللاتباع فإن زاد على ثلاثة أذرع فاته فضيلة الجماعة وأن يقف ذكر لم يحضر غيره عن  
يمينه وأن يتأخر عنه قليلاً إظهاراً لرتبة الإمام على رتبة المأموم فإن جاء ذكر آخر وقف عن يساره أن  
أمكن والأخرم خلفه ثم بعد إحرامه يتقدم الإمام أو يتأخران في المسألة الأولى أو يتأخر من هو على  
اليمين في الثانية في حالة القيام لا في غيره وهو أفضل فلو وقف ذلك الذكر عن يسار الإمام أخذ الإمام  
برأسه وأقامه عن يمينه ومثل ذلك مألوف فعل أحد من المتقدمين خلاف السنة استحب للإمام إرشاده إليها  
بيده أو غيرها أن وثق منه بالامتنال والمأموم مثله في الإرشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة  
الفعل القليل ولا فرق بين الجاهل وغيره ولو حضر ذكران ابتداء معاً أو مرتبين اصطفاً خلفه وكذا  
إذا حضرت المرأة أو النسوة ولو جاء ذكر وامرأة قام الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو ذكران  
وامرأة اصطفاً خلفه والمرأة خلفها أو ذكر وامرأة وخشي وقف الذكر عن يمينه والخشي خلفها والمرأة  
تخلف الخشي ويسن أن يقف فيما إذا كثرت أصناف المأمومين خلف الإمام الرجال صفاً ثم الصبيان  
صفاً ثانياً بعد كمال صف الرجال إذا لم يسبق الصبيان إلى الصف الأول فإن سبقوا إليه فهم أحق به  
من الرجال لأنهم من الجنس بخلاف الحنثي والنساء ثم بعد الصبيان النساء وإن لم يكمل صفهم وأن  
تقف ندباً أمامهم وسطحهم فلو أمتهن غير امرأة قدم عليهن وكالمرأة عار أم عراة بصره في ضوء  
فيقف أمامهم ويقفون صفاً واحداً إن أمكن لئلا ينظر بعضهم عورة بعض فإن كانوا عرياناً أو في ظلمة  
تقدم الإمام عليهم ويكره للمأموم وقوفه منفرداً عن الصف الذي من جنبه بل يدخل  
الصف إن وجد سعة بلا خلل بان يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم والأخرم ثم بعد

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ  
عَلَيْهِ فِي الْمَوْقِفِ

بمكة وأراد الحج ووجب  
عليه أن يحرم به منها  
قبل أن يفارق بنيانها  
والأفضل أن يحرم من  
باب بيته أو من حجر  
اسماعيل فإن أراد  
العمرة ووجب عليه أن  
يخرج إلى أطراف  
الحل من أي جهة ويحرم  
منه وأفضل بقاعه  
الجعرانة ثم التنعيم ثم  
الحديبية ومن جاء  
من الآفاق ووجب  
عليه الإحرام من  
الميقات أو الذي يحاذيه  
والمواقيت الشرعية  
خمس ذوالحليفة  
والجحفة ويلزم وقرن  
المنازل وذات عرق  
فصل في الواجب  
في بيت مزدلفة الحضور  
فيها لحظة من النصف  
الثاني من ليلة النحر  
بعد الوقوف والسنة



احرامه جرت في القيام شخصاً من الصف لصطف معه وسن للجروور معاوته بمواقفه فيقف معه صفاً لئلا  
 فضل المعاونة على البر والتقوى ويحرم الجرح قبل الاحرام لانه يصير الجروور منفرداً (و) سادسها  
 (أن يعلم) أي أو يظن (انتقالات امامية) ليمكن من متابعتها كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته  
 أو صوت مبلغ شوا كان يصلي أو لا ولو صبياً أو فاسقاً وقع في قلبه صدقه على المعتمد وقال ابن حجر  
 وبشرط كون المبلغ عدل رواية لان غيره لا يجوز الاعتماد عليه انتهى ومثل ذلك هداية غيره له فلم  
 يعلم به حالاً نظر فان أتى الامام بركنين فعليين قبل العلم به بان ركن واعتدل وهوى الى السجود بطلت  
 صلاة المأموم والآن لم يطل فائدة (و) قال الاثنوي رجل يجوز كونه اماماً لا مأموماً وهو الاصح  
 يصح أن يكون اماماً لا مستقلاً له بأفعاله لا مأموماً اذ لا طريق الى العلم بانتقالات الامام الا أن يكون  
 في جملة ثقة يعرفه بها بان يسميه (و) سابعها (أن يجتمع في مسجد) فيشرط أن يمكن الاستطراق عادة الى  
 الامام ولو بازورار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبار لها فلا يضرب ذلك في المسجد وإن بعدت  
 المسافة وحالت أبنية نافذة اليه ولو ردت أبوابها وأغلقت بان لم يسمر في الابتداء ولو سمرت في الانتهاء  
 فلا يضرب على المعتمد ومثل ذلك زوال سلم الدكة لمن يصلي عليها لانه كله مثنى للصلاة فالجتماع فيه  
 فيجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون لشعارها فان حالت أبنية غير نافذة ضر وإن لم يمنع الرؤية فيضرب الشباك  
 وكذلك تكهين الابواب في الابتداء وزوال سلم الدكة كذلك لانه لا بعد الجامع لها حينئذ مسجداً  
 واحداً والدكة بفتح الدال على وزن قصعة هي المكان المرتفع يجلس عليه والمساجد المتلاصقة المتناذرة  
 بان كان يفتح بعضها الى بعض كالمسجد الواحد وإن انفرد كل منهما بامام وجماعة ولا يضرب كون أحدهما  
 في أعلى من الآخر كان كان أحدهما في سطح المسجد أو منارته والآخر في سردابه أو برز فيه لانه كله مثنى  
 للصلاة نعم بكرة ارتفاعه على امامه وعكسه حيث أمكن وقوفهما على مستوي الحاجة كسليغ فلا يكره  
 والسر داب في المكان الضيق يدخل فيه (أو) يجتمعان (في ثلاثة ذراع) بذراع الأديمي (تقريباً)  
 أخذاً من عرف الناس فانهم بعد ونهما في ذلك مجتمعين فلا تضرب زيادة ثلاثة أذرع وهذه المسألة  
 في غير المسجد وهي أربع صور لا يجمعان إما أن يكونا في فضاء وإما أن يكونا في بناء وإما أن يكون الامام  
 في فضاء والمأموم في بناء وإما بالعكس فاعتبار تلك المسافة هو بين الامام والمأموم أو بين كل صفين  
 أو بين كل شخصين ممن أئتم بالامام خلفه أو بجانبه ولو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجاً فاعتبر المسافة  
 بينهما من طرف المسجد الذي يلي من بخارجه لانه محل الصلاة لا من آخر صف ولا من موقف الامام  
 وبشرط هنا أن يمكن الوصول الى الامام من غير ازورار وانعطاف بخلافه فيما تقدم في مسألة المسجد  
 ويضرب هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الانتهاء فانه لا يضرب لانه يقتصر في الدوام فلا يقتصر  
 في الابتداء ويضرب هنا أيضاً الباب المغلق ابتداءً ودواماً على المعتمد أملاً للباب المفتوح فيجوز اقتداء  
 الواقف بمحذاه الامام والصف المتصل به وكذا من خلفه وإن حيل بينه وبين الامام ويكون ذلك  
 الواقف في حذائه واطمة بينه وبين الامام وهو في حقه كالامام فلا يجوز تقدمهم عليه كما يجوز تقدمهم  
 على الامام بخلاف اقتداء من عدل عن محاذاته فلا يجوز للحائل بينه وبين الامام الا اذا وقف واحد  
 محذاه منفذ في ذلك الحائل ولا يضرب في جميع ما ذكر تخلل الشارع ولو كثر طروقه والنهر الكبير وإن  
 أخرج الى سباحة والنار والبحرين سفينتين لأن هذه لا تعد للجلولة فلا يسمى واحد منها حائلاً  
 (و) ثامنها (أن ينوي القدوة) كان يقول مقتدياً (أو الجماعة) كان يقول جماعة وإن صلحت  
 نيتها للامام أيضاً أو الاثم كان يقول مؤتماً أو المأمومة كان يقول مأموماً (و) تاسعها  
 (أن يتوافق نظم صلاتهما) أي نهجها الواضح في الافعال الظاهرة وإن اختلف عددًا فلا

وأن يعلم انتقالات  
 اماميه وأن يجتمعاً في  
 مسجد أو في ثلثائه  
 ذراع تقريباً وأن  
 ينوي القدوة أو الجماعة  
 وأن يتوافق نظم صلاتهما  
 تقديم النساء والضعفاء  
 الى منى بعد نصف الليل  
 قبل الزحمة وأن يبيت  
 الرجال الاقوياء الى  
 الفجر ثم يصلوا الصبح  
 بها في أول الوقت  
 والافضل أن تكون  
 جماعة ومع الامام ثم  
 يقفوا على المشعر الحرام  
 أو يقربه بعد صلاة  
 الصبح مستغلين  
 بالاستغفار والدعاء الى  
 زيادة الاسفار ثم  
 يتوجهوا قبل طلوع  
 الشمس الى منى فيصلون  
 اليها بعد طلوعها والسنة  
 أن يأخذ الحجاج من  
 مزدلفة سبع حصيات  
 لرمي جمرة العقبة يوم  
 النحر فقط ويأخذوا من  
 منى لرمي أباي التشريق

① لعل: كما لا يجوز



يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة خلف كسوف وبالعكس لتعذر المتابعة ولا يضر اختلاف نية الإمام  
 والمأموم لعدم خش المخالفة فيما فصيح اقتداء المفترض بالمستقل والمؤدي بالقاضي وفي طويلة بقصيرة  
 كظهر بصبح وبالعكس لكنه مكروه ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة قال السويفي والكرامة لا تنفي  
 الفضيلة والثواب لا اختلاف الجهة بل الحرمة لا تنفي الفضيلة كالصلاة في أرض مفضوعة فإن الإمام  
 يصلي الصبح أو المغرب والمأموم يصلي الظهر أو نحوه فتم المأموم صلاته بعد سلام إمامه ولا يفضل  
 متابعتة في قنوت الصبح وتشهد آخر في المغرب وإن لزم على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت وجلسة  
 الاستراحة بالتشهد لأنه لا جل المتابعة فاغتفر له فراقه بالنية إذا اشتغل الإمام بهما مراعاة لنظم صلاته  
 والمفارقة هنا لتعذر فلا يفوت بها فضيلة الجماعة وإن كان الإمام يصلي الظهر أو نحوه والمأموم يصلي  
 الصبح أو المغرب فإذا تم ما توافقا فافارقة بالنية جواز في الصبح وجوباً في المغرب ولا يفضل انتظاره  
 في صبح ليسلم معه وإنما تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة وحمل فضيلة الاعتدال إن كان الإمام تشهد  
 في الجلوس الأول والآب أن قام بلا تشهد فارقته حتماً لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام وكذا إذا  
 جلس ولم يتشهد لأن جلوسه من غير تشهد كاجلوس حينئذ يجب مفارقتة وحمل الاعتدال في الصبح إن لم  
 يخرج خروج الوقت قبل تحلل إمامه والأفلاولى عدمه وإذا انتظرت أطال الدعاء ندباً بعد تشهد ولا يكرر  
 التشهد فلم يحفظ الأدعاء قصيرة ككرره لأن الصلاة لا سكوت فيها وإنما يكرر التشهد خروجاً من  
 خلاف من أبطل الصلاة بتكرير الركن القولي وأما في المغرب فليس له انتظاره لأنه يحدث جلوساً لم  
 يفعله الإمام وإن فعل جلوس الاستراحة فإنه صدق عليه أنه لم يفعل جلوس التشهد الأول لأن جلسة  
 الاستراحة هنا غير مطلوبة ويجوز له انتظاره في السجود الثاني انتهى قول السويفي ملخصاً فلا خش  
 بتطويله لأنه إنما طوّل ما كان فيه الإمام كالجلوس الإمام للتشهد الأول وأتى ببعضه ثم ترك باقيه فيجوز  
 للمأموم إكمالها لأنه حينئذ كالقنوت فإن أتياه فجاز للمأموم وإن تركه إمامه قد أتى بالاعتدال وإنما  
 هو طوّل ما كان فيه الإمام كما أفاده ابن حجر في فتح الجواد (و) عاشرها (إن لا يخالفه في سنة فاحشة  
 المخالفة) أي قبحت فيها كسجدة تلاوة فيجب الموافقة فيها فعلاً وتركاً كسجود يسهر فتجب فيه الموافقة  
 فعلاً لا تركاً بل يسن للمأموم فعله إذا تركه إمامه وكالتشهد الأول فتجب فيه الموافقة تركاً لا فعلاً بل يجوز  
 للمأموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويقوم عابداً ولكن يسن له العود إن كان قيامه عمداً ما لم يقم الإمام  
 فإن كان سهواً وجب العود عليه لمتابعته إمامه ومثل هذا مكرراً لأن المسبوق سلام الإمام مقام ثم تبين  
 أنه لم يسلم لزمه العود ولو بعد سلام الإمام وليس له أن ينوي المفارقة والفرق بين العابد والناسي  
 أن العابد غفوت على نفسه تلك الفضيلة بتعمده وأن الناسي قيامه غير معتد به فهو كالمعدم ففرق بين هذا  
 وبين ما لور كع قبل إمامه ناسياً فإنه غير بين العود والانتظار لفحش المخالفة في قيامه ناسياً دون ركوعه  
 بخلاف ما لور كع قبل الإمام عابداً فإنه يسن له العود وأما القنوت فلا تجب الموافقة فيه لا فعلاً ولا تركاً  
 فإذا فعله الإمام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عابداً وإذا تركه الإمام سن للمأموم فعله إذا أدركه في السجود  
 الأول وجاز مع الكراهة أن أدركه في الجلوس بين السجدة تين فإن كان لا يدركه إلا بعد هوى الإمام  
 للسجدة الثانية وجب تركه إن لم ينو المفارقة فإن أتى به عابداً عابداً بطلت صلاته بمجرد التخلف لأنه قصد  
 البطل وشرع فيه قبل أن يهوى الإمام وإذا تركه فلا سجود عليه لتحمل الإمام عنه وإن لم يطلب القنوت  
 منه وله فراقه بالنية ليقب تحصيل السنة وهو فراق بعذر فلا يكره لكن عدم المفارقة أفضل  
 ومثل هذا مكرراً اقتدى بمن يصلي سنة الصبح فلا يسجد لتركه لأنه لا خلل في صلاته حتى في اعتقاد  
 المأموم لأن الإمام يحمله عنه بخلاف ما لو ترك القنوت تبعاً لإمامه الخفي فيسجد ندباً للسهو وكذا لو تركه

وأن لا يخالفه في سنة

فاحشة المخالفة

ماقت الله منكم

ويكره أخذ الجمار من

الحل أو من محل نجس فإذا

وصلوا منى بعد ارتفاع

الشمس يبدؤن برمي

جمرة العقبة قبل كل شيء

ثم يذبحون ضحايهم

أو هداياهم ثم يحلقون

أو يقصرون وبعد حط

أمتعتهم واستقرارهم

بمنى يتوجهون إلى مكة

فيطوفون طواف

الافاضة ثم يرجعون

إلى منى فيصلون الظهر

بها في أول الوقت

ويبيتون فيها ليالي

أيام التشريق وهذا

المبيت واجب كما سبق

وأقله الحضور بمنى

معظم كل ليلة من هذه

الليالي والأفضل مبيت

كل ليلة بتمامها وسقط



وأن يتابعه  
 هذا المبيت ومبيت  
 مزدلفة عن المعذورين  
 كالرعاة وأهل السقاية  
 فصل شروط الرمي  
 أن يكون باليدان قدر  
 على الرمي بها وأن يكون  
 بالحجر ولو ياقوتا وحجر  
 حديد وأن يسمى  
 رميا وأن يقصده المرمى  
 وأن لم يقع فيه لقوة الرمي  
 بقينا وأن يكون سبع  
 رميات بقينا إلى كل جرة  
 ولو بحصاة واحدة وأن  
 يبدأ في أيام التشريق  
 بالجرة التي من جهة  
 عرفة ثم بالوسطى ويختم  
 بحجرة العقبة وأن  
 يكون بعد دخول وقت  
 الرمي ويدخل وقت رمي  
 جرة العقبة يوم النحر  
 بانتصاف ليلته وأيام  
 التشريق لا يدخل  
 وقت رميها إلا بدخول  
 وقت الظهر ويسقى  
 وقت الرمي كله أداء إلى  
 غروب الشمس آخر

أما المذکور وأتى هو به لأن سهو الإمام يلحق المأموم لأن في صلاة الإمام خللاً نظراً لاعتقاد المأموم  
 وأما السنة التي لا تفحش المخالفة فيها جلسة الاستراحة فلا يضرب إلا تيان بها بل يندب للمأموم أن يأتي بها  
 وأن تركها بالإمام وإذا فعلها الإمام لا يلزم المأموم موافقته في الدوام وأما في الابتداء فيجب موافقته بأن  
 اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة فيلزم موافقته فيه بخلاف ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة  
 كالنهوض فلا يلزم موافقته فيه لعدم فحش المخالفة (و) حادى عشرها (أن يتابعه) بأن يتأخر تحريمه عن  
 جميع تحريم إمامه وأن لا يسبقه بركنين فليكن عاماً عالمياً وأن لا يتأخر عنه بهما بلا عذر فإن قارنه في التحريم  
 ولو شكاً ضراً لا فائدة قال المدابني أعلم أن المقارنة على خمسة أقسام تحرام مبطله أي مانعة من الاعتقاد  
 وهي المقارنة في تكبيرة الإحرام ومنذوبة وهي المقارنة في التأمين ومكر وهي مفوتة لفضيلة الجماعة مع  
 العمد وهي المقارنة في الإفعال والسلام ومباحة وهي المقارنة فيما عدا ذلك وواجبة فيما لم يقرأ الفاتحة  
 مع الإمام لم يدر كمالها في فرع ولو نوى القدوة منفرد في أثناء صلاته تجاز مع الكراهة وتبعه وجوباً  
 فيما هو فيه ولو في ركن قصير كالاعتدال للإمام وهو في ركن طويل كالقيام أو كان أحدهما قائماً والآخر  
 قاعداً نعم لو اقتدى من في التشهد الأخير بمن في القيام مثلاً لم يجز له متابعتها بل ينتظره وجوباً ليسلم معه  
 وهو أفضل فله فراقه وهو فراق بعدد ولا ينظر إلى أنه أحدث جلوساً لم يحدثه الإمام لأن المحذور أحداه  
 بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا أو اقتدى من في السجدة الأخيرة بعد الطمأنينة بمن في القيام أيضاً لم  
 يجز له رفع رأسه من السجود بل ينتظره فيه أن لم ينو المقارنة فإن كان قبل الطمأنينة قام إليه وكل ما فعله  
 المأموم مع الإمام بما فعله قلبه غير محسوب له كان ركع معه بعد أن ركع قبل الاقتداء به وإن فعل الثاني  
 للتابعة ثم أعلم أن ما يلزم المأموم المتابعة فيه باتمامه مما أدركه مع إمامه وإن لم يحسب له تسعة أشياء  
 أحدها الاعتدال ولو كان الإمام في قنوت وثانها وثالثها السجود إن وثراعتها الجلوس بينهما وخامسها  
 الجلوس للاستراحة وسادسها وسابعها الجلوس للتشهدين وثامنها سجود السهو وتاسعها سجود التلاوة  
 أي إذا اقتدى به فيه لزمه متابعتها ويجب أيضاً على القاصر الاتمام إذا اقتدى بمن ثم ولو لحظته ولا يلزم  
 المأموم المتابعة في الفاظ التشهدين والقنوت لأن الواجب المتابعة في الأفعال لا الأقوال لكن يسن له  
 المتابعة فيها حتى لو كان مسبوقاً بالسنة أن يأتي بجميع ألفاظ التشهد من الواجب والمسنون وكذا يسن  
 المتابعة أيضاً في التسيحات والتكبيرات نعم إذا كان الإمام في أحد التشهدين أو في السجود مثلاً ونوى  
 المأموم في هذه الحالة وكبيرة الإحرام فلا يحتاج إذا انتقل إلى إمامه فيما ذكر أن يكبر بل ينتقل  
 سائراً لأن ذلك ليس للمتابعة ولا بما يحسب للمأموم بخلاف ما بعد ما أدركه فيه فيكبر للانتقال إليه  
 وإن لم يحسب له للتابعة للإمام فيه وبخلاف الركوع فإنه أن أدركه فيه فيكبر للانتقال إليه وإن لم  
 يتابعه حال الانتقال لأنه محسوب له وأعلم أن الذي يسقط عن المأموم باتمامه تسعة أشياء أحدها  
 القيام وثانها القراءة إذا أدركه في الركوع وثالثها السجدة في الصلاة التي جهر الإمام فيها ولو مصرية  
 فالعبرة بالمعول لا بالمشروع وذلك إذا سمعها من الإمام فإن لم يسمعها لضم أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه  
 أو أسراراً ولو في جهريه لم يسقط عنه وثراعتها الجلوس في الصلاة الجهرية فلا يجهر لأنه ربما يشوش  
 على الإمام أو غيره وخامسها وسادسها التشهد الأول والجلوس له إذا تركها الإمام عمداً أو سهواً  
 فتركها المأموم بغيره وجوباً لأنها ثمة تفحش في المخالفة ويفارقان القنوت بأن الإمام والمأموم فيه  
 اشتراك في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وأما في السجدة منفرد بالجلوس والقول ولو جلس الإمام  
 للاستراحة لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة وسابعها القنوت إذا سمعها إذا السنة فيه أن يؤمن في الدعاء  
 ويسكت أو يوافق في الثناء أو يقول أشهد أو صدقت وبررت ولا تبطل به الصلاة على المعتمد ويقتصر  
 على ما



الخطاب هنا لانه مطلوب الوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلي للتوذن فانه لا يقتصر لعدم طلبه وعدم  
 الرابطة ومن الدعاء للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت بلفظ الخبر كصلى الله على سيدنا محمد لان المراد  
 الدعاء فيؤمن فيها وكذا من اوله الى لفظ قضيت وسماين ذلك كله ثناء فيوافق فيه أو يسكت أو يقول ما مر  
**فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة** (صور القدوة) الممكنة من حيث هي (تسع تصح في خمس)  
 (أحدها) قدوة رجل برجل (و) ثانيا (قدوة امرأة برجل) (و) ثالثا (قدوة خنثى برجل) (و) رابعا  
 (قدوة امرأة بخنثى) (و) خامسا (قدوة امرأة بامرأة وتبطل في أربع) (الاولى) قدوة رجل بامرأة  
 فلا يصح اقتداؤه بها لان شرط الاقتداء أن لا يكون الامام أنقص من المأموم بالانوثة أو الخنثى فخير  
 ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا (و) الثاني (قدوة رجل بخنثى) فلا يصح اقتداؤه به لنقص الإمام عن  
 المأموم (و) الثالث (قدوة خنثى بامرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لذلك ولأن المرأة لا تصح امامتها الا لمثلها  
 يقينا لقوله صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (و) الرابع (قدوة خنثى بخنثى) فلا يصح اقتداؤه  
 بمثله لجواز كون المأموم رجلا والامام أنثى ويصح مع الكرامة اقتداء رجل  
 بخنثى اتضحت ذكوريته واقتداء خنثى أنوثته بأننى قال ابن حجر في فتح الجواد فالخنثى المقتدى  
 بالمرأة يحتمل ذكوريته والمقتدى بالرجل يحتمل أنوثته وفي الخنثى بالخنثى يحتمل أنوثته الامام وذكره  
 المأموم أمرا اقتداء المرأة بالكل واقتداء الخنثى والرجل بالرجل فصحيح اذا لا يحذور اهـ الفائدة في قال  
 أبو بكر بن عبد الرحمن السبتي الخنثى هو الذي له ذكر الرجال وفرج النساء فلا يخلو من كونه رجلا  
 أو امرأة فيعرف حاله بأشياء أحدها البول فان كان يبول من الذك ففوه رجل وان كان يبول من الفرج  
 ففوه أنثى وان كان يبول منهما جميعا على الدوام فقال الإمام ابن الصباغ والمحامل يعتبر السابق منهما  
 فان لم يكن فيعتبر ما تأخر انقطاعه فان استويا فهل يعتبر بالاكثر قدرا فيه قولان الاصح لا يعتبر الثاني  
 في المنى والحيض والحبل فان أمني من الذك ففرج رجل وان أمني من الفرج أو حاض فامرأة وان أمني  
 من الذكر وحاض من الفرج فشكل أما لو حبل وولدفوه امرأة يقينا وهي دلالة مقدمة على سائر  
 الدلائل لانها يقين ولو بال من الذكر وحاض من الفرج فهل يعتبر بالمبال أو يتعارضان ويسقطان  
 ويبقى الإشكال وتجهان لم يظهر هما الثاني أنه مشكل الثالث الرجوع الى قوله بعد البلوغ ويسأل عما عمل  
 قطعه اليه ان لم يعرف حاله فان قال أميل الى النساء فهو رجل وان قال أميل الى الرجال فهو امرأة فتنى  
 أخبر بذلك حكمه ولا يقبل رجوعه عنه بعده الا اذا أخبر أنه فرج ثم ولد ولذا خفيته يتقن أنه  
 امرأة فنقص ما مضى من الحكم بذكوريته أمانات اللحية ونهود الثدي وعدد الاضلاع فلا اعتبار  
 بها على الاصح اهـ وقال محمد سبط المارديني والخنثى المشكل فسان قسم له لرجل أى من الذكر  
 والبطين وآلة النساء جميعا وقسم له ثقبه يخرج منها البول لانه آلة من الآتين وهذا الثاني مشكل  
 لا يتضح مادام صبيا فاذا بلغ أمكن انصاحه والاول قد يتضح وان كان صبيا وقد لا يتضح اهـ (فرع)  
 قال النووي ويكون في البقر فقد جاء في جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج أنثى ولا ذكر الثور  
 وانما لها عند ضرعها ثقب يخرج منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لانها اما ذكر  
 أو أنثى وكلاهما تجزى لانه ليس فيه ما ينقص اللحم وأفتهم بذلك تجزى  
**فصل في شروط جواز جمع التقديم** (شروط جمع التقديم) سافرا ومطرا (أربعة) أحدها (البداة  
 بالاولى) لان الوقت لها والثانية تبع فلو صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب لم يصح لان التابع  
 لا يتقدم على متبوعه وله لمادة الاولى بعد الثانية ان أراد الجمع (و) ثانيا (نية الجمع فيها) أى

**فصل في صور القدوة**  
 تسع تصح في خمس  
 رجل برجل وقدوة  
 امرأة برجل وقدوة  
 خنثى برجل وقدوة  
 امرأة بخنثى وقدوة  
 امرأة بامرأة وتبطل  
 في أربع قدوة رجل  
 بامرأة وقدوة رجل  
 بخنثى وقدوة خنثى  
 بامرأة وقدوة خنثى  
 بخنثى  
**فصل في شروط جمع**  
 التقديم أربعة البداءة  
 بالاولى ونية الجمع فيها  
 أيام التشريق فمن فاته  
 رمى يوم من الايام أتى به  
 في بقيتها ليلا أو نهارا  
 لكنه يقدم رمى اليوم  
 الفائت على رمى الحاضر  
 ويدخل وقت المطلق  
 وطواف الافاضة بنصف  
 ليلة النحر ويستمر الى  
 آخر العمر ويدخل  
 وقت ذبح الضحية  
 والهدى الذي ساء  
 المحرم بالحج الى الحرم  
 اذا طلعت الشمس م  
 النحر ومضى قدر صلاة  
 العبد وخطبته وه نحر



في الصلاة الاولى قبل التحلل منها ليمتد التقديم المشروع عن التقديم شهراً أو عتاً كان يقول نويت  
أصلي فرض الظهر مجموعاً بالعصر (و) ثالثاً (الموالاته بينهما) أي بين الصلاتين قال السيد يوسف  
الزبيدي في إرشاد الانام بأن لا يفصل بينهما طويلاً وكذلك بقدر ركعتين بأقل مجزئاً فإن اختلف شرط  
من هذه الثلاثة صلى الثانية في وقتها وهذه الشروط الثلاثة سنن في جمع التأخير انتهى (و) رابعاً  
(دوام العذر) أي بقاء السفر إلى الإحرام بالثانية فلو أقام في أثناءها لم يضرب فلا يشترط دوامه إلى  
تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا جمع وإن سافر عقب الإقامة لزوال السبب وهو السفر فيتعين تأخير  
الصلاة إلى وقتها وإنما يشترط بقاء السفر ليوازن العذر بالجمع وإن لم يقارن عقد الاولى كما لو شرع في الظهر  
مثلاً بالبدن وهو في سفينة فسارت السفينة فنوى الجمع في أثناء الصلاة الاولى فيصحب وكذا يشترط بقاء  
وقت الاولى إلى عقد الثانية وإن خرج في أثناءها ويشترط أيضاً صحة الاولى يقيناً أو ظناً فيجمع فاقد  
الظهورين والمقيم ولو لم يحل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد وكذا المستحاضة وأما المتحيرة فلا  
تجمع تقديمها لا تنفاه صحة الاولى يقيناً أو ظناً لا احتمال وقوعها في الحيض وأما الجمع للمطر فيشترط  
وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الاولى ولا يضرب انقطاعه في أثناء الاولى  
أو الثانية أو بعدهما.

فصل في شروط جواز جمع التأخير (شروط جمع التأخير اثنتان) (أ) نية التأخير وقد بقي  
من وقت الصلاة (الاولى ما يسعها) أي تامة إن أراد تمامها ومقصورة إن أراد قصرها كان يقول إذا  
أراد تأخير الظهر إلى العصر نويت تأخير الظهر إلى العصر لا جمع بينهما وإذا أراد تأخير المغرب إلى  
العشاء فيقول نويت تأخير المغرب إلى العشاء (و) ثانيهما (دوام العذر) وهو السفر (إلى تمام) الصلاة  
(الثانية) فلو أقام قبل تمامها وقعت الاولى قضاء سواء قدمها على الثانية أو أخرها عنها لأنها تابعة للثانية  
في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها لا تنبيه كما علم أن ترك الجمع أفضل للخروج من خلاف أبي حنيفة  
حيث منعه ولأن فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته ويستثنى منه الحاج بغيره ومردلفة ومن إذا  
جمع فحصل جماعة أو خلا عن حدثه الدائم أو كشف عورته فأجمع أفضل وكذا من وجد من نفسه كراهته  
وشك في جوازه أو كان ممن يقتدى به ونحو ذلك وأما من خاف قوت الوقوف أو قوت استنقاذ أسير  
أو ترك الجمع فيجب عليه ذلك الجمع حينئذ كما قاله الزيادي في فرع قال الشارقي ويمتنع الجمع بمرض  
ووحل وهو الطين الرقيق وظلمة على المعتمد وقال الزيادي واختير جوازه بالمرض تقديمًا وتأخيرًا  
ويراعى الأرفق به وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة  
المطر بحيث يبل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس في الفريضة  
وهو الوجه لإخاتمة ذكر في فتح المعين نقلاً عن تحفة المحتاج أن من أدى عبادة مختلفاً في صحتها من غير  
تقليد للقائل بها لزمه أعادتها لأن إقدامه عليها ثبت

فصل في شروط القصر (شروط القصر سبعة) بل أحد عشر أحدها (أن يكون سفره مرحلتين)  
أي يقيناً ولو قطع هذه المسافة في لحظة لكونه من أهل الخطورة سواء قطعها في بر أو بحر وما بسير الاثقال  
أي الحيوانات المثقلة بالأحمال مسيرة يومين معتدلين أو ليلتين كذلك أو يوم ويلة ولو غير معتدلين مع  
اعتبار الحظ أي النزول والترحال أي السير والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقدرها على  
الشرب ملى باثنتين وعشرين تمهلاً ونصف (و) ثانيها (أن يكون) أي سفره (مباحاً) أي في ظنه وإن  
لم يكن مباحاً في الواقع كما يقع لبعض الأمراء أنه يرسل مكتوباً فيه قتل إنسان ظناً أو نهب بلدة ولم  
يعلم من معه المكتوب بذلك فيقصر لأن سفره مباح في ظنه وكذا لو خرج لجهة معينة بتعا لشخص

والموالاته بينهما ودوام  
العذر

فصل في شروط جمع  
التأخير اثنتان نية التأخير

وقد بقي من وقت  
الاولى ما يسعها ودوام  
العذر إلى تمام الثانية

فصل في شروط القصر  
سبعة أن يكون سفره  
مرحلتين وأن يكون

مباحاً

إلى آخر أيام التشريق  
ومن سنن الرمي أن

يكون باليد اليمنى وأن  
يكون الجصى قدر الباقلا

وأن يفله وأن يكبر مع  
كل حصاة وأن يستقبل

القبلة حال الرمي في أيام  
التشريق وأن يدعو الله

تعالى مستقبل القبلة بعد  
رمي الجمرتين الاولى والثانية

فصل في طواف  
الوداع واجب على كل



ولا يعلم سبب سفره والمراد بالمباح ما قبل الحرام فيشمل الواجب كسفر حج والندوب كزيارة قبره  
 والمكروه كسفر التجارة في أكفان الموتى أو منفردا وكذا مع واحد فقط لكن الكراهة في هذا  
 أخف من الكراهة للسفر دنع ان كان الله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة  
 لم يكره في حقه ما ذكر وكذا لو دعت حاجة إلى العُد والافتراق عن الرفقة إلى حد لا يلحقه غوهم والمباح  
 المستوى الطرفين كسفر التجارة في غير ذلك فلا قصر للعاصي بسفره ولو صورة كما لو هرب الصبي من  
 وليه فلا يقصر لأن سفره من جنس سفر المعصية للتعنه شرعا ومن سفر المعصية أن تعب نفسه أو دابته  
 بالركض بلا غرض شرعي وكذا السفر مجرد رؤية البلاد لأنها ليست بغرض صحيح ثم اعلم أن المكافر  
 العاصي ثلاثة أقسام الأول عاص بالسر والثاني قصد به المعصية وغيرها كأن قصد به قطع الطريق وزيارة  
 أهله فهذا أن تاب فأول سفره محل توبته فان كان الباقي طويلا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر  
 كالقصر والجمع أو قصرًا في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك ككل الميتة ترخص وان كان الباقي قصيرا  
 في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم يترخص والثاني عاص في السفر كن زنى أو شرب خمر أو هو  
 قاصد الحج مثلا فلا يمتنع عليه الترخص والثالث عاص بالسفر في السفر كأن أنشأ طاعة ثم قلبه معصية  
 فان تاب ترخص مطلقا وان كان الباقي قصيرا ولو كان المسافر كافرا ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وان  
 كان الباقي دون مسافة القصر لأن سفره ليس بسبب معصية وان كان عاصيا بالكفر (و) ثالثا العلم  
 بجواز القصر فلا قصر لجاهل به من أصله أو في الصلاة التي نواها لأمر خاص عرض له وكالجاهل  
 المذكور من ظن الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تنعقد صلاته في صورتين بلا خلاف  
 في الأولى وان قرب إسلامه لتلاعه ومثلها الثانية لفرضه أذ لا يعذر أحد بجعل مثل ذلك ويعلم من عدم  
 انعقادها أنه بعيدا مقصورة وهو كذلك على المعتد (و) رابعا (نية القصر) فمنها ما لو نوى الظهر  
 مثلا ركعتين سواء نوى ترخصا أو أطلق أم لا نوى ركعتين مع عدم الترخص فان صلاته تبطل لتلاعه  
 ومنها ما لو قال أؤدي صلاة السفر فلو نوى الإتمام أو أطلق أتم لأنه المنوي في الأولى والأصل في الثانية  
 ومنها أن يقول نويت أصلي الظهر مقصورة قال الزيادي ولو نوى القصر خلف مسافر متم صبح لأنه من  
 أهل القصر في الجملة حيث جهل حاله أي وتلفونية القصر فان عليه متم صبح صلاته لتلاعه كما أفتى  
 به شيخنا الرملي انتهى وأما تشترط نية القصر لأنه خلاف الأصل بخلاف الإتمام فلا يحتاج إلى نية  
 لأنه الأصل وتكون نية القصر (عند الإحرام) أي معه كأصل النية فلو نواه بعد الإحرام لم ينفعه  
 (و) خامسها أن تكون الصلاة رباعية وهي الظهر والعصر والعشاء وهي المكتوبة أصالة وان  
 وقعت فلا دخلت صلاة الصبي والمعدة فله قصرها جوازا ان قصر أصلها وهو الأولى فان أتمها أتمها  
 وجوبا (و) سادسها (دوام السفر) أي يقينا (إلى تمامها) أي الصلاة فلو انتهى سفره فيها كان بلغت  
 نية هو فيها دار اقامته أو شك في انتهائه أتم لزوال سبب الرخصة في الأولى وللشك فيه في الثانية (و)  
 سابعها (أن لا يقتدى بتميم) مقيم أو مسافر (في جزء من صلاته) أي وان قل كان أدركه آخر الصلاة ولو  
 أحدث هو عقب اقتدائه به فلو أتم به ولو لحظة أو في جمعة أو صبح لزمه الإتمام لما روي عن  
 ابن عباس لما سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعًا إذا اتم بمقيم فقال في جوابه تلك السنة أي  
 الطريقة الشرعية ولو اقتدى بمسافر وشك في نية القصر فنوي هو القصر جازله القصر ان بان الامام  
 قاصرا لان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان أنه متم أولم يتبين حاله لزمه الإتمام ولو علق نية القصر  
 على نية الإتمام كان قال ان قصر قصرت والإتمام تمت جازله القصر ان قصر الامام لان هذا  
 تصريح بالواقع ولزومه الإتمام ان أتم الامام أولم يظهر ما نواه الامام فليزومه الإتمام احتياطا في تنبيهه

والعلم بجواز القصر ونية  
 القصر عند الإحرام  
 وأن تكون الصلاة  
 رباعية ودوام السفر  
 إلى تمامها وأن لا يقتدى  
 بتميم في جزء من صلاته

من سافر من مكة إلى  
 وطنه أو إلى مسافة  
 القصر أو إلى محل يريد  
 أن يقيم فيه أربعة أيام  
 صحاح ويجب بتركه دم  
 على غير المذخور ويجب  
 السفر عقبه فوراً فان  
 تأخر بعده زمان يسع  
 ركعتين بطل وداعه الا  
 ان تأخر لدعاء بعد  
 ركعتيه وعند شرب  
 زمزم وفي الملتزم  
 أو تأخر لشغل السفر  
 كسراء الزاد وشد  
 الرحال فلا يبطل وان  
 طال تأخره لذلك ومثل  
 ذلك ما لو قامت صلاة  
 الجماعة بالفعل بعد  
 فراغه فصل معهم  
 وانصرف فوراً والسنة  
 بعد ركعتيه أن يأتي



بقي من شروط القصر أربعة أشياء الأول قصد موضع معلوم من حيث المسافة بان يعلم أن مسافته  
 في حلتان فكثر شواهاً كان شعياً كبيت المقدس أو غير معين كالشام أو ليس المراد به معلوم العين لأن ذلك  
 ليس بشرط بل المدار على عليه بطول السفر في ابتدائه بان يقصد قطع مرحلتين فأكثر كقوله (إن أذهب  
 إلى الشام) ومن ذلك طالب أبق علم أنه لا يجده في دون مرحلتين وإذا نوت الزوجة أنها متى تخلصت من  
 زوجها رجعت أو العبد أنه متى اعتق رجع فلا يقصر إن قبل مرحلتين ويقصر إن بعد هما ولو تبع  
 الزوجة زوجها أو العبد سيده أو الجندی وهو المقاتل للكفار أميره ولم يعرف كل واحد منهم مقصده فلا  
 قصر له قبل بلوغه مرحلتين فإن بلغها أقصر فلو نوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه  
 لم يقصر لأن نيته كعدم نعم الجندی غير المثلث في الديوان له القصر لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلاف  
 المثلث في الديوان لأنه لا ينفك عن يده الأمير كبقية الجيش وأما الهاشم وهو من لا يدري أين يتوجه  
 فلا يقصر مادام هائماً وإن طال تروده لأن سفره غرضه غير غرض حرام قاله الزبائدي  
 والثاني التحرز عما ينافي نية القصر في دوام الصلاة كنية الإمام والتردد في أنه يقصر أو يتم والشك  
 في نية القصر وإن تذكر في الحال أنه نواه فلو نوى الإتمام بعد نية القصر أو تردد في أنه يقصر أو يتم بعد  
 نية القصر مع الإحرام أو شك في نية القصر فلا يقصر في جميع ذلك والثالث أن يكون سفره لغرض صحيح  
 كزيارة وتجارة وحج لا مجرد التنزه أي التباعد من البيوت إلى البساتين مثلاً ورؤية البلاد فإن ذلك  
 ليس من الغرض الصحيح لأصل السفر بخلاف ما لو كان لمقصده طريقتان طويل وقصير وسلك  
 الطويل لغرض التنزه فإنه يكون غرضاً صحيحاً للعدول عن القصير إلى الطويل فيقصر حينئذ وكذا  
 لو سلك الطويل لغرض ديني كزيارة وصلة رحم أو ديني كسهولة الطريق وأمنه لأن سلكه مجرد  
 القصر ولم يقصد شيئاً لأنه طول على نفسه الطريق من غير غرض معتد به والرابع مجاوزة البلد  
 مثلاً أن لم يكن له سور مختص به أو مجاوزة سورة إن كان له سور كذلك والسور هو البناء المحيط بالبلد  
 والحاصل أن المسافر من العمر أن يبدأ سفره بمجاوزة سور مختص ببلده جهة مقصده فإن لم يوجد له  
 سور كذلك فمجاوزة الخندق قاله محمد بن يعقوب وفي القاموس الخندق كجفر تخفير حول أسوار  
 المدن فإن لم يوجد خندق فمجاوزة القنطرة وهي القوس صرة أمام البلد الذي يخرج منه فإن لم يوجد شيء  
 من ذلك فمجاوزة العمران والمسافر من الخيام مبتدأ سفره بمجاوزة تلك الخيام ومرافقتها كطرح  
 الرماد وملعب الصبيان مع مجاوزة غرض وإذا ن سافر في عرصة ومهبط إن كان في ربة بضم الراء على  
 الأكثر والفتح لغة بني تميم والكسرة لغة وهي المكان المرتفع ومصدان كان في وهداة أي أرض منخفضة  
 هكذا إن اعتدلت الثلاثة والمسافر من محل لا عمران به ولا خيام مبتدأ سفره بمجاوزة رحله أي مأواه  
 في الحضر ومرافقته وهكذا كله في سفر البر أو سفر البحر المتصل ساحله بالبلد فالمعتبر جري السفينة  
 أو الزورق إليها آخر مرة إن كان لها زورق فيترخص من بالسفينة ومن بالزورق بمجرد جري الزورق  
 وإن لم يصل إلى السفينة وإن لم تسر بالفعل وأما مادامت تذهب وتعود فلا يترخص ومحل هذا أن لم يجر  
 محاذية للبلد فإن جرت محاذية لها فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما مر في البر بان العرف لا بعده هنا  
 مسافراً إلا بذلك وينتهي سفره بوصوله إلى ما شرطت بمجاوزته في خاتمة ذكر النوى في الروضة  
 والرافعي في الشرح الصغير المسمى بالعزيز أن الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر  
 والفطر ومسح الخف ثلاثة أيام وأجمع على الإظهار والذي يجوز في القصير أيضاً أربع ترك  
 الجمعة وأكل الميتة وليس مختصاً بالسفر واليتم واسقاط الفرض به وليس مختصاً بالسفر أيضاً والتنفل  
 على الدابة وزيد على هذه الأربعة أمور منها سفر المودع بالوديعة بعذر وسفر الزوج بأحدى

الملتزم ويلصق به بطنه  
 وصدرة ويبسط يديه  
 عليه ويضع خده  
 الأيمن أو جبهته عليه  
 ويدعو بما أحب  
 والأفضل أن يكون  
 بالوارد عنه <sup>عليه</sup> ثم  
 يشرب من ماء زمزم  
 ويتصلع منه ثم يعود  
 إلى الحجر فيستلمه  
 ويقبله ويسجد عليه  
 ثلاثاً ثلاثاً ثم ينصرف  
 تلقاء وجهه مستديراً  
 البيت إذا خرج من  
 المسجد لأعلى ظهره  
 ويخرج من باب الوداع  
 ويكره أن يقف على باب  
 المسجد عند خروجه .  
 الفصل في المحرمات  
 بالأحرام سبعة  
 (الأول) اللبس عمداً  
 فيحرم على الذكر  
 ستر رأسه ولبس الخيط  
 في أي عضو من أعضائه  
 ويحرم على الأنثى  
 ستر وجهها ولبس  
 القفاز في يديها وتجب  
 به القديبة (الثاني)  
 الدهن لشيء من شعر



نساءه بقرعة ذكره الشراوى <sup>الفرع</sup> في القصر للسفارة أفضل ان بلغ سفره ثلاث مراحل وليس  
 عند عماله ولا ملاحا أي سفانا معه عياله في السفينة والآ فلا تمام أفضل بل يكره له القصر كما نقله الماوردي  
 عن الشافعي فيما اذا لم يبلغ ثلاث مراحل إلا في صلاة الخوف والقصر أفضل وانما كان عدم القصر أفضل  
 فيها اذا لم يبلغ للخروج من خلاف أبي حنيفة فانه يوجب الاتمام ان لم يبلغها والقصر ان بلغها وكذا  
 لا تمام على ملاح يسافر في البحر ومعه عياله في سفينة وفيمن يديم السفر مطلقا كالساعي للخروج من  
 خلاف أحمد فانه أوجب الاتمام عليهما رضي الله عن الجميع وقد يجب القصر كالأخر الصلاة الى أن يبق  
 من وقتها ما لا يسعها الا مقصورة فانه يجب عليه حينئذ القصر وقد يجب القصر والجمع معا فيما اذا أخر  
 الظهر مع القصر ليجمعها جمع تأخير وضاق وقت العصر عن الإتيان بهما تأمينا بان لم يبق منه الا ما يسع  
 أربع ركعات فيجب قصرهما وجمعهما والصوم للسافر أفضل من الفطر ان لم يشق عليه لأن فيه براءة  
 الذمة فان شق عليه بأن لحقه منه نحو ألم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل أما اذا خشي منه تلف منفعة عضو  
 فيجب الفطر فان صام عصي وأجزا وحمل جواز الفطر للسافر اذا رجا إقامة يقضي فيها والإيمان كان  
 محمدا لم يرج ذلك فلا يجوز له الفطر على المعتد لا دأته الى اسقاط الوجوب بالكلية وقال ابن حجر  
 بالجواز وفائدته فيما اذا أفطر في الايام الطويلة أن يقضيه في أيام أقصر منها انتهى من الشراوى والزيادي  
 فصل في شروط فعل الجمعة (شروط الجمعة ستة) (شروط الجمعة ستة) (أن تكون كلها في وقت الظهر)  
 واذا أدرك المسبوق ركعة مع الإمام وعلم أنه ان استمر معه حتى يسلم لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان  
 فارقه أدركها وجب عليه نية المفارقة لتقع الجمعة كلها في الوقت فان خرج الوقت يقينا أو ظنا بغير عدل  
 أو فاسق وقع في القلب صدقه قبل سلامه فوجب عليه الظهر بناء لا استئنافا كغيره من الأربعين وان كانت  
 الجمعة تابعة لجمعة صحيحة حينئذ يسر بالقراءة ولا يحتاج الى نية الاتمام نعم يسر ذلك وانما ظهر ابناء  
 منتمين لانها خلصتا وقت واحد فوجب بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ولا  
 يجوز الاستئناف لانه يؤدي الى إخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على إيقاعها فيه أي ولا بد  
 أن يكون الوقت ثاقبا حتى يسلم الأربعون فيه فلو سلم الإمام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولمهم  
 الظهر بناء لا استئنافا ولو سلم الإمام التسليعة الأولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقي خارجا صححت  
 الجمعة الإمام ومن معه من التسعة والثلاثين بخلاف المسلمين خارجا فلا تصح جمعهم وكذا لو نقص  
 المسلمون فيه عن أربعين كأن سلم الإمام فيه وسلم من معه تسعة والثلاثون خارجا أو سلم بعضهم معه  
 ولا يبلغون أربعين فلا تصح جمعهم حتى الإمام وانما صححت الجمعة للإمام وحده فيما اذا كانوا أحدتين دونه  
 لأن الحديث تصح صلاته فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت (و) ثانيا (أن تقام في خطة  
 البلد) ولو بفضاء بأن كان بمحل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بأبنية البلد بخلاف غير المعدود منها وهو  
 ما ينشأ منه قصر القصر وشواء كان البلد من خشب أو قصب أو غيرهما وشواء لم يثبت الجمعة في المساجد  
 أو غيرها بخلاف الصحراء فلا تصح فيها استقلال ولا تبعاسؤا بهي وخطبتها ومن يسمعها ومنها مسجد  
 انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تتعد الجمعة  
 بالمسافر ولو اتصلت الصفوف وطالت حتى خرجت عن القرية صححت الجمعة الخارجين تبعان كانوا في محل  
 لا تقصر الصلاة الأبعد مجاوزته والا فلا تصح الجمعة وان زادوا على الأربعين ولو كانت الخيام بصحراء  
 واتصل بها مسجد فان عدت الخيام معه بلدا واحدا ولم تقصر الصلاة قبله صححت الجمعة به والا فلا ولو لازم  
 أهل الخيام موضعها من الصحراء لم تصح الجمعة في تلك الخيام ويجب عليهم ان سمعوا النداء من محلهما والا فلا

فصل في شروط الجمعة  
 ستة أن تكون كلها  
 في وقت الظهر وأن تقام  
 في خطة البلد

الرأس أو من شعور  
 الوجه عمدا ولورأس  
 شعرة واحدة بأي دهن  
 وتجب به الفدية أيضا  
 (الثالث) التطيب عمدا  
 في أي جزء من ظاهر  
 البدن أو باطنه أو في  
 شيء من الملبوس بأي  
 نوع من الانواع التي  
 يقصد منها غالبا راحتها  
 الطيبة كالسك  
 والزعفران والورد  
 وتجب به الفدية  
 أيضا (الرابع) الجماع  
 ومقدماته كاللس  
 والتقبيل والمعانقة  
 ويحرم الجماع ولو بغير  
 انزال ويفسد الحج به  
 قبل التحلل الاول  
 والعمرة قبل فراغ  
 أعمالها وتجب بالجماع  
 المفسد بدنة فان عجز  
 عنها فبقره فان عجز  
 عنها فبيع من الغنم فان



لانهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين <sup>أهل النجف</sup> فرع <sup>أهل النجف</sup> قال الشيخ محمد الرئيس في فتواه ان  
 كانت القرى متباعدة وجب على كل قرية الجمعة ان جمعت الشروط <sup>أهل النجف</sup> وضايط العدم اتحاد المراقب  
 كلب الصبيان والنادي وهو محل القوم ومتحدثهم ومطرح الرماد والاستعارة من بعضهم بعضا فان  
 اختلفت قري أي فهي قري كثيرة وان اختلفت فالمتجه فيها ذكر قرية واحدة والتي لم تجمع الشروط مع  
 عدم الاتحاد فهي مع غيرها خارج البلدة فان سمعت النداء وجب عليها الحضور والا فلا انتهى <sup>أهل النجف</sup> قوله  
 في خطة البلد بكسر الخاء أي علامات أبنية البلد ومثل البناء السرب وهو بفتحين ثبت في الارض والكهف  
 أي الغار في الجبل فيلزم أهلها الجمعة وان خلتا عن الأبنية وشترط اجتماع الأبنية عرفا وأن لا يزيد  
 ما بين المنزلين على ثلثمائة ذراع دخلها أو خارجها في محل لا تقصر فيه الصلاة إلا بعد مجاوزته ما تقدم  
 في المسافر نقله الشرع قاوي عن الرحمانى <sup>أهل النجف</sup> وأعلم <sup>أهل النجف</sup> ان إقامة الجمعة لا توقف على إذن الإمام أو نائبه على  
 المعتمد خلافا لابي حنيفة وعن الشافعي والأصحاب أنه يندب استئذانه فيها خشية الفتنة وخروجها من  
 الخلاف أما تعدد ما فلا بد فيه من الإذن لانه محل اجتهاد <sup>أهل النجف</sup> (و) ثالثها (أن تصلى جماعة) قال الزيادي في  
 الركعة الأولى بتسامها بان يستمر معه إلى السجود الثاني فلو صلى الإمام بالاربعة ركعة ثم أحدث  
 فاتم كل منهم وحده أو لم يحدث وفارقوه في الثانية وأتموا مفردين أجزأتهم الجمعة نعم بشرط بقاء العدد  
 إلى سلام الجميع ومتى أحدث واحد منهم لم تصح الجمعة الباقيين انتهى وان كان هو الآخر وان ذهب  
 الأولون إلى اما كنهم ويلزمهم عاداتها جمعة ان امكن والا فظهر اه <sup>أهل النجف</sup> وبهذا بلغز فقال لنا شخص  
 أحدث في المسجد فطلت صلاة آخر في بيته <sup>أهل النجف</sup> (و) رابعها (ان يكونوا اربعين) قال الزيادي أي ولو من الجن كما  
 في الجواهر ولو كانوا اربعين فقط وفهم إمامي قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطان صلاتهم فيقضون فان  
 لم يقصر ولا امام قارى <sup>أهل النجف</sup> صحت جمعهم كما لو كانوا كلهم أميين في درجة واحدة قال الباجوري فشرط كل  
 ان تصح صلاته لنفسه كما في شرح الرملى وان لم يصح كونه اماما للقوم وافق محمد صالح الرئيس بأنه لا تعتقد  
 الجمعة حيث كان فيهم إمامي ويسقط الوجوب عن الباقيين فيصلون ظهرا وقال في فتاويه أيضا اذا دخلوا  
 في الصلاة مع ظن الامية في بعضهم فلا تصح صلاتهم فلاعادة وفاجبة عليهم الا ان قلدوا القائل بجوازها  
 بدون الاربعين وأما ان دخلوا في الصلاة مع ظن استجماع الشروط فلا تجوزة الاعادة لعدم الموجب  
 للاعادة انتهى ولا إمامي هو من لا يؤدي الواجب في القراءة بأبدال حرف بآخر او نقل معنى الكلمة ولو كان  
 عالما جدا والمقصر هو من لم يذل وسعه للتعلم الواجب ادائه فيها ممن يؤديه قال شيخنا يوسف السبلاويني  
 اعلم ان مذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه عدم صحة الجمعة بدون اربعين مستجمعين للشروط واهل  
 القرى الذين لم يبلغوا العدد المذكور ان سمعوا النداء من مكان عال عادة بحيث يعلون انه نداء الجمعة  
 وان لم يميز بين الكلمات في سكون الاصوات والرياح مع معتدل سمع طرف بلدة او قرية اخرى تقام  
 فيها الجمعة بشرطها لزومهم اتيانها وصلاتها معهم والا فلا تلزمهم الجمعة <sup>أهل النجف</sup> فرع <sup>أهل النجف</sup> يجوز تقليد القائل  
 بجوازها بدون الاربعين كأبي حنيفة فانه يجوزها بالاربعة احدثهم الامام ومالك فانه يجوزها ثلاثين  
 او عشرين ولا يكتفى تقليد بعضهم بل لابد من تقليدهم وعلهم بشروط ما يقلدون فيه عند من يقلدون  
 وبين لهم فعل الظاهر قال العلامة الكردي في فتاويه وهو الاحوط خروجا من الخلاف قاله المفتي محمد  
 الحبشي (أحرارا ذكورا بالبين مستوطنين) أي بمحل الجمعة بحيث لا يسافرون شتاء ولا صفا الا الحاجة  
 كزيارة وتجارة فلو استوطن في بلدتين بان كان له مسكنان هما فالعبرة بما فيه اهل وماله وان كان  
 في احد هما اهل والآخر مال فالعبرة بما فيه اهل والا فالعبرة بما اقامته فيه أكثر فان استوت انعقدت به  
 في كل منهما قال الزيادي نقلا عن المصنف اما الصبي المميز والعبد والمسافر فتصح منهم ولا تلزمهم

وان تصلى جماعة وان  
 يكونوا اربعين احرارا  
 ذكورا بالبين  
 مستوطنين

محرم يوم البدنة بسمر  
 مكة واخرج طعاما  
 بقيمتها فان عجز صام  
 عن كل مديوم ما ولا تجب  
 فدية بالمقدمات الا  
 المباشرة بشهوة من غير  
 حائل وفديتها وفدية  
 الجماع غير المفسد شاة  
 مخيرة كما سيأتي  
 (الخامس) عقد النكاح  
 فيحرم نكاح المحرم  
 ولا ينقذ نفسه ولا  
 لغيره لا بالوكالة ولا  
 بالولاية ولو كانت عامة  
 (السادس) ازالة شيء  
 من الشعر او من  
 الاظفار بأي طريق  
 من طرق الازالة وتجب  
 بكل منهما فدية مستقلة  
 ولو مع النسيان ولا  
 تجب الفدية الكاملة



ولا تعتقد بهم وأما المقيم غير المستوطن كن نوى الإقامة أربعة أيام صحاح فتلزمه قطعاً ولا تعتقده  
وتصح منه وكذا المسافر لمصلحة لأنه ليس من أهل الرخص ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمحليها  
وأما المرتد فتلزمه ولا تعتقده ولا تصح منه وأما الكافر الأصلي والمجنون والمغني عليه فلا تلزمهم  
ولا تعتقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا ومن لا تلزمه وتعتقده وتصح  
منه وهو من له عذر من أذارها غير السفر وعرف بهذا أن الناس في الجمعة ستة أقسام قال الشرقاوي  
نقلًا عن القليوبي قوله ستة أقسام أي لأن الأوصاف ثلاثة الزوم والصحة والإبقاء فتوجد كلها  
في مستوفى الشروط وتنتفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الأولان في المقيم المستوطن والآخران  
في المذور والأول فقط في المرتد والثاني فقط في نحو المسافر (و) خامسها (أن لا تسبقها ولا تقارنها)  
في آخر أحرام الإمام وهو الرأى من أكبر (جمعة) أخرى (في تلك البلد) أي في محل الجمعة إلا أن عسر  
اجتماع الناس بمكان ولو غير مسجد كشارع وهو ما يسلكه الناس وكذلك أما لكثرتهم أو لقتال بينهم  
أو لبعد أطراف البلد بأن يكون من بظر فها لا يبلغهم الصوت بشروطه قال الشرقاوي والعبرة بمن يغلب  
فعله لما في ذلك المكان على المعتد وأن لم يحضر بالفعل وأن لم تلزمه كالمراة والعبد وأن لم تصح منه  
كالمجنون قال الزيادي والمعتد أن العبرة بمن يحضر وأن لم تلزمه الجمعة. وأعلم أنه إذا تعددت الجمعة  
لحاجة بان عسر الاجتماع بمكان جاز له التعدد بقدرها وصحت صلاة الجميع على الأصح سواء وقع إحرام  
الائمة معاً أو مرتباً وسن الظاهر مراعاة للخلاف وأما إذا تعددت لغير الحاجة المذكورة فله خمس حالات  
الحالة الأولى أن يقاماً فيبطلان فيجب أن يجتمعوا في محل واحد ويعيدوها الجمعة عند اتساع الوقت ولا  
تصح الظهر بعدها. الحالة الثانية أن يقاماً مرتباً فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها  
صلاة الظهر. الحالة الثالثة أن يشك في السابق والمعية فيجب عليهم أن يجتمعوا في محل واحد ويعيدوها الجمعة  
عند اتساع الوقت وتسب الظهر بعدها. الحالة الرابعة أن يعلم السابق ولم تعلم عين السابقة كان سمع  
مريضاً أو مسافراً أن تكبيرتين متلاحقتين فإخبار بذلك مع جهل المتقدمة منها فيجب عليهم الظهر لأنه  
لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها  
غير معلومة وجب عليهم الظهر وخرج بالمريضين أو المسافرين غيرهما فلا تصح شهادته لفسقه بترك  
الجمعة. الحالة الخامسة أن يعلم السابق وتعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة أي  
فيجب استئناف الظهر فقط لا لتباس الصحيحة بالفاسدة (و) سادسها (أن يتقدمها خطبتان)  
للاتباع بخلاف العيد فان خطبته مؤخرتان للاتباع ولأن خطبة الجمعة شرط لصحتها والشرط مقدم على  
مشروطه ويسن في الخطبتين كونها على منبر فان لم يكن فعلي مرتفع ويسن للخطيب أن يسلم على من عند  
المنبر أو المرتفع وأن يصعد بتؤدة ورفق نقله الزيادي عن محمد الجويني وأن يقبل عليهم إذا صعد المنبر  
أو نحوه وانتهى إلى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع في الجميع  
قال ابن حجر في تحفة المحتاج وأما الأذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية  
لما كثرت الناس ومن ثم كان الإقتصار على الاتباع أفضل إلا للحاجة كان توقف حضورهم على ما بالمنارة.  
تنبيه كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ مرق للخطيب يقرأ الآية والخبر المشهورين بدعة وهو  
كذلك لأنه حدث بعد الصدر الأول قيل وهي حسة لحث الآية على ما يندب لكل أحد من كثرة الصلاة  
والسلام على رسول الله ﷺ لاسيما في هذا اليوم ولحث الخبر على تأكيد نذبات المنصات المفوت تركه  
لفضل الجماعة بل والموقع في الأثم عند كثيرين من العلماء اه. وسن للخطيب أن يشغل يساره بنحو  
سيف ويمنه بحرف المنبر للاتباع الكف والخلف فان لم يجد شيئاً من ذلك جعل اليمنى على اليسرى

م أهل الجمعة

أن لا تسبقها ولا تقارنها  
جمعة في تلك البلد  
وأن يتقدمها خطبتان  
الا في ثلاث شعرات  
أو ثلاثة أظفار في زمان  
ومكان واحد فان تعدد  
الزمان أو المكان وجب  
في كل شعرة وكل ظفر  
مد طعام ولو كثرت  
الشعور والا أظفار  
(السابع) التعرض  
لشيء من صبود البر  
الوحشية المأكولة  
ولو غارح أرض الحرم  
ولا يجب الجزاء فيها  
الا بالاتلاف ولو مع  
النسيان وتجب المأثلة  
في ضمانها فلا تجزى.  
البدنة عن الذي وجبت  
فيه شاة  
(ويحرم) على الحلال  
صيد حرم مكة والمدينة  
ووج الطائف وكذا  
شجرها مطلقاً ونباتها



أو أرسلها والغرض أن يمشع ولا يبعث بها ويقوم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويبادر الخطيب  
بالنزول ليبلغ المحراب مع فراغه من الإقامة ويكره الالتفات في الخطبة الثانية والاشارة بيده أو غيرها  
ودق درج المنبر في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه  
والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة بدعوى فيها وبالغة الإسراع في الثانية وخفض الصوت بها قال ابن حجر  
في المنهج القويم في خاتمة في أفتى السيد محمد صالح بأنه يكره أن يخطب في الجمعة غير الإمام.  
**فصل في أركان الخطبتين** (أركان الخطبتين خمسة) أي أجمالاً والألف في ثمانية تفصيلاً لتكرر  
الثلاثة الأول فيها (بجدها) (حمد الله فيها) وبشرط أن يكون بلفظ الله ولفظ حمد فتعين مادة الحمد بأي  
صيغة كانت كالحمد لله أو أحمده الله أو أنا حميد لله أو لله الحمد فلا يكتفى غير مادة الحمد كالشكر ولا يكتفى الحمد  
للرحمن والخالق والفرق أن اللفظ الجلالة بالنسبة لقبة أسماء الله تعالى وصفاته مزية تامة فإن غلب الاختصاص  
التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته (و) ثانياً  
(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وتتعين الصلاة من مادتها كالصلاة على محمد أو أصلي أو نصلي أو أنا مسلم  
ولا يتعين لفظ محمد بل يكتفى أحمد أو النبي الماحي أو الحاشر أو نحو ذلك ولا يكتفى الضمير وإن تقدم له  
(و) ثالثاً (الوصية) أي الأمر (بالتقوى فيها) قال الزبيدي (والتقوى هي امتثال أوامر الله  
واجتناب نواهيه انتهى) ويكتفى أحدهما عند ابن حجر وأما عند الرمي فلا بد من الحث على الطاعة ولا  
يكتفى بمجرد التحذير من الدنيا وغرورها اتفاقاً لأن ذلك معلوم حتى عند الكفار ولا تتعين الوصية من  
مادتها بل يكتفى بما يقوم مقامها نحو أطيعوا الله وأطيعوا أئمة الله تعالى يتعين لفظها لأن الغرض منها الوعظ والحث على  
الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (و) رابعاً (قراءة آية من القرآن في أحدهما) لا يتابع أي آية مفهومة  
فلا يكتفى ثم نظراً وإن كانت آية كما قاله الحصني قال الزبيدي سواء كانت دالة على وعد أو وعيد أو حكم  
أو قصة ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة لأنه أولى من آية قصيرة ولا تجزئ آية حمد أو وعظ عنه كما  
في قوله الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور إذ الشيء الواحد لا يؤدي به  
فرضان بل عنه فقط ولو أتى بآيات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تجزئ  
لأنها لا تسمي خطبة انتهى ويسن بعد فراغ قراءة آية مفهومة أن يقرأ سورة ق بكل جمعة بين ذلك  
في فتح المعين وبعبارة الباجوري ويسن أن يقرأ سورة ق بكل جمعة لخبر مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ  
سورة ق في كل جمعة على المنبر ويكتفى في أصل السنة قراءة بعضها انتهت بقوله في أحدهما  
في الأولى أن تكون الآية في الخطبة الأولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية  
فيحصل التعادل بينهما فإنه حينئذ يكون في كل منها أربعة أركان ولولم يحسن شيئاً من القرآن ولم  
يوجد من يحسنه غيره أتى بديل الآية من ذكر أو دعاء فإن عجز وقف بقدرها (و) خامساً (الدعاء)  
أي بأخروي (للمؤمنين والمؤمنات في الآخرة) أي في الخطبة الثانية عموماً أو خصوصاً بل  
الأولى التعظيم ولا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله رحمكم الله ويكتفى اللهم أجرنا من النار إن قصد  
تخصيص الحاضرين قال الشافعي قوله والمؤمنات الإتيان به سنة وليس من الأركان فلو اقتصر  
عليه لم يكف بخلاف ما لو اقتصر على المؤمنين انتهى ولا يجوز اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم  
لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحداً أو ما ذكرناه من خلاف اغفر لجميع المسلمين  
ذنوبهم أو اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم بحذف لفظ جميع في أحد الطرفين كما قاله الشافعي  
وأما الدعاء للسلطان بخصوصه فلا بأس به إذا لم يكن فيه مبالغة في وصفه وخروج عن الحد  
كالمعادل المعطى كل ذي حق حقه الذي لا يظلم فهذا مكروه إن لم يخش من تركه ضرراً أو فتنه

**فصل في أركان**  
**الخطبتين خمسة:** حمد الله  
فيها والصلاة على النبي  
فيها والوصية  
بالتقوى فيها وقراءة  
آية من القرآن في أحدهما  
والدعاء للمؤمنين  
والمؤمنات في الآخرة  
الذي من شأنه أن ينبت  
بنفسه ولا جزاء لشيء  
من ذلك إلا في حرم  
مكة خاصة ولا يدخل  
جزاء الشعور في جزاء  
الاطفاير ولا جزاء  
الصيد في جزاء الشجر  
والنبات ولا العكس  
(ويحرم) نقل شيء من  
تراب الحرم وأحجاره  
ولو التبرك وإن نقله  
لحرم آخر ويجب رده  
له ويكره نقل ذلك  
من الحل إلى الحرم  
(ولا يحمل) لا أحد  
أن يملك لقطعة حرم  
مكة أبداً ولو كانت

في عهد الغزير



والأوجب كما في قيام بعض الناس لبعض ولا يشترط في خرف الفتنة غلبة الظن بل يكفي أصله وأما الدعاء لأئمة المسلمين وولاية أمورهم عموماً بالصلاح والهداية فسنة قال عثمان السويدي وذكره للخطيب ورفع يديه بحالة الخطبة.

**فصل في شروط الخطبتين للجمعة** (شروط الخطبتين عشرة) بل أكثر أحدهما (الطهارة عن الحدثين الأصغر والأكبر) فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وجوباً وإن سبقه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو استأنف هو أو القوم وأحدثا من الحاضرين فإنه ينبغي على ما فعله الأول من الخطبة نعم لا يجوز البناء في الأعمام مطلقاً فإذا أغنى على الخطيب قبل أن يتم الخطبتين لم يحز البناء منه ولا من الخليفة لزوال الأهلية فيه دون الأول أو أحدث بين الخطبتين والصلاة وتطهر عن قرب لم يضرب (و) ثانياً (الطهارة عن النجاسة في الثوب والبدن والمكان) وكذا ما يتصل بها ومنه شيف أو عكازة في أسفلها نجاسة أو موضوع عليها فلا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه نجاسة في محل آخر ومن ذلك أن يكون فيه عظم عاج من عظم الفيل فإن قبض بيده على محل النجاسة بطلت خطبته مطلقاً وإن قبض على محل ظاهر منه فإن كان جرحاً بجره بطلت أيضاً والأفلا فائدة في قول محمد بن يعقوب في القاموس من العاج عظم الفيل ومن خواصه أن ينفذ بخر به الزرع أو الشجر ثم يقربه دوداً وشركته كل يوم درهمان بماء وعسل أن جومعت بعد سبعة أيام حبلت انتهى وقال أحمد الفيومي في المصباح المير والعا ج ثياب الفيلة قال في الثوب ولا يسمى غير الثياب ثياباً والعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه يحمل أنه كان لفاطمة رضي الله عنها صوار من عاج ولا يجوز حملها على أنياب الفيلة لأن أنيابها ميتة بخلاف السلحفاة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة انتهى (و) ثالثاً (ستر العورة) أي في حق الخطيب لافي حق سائعه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما سمعوه كما نقله الزبائدي عن ابن حجر ولا يشترط أيضاً نية الخطبة قال الباجوري وإنما اشترط ذلك في حق الخطيب لأن الخطبتين بمنزلة ركعتين كما قيل ثم هو متلستان بفعلهما بخلاف السامعين والظاهر صحة خطبة العاجز عن البتة دون العاجز عن طهر الحدث والحدث (و) رابعاً (القيام على القادر) قال الرافعي وقد عدوا القيام هنا شرطاً وفي الصلاة كذا وقال أمام الحرمين لا حرج في عده زكناً في موضع وشرطاً في آخر وفرق بعضهم بأن المقصود بقيام الصلاة وقعودها الخدمة فكذا يمكن فيها والمقصود من الخطبة الوعظ لا القيام فيه فكان بالشرط أشبه ذكره الزبائدي (و) خامساً (الجلوس بينهما فوق طمأنينة الصلاة) والمراد بالفرقية هنا الارتقاء والوصول بأن يصل الجلوس بين الخطبتين إلى قدر الطمأنينة في الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه بأن يزيد عليه في طوله لأنه لا يشترط الزيادة على ذلك بل الذي يشترط فيه أصل الطمأنينة فقط قال الشرقاوي ثم أقل الجلوس أن يكون بقدر الطمأنينة في الصلاة كما في الجلوس بين السجدين ويسن أن يكون بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه فلو ترك الجلوس بينهما تحسباً واحدة فيجلس ويأتي بخطبة أخرى ومن خطب قاعداً القدر فضل بينهما وجوباً بسكتة فوق سكتة التنفس والتي بكسر العين أي التعب أي زائدة عليها قال السويدي ومثله من خطب قائماً ولم يقدر على الجلوس أو خطب مضطجعا فيفصل كل منهما بسكتة والأول للعاجز والاستثناء فلو ترك الجلوس لم تصح خطبته إذا شرو طه يضره لا خلال بها ولو مع السهو اه (و) سادساً (الموالاتة بينهما) أي بين الخطبتين (و) سابعاً (الموالاتة بينهما وبين الصلاة) أي وبين أركان كل منهما بأن لا يطول فصل عرفاً في هذه المراضع الثلاثة وضبط طوله بقدر ركعتين بأخف ممكنه فان نقص عن ذلك لم يضرب ولا يضرب تخلل الوعظ بين أركانها وإن طال وكذا قمرلة فإن طال حيث تضمنت وعظاً خلافاً لمن أطلق القطع بها فإنه غفلة عن

**فصل في شروط الخطبتين عشرة الطهارة عن الحدثين الأصغر والأكبر والطهارة عن النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر العورة والقيام على القادر والجلوس بينهما فوق طمأنينة الصلاة والموالاتة بينهما والموالاتة بينهما وبين الصلاة**

حقيرة بل يحفظها الى وجود صاحبها ولقطة عرفة وحرمة المدينة كلقطة غيرهما من بقية البقاع (واذا كانت لتصيد مثل من الانعام كالنعام وبقر الوحش والحمام فالواجب فيه اما ذبح مثله وتفرقه واما اخراج طعام بقدر قيمته



كونه <sup>منه</sup> كان يقرأ في خطبة <sup>في</sup> أفاده <sup>الاجوري</sup> قال السويدي <sup>فلو علم ترك ركن ولم يذر هل هو من</sup>  
 الأولى أو الثانية هل يجب أعادتهما أم إعادة الثانية فقط <sup>فنه</sup> نظر <sup>والأقرب أن يجلس ثم يأتي بالخطبة</sup>  
 الثانية لا احتمال أن يكون المتروك من الأولى فيكون <sup>يجلس بها القوم</sup> فتكمل بالثانية ويجعل مجموعها خطبة  
 أولى فيجلس بعدها ويأتي بالثانية <sup>وتقدير كون المتروك من الثانية فالجواب</sup> لا يضرب لأن غاية أنه  
 تجلس بعد الخطبة وهو لا يضرب ما يأتي به بعد تكرير لما أتى من الخطبة الثانية واستبدال لما تركه منها  
 أم لا <sup>لشك في ترك الركن بعد الفراغ من الخطبة لم يؤثر كالشك في ترك ركن بعد الفراغ من الصلاة (و)</sup>  
 منها <sup>أن تكون بالعربية</sup> أي أن تكون أركان الخطبتين بكلام العرب وإن كان القوم عجمياً لا يفهمونها  
 لأنهم يعرفون أن يعظمهم في الجملة أي في غير هذه الصورة فالمكرار على معرفتهم بقربته أنه <sup>ويعظ</sup> وإن لم  
 يعرفوا أمّا يعظمهم به <sup>ويجب أن يتعلم واحد منهم العربية</sup> فإن لم يتعلم واحد منهم أمّا كلهم ولا تصح خطبتهم  
 قبل التعلم فيصلون ظهر هذا كله <sup>فمنع</sup> أمكان التعلم قال الشرقاوي <sup>فإن لم يمكن خطب واحد منهم بأي لغة شاء</sup>  
 بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعتمد بخلاف العربية لا يشترط فهمهم <sup>أما ما عداها أصل</sup>  
 وغير ما يدل وقال السويدي <sup>فإن لم يمكن أي التعلم خطب واحد منهم بلسانه وإن لم يفهم الحاضرون بأن</sup>  
 اختلفت لغاتهم وظاهره <sup>وإن أحسن ما أحسنه القوم فلا يتعين أن يخاطب به</sup> فإن لم يحسن أحد منهم  
 الترجمة فلا جمعة لهم لا يتفاء شرطها <sup>وقال أيضاً نقلاً عن البرماوي</sup> وحل شرط كون أركان الخطبة  
 بالعربية أن كان في القوم عجمي <sup>والإمكان</sup> كونهما بالعجمية <sup>الآ في الآية</sup> فهي كالفاتحة أي فلا بد فيها من  
 العربية <sup>(و) تسميها</sup> أن يسميها <sup>أو بعين</sup> أي أن يسمع الخطبتين أركان الخطبتين <sup>للاربعة</sup> الذين تتعقد  
 بهم الجمعة <sup>وهم</sup> الإمام أي يجب الاستماع من الخطيب بالفعل بأن يرفع صوته حتى يسمعه الجالسون  
<sup>لما</sup> السماع من الجالسين فيجب بالقوة بأن يكونوا بحيث لو أصغوا <sup>السموا</sup> فلا يضرب نحو لفظ بخلاف  
 الصمم والبعد والنوم الثقيل ولو لبعضهم لا يجزئ النعاس فلا يضرب نعم لا يضرب <sup>صمم</sup> الإمام لأنه يعرف  
 بما يقول وإن لم يسمع كما قاله الشرقاوي <sup>وقال الزبيري</sup> ويعتبر على الأصح عند النووي والرافعي  
 وغيرهما <sup>أسماء</sup> عليهم <sup>بالفعل</sup> لا بالقوة فلا تجب الجمعة على أربعين بعضهم صم ولا يصح مع وجود لفظ  
 يسمع سماع ركن على المعتمد فيها انتهى <sup>وتقل</sup> عن الجمهور <sup>أنه يشترط سماع الأركان في آن واحد لأن</sup>  
 المقصود ظهور الشعار ولا يوجد إلا بأربعين في آن واحد وبذلك أفتى شيخ الإسلام <sup>فلو سمع الأركان</sup>  
 عشرون مثلاً وذبحوا الجاه عشرون فأعاد لهم الأركان ثم حضر من سمع أولاً فلا يكفي <sup>وسن لمن سمع</sup>  
 الخطبة شكوت مع أصغاء قال الرخاوي <sup>ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافاً للآية الثلاثة</sup>  
 حيث قالوا <sup>أنه يكره</sup> وحملنا الآية على التدب <sup>وهو قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا</sup>  
 فأنه نزلت في الخطبة <sup>وسميت</sup> قرآناً لا شتماً لها <sup>عليه</sup> نعم إن دعت له ضرورة <sup>وتجب</sup> أو سن كالعلم  
 الواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعدها <sup>وبينهما</sup> ولو لغير حاجة <sup>ويجب رد السلام</sup>  
 وإن كرهه ابتداءه <sup>(و) كما شرها</sup> (فإن تكون كلها في وقت الظهر) <sup>للاتباع</sup> رواه البخاري <sup>وبقي</sup>  
 من شروط الخطبتين خمسة وهي الذكورة <sup>ووقوعها في خطبة أئمة</sup> وفعلها قبل الصلاة والسمع  
 من تسعة وثلاثين وتميز فرضهما من سنتهما كما في الصلاة <sup>وأما ترتيب أركانها</sup> فليس بشرط بل  
 سنة فقط <sup>لأفائدة</sup> ورد في الخبر أن من قرأ عت سلامه من الجمعة قبل أن يخرج جله الفاتحة  
 والاخلاص <sup>والموعدين</sup> سبعا <sup>سبعا</sup> غفر له <sup>ما تقدم من ذنبه وما تأخر</sup> وأعطى من الأجر بعدد من  
 آمن بالله ورسوله وفي رواية لأبن السني <sup>باسقاط الفاتحة وزيادة</sup> وأن ذلك بعدد من السوء إلى الجمعة  
 الأخرى وفي رواية بزيادة <sup>وقبل أن يتكلم</sup> حفظ له دينه ودينه وأهله وولده <sup>وذكر ذلك ابن</sup>  
 حجر <sup>وتقل</sup> عن الزبيري <sup>أن كيفية ذلك</sup> أن يبدأ بالفاتحة ثم قل هو الله أحد ثم قل أعوذ

وأن تكون بالعربية  
 وأن يسميها عجمياً بعين  
 وأن تكون كلها في  
 وقت الظهر

وأما صيام يوم عن كل  
 مدوان لم يكن له مثل  
 كالعصافير فالواجب فيه  
 أما اخراج طعام بقيمته  
 وأما صيام يوم عن كل  
 مد وهذه المحرمات كلها  
 تحل للحرم بعد  
 التحلل الأول والاجماع  
 ومقدماته وعقد النكاح  
 فلا محل إلا بعد التحلل  
 الثاني

**فصل في** وإذا منع  
 المحرم من اتمام أركان  
 النكاح الذي أحرم به  
 جازله أن يتحلل فيذبح  
 شاة وينوي التحلل عند  
 ذبحها ثم يزيل ثلاث  
 شعرات من رأسه  
 وينوي التحلل عند  
 ازالتهما فإن عجز عن  
 الذبح أخرج طعاما  
 بقيمة الشاة ونوى  
 التحلل عند اخراجه



بِوَبِّ الْفَلَقِ ثُمَّ قُلْ اَعُوْذُ بِرَبِّ النَّاسِ وَتَقُلْ الْقَلْبُوبِي عَنْ شَيْخِهِ اَنْ مَا وَرَدَ فِيهِ اَمْرٌ مَخْصُوصٌ يَفُوتُ  
بِمُخَالَفَتِهِ فَيَفُوتُ بِنِي رَجُلِهِ وَلَوْ جَعَلَ يَمْنَهُ لِقَوْمِهِمْ قَوْلُهُ قَبْلَ اَنْ يَنْتَهِى رَجُلُهُ اَيَّ قَبْلَ اَنْ يَصْرِفَ رَجُلُهُ عَنْ  
حَالَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا فِي الشَّهَادَةِ وَقَوْلُهُ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَاْخِرُ اَيَّ مَنْ الصَّغَائِرُ اِذَا اجْتَمَعَتِ الْكِبَارُ  
تَقْلَهُ الْمَنَازِلُ عَنْ اَبِي الْاَسَدِ الْقَشِيرِيِّ ثُمَّ يَقُولُ يَا غَنِيَّ يَا حَمِيدُ يَا مُبْدِيَّ يَا مُعْزِدُ يَا رَحِيمُ يَا دُودُ اغْنِنِي  
بِحِلَالِكَ عَنْ حِرَامِكَ وَبِطَاعَتِكَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ وَبِفَضْلِكَ عَنْ سِوَاكَ اَرْبَعُ مَرَّاتٍ وَرَوَى اَنْ مَنْ وَاظَبَ  
عَلَيْهِ اَغْنَاهُ اللهُ وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَتَقُلْ الشَّرْقَاوِي عَنْ شَيْخِنَا الشَّيْخِ الْحَفَنِيِّ اَنْ الدَّعَاءَ الْمَذْكُورَ  
وَارَدَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ اِنَّ فَاَيْدِيَّ مَبْنِيَّاتٌ لَا تَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى يَنْتَهِى رَجُلُهُ اَيَّ قَبْلَ اَنْ يَصْرِفَ رَجُلُهُ عَنْ  
مَنْ وَاظَبَ عَلَى قِرَاءَةِ هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جَمْعَةً تَوْفَاهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْاِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَهَمٍّ:

اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ اَنْ تَجْعَلَ لِيْ رِزْقًا حَلَالًا وَلَا اَقْوَى عَلَيَّ نَارَ الْجَهَنَّمَ  
فِيْهِ لِيْ تَوْبَةٌ وَاغْفِرْ ذُنُوْبِيْ ۝ فَانْكَ غَافِرُ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ  
وَقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ اَنْهَا يَفْرَأْنَ خَمْسَ مَرَّاتٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

فِي فِصْلِ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَيِّتِ (الَّذِي يَلْزَمُ) بِفَتْحِ الزَّايِ اَيَّ يَجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ عَلَى مَنْ عَمِلَ بِمَوْتِهِ اَوْ ظَنَّهُ  
اَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ وَلَمْ يَظْنِهِ لَكِنْ قَصَرَ لِكُنْهَ غَيْرِهِ وَيَنْسَبُ فِي عَدَمِ الْبَحْثِ عَنْهُ اِلَى تَقْصِيرٍ مِنْ اَقَارِبِهِ وَغَيْرِهِمْ  
(لِلْمَيِّتِ) الْمُسْلِمِ وَلَوْ غَرِيقًا غَيْرَ الْحَرَمِ بِنَسْكِ الشَّهِيدِ فِي مَحَلِّ مَحَارِبَةِ الْكُفَّارِ وَلَوْ صَبِيًّا اَوْ فَايِسًا اَوْ مُعَدِّيًا  
حَدَّثَنَا اَكْبَرُ وَغَيْرُ السَّقَطِ فِي بَعْضِ اَحْوَالِهِ (اَرْبَعُ خِصَالٍ) اَيَّ كَامِلَةً وَهِيَ بَكْرُ الْحَاءِ تَجْمَعُ خِصْلَةً بِفَتْحِهَا  
مِثْلُ خِلَالٍ وَخَلَّةٍ وَزَنَاوُ مَعْنَى وَبَنَى خَامِسٌ وَهُوَ الْحَمْلُ اِلَى مَوْضِعِ الدَّفْنِ اَحْتَمَاهَا (غُسْلُهُ) اَيَّ اَوْ بَدَلَهُ  
وَهُوَ التَّيْمُ كَمَا لَوْ اُحْرَقَ بِالنَّارِ وَكَانَ يَحْيَى لَوْ غُسِلَ تَهْرِيًّا وَكَأَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ اِلَّا اجْنِي فِي الْمَرْأَةِ اَوْ اجْنِيَّةً  
فِي الرَّجُلِ فَيُتِمُّ الْمَيِّتَ فِيهَا بِحَائِلٍ نَعْمُ الصَّغِيرُ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ حُدُودَ الشَّهْوَةِ يُغْسَلُ الرَّجُلُ وَالنَّسَاءُ وَمِثْلُهُ الْخَنَثِيُّ  
الْكَبِيرُ (وَمِنْ ثَانِيهَا) تَكْفِينُهُ اَيَّ بَعْدَ غُسْلِهِ اَوْ بَدَلَهُ (وَمِنْ ثَالِثِهَا) الصَّلَاةُ عَلَيْهِ اَيَّ بَعْدَ الْغُسْلِ وَجُوبُ الْاَلَاءِ لَهُ  
الْمَقُولُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قُلُوْا تَعْدَرُ كَانَ وَقَعَ فِي حَقَرَةٍ وَتَعْدَرُ اِخْرَاجُهُ وَطَهْرُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَبَعْدَ التَّكْفِينِ  
تَدْبِا بِلْ تَكْرَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَكْفِينِهِ لَا تَنْتَشِرُ بِالْاَزْدِرَاءِ بِالْمَيِّتِ (وَمِنْ رَابِعِهَا) دَفْنُهُ اَيَّ فِي قَبْرِ  
أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يَجِبُ غُسْلُهُ بَلْ هُوَ نَجَسٌ مُطْلَقٌ سَوَاءٌ كَانَ ذَمِيًّا اَوْ غَيْرِهِ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَانْهَا حَرَامٌ  
مُطْلَقًا وَكَانَ ذَمِيًّا اَوْ مُرْتَدًّا وَيَجِبُ تَكْفِينُ الذَّمِيِّ وَالْمُؤْمِنِ وَالْمُعَاهِدِ وَدَفْنُهُمْ وَتَكْفِينُهُمْ هُوَ لَا الثَّلَاثَةَ  
فِي بَيْتِ الْمَالِ قَانَ لَمْ يَكُنْ فَعَلْنَا حَيْثُ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَفَاءً بِذِمَّةٍ وَعَهْدٍ وَآمَانٍ  
مَنْ ذَكَرَ كَمَا يَجِبُ اطْعَامُهُمْ وَكَسْوَتُهُمْ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعَاهِدِ وَالْمُؤْمِنِ اَنْ الْمُعَاهِدَ هُوَ الَّذِي عَقَدَ مَعَ الْاِمَامِ  
اَوْ نَائِبِهِ خَاصَّةً بِالصَّالِحَةِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مَدَّةً مَعْلُومَةً اَرْبَعَةَ اشْهُرٍ قَاقِلٌ عِنْدَ قَوْتِنَا وَعَشْرَ سِنِينَ عِنْدَ ضَعْفِنَا  
وَيُسَمَّى اَيْضًا مَوَادَعًا وَمَهَادِنًا وَمُسَالَمًا وَالْمُؤْمِنُ كَذَلِكَ اِلَّا اَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُ اَكْثَرِ مِنْ اَرْبَعَةِ اشْهُرٍ  
وَاَنَّهُ قَدْ يَعْقَدُ الْاَحَادُ اَيْضًا وَلَا يَجِبُ تَكْفِينُ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَالزَّانِدِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَمَسَّكُ بِشَرْعِيَّةٍ  
وَيَقُولُ بِدَوَامِ الدَّمْرِ وَقِيلَ هُوَ الَّذِي لَا يُوْمِنُ بِالْآخِرَةِ وَلَا بِوَحْدَانِيَةِ الْخَالِقِ وَلَا يَجِبُ دَفْنُهُمْ بَلْ يَجُوزُ  
اَغْرَاقُ الْكَلَابِ عَلَيْهِمْ لَكِنْ الْاَوَّلَى مَوَارِثُهُمْ لِثَلَاثَةِ اَشْهُرٍ النَّاسِ بِرَأْسِهِمْ بَلْ يَجِبُ اِذَا تَحَقَّقَ الَّذِي  
مِنْهُمْ وَأَمَّا الْحَرَمُ الَّذِي لَا يَلْبَسُ حِطًّا وَلَا يَسْتَرُ رَأْسَهُ وَالْمَرْأَةُ وَالْخَنَثِيُّ لَا يَسْتَرُ وَجْهَهُمَا وَلَا كَفَاهُمَا  
بِقَفَازِينَ وَيَحْرَمُ اَيْضًا اَنْ يَقْرَبَ لَمْ يَطْبِخْ كَكَافُورٍ وَخُوطٍ فِي اَبْدَانِهِمْ وَأَكْفَانُهُمْ وَمَاءُ غُسْلِهِمْ اِقْيَاءً  
لَا تَرَى الْاِحْرَامَ لِأَنَّ النَّسْكَ لَا يَبْطُلُ بِالمَوْتِ وَأَمَّا الشَّهِيدُ فَيَحْرَمُ غُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَبَسْنُ دَفْنِهِ  
فِي نِيَابِهِ فَقَطْ وَلَوْ مِنْ حَرِيرٍ بَعْدَ تَرْجِيئِهِ مِنْهُ عَقَبَ مَوْتَهُ وَعَوْدُهَا اِلَيْهِ عِنْدَ التَّكْفِينِ وَرَأْمَا الدَّفْنِ فَوَاجِبٌ  
كَالتَّكْفِينِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ نِيَابُهُ الْمُلْطَخَةُ بِالدَّمِّ وَغَيْرِهَا لَكِنْ الْمُلْطَخَةُ اَوْحَلُ سَوَاءٌ أَقْتَلَهُ كَافِرًا أَوْ أَصَابَهُ سَلَاخٌ

فِي فِصْلِ الَّذِي يَلْزَمُ  
لِلْمَيِّتِ اَرْبَعُ خِصَالٍ:  
غُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ  
وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ

وَيَقْدَمُ اخْرَاجُ الطَّعَامِ  
عَلَى اِزَالَةِ الشَّعْرِ فَانْ عَجَزَ  
عَنِ الطَّعَامِ صَامٌ عَنْ كُلِّ  
مَدْيُومًا وَتَحْلِلُ بِاِزَالَةِ  
الشَّعْرِ مَعَ النَّسَبِ وَلَا  
يَتَوَقَّفُ التَّحْلِيلُ عَلَى  
الصِّيَامِ وَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاءُ  
مَا تَحْلِلُ مِنْهُ بَلْ يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ  
كَمَا كَانَ قَبْلَ الْاِحْرَامِ بِهِ  
وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ  
يَوْمَ النُّحْرِ وَهُوَ مُحْرَمٌ  
بِالْحَجِّ وَلَمْ يَدْرِكْ عَرَقَةً  
فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَوَجِبَ  
عَلَيْهِ اَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عَمْرَةٍ  
وَيَلْزِمُهُ قَضَاءُ الثَّانِيَةِ  
فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ وَيَلْزِمُهُ  
ذَبْحُ شَاةٍ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ  
فِي فِصْلِ وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا  
مِنْ الرُّوَاغِيَّاتِ اَوْ فَعَلَ



مسلح خطأ أو عاد إليه سلاح نفسه أو سقط عن دابته أو وطئه الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به  
مسلم أو كافر وشواء وجدة أثر أم لا مات في الحال أم بقي زمنا ومات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب  
أم معه أم بعده وليس فيه إلا حركة مذبح بخلاف ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد  
وأما السقط وهو الذي سقط من بطن أمه قبل تمام أشهره وهي ستة ولحظتان ففيه تفضيل فإن ظهرت  
فيه أمارات الحياة كاختلاج أو اضطراب أو تنفس أو تحرك أو بكاء ولو قبل انفصاله وجب فيه ما في  
الكبير من صلاة وغيرها والأفان ظهر خلقه بان نخطه سواء بلغ أربعة أشهر أم لا وجب تجهيزه بلا  
صلاة والأفلا شيء فيه بل تحرم الصلاة عليه ويجوز رعيه ولو للكلاب لكن يسن ستره بخرقه ودفنه  
فالحاصل أن السقط ثلاثة أحوال قال الشيخ محمد الحنفى رضى الله تعالى عنه

والسقط كالكبير في الوفاة ١٠ ان ظهرت أمارات الحياة

أو خفت وخلقته قد ظهرا ١١ فامنع صلاة وسواها واعتبرا

أو اختفى أيضا ففيه لم يجب ١٢ فشيء أو ستر ثم دفن في قد تدب

وأما الولد النازل بعد تمام أشهره فحكمه كالكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة  
وان لم يظهر خلقه ولا يسمى بهذا سقطا ١٣ فرع ١٤ اعلم أن المونة كاجرة التفضيل وثمان الماء والكفن  
واجرة الحفر والحمل في تركه المستندة منها لكن بعد الابتداء بحق تعلق بنفس تلك التركة كالزكاة  
التي وجبت فيها والمرهون والجاني والمتعلق برقبته مال والمبيع اذا مات المشتري مفلسا وأما  
الزوجة وحاد مهاب سواء كان ثملوا كالمها أو مستأجرا بالنفقة فتجهيزها على زوج غنى في الفطرة  
أو هو من يملك زيادة على كفاية يومه وليته ما يصرفه في التجهيز ولو بما يرثه منها فعمله نفقتها  
بخلاف المستأجر بالاجرة وبخلاف الفقير في الفطرة ومن لا تلزمه نفقتها للثبوز أو صغر وخرج  
بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقتها في الحياة ولا يجب للزوجة الأتوب واحدة  
ولا يجب الثاني والثالث من تركتها نعم ان لم بقدر الزوج إلا على بعض ثوب وجب باقيه من تركتها  
ووجب ثان وثالث أيضا لا فتاح باب الاخذ من التركة ١٥ فرع ١٦ فاذا مات شخص غنى لثلاث بقبح  
منظره وشده حياته بعصابة عريضة تربط فوق رأسه لثلاث بقبح منظره ولبنت مفاصله فربما ساعده الى  
عضده وساقه الى تحذه ونخذه الى أصابعه ثم تمد وتلين أصابعه تغللا لفصله وتكفيه فان في البدن  
بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لبنت المفاصل حثثت لانت والأفلا يمكن تليينها بعد ونزعت ثيابه  
التي مات فيها لا يتيسر علبه الفتاد ثم ستره ان لم يكن محرما بنسك بثوب خفيف ويجعل طرفاه  
تحت رأسه ورجليه لكلا ينكشف وتقل بطنه بغير مصحف كزاة ونحوها من أنواع الحديد لثلاث يتنفع  
وقدر ذلك بنحو عشرين درهما ورفع عن الأرض على سرير أو نحوه لثلاث يتغير بندائها ووجهه الى  
القبلة كمحضر وهو باضطجاع لجنب أيمن فان تعسر فلجنب اليسر فان تعسر وجهه باستلقاء بان يلقى على  
قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة بان يرفع رأسه قليلا ويسن أن يتولى بذلك كله أرفق محارمه به فالسجود من  
الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز ١٧ فائدة ١٨  
قال حسن العدوي نقل عن الشيخ الأمير فان ترك تقييض العين عقب الموت جذب شخص عضده  
وآخر أيها من رجله معا فانه يعلق بضره مجرب انتهى

١٩ فصل في بيان غسله ٢٠ (أقل الغسل تعميم بدنه بالماء) أي مرة لأنها الفرض في الحي والميت أولى  
بها فلا يشترط تقدم إزالة نجس عنه وحمل الاكتفاء بها حيث حصل الانقاء والأوجب الاقاء ويسن

### فصل في أقل الغسل

في تعميم بدنه بالماء

شيئا من المحرمات لزمه  
دم (والدماء) في الحج  
والعمرة أربعة أقسام  
مرتب مقدور ومرتب  
معدل وغير مقدور وغير  
معدل (فالمرتب) هو  
الذي لا يصح الانتقال  
عنه الى بدله الا عند  
العجز عنه (والغير)  
بعكسه (والمعدل) هو  
الذي ينتقل عنه الى شيء  
آخر بقيته (والمقدر)  
هو الذي ينتقل عنه الى  
شيء لا يزيد ولا ينقص  
(وأبواب المرتب  
المقدر) تسعة التمتع  
والقرآن وقوات الحج  
 وترك الاحرام من  
الميفات وترك ميت  
مزدلفة وميت منى  
 وترك رمي الجمار وترك

في جوارح الكورونى ثوبا



الابتار ان لم يحصل الاقارب وترو ولا بد من كون غسله بفعلنا ولو كان كافرا او غير مكلف فلا يكفي غرق  
 ولا غسل الملائكة ويكفي غسل الجن ولو غسل نفسه كرامة فكفي كما وقع لسيدى احمدا بدوي امدنا الله  
 بمده ومثله ماله غسله ميت آخر كرامة فانه يمكني ولا يكره لنحو جنب غسله ولا يجب نية الغسل  
 لان القصد به النظافة وهي لا توقف على نية لكن نية خروجا من الخلاف فيقول الفاسل نية الغسل  
 اداء عن هذا الميت او استحالة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك بلغز ويقال لناشي  
 واجب كرت سنة وشي سنة ونية واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوؤه سنة ونيته واجبة  
 ومن تعذر غسله لفقد ماء او غيره كما لو احترق وككونه مشعوما مثلا وكان بحيث لو غسل لتهري يم  
 والاول بالرجل في غسله الرجل والاول بالمرأة في غسله المرأة وله غسل حليته من زوجة غير  
 رجعية وامة مالم تكن مروجية او معتدة او مسترأة ولو زوجة غير رجعية فغسل زوجها ولو نكحت  
 غيره بان تضع حملها عقب موته ثم تزوج فلها ان تغسله وتستعين بزوجها لبقائه حتى الزوجية بلا مس  
 منها له ولا نه لها لا يتقص وضوء المائس فيهما والاول بالرجل في غسله الاول بالصلاة عليه  
 درجة ثم رجال العصبه من النسب ثم الولاء ثم الامام ثم نائه ثم ذور الارحام فان اتحدوا في الدرجة  
 قدم منها بالاقتبة في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فيقدم بالاسنة والاقربة فالأقربة في باب الغسل  
 في اولي قنا من الاسن والاقرب عكس مافي الصلاة والاول بالمرأة في غسله فرجاتها واولاهن ذات  
 محرمية وبعد القرابات ثم اولاء فاجنية فزوج فرجال محارم فان تنازع مستويان افرع بينهما والصغير  
 الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم ويجب اصال الماء الى  
 ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها لقضاء حاجتها وما تحت قلفة الاقلف ومحرم خسته وان  
 عصي بتأخيرها او تعذر غسل ما تحت قلفه بان كان فيها نجاسة تعذر انزالتها فغسله عليه كفافيد  
 الطهورين على ما قاله الرملي ولا يجوز ان يمس لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر يمس  
 للضرورة قال الباجوري وينبغي تقليده لان في دفعه بلا صلاة عدم احترام للميت كما قاله الشيخ محمد الفضالي  
 ويكره في غير المحرم بسك اخذ ظفيرة وشعرة لان اجزاء الميت محترمة نعم لو تعذر غسله الا بخلق شعرة  
 رأسه فله صبغ او نحوه كان كان به قروح وجهد فيها بحيث لا يصل الماء الى اصوله الا بازائه  
 وجبت وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفيرة الا نقله ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره وفديته على من فعل به  
 ذلك ويردان اليه في الكفن تدباو في القبر وجوبا فيجب دفنها معه (ولو كسلة ان يغسل) أي الغاسل  
 (سواتيه) أي دبر الميت وقيله بخرقه ملفوفة على ساره (وان يزيل القدر) أي الوسخ (من أنفه وان  
 يوضئه) قبل الغسل كالحل ثلثا ثلثا بمضمضة واستنشاق فربما يمس رأسه فيهما لثلا يصل الماء باطه  
 (وان يبدلك) بضم عين الفعل من باب قتل (بدنه بالسدر) أي ونحوه كصابون واشنان ونحوهما  
 قال في المصباح واذا أطلق السدر في الغسل فالمراد به الورق المطحون قال الحجة في التفسير السدر  
 فهو عان احد مما شئت في الارياق وهي البلاد التي لها اشجار وزروع فينتفع بورقه في الغسل ونحوه  
 غطية والآخر نبت في الصحراء ولا يتفع بورقه في الغسل ونحوه غطية اه (وان يصب الماء عليه  
 ثلاثا) والسنه ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية غمر بلة والثالثة بماء قراح أي خالص فيها  
 خليل من كافور بحيث لا يغير الماء لان رائحته تطرد الهواء ويكره تركه وخرج بقليله كثيره  
 فقد يغير الماء كثيرا الا ان يكون صلبا فلا يضر مطلقا ونحو غير الماء لانه تجاور هذه الغسلات  
 الثلاث غسلة واحدة لان العبرة انما هي بالثلاث القراح ويسن ثانية وثالثة كذلك فالجموع تسع قائمة  
 من ضرب ثلاث في ثلاث لان الغسلات الثلاث مشغلة على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح

٧٠ ميت

ولا كسلة ان يغسل

سواتيه وان يزيل القدر  
 من أنفه وان يوضئه  
 وان يبدلك بدنه بالسدر  
 وان يصب الماء عليه ثلاثا

طواف الوداع وكل

سنة في النكاح نذرهما

الشخص على نفسه

وخالف نذره كان نذر

الحلق قصر أو المني

فركب (وفي) كل

واحدة من هذه التسعة

شاة فان عجز عنها فصوم

عشرة أيام ثلاثة في الحج

ان أمكن صومها

فيه وسبعة اذا رجع

لوطنه (وللرب)

المعدل مبيان الجماع

المفسد والاحصار وهو

المنع من اتمام أركان

النكاح وقد تقدم ما يجب

عند العجز عن البدنة

في الجماع وعند العجز

عن الشاة في الاحصار

(وأساب الخير المقدر

ثمانية) ازالة الشعر

والاظفار واللبس







التي نلها ثم بنى طرف العليا الأيسر وفوقه الأيمن وهكذا البقية كما يفعل الحي في قبائه ويجعل فوق كل منها خطوط اه ويجوز أربع وخامس وهو قيص وعامة ان لم يكن محرما ورضي بالزيادة وارث اهل التبوع وذلك بلا كراهية مالم يكن في الورثة محجور عليه أو غائب والآخرة الزيادة لكن الاولى الاقتصار على الثلاثة (واللرأة قيص) أي سائر جميع البدن قاله الشرقاوي (ونحوه) قال في المصباح وهو ثوب تنطى به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كتاب وكتب (وازار) وهو ما شد على الوسط ويوترز به فيما بين السرة والركبة (ولفافتان) رعاية لزيادة السرة وكما فعل بابتة ماله أم كلثوم رواه أبو داود قال الشرقاوي أي السنة في تكفين المرأة ذلك وأما الواجب في حقها فقد تقدم أنه ثلاث لفائف السنة في حق الرجل الاقتصار على الثلاث لفائف وهي في ذاتها واجبة وأما المرأة فالتة في حقها غير الثلاث لفائف وهي في قيص وخمار وازار فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في المندوب والزيادة على الخمسة مكرهه كراهية تنزيهه في الرجل والمرأة للسرف اه قال الزبدي نعم يندب شد سادس على صدر المرأة فوق الاكفان لتجمعها عن انتشارها باضطراب ثديها عند الحمل فصل في الصلاة عليه (أركان صلاة الجنائزة شبعة) قال في المصباح الجنائزة هي بالفتح والكسر والفتح أفصح وقال الاصمعي وابن الاعرابي بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير وروى أبو عمر الزاهد عن ثعلبة عكس هذا فقال بالكسر السرير وبالفتح الميت نفسه وهي من جنزت الشيء أجزأه من باب ضرب سترته اه وأما يقال سرير إذا لم يكن عليه ميت وان كان عليه ميت يقال له نعيش والسرير ينادى كل يوم بلسان حاله (مصلح 7) ويقول انظر الى بعقلك أنالها لنقلك سائر من المنايا كم سار مثل بمثلك (الاول في النية) ويجب فيها القصد والتعيين لصلاة الجنائزة ونية الفرضية وإن لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر باسمه ونحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الامام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضا أو فرض كفاية فان عتبه كزيد أو رجل ولم يشر اليه وأخطأ في تعيينه كأن بان عمرا أو امرأة لم تصح صلاته فان أشار اليه كأن قال نويت الصلاة على زيد هذا فبان عمرا صح صلاته تغليا للإشارة وبلغو تعيينه وخرج بالحاضر فالو صلى على غائب فان نوي على العموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين وكذا لو أراد الصلاة على من صلى عليه الامام أو على من غسل وكفن في هذا اليوم وان أراد غائبا بخصوصه فلا بد من تعيينه والمراد بالغائب الغائب عن البلد ولو خارج السور قريبا منه قال شيخ الاسلام في فتح الوهاب ونصح علي غائب عن البلد ولو دون مسافة القصير وفي غير جهة القبلة والمصل مستقبلا لانه صلى الله عليه وسلم أخرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصل ف صلى عليه وكبر أربعاً وذلك في رجب سنة سبع أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضر وتصح الصلاة على القبر أيضا اذا كان قبر غير نبي ويسقط الفرض عن الحاضرين اذا علموا بصلاة غيرهم (الثاني أربع تكبيرات) أي لانه الذي استقر عليه فعله صلى الله في صلاته على النجاشي والافكان قبلها فكبر على الميت خمس أو ست أو سبع أو ثمان أي منها تكبيرة الاحرام فالكل ركن واحد فلو نقص عنها ابتداء بأن أحرم بها بنية النقص لم تنعقد أو انتهاء بطلت ولو زاد على الأربع ولو عمدا لم تبطل لانها ذكر وهي لا تبطل به وإن اعتقد أن الزائدة أركان نعم ان والرفع فيه بطلت وكذا لو زاد عليها متعمدا معتقدا بالطلان به أما لو زاد امامه عليها فلا تبطل له متابعت في الزائدة لعدم سنة الامام بل يسلم أو ينتظره يسلم معه وهو أفضل لنا كد المتابعة فلو تابعه لم تبطل ويجب قرن النية بالكبيرة الاولى التي هي تكبيرة الاحرام ولا يجب على الامام

واللرأة قيص وخمار  
وازار ولفافتان.  
فصل في أركان  
صلاة الجنائزة شبعة  
الاول في النية  
أربع تكبيرات  
هو أو بدله فيه ولا يصح  
نقله عنه الا الى الحرم.  
باب الضحية والعقيقة  
الضحية سنة مؤكدة  
في جميع الجهات ويؤيد  
تأكدها في حق الحجاج  
بمنى ويدخل وقتها اذا  
طلعت الشمس ومضى  
زمن يسع صلاة العبد  
وخطبته ويستمر أدا.  
الى غروب الشمس آخر  
أيام التشريق الثلاثة  
فمن ذبح ضحيته قبل  
دخول وقتها لم تقع له  
ضحية وكذا من ذبحها  
بعد خروج وقتها الا  
اذا نذر ضحية معينة  
أو ضحية في ذمتهم  
عين المذخور وآخر  
الذبح حتى خرج الوقت  
فانه يلزم بعده  
ويكون قضاء وعمر



● الثالث القيام على  
القادر في الرابع قراءة  
الفاتحة ● الخامس  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد الثانية ● السادس  
الدعاء للبيت بعد الثالثة

تأخير ذبح الواجبة عن وقتها بلا عذر (ولا تصح التضحية) الا بالانعام وفضلها بعير ثم بقرة ثم شاة وسبع شياه افضل من بعير والضأن افضل من المعز وتصح بالذكر والانثى الا ان كانت حبلى والذكر افضل فان كثر نزوانه فالانثى التي لم تلد افضل منه والمجزى من الابل مائمه له خمس سنين ودخل في السادسة ومن البقر والمعز مائمه له ستان ودخل في الثالثة ومن الضأن مائمه له ستة او اسقط ثناباه بعد ستة أشهر ولا يجزى مائه جرب ولو سيرا ولا مائه مزال او عرج

نية الإمامة فان نواها حصل له الثواب والا فلا ولا بد من نية الاقتداء إن كان مقتدياً ولو نوى إماماً ميتاً حاضراً أو غائباً ونوى المأموم ميتاً آخر كذلك تجزى لأن اختلاف نيتهم لا يضركم ولو تخلف المأموم عن إمامه بتكبيره بل بتكبيرتين قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب فلو كبر الإمامه أخرى قبل قراءته للفاتحة شرع فيها أم لا تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه وتدارك الباقي من تكبيره وذكر بعد سلام إمامه كما في غيرها من الصلوات ويسن رفع يديه في تكبيراتها خذو منكمه ويضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (الثالث القيام على القادر) أي ولو صبيًا وامرأة مع رجال وإن وقعت لها نافلة رعاية لصورة الفرض فإن عجز عن القيام فقد عجز عن الصلاة فأن عجز عنه استلحق فإن عجز عن ذلك أو ما كما في غيرها (الرابع قراءة الفاتحة) أو يديها عند المعز عنها فلا تتعين بعد الأولى ولذلك لم يقيد بها المصنف ويجوز إخلال الأولى عنها ويضمها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء للبيت بعد الثالثة أو يأتي بها بعد الرابعة لكن الأفضل بعد الأولى أما لو شرع في الفاتحة فحفظها فلا يجوز له قطعها وتأخيرها لما بعدها وكذا لا يجوز أن يقرأ بعضها في ركن وبعضها في ركن آخر لأن هذه الحصة لم تثبت ويقرأها من غير أن صلى ليلًا لأنها وردت كذلك ويسن التعمد قبلها والتأمين بعدها ولا يسن دعاء الانفتاح ولا السورة لأن صلاة الجنازة مبنية على التخفيف وإن صلى على قبر أو غائب على المعتمد (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي وجوبها فلا تجزى بعد غيرها للاتباع قال في شرح المنهج لفعل السلف والخلف وتسبب الصلاة على آل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه قال الشارقي والأفضل أن يقول الحمد لله رب العالمين وخرج بالصلاة على آل السلام عليهم فلا يسن على المعتمد انتهى وأقل الصلاة اللهم صل على سيدنا محمد وآل كلهما ما بعد التشهد الأخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (السادس الدعاء للبيت بعد الثالثة) أي وجوبها فلا تجزى بعد غيرها ولا بد أن يكون بأخروي كاللهم الطيب به أو لطف الله به لأن ذلك ينفعه بفك روحه في الآخرة بخلاف نحو اللهم احفظ تركته فإنه لا يكتفي من المسنون اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنشأنا اللهم من أحبه منا فأحبه على الإسلام ومن توفته منا فتوفه على الإيمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم يقول اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك إلى آخر الدعاء المشهور لكن يحمل الأتيان به في البالغ ولو مجنوناً بلغ ودام جنونه إلى موته أما الصغير فيقول فيه مع الدعاء الأول اللهم اجعله فرطاً لا بويّة وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيقاً وثقلاً به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره لأن ذلك مناسب للحال وإنما كفي هذا الدعاء للطفل مع قوله إنه لا بد من الدعاء للبيت أن يخص به ثبوت النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم في القبط يصل عليه ويدعى لو الدية بالعافية والرحمة قاله الشارقي ومثله قول الباجوري ويكفي في الطفل الدعاء لو الدية نحو اللهم اجعله لو الدية فرطاً إلى آخره وثبوت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في القبط يصل عليه ويدعى لو الدية بالعافية والرحمة لكن قال عبد العزيز في فتح المعين نقلًا عن شيخه ابن حجر حيث قال ليس قوله اللهم اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء للطفل بخصوصه لأنه دعاء باللازم وهو لا يكفي لأنه إذا لم يكف الدعاء بالعموم الشامل لكل فرد فأولى بهذا انتهى قوله لأنه دعاء باللازم أي لأن اللهم اجعله إلى آخره دعاء ناشئ عن الدعاء المتعلق بالطفل وإذا كان كذلك فلا بد من ملزومه وهو الدعاء له بخصوصه ومحل ذلك في الوالدين الحسين والمسلمين فان كانا ميتين أو كافرين أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل يأتي بما



يقتضيه الحال لان العظة بمعنى تذكر العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت ومعنى القوط بفتحين السابق  
المهيء لمصالحها في الآخرة ومعنى السلف السابق سواء كان مهيئا للصالح أم لا ومعنى الذخر بالضم المعد  
والها لوقت الحاجة اليه فثبه به الصغير لكونه قد خرايا أمامها لوقت حاجتها له ومعنى الاعتبار اى  
ليكونا يعتبران بموته وقده حتى يحمله ذلك على العمل الصالح ومعنى أفرغ الصبر أى أنزله وحبه ومعنى  
لاقتنبا لا تمنحها فيقول اذا كانا ميتين اللهم اغفر له ولو الذية وارضى عنه وعنهما رضا تجل به عليهم جميع  
رضوانك مثلاً أو اللهم ارحمه وارحم والديه رحمة تزيلهم المضجع في قبورهم ويقول فيمن كان أبويه مسلماً اللهم اجعله  
والصغير في يد مسلم بان يسببه اللهم اغفر له ولسأبيه ومربيه وفيمن كان أحد أبويه مسلماً اللهم اجعله  
فرطاً لاصله المسلم وفي ولد الزنا اللهم اجعله قرطالاً له ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط أن يدعو  
بهذا الدعاء ويخصه بالدعاء بعد الثالثة ويكنى أن يدعو له بالرحمة مثلاً والسقط اذا صلى عليه فيدعى له بالرحمة  
بالعافية والرحمة ولو دعا له بخصوصه كفى عملاً بعموم الحديث وهو خبر أبى داود وابن حبان اذا صليتم  
على الميت فاخلصوا له الدعاء أى محضوا وخصصوا في فرع نقل عن شرح البهجة الكبير أنه قال وفي  
مسلم عن عوف بن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم  
نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس  
وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجة وأدخله الجنة وأعذه من عذاب  
القبر وقتته ومن عذاب النار وهذا أصح دعاء الجنازة كما في الروضة عن الحفاظ انتهى بإخاتمة قال القليوبي  
ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره أى أجر الصلاة عليه ولا تضلنا بعده واغفر لنا وله وهذا ليس  
بمقرر ضاً انتهى أى لا ينبغي أن لا يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها تجاوز ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل  
عن بعضهم أنه يقرأ فيها ثلاث آيات من سورة غافر وهو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله  
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين  
تابوا واتبعوا سبيلك وقم عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من  
آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك أنت العزيز الحكيم وقم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد  
رحمتك وذلك هو الفوز العظيم قال الباقلي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث (السابع السلام) أى  
كسائر الصلوات في كيفته وتعدده وفي عدم استحباب زيادة وبركاته

فصل في الدفن وما يذكر معه (أقل الدفن) أى القبر (حفرة تكتم) من باب قتل (رائحة) أى  
الميت (وتحريمه) من باب قتل أى تحفظه (من الساع) تجمع سبع مثل رجل ورجال وهو يقع على كل  
ماله تاب بعدو به ويفترس أى والواجب من القبر ما يمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى الأحياء ويمنع نبش  
السبع له فيأكله وخرج بالحفرة مالم يوضع الميت على وجه الأرض أو يبنى على الأرض حيث لم يتعد  
الحفر والأمكنة في سفينة أنتظروا وضوئها إلى الساحل ليدفن في البر أن قرب والأقاليم مشهور  
كانت عليه الإمام الشافعي أن يشد بين لوحين ثلاثاً ينفخ ويلقى في البحر ليصل إلى الساحل وأن كان أهله  
كفاراً فقد يجده مسلم قد فته إلى القلة فإن القوة فيه يدور لوحين وتقلوه بنحو حجر علم يأثموا ويسن أن  
يستر القبر عند الدفن ثوب ونحوه لأنه ربما ينكشف من الميت شيء فيضرب ما يطلب أخفاؤه رجلاً كان  
الميت أو امرأة وهو فيها أكسد والسنة الدفن في غير الليل ووقت كراهة الصلاة وجاز بلا كراهة دفنه  
ليلاً مطلقاً أى سواء قصده وطلبه أم لا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يقصد والا فلا يجوز قال سليمان البجيرمي  
بقوله فلا يجوز للمعتد الكراهة تنزيهاً وهذا في غير حرم مكة أما في غيرها فلا حرم ولا كراهة قياساً على  
الصلاة فيه (وأكله قامة وبسطة) بان يقوم رجل معتدلاً بإسقاط يديه من تفتين قال البجيرمي قوله

السابع السلام  
فصل في أقل الدفن  
حفرة تكتم رائحة  
ومحرمه من الساع  
وأكله قامة وبسطة  
أوجور أو مرض بين  
وما انفصل منه جزء  
مأكول ولو سيرا  
الا الخصى (ومحرم)  
الا كل من الضحية  
الواجبة ويجب التصديق  
بها كلها والسنة  
أن يأكل من الضحية  
المسنة والا فضل  
الا كل من كبدها  
ويجب التصديق بجزء  
من لحمها نياً والا فضل  
التصدق بها كلها الا لما  
يتبرك بأكلها ومن لم يفعل  
تصدق بثلاثها وأهدى  
ثلاثها وأكل ثلاثها والسنة  
أن يذبحها الرجل بنفسه  
وأن يحضر الذبح من لم  
يذبح بنفسه ويسمى  
ويكبر الله تعالى عند  
الذبح وصلى ويسلم



بأسطايديه أي غير قابض لأصابعهما وذلك مقدار أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويسن أن يوضع  
الميت في القبر على يمينه كما في الاضطجاع عند النوم فلو وضع على يساره كره ولم ينش كما قاله المحلى  
(ويوضع خده) أي الأيمن بعد إزالة الكفن قاله البجيرمي (على التراب) أي يسن أن يفضي بخده  
إلى الأرض أو إلى نحو اللثة لأنه أبلغ في اظهار الذل قال البجيرمي ويكره أن يجعل له فراش ومخدة  
بكسر الميم وصندوق لم يحتج إليه لأن في ذلك اضاعة المال أما إذا احتج إلى صندوق لداوة الأرض  
أو نحوها كرهاؤها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به إلا حينئذ ويسن أن لا يسند وجه الميت ورجلاه إلى  
جانب القبر وظهره بنحو لينة بكسر الباء وهو ما يعمل من الطين ورجعة لبن بمحذوف التاء أو حجر لثلا  
ينكب على وجهه أو يستلقي على ظهره ولو كان ببارض اللحد أو الشق نجاسة فقال الشوبري ووجه  
أي القوى الظاهر يجوز وضع الميت عليها مطلقا ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة واختار  
الباجوري التفصيل فقال إن كانت النجاسة من صديد الموتى كما في المقبرة المنشوشة فيجوز وضعه عليها  
أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز (ويجب توجيهه إلى القبلة) تنزيلا له منزلة المصلّي ويؤخذ من  
ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره نعم الكافرة التي في بطنها جنين  
مسلم نفخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدباره إلى القبلة ليكون الجنين مستقبل القبلة لأن وجه  
الجنين إلى ظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار فلا يرد من المسلم في مقابر الكفار  
وعكسه فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله أولى  
فإن رجعت حياته لم يجز دفنه معها بل يجب شق جوفها وأخراجه منه ولو مسلمة  
فصل في ما يوجب نبش الميت أي يكشف القبر الذي فيه الميت (لأربع خصال)  
بل لا كثر من ذلك أحدها (للغسل) أي أو للتيمم فيجب نبشه تداركا للظهر الواجب (إذا لم يتغير)  
أي ما لم يتن بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حيز فلا نبش (و) ثانيها (لتوجيهه إلى القبلة) أي فيجب  
نبشه إذا لم يتغير أيضا لتوجهه إلى القبلة قال الشوبري فرع إذا دفن مستلقا ووجهه للقبلة بان كانت رجلاه  
في البهاجر م ونش ما لم يتغير وهو المعتد خلافا لما في متن الروض وشرحه انتهى (و) ثالثها (للمال إذا دفن  
معه) أي أو وقع فيه مال خاتم أو غيره فيجب نبشه وإن تغير لا خذه سواء طلبه مالك أم لا ومثله ما لو دفن  
في مغضوب من أرض أو ثوب أو جد ما دفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن تغير ليرد كل لصاحبه  
فما لم يرش يقائه أي إذا طلب مالكه والأفلا ولو بلغ ما لا لنفسه ومات لم ينش أو مال غيره وطلبه مالكه  
نبش وشق جوفه وأخرج منه ورده لصاحبه إلا إذا ضمنه الورثة فلا يشق حينئذ على المعتد والفرق بين  
مسألة الاتلاع والوقوع أن الاتلاع في شقة هتك حرمة الميت ولا كذلك الوقوع (و) رابعها (للمرأة)  
إذا دفن جنيها معها وأمكن تحياته بان يكون له ستة أشهر فكثر فيجب النبش تداركا للواجب  
لأنه يجب شق جوفها قبل الدفن فإن لم ترج حياته بقول القوابل حرم الشق لكن يخرج من القبر  
ويؤخر الدفن حتى يموت ومن الغلط أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها لموت فإن فيه قتلا للجنين  
وينش أيضا إن لحق الأرض بعد الدفن قيل أو نداوة لنقل وينش أيضا إذا احتج لمشاهدته للتفليق  
على صفة فيه بان قال إن ولدت ذكر فأنث خطائق طلقه أو أنثى فطلقت فولدت ميتا ودفن ولم يعلم  
أو لكون القائف وهو من يتبع الأثر يلحقه بأحد المتازعين فيه وينش أيضا الكافر إذا دفن بالحرم  
فصل في أنواع الاستعانات وأحكامها (بالاستعانات أربع خصال) بل أكثر فالسنة والنساء  
في قوله الاستعانات زائدان للتأكد أي الإعانات أو للصيرورة أي صيرورتها إعانات وليست للطلب  
لأنه يندب تركها مطلقا سواء طلبها أم لا حتى لو أعانه غيره في صب الماء عليه عند الوضوء مثلا وهو

ويؤضع خده على التراب  
ويجب توجيهه إلى القبلة  
فصل في نبش الميت  
لأربع خصال للغسل  
إذا لم يتغير وتوجيهه إلى القبلة  
والسالم إذا دفن معه والمرأة إذا دفن جنيها معها وأمكن تحياته  
فصل في الاستعانات  
أربع خصال

على النبي عليه السلام  
فصل في العقيقة  
سنة مؤكدة ويدخل وقتها بانفصال للولد والافضل ذبحها يوم سابعه ولا يجرى فيها إلا ما يجرى في الضحية وأقلها شاة عن كل مولود والافضل ذبح شاتين



شاكتممكن من منعه ومن فعله نفسه كان خلاف الاولى وهو من العون بمعنى الظهير على الامر  
لجدها (مباحة) (ثانيا) (خلاف الاولى) (ثالثا) (مكروهة) (رابعا) (واجبة فالمباحة هي تقرب  
الماء) اي احضاره فلا بأس بها ولا يقال انها خلاف الاولى لثبوتها عنه عليه السلام في موطن كثيرة  
(وخلاف الاولى هي صب الماء على نحو المتوضي) ولو من غير اهل العباد وبلا طلب قال القليوبي لان  
الاعانة ثمة اي تعم وتزين لا يلق بالمعتد هذا في حقها لاني حقه <sup>لانه كان يفعل ذلك لبيان</sup>  
الجواز ولذا لو قصد بها الشخص تعل المعين لم تكن خلاف الاولى (والمكروهة هي لمن يغسل أعضائه)  
اي ولو كان المعين أمرد وهو من بطونيات شعر وجهه والحرمه من وجه آخر (والواجبة هي للمريض  
عند العجز) اي فيجب الاعانة على العاجز ولو باجرة مثل ان فضلت عما يتبر في زكاة الفطر  
والاصلي بالتبسم وأعاد ومثله من لم يقدر على القيام في الصلاة الامعين وبقي من الاعانة شيان سنة  
وهي اعانة المنفرد عن الصف بموافقة في موضعه مثلا وحرام وهي الاعانة على فعل الحرام.  
فصل في ما يجب الزكاة فيه (الاموال التي يجب فيها الزكاة ستة أنواع) (أحدها) (النعم) بفتح العين  
وقد نكح اسم جميع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث وهي ابل وبقر العرب والجواميس وغنم تجب  
الزكاة فيها بشروط اربعة الاول كونها نهما فلا زكاة في غيرها من الحيوانات كحل وريق ومتولد بين  
زكوي وغيره والثاني كونها نصابا (والاول في ابل خمس في كل خمس الى عشرين شاة ولو ذكرا ويحزى  
عنها بغير الزكاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فلها شاة فان عدم بنت مخاض نحال الاخراج وان وجدها  
نحال الوجوب او نعتت فابن لبون او حق وفي بنت وثلاثين بنت لبون فلها شتان وفي ست واربعين  
شقة فلها ثلاث وفي احدى وستين شقة فلها اربع وللجذعة آخر أسنان الزكاة وهو نهاية الحسن دورا  
ونسلا وقوة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين شقتان وفي مائة واحدى وعشرين بنتا  
بنات لبون ويتبع ثم كل عشر يتغير الواجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين شقة (والاولها في بقر  
ثلاثون وفي كل ثلاثين تباع له شاة وفي كل اربعين شقة فلها شتان (والاولها في غنم اربعون ففيها شاة  
وفي مائة واحدى وعشرين شتان وفي مائتين وواحدة ثلاث وفي اربعمائة اربع ثم في كل مائة شاة  
والشاة جذعة ضان فلها شاة او ثنية معز فلها شتان من غنم البلد او مثلها (والثالث مضي الحول في ملكه  
ولكن لنتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب تحول النصاب وان ماتت الامهات (والرابع اسامة  
مالك لها كل الحول لكن لو علفها قدرا تعش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سور لم يضرب  
ولا زكاة في عوامل في حرث او نحو لاقتنائها للاستعمال بان يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت  
الزكاة لا للماء كسباب البدن ومتاع الدار (والنوع الثاني) (التفدان) وهي الذهب والفضة ولو غير  
مضروبين ولا زكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين دينارا بوزن مكة تحديدا بيقين (والدينار هو  
انسان وسبعون شقة شعير معتدلة لا قشر عليها وقطع من طرفها مادي وطال ولا في فضة حتى تبلغ  
مائتي درهم وهي ثمانية وعشرون ريالا ونصف تقريباً هذا ان كان في كل ريال درهمان من النحاس  
فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين ريالا في هذين النصابين ربع عشرهما في عشرين دينارا  
نصف دينار وتجب الزكاة في حلي محرم كحلي ذهب او فضة للرجل وثمانية الدراهم والدنانير المنقوشة  
المجمولة في الفلادة التي تعلق على عنق النساء والذهب المخطط على القماش فهو حرام وتجب زكاتها  
وكذا ما يعلق على رؤس الصبيان نعم عصائب الذهب والفضة لا تحرم فلا زكاة فيها لانها  
للزينة واما المعراة من الدراهم والدنانير بحيث تبطل بها المعاملة فمباحة ولم يجاب الزكاة  
مع الإباحة تمنع وما لا يحرم اجسا يهوار بكسر السين وهو شئ يعمل في اليد واخلخال

مباحة وخلاف الاولى  
ومكروهة وواجبة  
فالمباحة هي تقرب  
الماء وخلاف الاولى  
هي صب الماء على نحو  
المتوضي والمكروهة  
هي لمن يغسل أعضائه  
والواجبة هي للمريض  
عند العجز  
فصل في الاموال التي  
تلتزم فيها الزكاة ستة  
أنواع النعم والتفدان  
عن الذكر وشاة عن  
الانثى ويطبخها بملو  
ولا يكر عظمها بقدر  
الامكان وبعثا للفقراء  
في اما كنهم احب من  
ندائهم اليها والمخاطب بها  
من تلزمه نفقة المولود  
ان يسر بها قبل مضي  
ستين يوما من الولادة  
ويستمر طلبها منه  
حينئذ الى بلوغ المولود

قوله ويتبع ثم كل عشر يتغير الواجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين شقة



بفتح الحاء وهو شيء يعمل في الرجل قاله شيخنا أحمد النجراوى ليس امرأة وصبي أو لا عارتهما  
أو إجارتهما لمن له استعمالهما أو لا بقصد شيء ونما يحرم أيضا ولو على امرأة أصعب من ذهب أو فضة  
فالبطريق الأولى ونجبت الزكاة أيضا في حلي مكروه كضة صغيرة للزينة حليا كان أو غيره لأجل مباح  
عليه ولم ينو كنهه كالحلي من ذلك ليس المرأة فلا زكاة فيه إلا أن أسرفت كالحال وزنه ثمانتا مثقال  
مثلا فلا يحل لها ونجبت زكاته ويحل للرجل الخاتم من الفضة بل لبسه سنة فخرج بالعلم مالو وورث حليا  
مباحا ولم يعمله حتى مضى عام فتجب زكاته لأنه لم ينو أمساكه لاستعمال مباح وخرج بعدم نية الكنز  
مالو نوي كنزه فتجب زكاته أيضا ولو أنكر الحلي لم تجب زكاته إن قصد إصلاحه وأمكن بلا صوغ بأن  
أمكن بالحام لقاء صورته وقصد إصلاحه فإن لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله شيعة أو دراهم أو كنزه  
أولم يقصد شيئا أو أحوج أنكساره إلى صوغ وجبت زكاته وينعقد حوله من حين أنكساره لأنه غير  
مستعمل ولا معد للاستعمال قال الزياضى ولو وجبت زكاة في حلي فاختلفت قيمته وزنه كسوار قيمته  
ثلاثمائة وزنه ثمانتان اعتبرت القيمة على الأصح فيخير بين إخراج ربع عشر الحلي مشاعا بسببه للفقراء  
وبين إخراج خمسة دراهم مصوغة قيمتها شعبة ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم لأن  
فيه ضررا عليه وعلى المستحقين هذا الجمله إذا كان الحلي مباحا بان كان مكسورا ولم ينو إصلاحه أما لو كان  
محرمًا لعينه كالإواني فلا أثر لزيادة القيمة أى العبرة بوزنه لا بقيمته فيخرج خمسة دراهم إماما من  
غيره أو منه أو يكسره أو يدفع ربع عشره مشاعا اه (وه النوع الثالث (المعشرات) وهى الثوابت  
الشاملة للشجر والزرع ولا زكاة في شيء إلا في رطب وعنب وما صلح للاقتيات من الحبوب كقمح  
وشعير وأرز وعدس وذرة وحمص وباقلاء وهى الفول ودخن وهى نوع من الذرة إلا أنه  
أصغر منها وجلبان بضم الجيم ويقال له المهرطمان بضم الميم والطاء وماش وهى نوع منه وإن كان  
فما صلح للاقتيات فهو كل نادرا كثرة البلوط المسماة بشرة الفؤاد وهى تشبه البلح قال في المصباح  
والبلوط مثل تنور شجر وقد يؤكل ورما دبغ بقشره انتهى وكاليلت وهى ضرب من شعير ليس  
فيه قشر قاله الجوهرى وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب وقال الأزهري حب  
بين الخطئة والشعير ولا قشر له وكاليلت بفتح اللام نوع من الخطئة تكون في القشرة منه خبتان  
وقد يكون واحدة أو ثلاث وقال بعضهم هو نجبة سوداء تؤكل في الجذب وقيل هو مثل البر إلا أنه  
عسر الانقاء وقيل هو العدس فتجب الزكاة في جميع ذلك إذا وجدت شروطها بخلاف ما يؤكل تنعا  
كالسكر والتين والمشمش والتفاح والبن وما يؤكل تدابريا كالمصطكى والفلفل بضم الفاء وهى من  
الابزار قاله في المصباح ولا حجب العشر أن سقيت بلامونة كثيرة والاقتصاف وتجب زكاة الثابت  
بمعنى أنه ينعقد شئ وجوبها بدو صلاح الثمر واشتداد الحب على المالك لا على المستحق ولا في مال  
الزكاة لأن تحقق المستحق إنما هو في الخالص الجاف بشرط وجوبها أن تبلغ خمسة أوسق تحديدا  
وهى ألف وستمائة رطل بغدادية إذ الوسق ثمانون صاعا فجموع الخمسة ثمانمائة صاع والصاع أربعة  
أمداد فيكون النصاب ألف مائة ومائتى مد وبتمام المالك وإن لم يباشر المالك ولا نائبه زراعته كان  
وقع الحب بنفسه من يد ماله عند حمل الغلة مثلا أو بالقاء نحو طير كان وقعت العصافير على السابل  
فتناثر الحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك أن بلغ نصابا وخرج بذلك المالك مما نبت من حب حمله  
الليل من دار الحرب إلى أرضا غير المملوكة لأحد فلا زكاة فيه لأنه في ذمة المالك غير معين  
أما لو كانت مملوكة فيملكه من نبت بأرضه ولو حمل الهواء أو الماء فحبا مملوكا فنبت بأرض فان  
أعرض عنه مالكه فهو لصاحب الأرض وعليه زكاته ولم يعرض عنه فهو له وعليه  
زكاته وأجرة مثل الأرض لصاحبها ويضم نوع من الثابت إلى نوع آخر كحب مصري

والمعشرات

كان لم يوسر بها الا بعد  
مضى الستين لم تطلب  
منه بل لو فعلها حينئذ  
وقعت شاة لحم لا عقيقة  
وحيث طلبت منه  
لا يفعلها الا من مال  
نفسه ولو كان المولود  
غنيا ومن بلغ ولم يقع  
عنه له أن يقع عن  
نفسه والسنة أن يؤذن  
حين الولادة في أذن  
المولود اليمنى وتقام  
الصلاة في أذنه اليسرى  
وان يحنكه حينئذ  
شخص من أهل الخير  
بشيء حلوكتم وأن  
يخلق رأسه ولو أنثى  
وينصدق بوزن شعره  
ذهبا أو فضة ويسمى  
باسم من الاسماء الحسنة  
والأفضل أن يكون  
الحلق والتصديق



وشامي بخلاف اختلاف الجنس كثير بشعر ويخرج الزكاة عند اختلاف النوع من كل الأنواع بقسطه  
 ان يستر فان عسر لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل منها اخرج الوسط لأعلاها ولا أدناها وروى عن العام  
 وهو اثنا عشر شهرا ان وقع حصادهما في عام واحد بأن يكون بين حصاد الأول والثاني أقل  
 من اثني عشر شهرا عربية وإن وقع زرعهما في عامين بأن كان بين زرع الأول وزرع الثاني اثنا عشر  
 شهرا وبين حصاد الثاني والأول أقل من ذلك والمراد بوقوع حصادهما في عام أن يبلغا أو أن  
 الحصاد وإن لم يقع بالفعل ومثل الزرعين الثمران وقع الإطلاعان في عام وأن يتحد قطعهما في عام  
 واحد فالعبرة في الحبوب بالحصاد بالقوة وفي الثمار بالإطلاع نعم لو اتمم نخل في عام مرتين فلا يضم بل  
 هو كشجرة عامين إلحاقا للنادر بالأعم الأغلب وكان النخل كل ما شأنه أن لا يثمر في العام إلا مرة واحدة  
 في نوعه قال أحمد السخيم وأفضل أنواع الكسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة وكان كل نخل له  
 سحرقة وكسب فكان آدم زراعا وأول صنعة عملت على وجه الأرض الحرث وأول من حرث آدم ثم  
 أدركه الثعب في آخر النهار فقال لحواء ازرعي فما قد بقي فصار زرعها شعيرا فتعجب من ذلك فأوحى  
 الله تعالى اليها أطاعت العدو والمغير وهو الشيطان فحدث لها القمع بالشعر وقبل لما أسقط آدم  
 في الهند اشتد به الجوع فجاءه جبريل بشورين أحمرين وثلاث حبات من الخنطة وقال له ذلك سمجتان  
 ولحواء حبة واحدة فصارت للذكر مثل حظ الأنثيين كل حبة وزنهما مائة ألف درهم وثمانمائة درهم  
 فزرع وحصد وطحن وخبز في أربع ساعات وكان آدم يسر في حياطا وكان نوح نجارا أي صنعا وكذا  
 زكريا وكان إبراهيم زازا أي يبيع أنواع الملابس وكان موسى كاتباً يكتب التوراة بيده وكان جابر  
 شبيب وكان داود حذافا وكان سليمان يضفر الخوص وهو غورق النخل وكان نبينا يبيع ويشترى  
 بنقود ونسيئة ويحمل ثمنها اشتراه إلى بيته فيقول بانيه له أعطني أحله فيقول صاحب الشيء أولى بحمله  
 لكن الشراء بعد البينة أغلب وبعد الهجرة لم يحفظ البيع وأما الشراء فكثير وأجر أي بأن أجر  
 ملكه على الغير واستأجر أي بأن استأجر على شخص لينخط ثوبه مثلاً ولا تستجار  
 أغلب وأجر نفسه قبل النبوة لرعي الغنم ولخدمة التجارة وشارك ووكل وتوكل والتوكيل أكثر  
 وأهدى له وقيل وعرض ووهبه له وقبل واستعار انتهى لفائدة نقل الشرفاوي عن الأجهوري  
 أن الجنة من القمع حين نزلت من الجنة كانت قدر بيضة النعامة والين من الزبد يضم الزاي وسكون  
 الباء وهو ما يستخرج بوضع الماء والتحرير من لبن البقر والغنم وأطيب من الميسك ثم صغرت  
 في زمان فرعون فصارت الحبة قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت حين قتل يحيى بن زكريا فصارت قدر  
 بيضة الحمامة ثم صغرت فصارت قدر البندق ثم قدر الحصة ثم صارت إلى ما هي عليه الآن فنسأل  
 الله تعالى أن لا تصغر عنه اه قال القليوبي في شرح المعراج فائدة نادرة كان وزن حبة الخنطة  
 في الجنة ثمانتي ألف درهم وثمانمائة درهم اه (والنوع الرابع) (أموال التجارة) وهي  
 تقلب المال بالمفاوضة لغرض الربح بنية تجارة عند كل تصرف ولها أصل أن شرط  
 وجوب زكاتها ستة أحدها كون المال مملوكا بمفاوضة كسراء شوايه كان لغرض أم نقداً من دين حال  
 أم مؤجلاً وكالوصال عليه عن دم أو أجر به نفسه شوايه كانت المفاوضة غير محضة وهي التي لا تنفذ  
 بفساد مقابلها كالنكاح والخلع أو محضة وهي التي تنفذ بذلك كالبيع والشراء والهبة بثواب  
 وخرج بذلك ما ملك بغير مفاوضة كإرث فاذا ترك لورثته عرض تجارة لم تجب عليهم زكاتها وهي  
 بلا ثواب واحتطاب وثانيها وجود نية التجارة حال المفاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به  
 غيرها فلا بد من نية متميزة وإن لم يحدد ما في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلاً برأس المال  
 ثالثها أن لا يقصد بالمال القينة أي الامساك للارتفاع فان قصد بها انقطاع الحول فيحتاج إلى

### وأموال التجارة

والتسمية يوم السابع

وأفضل الأسماء محمد

فبعد الله فبعد الرحمن

والتسمية بملك الملوك

وقاضي القضاة وعبد

النبي حرام وبالأسماء

القبيلة ككتاب

ومره مكرومة

كتاب اليمين والنذر

لا ينقصد كل منهما إلا

من البالغ العاقل المختار

وبشرط أن يتلفظ به

وسمع نفسه ولا ينقصد

اليمين إلا باسم من أسماء

الله تعالى أو صفة من

صفاته الخاصة به كقوله

والله أو وقدره الله أو

ورب الكعبة والحالف

بالمخلوق كالنبي والكعبة

حرام ويكفر به الحالف

ان قصد تعظيمه كتعظيم

الله فان لم يقصد ذلك

ما عدا شاعون

سومانيان



تجدد بنية مقرونة بتصرفي وكذا ان قصد ما يعضه وان لم يمتد ويرجع في تعيينه اليه <sup>وذلك</sup> ورأى بها مضي  
حول من وقت الملك نعم ان ملكه بين نقد نصاب اودونه <sup>منه</sup> وفي ملكه بآقيه كان اشترى بعشرين  
مثقالا او بعين عشرة وفي ملكه عشرة اخرى بنى على حول النقد بخلاف ما لو اشترى بنصاب في الدمة  
ثم قده في المجلس فانه ينقطع حول النقد ويبتدى حول التجارة من حين الشراء والفرق بين المسالتين  
ان النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى <sup>فانما</sup> خامسها ان لا يرد جميع مال التجارة  
في اثناء الحول الى نقد من جنس ما يقوم به وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به سلعة بكسر  
السين اى بضاعة للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها لتحقق نقص النصاب بالتخصيص بخلاف  
قبله فانه مظلون اموالهم يرد بعض المال الى ما ذكر او باعه بعرض او بنقد لا يقوم به آخر الحول كان  
باعه بذراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير او بنقد يقوم به وهو نصاب لحوله باق في جميع ذلك <sup>وذلك</sup>  
سادسها ان تبلغ قيمة آخر الحول نصابا اودونه <sup>وذلك</sup> ومعه ما يكمل به كماله لو كان معه مائة درهم فابتاع  
اى فاشترى بخمسين منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة  
وخمسين فيضم لما عنده وتجب زكاة الجميع (ولاجبها) اى اموال التجارة (ربع عشر قيمة عروض  
التجارة) فان ملكك بنقد ولو دون نصاب قومت به ولا بد في التقويم من عدلين فلو لم يبلغ نصابا  
لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وان ملكك بغيره كعرض ونكاح وخلع فبالغ نقد البلد بصورة ذلك  
في شخص زوج امته او خالعه زوجته بعرض تنوي به التجارة وكذا لو تزوجت الحرة بعرض نوت به ذلك  
ومثل ذلك مما لو ملكك عروض التجارة بصلح عن دم كان جنى عليه شخص فوجب على ذلك  
الشخص قصاص فصالح الجاني عليه وعفا بالدية بنية التجارة كان قال عفوت عنك بالدية فكانت الدية  
بدلا عن القصاص فان لم يكن بالبلد نقد فبالغ نقد اقرب البلاد اليه فان غلب نقد اى على التساوي تخير  
بينهما ان بلغت نصابا بكل منهما وان بلغت نصابا باحدهما دون الآخر قومت بتحقيق تمام النصاب به  
وان ملكك بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وما قابل غيره فبالغ نقد البلد ويعرف ما قابل غير نقد  
بتقويمه ومعرفة نسبه للنقد حال المعاوضة فان اختلفت الغالب وقت الشراء وآخر الحول اعتبر الثاني  
لانه المعتبر في زكاة التجارة وقوله العبرة بما اشترى به وان ابطله السلطان او كان الغالب غيره فعمله  
فيما اشترى بالنقد لا بعرض كما تضمنت في اثناء الحول لاصل في الحول ان لم ينض  
بما يقوم به بان لم ينض اصلا او نض بغير ما يقوم به فلو اشترى عرضا قيمته مائتا درهم فصارت قيمته  
آخر الحول ثلثمائة زكاهما اما اذا نض بما يقوم به فلا يضم الى الاصل بل يركب الاصل عند حوله والربح  
عند حوله فيفرد كل بحول ومعنى نض صار ناضا ذراهم ودنانير وتجب زكاة فطر رقيق تجارة مع زكاتها  
لاختلاف سببها وهما البدن والمال فالاول فبسبب زكاة الفطر والثاني فبسبب زكاة التجارة  
فلو كان مال التجارة مما تجب الزكاة في عينه كسائمة وثمر فلا تجتمع الزكاتان فيه بلا خلاف  
بل ان كل نصاب احدي الزكاتين دون نصاب الاخرى كاربعة اشاة قصد بها التجارة لكن لم تبلغ  
قيمتها نصابا آخر الحول وكنسج وثلاثين فاقبلت قيمتها نصابا آخر الحول وجبت زكاة ما كمل  
نصابه وان كمل نصاب كل منها كاربعة اشاة قصد بها التجارة وبلغت قيمتها آخر الحول نصابا قدمت  
في الوجوب زكاة العين على زكاة التجارة لقوتها لا لتفاق عليها بخلاف زكاة التجارة ففيها قول  
قديم بقدم الوجوب فيها ولهذا لا يكفر أحدهما بصورة السائمة ان يشترى مثلا اربعة اشاة من اول  
الحرم وينوي فيها التجارة ثم تقوم آخر الحول قبلت قيمتها نصاب تجارة فقد اجتمع فيها زكاتان زكاة  
عين وزكاة تجارة وصورة الثمرة ان يشترى نخلا او عينا من اول الحرم وينوي فيه وفيما يخرج منه  
التجارة مما يحول عليه الحول وقيمته مع ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكلت زكاة العين فيما يخرج منها

## واجبها ربع عشر قيمة عروض التجارة

فهو مكروه فقط وينبغي  
للشخص ان يصون  
نفسه عن اليمين ولو  
كان صادقا ومن حلف  
على ترك شيء من  
الفروض كالصلوات  
الحسن او على فعل حرام  
كقطع الرحم عصي  
ولزمه ان يمحن في يمينه  
ويكفر او على ترك  
سنة كقضاء الحوائج  
او فعل مكروه كشراب  
التبناك فالسنة ان  
يمحن ويكفر او على  
فعل مباح او تركه  
كأكل الطعام واللبس  
ودخول الدار فالأفضل  
له ان لا يمحن في يمينه  
(وكفارة اليمين) عتق  
رقبة مؤمنة سليمة من  
العيوب الخلة بالعمل  
او اطعام عشرة مساكين  
لكل واحد منهم مد  
من غالب قوت البلد  
او كسوتهم ولو بمنديل



أيضا نحب زكاة التجارة أيضا في نحو صوفها وألبانها مع إخراج زكاة العين عن السائمة وكذا  
 نحب زكاة التجارة عن الشجر ونحوه كالأرض من اللب والكرفان وغيرهما كالجذع والتين أن  
 بلغت قيمتها واحدا نصابا عند تمام الحول مع إخراج زكاة العين عن الثمرة إذا لم يكن فيها زكاة عين فلا  
 تسقط عنها زكاة التجارة أملا ما فيه زكاة العين وهو الثمرة والحب أن يبلغا نصابا فلا بد خلان في التقويم  
 في هذا الحول فإن لم يبلغاه دخلا فيه فتقومان مع المذكورات ونحب في ذلك زكاة التجارة قال في المصباح  
 الكرفان بالكسرة أصل السقف الذي يبقى بعد قطعه في جذع النخلة والسقف أغصان النخل مادامت  
 بالحوصل فإن زال الحوص عنها قيل فجر يد والجذع بالكسرة ساق النخلة والتين ساق الزرع بعد دياسته  
 انتهى وصورة ذلك أنه اشترى الأرض والنخل بقصد التجارة فيها وفيما يخرج منها أو الزرع بقصد  
 التجارة في حبه وتبته مثلا فتجب زكاة العين في الثمر والحب أن يبلغ نصابا وزكاة التجارة فيها وفيما  
 عداهما إذا لا زكاة في عينه وإذا قطع الثمر والحب أخرجت زكاة عينهما ولا تجب بعد ذلك أن بقيا  
 في ملكه لا يملكها لا تعدد ثم يبتدىء حولهما للتجارة بعد القطع وأما الجذع والأرض والتين فلا  
 ينقطع حولهما بما ذكر بل يكمل على ما مضى منه ثم عند تمام حول التجارة للثمر والحب بضمان  
 للجذع والأرض والتين في التقويم لافي الحول لا خلا فهما في ابتدائه ولو تقدم حول زكاة التجارة على  
 حول زكاة العين بأن اشترى بمال التجارة بعد ستة أشهر من حولها نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة  
 للتجارة ثم أسامها وجبت زكاتها عند تمام حولها ثم يفتح من تمامه حول لا زكاة العين أبدا أي فتجب  
 في بقية الأعوام صورة ذلك أن يشتري عشرين مقطعا قاشا للتجارة من أول المحرم وتمكث عنده  
 ستة أشهر ثم يبيعها ويشتري بثمنها نصابا سائمة وبعد مضي ستة أشهر أخرى قومت فبلغت قيمتها نصابا  
 فقد اجتمع فيها زكاتان وسبق حول التجارة فيزكها في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل حول بعده  
 زكاة عين فلا يستأنف الحول بالمبادلة المذكورة بل يستمر قال شيخ الإسلام في شرح المنهج وزكاة  
 كمال قراض على مالكه وإن ظهر فيه ربح لا يملكه إذا المالك إنما يملك حصته بالقسمة لا بالظهور كما أن  
 العامل في الجمالة إنما يستحق الجعل بقرائه من العمل فإن أخرجهما من غير ذلك أو منه حسبت من  
 الربح كالمؤن التي تلزم المال من أجره الدلال والكيل وغيرهما والجعل بالضم الأجر (و) النوع  
 الخامس (الركاز) وهو بكسر الراء دفين جاهلية وهم من قبل الإسلام أي بعثته فيشمل ما لو كان  
 الداف من قوم موسى وعيسى أو غيرهما كيوסף فإن لم يكن مدفونا بل كان ظاهرا فإن علم أنه ظهر  
 بنحو سبل فهو ركاز أيضا لأنه دفين بحسب ما كان وإلا فهو لقطة وكذا إن شك فإن وجده من هو  
 من أهل الزكاة ثمرات أو ملك أحياء زكاة الركاز ومثل الموات القبور الجاهلية والقلاع بكسر القاف  
 جمع قلعة بفتحها كركبة ورقاب وهو حصن ممتنع في جبل بعيد عن البلد وإن وجده بمسجد أو شارع  
 أو وجده دفين إسلامي كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فإن علم مالكه  
 وجب رده عليه لأنه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وإن لم يعلم مالكه فلقطة يعرفه  
 للواجد شئ ثم له أن يملكه بأن لم يظهر مالكه وكذا إن لم يعلم هل هو جاهلي أو إسلامي بأن كان مما  
 ضرب مثله في الجاهلية والإسلام أو مما لا أثر عليه كالتمر والحل فإن علم أن مالكه بلغته الدعوة  
 وعائد فهو في قال الزيادة وإن وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم النبي وإن دخل  
 دارهم بأمانهم فردد على مالكه وجوبا وإن أخذ قهرا فهو غنمة انتهى (و) الواجب فيه أن بلغ  
 نصابا الخمس في حال يصرف لأهل الزكاة (و) النوع السادس (المعدن) وهو مكان خلق الله تعالى  
 فيه ذهبا أو فضة موات أو ملك له فيجب على من استخرج ذلك ربع عشره جمالا إن بلغ نصابا  
 فيضم بعض المخرج إلى بعض إن اتحد معدن عرفا بأن يكون في مكان واحد وإن كانت حفرة

### والركاز والمعدن

يعطى لكل واحد منهم  
 ويخير الشخص بين  
 هذه الثلاثة ولو كان  
 غنيا فإن عجز عنها لزم  
 صيام ثلاثة أيام.  
 (فصل) والنذر فمان  
 منجز ومعلق فالمنجز  
 كقول الناذر لله على  
 كذا أو نذرت لله كذا  
 ويلزمه الوفاء بما نذره  
 حالا والمعلق فمان  
 قسم معلق على حصول  
 نعمته أو اندفاع نقمة  
 كقوله إن شفياني الله  
 أو إن سلمني من كذا فله  
 على كذا فإذا وجد  
 المعلق عليه لزمه الوفاء  
 بالمنذور حالا وقسم  
 معلق على فعل شيء  
 أو تركه كقوله إن دخلت  
 الدار أو ابت لم أكلم  
 زيدا على كذا فإذا  
 وجد المعلق عليه  
 وجب على الناذر الوفاء  
 بالمنذور أو كفارة  
 بعين وهو مخير بينهما  
 ولا ينقذ نذر الحرام  
 كقتل النفس بغير حق



وصيام العبدین ولا تذروا  
المكروه كالصلاة  
في المقبرة والحمام والتذویر  
لاحد أبویه أو أحد  
أولاده وكذا تذویر  
المباح كالاكل واللبس  
والنوم ولا كفارة فيه  
تسعة زيارة نبینا محمد  
عليه السلام سنة مؤكدة لكل  
أحد وتأكيد للحجاج  
أكثر وتركها مع  
التمكن منها حرة  
عظيمة وحرمان من  
خير كثير وانكارها  
ضلال كبير وخسران  
مبین والافضل  
للحجاج تقديمها على  
الحج ان كان الوقت  
واسعا يمكن فيه  
تحصيل الحج بعدها  
(ويستحب) لقاصد  
الزيارة ان يكثروا  
في طريقه من الصلاة  
والسلام عليه <sup>عليه السلام</sup> وأن  
يزيد من ذلك اذا رأى  
حرم المدينة وأشجارها  
وأن يقتل عند وصول  
المدينة قبل دخولها

متعددة وتتابع عمل ولا يضرك قطع العمل لعذر كاصلاح آله ومرضه وان طال الزمان عرفاً فان اختلف  
المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا يضم أول لثاني في اكمال النصاب وان قصر الزمن ويضم ثانيهما لملكه  
من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كارت في اكماله فان كمل به النصاب زكى الثاني  
لان كان قاطن لملكه غائماً فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته لتحقيق الزوم فلو استخرج من المعدن تسعة عشر  
ثم قال بالاول وثق بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في المثقال كاتجب فيه فبالوكان مائة تسعة  
عشر من غير المعدن لا فرع كاتجب زكاة الفطر بأدراك وقت تمام الغروب من آخر يوم من رمضان مع  
أدراك جزئه قبله من رمضان أيضاً كمن مات بعد الغروب أو ماله دون من ولد بعده أو معه على كل نحو  
وعبد صغير وكبير ذكر وغيره الا خمسة <sup>من المعدن</sup> والاول من لا يفضل عن مسكن وخادم يحتاجها وملبس يليق  
به وعن قوت من تلزمه نفقته ولو حيواناً ليلة العيد ويومه مما يخرج في زكاة الفطر والمراد بحاجة الخادم  
أن يحتاجه لخدمته لمريض أو كبير أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه ومنصب يأتى أن يخدم نفسه أو لخدمة  
مؤنه لا لعمله في أرضه وما شئت والنصب وزن مسجد أى علو ورفعة وكالقوت ذكيت ثوب أو بدله  
الذى يليق به لتردده في حوائجه وكذا ملائمة من نحو سلك وكعبك وهو من الخبز البابس ونقل يضم  
النون وهو مجموع الثمرات وغير ذلك وخرج بذلك الذين ولو لآدمي فلا يشترط فضلها عنه على المعتمد  
والثاني امرأة غنية لها زوج معسر وهي في طاعته فلا تلزمها فطرتها لكن يسن لها أن تخرجها عن نفسها  
وكذا كل من سقطت فطرته لتحمل الغير له يسن له أن يخرج عن نفسه ان لم يخرجها التحمل ومن المعسر  
الرفيق فلا تجب عليه زكاة زوجته ولو حرة وخرج بفطرتها فطرة غيرها كأمها وأولادها والديها  
فتلزمها ولو كان الزوج خفيفاً يرى ويحب فطرته على نفسها وهي شافعية ترى الوجوب على الزوج  
فلا وجوب على واحد منهما لعدم اعتقاد كل أنها عليه بخلاف عكسه فانها تجب على الزوج لان كلا  
منهما حينئذ يرى الوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل وهي بطريق الاستقلال أما  
اذا لم تكن المرأة في طاعته بان كانت ناشرة فانها تحملها حينئذ ومثلها صغيرة لا تطيق الوطء فلا تجب  
فطرتها على زوجها وأما الأمة المزوجة التي تزوجها معسر فان فطرتها تلزمها ويتحملها عنها سيدها  
بخلاف ما اذا كان مؤسراً فيجب عليه فطرتها ولو زوج أمته بعدة لزمه فطرتها قطعاً <sup>والثالث</sup>  
مكاتب كتابه صحيحة فلا تجب عليه ولا على سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابه فاسدة حيث  
تجب فطرته على سيده وان لم تجب عليه نفقته <sup>والرابع</sup> العبد في بيت المال والخامس العبد الموقوف  
ولو على معين كدرسة ورباط ورجل والقن المملوك للسجد فلا تلزم فطرة هؤلاء الثلاثة على  
أنفسهم وعلى غيرهم لضيق ملك المكاتب وسيده منه كالأجنبي وليس للأخيرين مال للمعينين  
يلزم بها <sup>والسابع</sup> الفطرة لكل واحد صاع من صاعين من غالب قوت البلد المؤدى عنه وان كان المؤدى بغيرها من  
جنس واحد فلا يصح الصاع عن واحد فان أعطى المولى أعلى من غالب قوت البلد جاز لانه زاد خيراً  
ولا يجزى أقل من صاع الا لمن ينفقه مكاتب والرفيق مشترك بين مؤسرو معسر ولين لم يجد الا بعض  
صاع بشرط أن يكون ذلك البعض مشمولاً فيجزى كلاً منهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضى  
لزوم الزكاة ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تلزمه نفقته بملك أو قرابة أو نكاح الا أن يكون  
من تلزمه نفقته كافراً أو يكون زوجة أبيه أو مستولدة أبيه حيث لزم الولد نفقتها فلا تلزمه  
فطرتها وان لزمته نفقتها لان الاصل في الفطرة والنفقة الأب وهو معسر والفطرة لا تلزم المعسر  
بخلاف النفقة فيتحملها الولد ولان عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة أما  
من لا تلزمه فطرة نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة رقيقه







**(فصل) يجب صوم رمضان بأحد أمور خمسة أحدها بكال شعبان ثلاثين يوماً**

الملاصق له من غير تشويش وأقله السلام عليك يا رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ومن شاء فليطول ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على عمر الفاروق ابن الخطاب رضي الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة الوجه الشريف ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم ينتقل الى جهة رأس القبر الشريف ويستقبل القبلة فيكون القبر الشريف عن شماله ويدعوا بما أحب لنفسه ولا حبابه وللسلمين وهكذا يفعل كلما أراد

تغير المالك بغير أو زوال ملك عن ماله المعجل عنه أو تغير القابض بغير تغير الزكاة المعجلة أو اقرار بريق من مجهول النسب استردده المالك من القابض ان بين أنه زكاة معجل وأعله القابض فان لم يبين ذلك ولم يعلمه القابض لم يسترده لتفريطه بترك الإعلام عند الدفع فيقع تطوعاً ولا حكمة ولا شرط وجوب الزكاة فأربعة أحدها حرية ولو للبعض بأن ملك الأموال ببعضه الحر فلا زكاة على رقيق ولو مكاتباً وثانيتها اسلام فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم إداؤها ولا قضائها كالصلاة والصوم وأما وجوب إخراج زكاة المرتد التي وجبت عليه حال رده فموقوف عليك فان مات مرتداً بان أن لا زكاة عليه عشرين أن لا مال له بل جميعه في أو أسلم تركي للباقي في الردة مالم يكن زكاة في رده فانه يجوز له كالأطعم عن الكفارة فيها وتكون نيته للتميز لا للعبادة وإما وجوب الاستقرار فليس بموقوف لأن شرطه الاسلام ولو فيها مضي أهل التي وجبت قبل الردة فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده قهراً عنه نحو ما أهل بعد ذلك أم مات مرتداً أو ثالثاً تعين مالك فلا زكاة في مال يت مال جين موقوف لأجله لعدم تعين المالك ومثله ربيع الموقوف على جهة عامة دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لأني عنه ومن الجهة العامة الموقوف على إمام المسجد أو مؤذنه لأنه لم يرد به شخص معين وإنما أريد به كل من اتصف بهذا الوصف ورابعها تحول الآ في ستة أمور الأول في نابت والثاني في معدن والثالث في زكاة والرابع في زكاة الفطر فاذا ولد له ولد قبل الغروب أخرج الزكاة عنه والخامس النجاب فانه يزكي بحول أصله والسادس في ربح فانه يزكي بحول أصله أيضاً نحو ما يحصل بزادة في نفس العرض كسفن حيوان وولد وثمره أو بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته تركي القبية أو بأكثر منها في زكاة الزائد منها وزجهان أرجهما الوجوب ومحل زكاة الربح بحول أصله ان لم ينض من جنس ما يقوم به كأن اشترى متاعاً بمائتي درهم وحال عليه الحول وقيمته ثلاثمائة درهم ولم يبعه بل أمسكه عنده أو نض من غير الجنس في أثناء الحول كأن اشترى متاعاً بمائتي درهم وباعه بدنانير فيزكي المائة بحول المائتين والآبان صار الكل ناضاً من الجنس في أثناء الحول وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه زكي الزائد بحوله لا بحول أصله ويعتبر أيضاً في وجوب الزكاة نصاباً ويمكن من أدائها ولكن النصاب نسب لو جوبها لا شرط له ولا يمكن شرطاً لضمائها لا استقرارها لا لوجوبها فلو لم يوجد النصاب لم تجب الزكاة من أصلها بخلاف الممكن فانه شرط للضمان لا لأصل الوجوب فلو لم يضمن للاضاف تحقهم ٥ وعليه ينفذ فقال لنا مالك وجبت زكاته ولم تخرج ولا ائتم فلو وجب متوقف على وجود السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو التمكن من إخراجها ولا يعتبر في وجوب الزكاة بلوغ ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه والمخاطب بالخراج عنه وليه ان كان يرى أي يعتقد ذلك كشافق وان لم يكن المولى عليه يراه اذ العبرة بقيدة الولي فاذا لم يخرجها وتلف المال قبل كمال المولى عليه سقطت عنه اذ لا يخاطب بالخراج قبل كماله وضمن المولى ان قصر نعم ان كان تأخيرها خوفاً من تعريم الحاكم الحق له اذا بلغ المولى عليه وقلد أبا حنيفة كان ذلك عذراً فالأولى له حينئذ ان يجمع ما وجب عليه من الزكوات الى الكمال فان لم يكن تأخيرها خوفاً ذلك مثلاً حرم عليه والله أعلم (وهذا آخر ما يستره الله تبارك وتعالى على خدمة هذه المقدمة المرضية عند أهل الشريعة لكن لما كان الصوم ركناً من أركان الاسلام وقد تركه المصنف أردت أن أكتبه بأذيال الخدمة ضاماً له الى هذه المقدمة تبركاً بها وترك الحجب وإن كان كذلك اتكالا على المطولات ولأن له كتاباً مستقلة معلومة بالنسك ولشدة الاحتياج الى الصوم لأنه أكثر شوقاً من الحج لكثرة أفراد من يجب عليه الصوم وهذا أو ان الشروع في المقصود بموت الملك المعبود وبالله التوفيق ولا حرج من طريق) **(فصل) فيما يجب به الصيام ٥ (يجب صوم رمضان بأحد أمور خمسة أحدها بكال شعبان ثلاثين يوماً) أي**



من الرواية في شعبان مثلاً قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يتحفظ في شعبان مثلاً يتحفظ  
 في غيره هذا دليل على أن إكمال شعبان ثلاثين يوماً من الرواية لا من الحساب (وإنما برؤية الهلال)  
 أي هلال رمضان (في حق من رآه وإن كان فاسقاً) ولا بد من رؤيته ليلاً ولا أنزل رؤيته نهاراً لقوله  
 ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً أي ليصم كل منكم  
 وليفطر كل منكم قوله لرؤيته فيه استخداً لأن الضمير في الأول عائد على هلال رمضان والثاني على  
 هلال شوال قال المدائني واللام بمعنى بعد أي بعد رؤيته كما قاله ابن هشام في المغني قوله وأفطروا بقطع  
 الهزمة أي ادخلوا في وقت الفطر فلهزمة للصيرورة كما في الصباح قوله فان غم بضم الغين أي استتر  
 بالغيام والضمير عائد على هلال رمضان ومثله أدغم هلال شوال فيكمل رمضان ثلاثين قاله السويفي  
 والأمانة الدالة على دخول رمضان كإيقاد القناديل المعلقة بالمنابر وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به  
 العادة في حكم الرواية (وإنما يشبوه) أي رؤية الهلال (في حق من لم يره بعدل شهادة) أي واحد وإن  
 كان الرائي حديد البصر نقله السويفي عن الشبرامليسي ولا بد من حكم الحاكم به فلا يكفي مجرد شهادة العدل  
 وخرج بالعدل الفاسق وخرج بعدل الشهادة عدل الرواية كعبد وامرأة وتكفي العدالة الظاهرة وهي  
 المرادة بالمستور وإذا صمنا برؤية عدل ثلاثين يوماً أفطرنّا وإن لم نر الهلال ولم يكن غم ولا يرد لزوم  
 الإفطار بواحد لثبوت ذلك ضمناً إذ الشيء ثبت ضمناً بما لا يثبت به أصلاً واعلم بأنه ثبت في رمضان  
 بشهادة العدل وإن دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما نقله ابن قاسم عن الرملي وهو المعتمد  
 خلافاً لما نقله القليوبي فإنه ضعيف فليحفظ قال ذلك كله المدائني قال المرغني مؤيداً لا يكتفاه  
 في ثبوته بالعدل الواحد فاصح عن ابن عمر رضي الله عنهما أخبرت رسول الله ﷺ أني رأيت الهلال  
 فصام وأمر الناس بصيامه أم قوله أخبرت رسول الله أي بلفظ الشهادة ويكفي في الشهادة أشهد أني  
 رأيت الهلال وإن لم يقل وأن غداً من رمضان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ومثله سائر  
 العبادات كالوقوف بالنسبة لهلال ذي الحجة وهي شهادة حسبة بكسر الحاء أي لا أمر جوبها ثواب الدنيا  
 فلا تحتاج إلى سبق دعوى قال المدائني ولو رجع عن شهادته بعد شروعه في الصوم أو بعد حكم الحاكم  
 ولو قبل شروعه لم يهره الصوم ويفطرون باتمام العدة وإن لم يروا هلال شوال (ورابعها بأخبار عدل  
 رواية مؤثوق به) قال الزبائدي ومثله مؤثوق بزوجه وجاريته وصدقه (سواء وقع في القلب صدقه  
 أم لا) قال الشرقاوي خلافاً لما ذكره في شرح المنهج وإن تبعه بعض الخواشي (أو غير مؤثوق به)  
 كفاسق (إن وقع في القلب صدقه) ولذا قال المدائني عند قول الخطيب ويجب الصوم أيضاً على من  
 أخبره مؤثوق به بالرواية إن اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند القاضي قوله مؤثوق به ليس بقيد بل المراد  
 على اعتقاد الصدق ولو كان المخبر كافراً أو فاسقاً أو رقيقاً أو صغيراً ثم قال السويفي عند قول الخطيب ذلك  
 أيضاً قوله أن اعتقد صدقه ليس بقيد فالمراد على أحد أمرين كون المخبر مؤثوقاً به أو اعتقاد صدقه اه قال  
 الشرقاوي ولو رآه فاسق جهل الحاكم فسقه جازله الأقدام على الشهادة بل وجب أن نوقف ثبوت الصوم  
 عليها (ورابعها بظن دخول رمضان بالاجتهاد فيمن أشبه عليه ذلك) بأن كان أسيراً أو مجبوراً أو غيرهما  
 قاله المدائني قال الباجوري فلو أشبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاد فان ظن دخوله بالاجتهاد  
 صام فان وقع فاداءه وإلا فان كان بعده فقضاء وإن كان قبله وقع له تفلاً وصامه في وقته إن أدركه  
 والإفضاء اه فتلخص أن سبب وجوب الصيام خمسة أثمان على سبيل المقوم أي عموم الناس وجميعها  
 استكمال شعبان ثلاثين يوماً وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم وثلاثة على سبيل  
 الخصوص أي خصوص الناس وهو الباقي من الخمسة لا تنبيه لا يجب الصوم ولا يجوز بقول المنجم وهو

وإنما برؤية الهلال  
 في حق من رآه وإن كان  
 فاسقاً وإنما يشبوه  
 في حق من لم يره بعدل  
 شهادة ورابعها بأخبار  
 عدل رواية مؤثوق به  
 سواء وقع في القلب  
 صدقه أم لا أو غير  
 مؤثوق به إن وقع  
 في القلب صدقه  
 وخامسها بظن دخول  
 رمضان بالاجتهاد  
 فيمن أشبه عليه ذلك  
 الزيادة وينبغي له لزوم  
 الادب مدة اقامته  
 بالمدينة وأن يحافظ على  
 الاعتكاف في مسجده  
 كما دخله وعلى  
 الصلاة فيه خصوصاً  
 مع الجماعة وأن يكثر  
 من الصوم والصدقة  
 وتلاوة القرآن وأنواع  
 العبادة وأن يزور  
 أهل البقيع خصوصاً  
 يوم الجمعة والشهداء  
 بأحد وأفضله يوم  
 الخميس ومسجد قباء  
 وأفضله يوم السبت



(فصل في شروط صحة) أربعة أشياء إسلام وعقل ونقاء من نحو حيض وعلم يكون الوقت قابلاً للصوم. (فصل في شروط) وجوبه خمسة أشياء إسلام وتكليف وإطاعة وصحة وإقامة وبقية المشاهد بالمدينة وهي مشهورة هناك فإذا أراد السفر ودع المسجد الشريف وفعل مثل ما فعل أول الدخول وسأل الله تعالى أن لا يجعل هذا آخر العهد بزيارة هذا النبي الأعظم ﷺ (خاتمة) ينبغي لكل شخص أن ينفذ بجميع أعماله وجهه الله تعالى فقط حتى يكون من المخلصين والافهم من أهل الرياء الذين يلعب بهم الشيطان ولا يجحدون لأعمالهم ثواباً يوم القيامة وأن يحسن المعاملة مع جميع الخلق في جميع أمور الدنيا والدين ليكون سليم العاقبة إذا لقي الله تعالى وأن

من يعتقد أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني لكن يجب عليه أن يعمل بحسابه وكذلك من صدقه كالصلاة فإنه إذا اعتقد دخول وقت الصلاة فإنه يعمل بذلك ومثل المنجم الحاسب وهو من يعتمد أي يتكل ويتعمك بمنازل القمر في تقدير سيره ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي ﷺ في النوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الراي لا لشك في تحقق الرؤية إن تحقق الرؤية في فرع وإذا روى الهلال بمحل لزم حكمه محلاً قريباً منه ويحصل القرب باتحاد المطلع بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في البلدين في وقت واحد لهذا عند علماء الفلك والذي عليه الفقهاء أن لا تكون مسافة ما بين المحليين أربعة وعشرين فرسخاً من أي جهة كانت. واعلم أنه متى حصلت الرؤية في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه ولو سافر من صام إلى محل بعيد من محل رؤيته وافق أهله في الصوم آخر فلو عيّد قبل سفره ثم أدر كم بعده صامين أمسك معهم وإن تم القدر ثلاثين لأنه صار منهم أو سافر من البعيد إلى محل الرؤية فعيّد معهم وقضى يوماً أن صام بمأينة وعشرين وإن صام تسعة وعشرين فلا قضاء وهذا الحكم لا يختص بالصوم بل يجري في غيره أيضاً حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر إلى بلد فوجد بها لم تغرب وجبت الاعادة. (فصل في شروط صحة الصوم) أي الصوم سواء كان فرضاً أو نفلاً (أربعة أشياء) آخرها (إسلام) أي في الحال فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد (و) ثانياً (عقل) أي تمييز فيخرج به المجنون ونحوه والصبي إذا لا يميز عنده وليس المراد به العقل الطبيعي لأنه لا يخرج به جنته الصبي وثالثها (نقاء من نحو حيض) كنفاس وولادة ولو لعلقة أو مضغة وإن لم تر دمًا ويحرم على الحائض والنفساء الامتناع بنية الصوم والأفلا يجب تعاطي مفطر وكذا نحو العبد أعتقه بعد نية. واعلم أن هذه الشروط الثلاثة تعتبر وجودها في جميع النهار فلوارتد أو زال تمييزه مجنون أو وجد نحو الحيض في جزء منه بطل صومه (و) رابعها (علم) أو ظن (بكون الوقت قابلاً للصوم) فلا يصح صوم من لم يعلم ذلك بأن ظن دخوله أو استوى الأمران عنده والوقت الذي لا يقبل الصوم هو العبدان وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد عيد الأضحي. (فصل في شروط وجوب الصوم) (شروط وجوبه) أي صوم رمضان (خمس أشياء) آخرها (إسلام) أي ولو فيما مضى فيشمل المرتد لأنه مخاطب بالأداء كالمسلم لسبق إسلامه (و) ثانياً (تكليف) أي بلوغ وعقل فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومعنى عليه وسكران أمم القضاء فيجب على السكران سكرًا مسكرًا والمعنى عليه مطلقاً أي سواء تعدي بالاغماء أو لا لكن على الفور عند التعدي وعلى التراخي عند عدمه بخلاف الصلاة لا يجب عليه قضاؤها إلا إذا كان متعدياً باغماؤه ويجب على المجنون عند التعدي (و) ثالثها (إطاعة) أي قدرة للصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض يبيح التيمم (و) رابعها (صحة) فلا يجب على مريض قال في شرح المنهج ويباح تركه بنية الترخيص للمريض يضرمه الصوم ضرراً يبيح التيمم وإن طرأ على الصوم ثم للمرض أن كان مطلقاً فله ترك النية أو متقطعاً فإن كان يوجد وقت الشروع فله تركها والأفان عاد واحتاج إلى الإفطار ففطر ثم قال الزيادي وأفتى الأذرعى أخذاً من هنا أنه يلزم الحصادين أي ونحوهم تبييت النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والأفلا (و) خامسها (إقامة) فيباح ترك الصوم لشغل طويل بنية الترخيص فإن تضرر به فالفطر أفضل والأفلا الصوم أفضل قال الزيادي وذلك بأن يفارق ما شرط تجاوزته في صلاة المسافر قبل الفجر يقينا فلو نوى ليلاً ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر ويستثنى من ذلك مديم السفر فلا يباح له الفطر لأنه يؤدي إلى إسقاط الوجوب بالكليّة وإنما يظهر جواز الفطر فيمن يبرج إقامة يقضي فيها قاله الشنكي وأعتده شيخنا الرملي اهـ



**فصل في أوكان الصوم** (أوكانه) أي الصوم فرضاً كان أو نقلاً (ثلاثة أشياء) قال الزبدي هذا هو المشهور وجعلها في الأنوار أربعة والرابع قابلية الوقت للصوم اهـ (أحدها) نية ليلاً لكل يوم في الفرض (والعلم بالقلب ولا بد أن يستحضر حقيقة الصوم التي هي الامساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلاً ثم بقصد ايقاع هذا المستحضر ولا تنكفئ النية باللسان دون القلب كما لا يشترط التلفظ بها قطعاً لكنه يندب ليعاين باللسان القلب ويعلم من كون محلها ما ذكرناه لو نوى الصوم بقلبه في أثناء الصلاة صحته نية قال الزبدي فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الأول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند مالك كما ينسب له أن ينوي أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة وأما ما أضع أن محلها أن قلده والاحتكاك بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو محرام ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعها ليلاً إذا أحل في كل حادث فقد يترجم بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أولاً فإنه يصح للتردد في النية قوله في الفرض خرج به النفل فيكون فيه نية بالنهار قبل الزوال بشرط انتفاء المنا في قبل النية كما كل وجماع وكفر وخيض ونفاس وجنون والأفلا يصح الصوم قال في شرح المنهج فقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقالت لا قال فاني إذا أصوم قالت ودخل على يوم آخر فقال أعندكم شيء قلت نعم قال إذا أفطر وإن كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وخرج بالمنا في الصوم كما لا بنا فيه قال الرمثي ولو أصبح ولم ينو صوماً ثم تمضمض ولم يبالغ فسبق ما في المضمضة إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يطل الصوم كالأكل كراه على الأكل والشرب قال النووي وهذه مسألة نفيسة وقد طلبتها سنين حتى وجدت ما قلته الحمد وتسل ذلك ما إذا بالغ لارالة نجاسة فيه أو أنه فسقة المأه فانه لا يضرب وقوله في الفرض ولو نذر أو قضاء أو كفارة أو كان الساري صياً أو أمربة الإمام في الاستسقاء وليس لنا صوم نفل بشرط فيه التبييت الأصوم الصبي بلغزجه ويقال لنا صوم نفل بشرط فيه التبييت النية قوله ليلاً أي بين الغروب وطلوع الفجر دليل وجوب ايقاع النية ليلاً بمعنى وجوب التبييت قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني أي من لم يبيت نية الصيام قبل الفجر فلا صيام له صحيح والمراد بتبييتها ايقاعها في جزء من أجزاء الليل من الغروب إلى الفجر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه جمع بضم الياء وسكون الجيم أو بفتح الياء والميم معناه من لم يجمع على الصيام فينويه وأقل النية في رمضان توبت الصوم غداً من رمضان فلا بد من الإتيان بقوله من رمضان لأن التعيين شرط في نية صوم الفرض ولا يحصل الأبدل لا بمجرد ذكر الغداً فإن جمع بينهما كان أمكن فالفرد مثال للتبييت ولا يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال للتعيين ولا يشترط التعرض للفرضية ولا الاداء ولا الاضافة إلى الله تعالى ولا تعيين السنة فإن عنيها وأخطأ فإن كان عاماً لم يصح لتلاعه وإن كان نائياً أو جاهلاً صح ولا كلها أن يقول توبت صوم غداً عن أداء فرض رمضان هذه السنة باضافة رمضان إلى اسم الإشارة لتكون الاضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة ويسن أن يقول بعد ذلك إيماناً واحتساباً بالله تعالى ولو تسحر لصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوفاً لطلوع الفجر كان نية أن خطر الصوم بآله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم (و) ثانياً (ترك مفطر) من وصوله عين لمفطر مفتوح من جوف كتناول طعام وإن قل كحسية ونقطة ماء وادخال الشيء في الفم أو في مخرج غيره كادخال عود في أذن أو جراحة ومن استقاء لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي أي غلة وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض

**فصل في أركانه ثلاثة** أشياء نية ليلاً لكل يوم في الفرض وترك مفطر بدوم على الوضوء ما استطاع ويكثر من ذكر الله تعالى وتلاوة القرآن في جميع الاوقات خصوصاً أول النهار وآخره وأول الليل وآخره وأن يكتر من صلاة النافلة والاستغفار خصوصاً آخر الليل ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خصوصاً يوم الجمعة وليلتها ومن الدعاء خصوصاً في الأسفار وجماع الخير وعندشدة الكرب ومن الصيام خصوصاً في الأيام الفاضلة كالأشهر الحرم ويوم عاشوراء وعشر ذي الحجة والاثين والخميس وأن يجعل الخوف من الله تعالى نصب عينيه على الدوام فانه سبب لحصول كل خير والبعد عن كل سوء ولا يأس من رحمة الله فإن اليأس من الكبائر وأن يشرب توبة صحيحة كلما وقع



رواه ابن حبان وغيره ومن ادخال كل الحشفة او قدرها من فاقدها فلا يفطر بادخال بعضها بالنسبة  
 للواطى. واما الموطوء فيفطر بادخال البعض لا ينفذ وقد وصلت عين جوفه فهو من هذه الجهة لامن  
 جهة الوطء. ومن انزال المخد بلهس بشرة شهوة كالوطء بلا انزال بله اولي لان الانزال هو المقصود  
 بالوطء ولا يفطر بانزال في نوم او بنظر او فكير او لمسي بلا شهوة او ضم امرأه الى نفسه بمائل (ذلك كرا)  
 للصوم (مختاراً غير جاهل معذور) ويفطر الصائم بشي من ذلك اذا تعمد واختار وعلم بتحريمه  
 او جاهل غير معذور ولا يفطر بذلك مع نسيان او اكره او كان مجاهلاً بالتحريم معذوراً بان قرب  
 عهده بالاسلام او نشأ بعيداً عن العلماء ومع غلبة التي لا استقامة مفطرة وان علم انه لم يرجع شي الى  
 جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا لعود شي من التي لم فروع وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى  
 ادخل طرف اصبعه دبيرة ففطر ولو ادنى شي من رأس الانملة وكذا الوافل به غيره ذلك باذنه ومثله  
 ثم لو ادخلت الانثى اصبعها فرجها حالة ذلك ففطر ذلك لا يجب عليها الا غسل مظهر ولو طعن نفسه  
 او طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه او ادخل في احليله او اذنه عوداً فوصل الى الباطن ففطر  
 والاحليل بكسر الهمزة وخرج اللين من الثدي وخرج البول ايضا هذا ان لم يتوقف خروج نحو الخارج على  
 ادخال اصبعه في دبيرة والا ادخله ولا فطر قال الاجهوري على الخطيب ومثل الاصبغ فانما خرج منه  
 ولم ينفل ثم ضم دبيرة فدخل منه شي الى داخله فيفطر حيث تحقق دخول شي منه بعد برودة لانه خرج  
 من معدته مع عدم حاجته الى الصم وبه يفارق مقعدة المبسور افتى بذلك شيخ شيخنا العلامة منصور  
 الطبلاوي ولو كان برأسه مأمومة أي شجة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ ففطر وان لم يصل  
 باطن الخريطة ومثل ذلك الامعاء أي المصارين فلو وضع على جانبة ببطية دواء فوصل جوفه ففطر  
 وان لم يصل باطن الامعاء قال شيخنا أحمد النحراوي والجائفة هي الجرح المتصل بالباطن اعلم ان  
 من العين الدخان الحادث الآن المسمى بالتين لعن الله من أحدثه فانه من البدع القبيحة فيفطر به وقد  
 افتى الزبائدي ولا بانه لا يفطر لانه اذن لم يكن يعرف حقيقة فلما رأى أثره بالبوصة التي يشرب بها  
 رجعت وافتى بانه يفطر ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفطر وكذا ان أعادها على الاصح  
 لا يضطراره اليه ولو أصبح وفيه خيط متصل بجوفه تعارض عليه الصوم والصلاة لبطالانه بابتلاعه لانه  
 أكل عمداً وبزعه لانه استقامة وطلانها ببقائه لاتصاله بنجاسة الباطن قال الزركشي ومجيب عليه فزعه  
 أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها غلط من حكم الصوم لقتل تاركها دونه ولهذا لا تترك بالمعذر  
 بخلافه به هذا اذا لم تأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فان تأتى وجب القطع وابتلع غمافي حد  
 الباطن واخرج غمافي حد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي ان يتلغ الخيط ولا يخرج له لئلا يؤدي  
 الى تنجيس فيه قال الزبائدي والباطن من الخلق يخرج الهمزة والهاء دون الحاء المعجمة وكذا الهمزة  
 عند التووي انتهى ولو ادخل دبيرة او اذنه عوداً وأصبح صائماً ثم أخرجه بعد الفجر لم يفطر لانه يشبه  
 الاستقامة بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخمر ليلاً وأصبح صائماً لم يجب عليه الاستقامة على المقعد  
 وليس من الاستقامة قطع النجاسة عن الباطن الى الظاهر فلا يضطر على الاصح مطلقاً سواء قبلها من  
 دماغه أم من باطنه بتكرار الحاجة اليه فيرخص فيه أم لا نزلت من دماغه بنفسها واستقرت  
 في حد الظاهر أو كان بقلبه شعاع فيرى ذلك فلا بأس به جزماً أو بقي في حله فكذلك فان ابتلعها  
 بعد خروجها واستقرارها في ذلك الحيد ففطر جزماً فالمطلوب منه حينئذ ان يقطعها من مجراها  
 ومعها ان أمكن حتى لا يصل منها شي الى الباطن ومن الاستقامة اخراج ذبابة وصلت الى مخرج الحاء  
 المهملة فيفطر بذلك مطلقاً ويجوز اخراجها مع القضاء ان ضره فقاها ثم اعلم ان الاستثناء

ذا كرا مختاراً غير  
 جاهل معذور

منه ذنب فانه تعالى  
 يحب التوابين وأن  
 يلزم تقوى الله تعالى  
 في جميع أحواله الظاهرة  
 والباطنة فان الله يحب  
 المتقين وأن يبعد  
 عن أذية الخلق وعن  
 التسبب فيها بغير حق  
 وأن يخلص نفسه  
 ما استطاع من حقوق  
 الله تعالى وحقوق  
 الخلق قبل خروجه من  
 الدنيا ولو بالمساومة  
 من أهلها وليس  
 بذلك اذا لم يتمكن  
 منه في حياته وليكن  
 حريصاً على البعد  
 من معاصي الله تعالى  
 كالكذب وشهادة  
 الزور والایمان  
 الفاجرة والخوض في







الرقبة وجب صوم شهرين متتابعين وينقطع التتابع بالانقطاع ولو بعدد أيام نحو حيض فان عجز عن صومهما وجب اطعام ستين مسكينا لكل منعه من غلب قوت البلد المجزى في الفطرة (ويجب مع القضاء الامساك للصوم في ستة مواضع الاول في رمضان لاني غيره) كندري وقضاء وكفارة (على متعد بفطره) لتعديده بافساده قال الشرقاوي ولو شرب خمر بالليل واصبح صائما فرضا فقد تعارض عليه واجبان الامساك والتقيؤ في اعي حرمته الصوم فيما يظهر للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقيؤ على الصائم اتم النفل فلا بعد عدم وجوب التقيؤ وان جاز تحفاظة على حرمة العبادة (والثاني على تارك النية ليل في الفرض) لتقصيره حقيقة ان تعدد الترك او حكا ان لم يتعمده كان ناسيا او جاهلا لان ذلك يشعر بترك الاهتمام بالمر العبادة فهو ضرب تقصير اي فيجب عليه الامساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فور ان تعدد تركها والا فلا فله تقيؤ ابي حنيفة فينوي نهارا (والثالث على من تسحر طائفا بقاء الليل فبان خلافه) لتقصيره حقيقة ان كان بغير اجتهاد والا فحكا (والرابع على من افطر طائفا الغروب فبان خلافه ايضا) كما يقع الآن كثير بسبب جهل المقاتبة قاله الشرقاوي (والخامس على من بان له يوم ثلاثي شعبان انه من رمضان) لانه كان يلزم الصوم ولو على حقيقة الحال ثم ان ثبت قبل نحو اكلهم نذوب لهم نية الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يتباح له الاكل مع العلم بانه من رمضان قاله الرافعي (والسادس على من سبقه ماء المبالغة من مضضعة واستشاق) لتقصيره بها بخلاف صبي بلغ مفطرا او مجنون افاق وكافر اسلم ومريض زال عذره ما بعد الفطر لا يجب عليهم الامساك بل يسن اذا لا تقصير منهم ولا يجب على الصبي القضاء اقل لو بلغ صائما فيجب اتمامه بلا قضاء ايضا لصيرورته من اهل الوجوب في أثناء العبادة فاشبه بما لو دخل في صوم تطوع ثم تذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة وكذا المسافر والمريض اذا زال عذرهما صائمين فيجب الاتمام عليهما كالصبي والصحة صومهما ثم الممسك ليس في صوم وان ائيب عليه فلو ارتكب محظورا كالجاء فلا شيء عليه سوى الاثم أي لا كفارة ولو ارتكب مكروها كسواك بعد الزوال ومبالغة مضضعة كره في حقه ذلك كالتصائم ولما فاقد الطهورين فهو في صلاة شرعية والفرق ان المفقود هنا ركن وهناك شرط وانما ائيب الممسك مع انه ليس في صوم لانه قام بواجب خوطب به فتوابعه من تلك الجهة لا من جهة الصوم.

**فصل في ما يفسد به الصوم** (يبطل الصوم برودة) وهي رجوع عن الاسلام الى كفر (وحيض ونفاس او ولادة وجنون ولو كان ذلك لحظة وبأغماء وسكر تعدى به ان عما) أي كل منهما (جميع النهار) قال المدائني فالحاصل ان الرودة والجنون والحيض والنفاس والولادة متى طرأ واحد منها في أثناء اليوم ولو لحظة تمنع الصحة وأن النوم لا يضر فلا يمنع الصحة ولو استغرق اليوم وأن الاغماء والسكران استغرقا اليوم منها الصحة والا فلا فتأمل واعلم أن المعنى عليه اذا افاق قضى الصوم مطلقا أي سواء تعدى باغماؤه أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاؤها الا اذا كان متعديا باغماؤه ومثله في هذا التفصيل السكران اه طويخي أي يجب على السكران قضاء الصوم ان تعدى بسكره والا فلا انتهى فعلم من هذا أن تقييد السكر بالتعدي في المتن تبعاً لما تن الارشاد هو قيد لوجوب القضاء فقط دون قيد الابطال وبعبارة الرافعي مع متن المنهاج والاظهر أن الاغماء لا يضر اذا افاق لحظة من نهار أي لحظة كانت اكتفاء بالنية مع الافاقة في جزء لانه الاستسلام أي الغلبة على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحقنا الا قوياً بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لا لحقنا الا بضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية اه وفيهم من قوله أي لحظة كانت أنه يكفي بافاقة المعنى عليه

ويجب مع القضاء الامساك للصوم في ستة مواضع الاول في رمضان لاني غيره على متعد بفطره والثاني على تارك النية ليل في الفرض والثالث على من تسحر طائفا بقاء الليل فبان خلافه والرابع على من افطر طائفا الغروب فبان خلافه ايضا والخامس على من بان له يوم ثلاثي شعبان انه من رمضان والسادس على من سبقه ماء المبالغة من مضضعة واستشاق

**فصل في بطل الصوم** برودة وحيض ونفاس او ولادة وجنون ولو لحظة وبأغماء وسكر تعدى به ان عما جميع النهار

اصولنا وفروعنا وحواشيها واشياخنا واجتبا والمسلين الاحياء منهم والميتين



أو السكران مع طلوع الفجر أو الغروب لأنه يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار كما قاله الشافعي ثم اعلم  
 أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما يستحب لهما الإمساك كغيرهما من المريض وجوه كما قاله الزبيري.  
**فصل في أقسام الإفطار في رمضان وأحكامه** (الإفطار في رمضان) أي بسببه باعتبار الحكم (أربعة  
 أنواع واجب كما في الحائض والنفساء) ولو من علة أو مضغة أو بلا بلل (وجائز كما في المسافر) سفر  
 قصر (والمريض) اعلم أن المريض ثلاثة أحوال فإن نومه ضررًا يبيح له التيمم كره له الصوم وجازله  
 الفطر فإن تحقق الضرر المذكور ولو لقلته ظن وأنه يضره العذر إلى الهلاك وذهاب منفعة عضو حرم  
 عليه الصوم ووجب عليه الفطر فإذا استمر صائمًا حتى مات مات عاصيًا فإن كان المريض خفيفًا كصداع  
 ووجع أذن وسن لم يحرم الفطر إلا أن يخاف الزيادة بالصوم (فائدة) يباح الفطر في رمضان لثلاثة  
 للمسافر والمريض والشيخ الهرم أي الكبير الضعيف والحامل ولو من زنا أو شبهة ولو بغير آدمي حيث  
 كان معصومًا والعطشان أي حيث لحقه مشقة شديدة لا تحمل عادة عند الزيادة أو تبيح التيمم عند  
 الرمي ومثله الجائع وللبرضة ولو مستأجرة أو متبرعة ولو لغير آدمي ونظمها بعضهم من بحر الوافر فقال:  
 إذا ما صمت في رمضان صمته سوي ست وفين لم يقضاه  
 فسين ثم ميم ثم شين وحاء ثم عين ثم راه  
 قالسين للمسافر والميم للمريض والشين للشيخ الهرم والحاء للحامل والعين للعطشان والراء للبرضة  
 (ولا ولا) أي ليس بواجب ولا جائز ولا محرم ولا مكروه (كما في المجنون ومحرم كمن أخر قضاء  
 رمضان مع تمكنه) بأن كان مقيمًا صحيحًا (حتى ضاق الوقت عنه) وقسم الإفطار باعتبار ما يلزم  
 (أربعة أيضًا ما يلزم فيه القضاء والفدية وهما ثلثان الأول الإفطار الخوف على غيره) كالإفطار لا تقاذ  
 حيوان محترم آدمي أو غيره مشرف على هلاك يفرق وغيره وأفطار حامل ومرضع خوفًا على الولد  
 وحده وإن كان ولد غير المرضع ولو غير آدمي أو متبرعة فلا تعدد الفدية وإن تعدد الحمل والرضع فإن  
 أفطر الخوف على نفسه أو مع غيره فلا فدية كالمرضى (والثاني الإفطار مع تأخير قضاء) شيء من  
 رمضان (مع إمكانه حتى يأتي رمضان آخر) فخير من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صح ولم  
 يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضي ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينًا رواه  
 الدارقطني والبيهقي فخرج بالإمكان من استمر به السفر أو المرض حتى أتى رمضان آخر أو آخره  
 لنسيان أو جهل بحرمة التأخير وإن كان يحالط العلماء لحفاء ذلك لا بالفدية فلا يعذر بحله بها نظير  
 من علم حرمة التنجس وجهل البطلان به واعلم أن الفدية تتكرر بتكرار السنين وتستقر في ذمة  
 من لزمته قال في شرح المنهج فالأخر القضاء المذكور أي قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان  
 آخر فأتى أخرجه من تركه لكل يوم مائة مائة الفوات ومدد التأخير إن لم يصم عنه والواجب  
 مدد واحد للتأخير (وإنما ما يلزم فيه القضاء) تداركًا لما فات (دون الفدية) لأنه لم يرد نص  
 بوجوبها على من دخل تحت هذا القسم (وهو يكثر كغني عليه) وناس للنية ومتعد بفطره  
 بغير جماع (وإنما ما يلزم فيه الفدية دون القضاء) وهو شيخ كبير لم يستطع الصوم في جميع الأزمان  
 فإن قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير إلى الزمن الذي يقدر عليه ومثله مريض لا يرجى برؤه  
 (وإنما ما لا ولا) أي لا يجب شيء من القضاء والفدية (وهو المجنون الذي لم يتعد مجنونه) لعدم  
 تكليفه ومثله الصبي والكافر الأصلي ثم اعلم أن القضاء في جميع ما ذكر على التراخي إلا فيمن  
 أتم بالفطر والمرتد وتارك النية لئلا عمداً على المعتد أفاده القليوبي وكذا إذا ضاق الوقت  
 قبل رمضان الثاني فإن لم يبق إلا ما يصح القضاء فيجب القضاء حينئذ فوراً.

**فصل في الإفطار**  
 في رمضان أربعة أنواع  
 واجب كما في الحائض  
 والنفساء وجائز كما  
 في المسافر والمريض ولا  
 ولا كما في المجنون ومحرم  
 كمن أخر قضاء رمضان  
 مع تمكنه حتى ضاق  
 الوقت عنه وقسم  
 الإفطار أربعة أيضًا  
 ما يلزم فيه القضاء  
 والفدية وهما ثلثان  
 الأول الإفطار الخوف  
 على غيره والثاني  
 الإفطار مع تأخير قضاء  
 رمضان مع إمكانه حتى يأتي  
 رمضان آخر مثلاً  
 ما يلزم فيه القضاء دون  
 الفدية وهو يكثر كغني  
 عليه ثم ثالثاً ما يلزم فيه  
 الفدية دون القضاء  
 وهو شيخ كبير أو  
 لا ولا وهو المجنون  
 الذي لم يتعد مجنونه  
 سبحانك اللهم وبحمدك  
 أشهد أن لا إله إلا  
 أنت أستغفرك وأتوب  
 إليك والحمد لله رب  
 العالمين حديروا في نعمه  
 وسكافه مزريده  
 ياربنا لك الحمد كما ينبغي  
 لجلال وجهك وعظيم  
 سلطانك اللهم



**فصل في بيان ما لا يفطر بما يصل الى الجوف** (الذي لا يفطر بما يصل الى الجوف) من الاعان  
 من منفذ مفتوح (سبعة افراد) الاول والثاني والثالث (ما يصل الى الجوف بنسيان) للصوم  
 (أو جهل أو إكراه) ومن الإكراه لا يجاز بالصبي في حلقه قال **عليه السلام** من نسي وهو صائم فأكل  
 أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواء الشيخان وصحاه (و) الرابع (بجربان وبق  
 مما بين أسنانه) وقد عجز عن مجبه لعذره بخلاف ما إذا قدر على مجبه لتقصيره وذلك كقطام أو نخامة  
 أو قهوة فاذا شرب قهوة قبيل الفجر وبقى أثرها لما بعده فان بلغ ريقه المتغير بها عمد مع قدرته  
 على مجبه أفطر والا فلا والنخامة بالضم ما يخرج من الإنسان من حلقه من مخرج الخاء المعجمة وزاد  
 المطرزي وهو ما يخرج من الخشوم (و) الخامس (ما وصل الى الجوف وكان غبار طريق) سواء  
 كان طاهراً أو نجساً ولو من مغظ فلا يفطر بذلك وأما غسله فان تعمد فتح فيه وجب والا فلا (و)  
 السادس والسابع (ثما وصل اليه وكان غربة دقيق أو ذباباً طائراً أو نحوه) كبعض المشقة الاحتراز  
 عن ذلك فان أضرت الذبابة جوفه أخرجهما وأفطر ووجب عليه القضاء نية على ذلك ابن حجر ولو تعمد  
 فتح الفم ولو لاجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله لم يفطر على الصحيح أما لو صار بعد  
 فتح فيه يتلقف به الغبار من الهواء فانه يضطر قاله الشرحاوى والغربة مصدر غربل وهي إدارة الحب  
 في الغربال بكسر الغين أو الدقيق في المنخل ليخرج نخبته ويبقى طيبه (والله) سبحانه تبارك وتعالى  
 (أعلم) أى من كل ذى علم (بالصواب) أى بما يوافق الحق في الواقع من القول والفعل (نسأل الله  
 الكريم) أى المعطى من غير سؤال أو الذى عن عطائه للطائع والعاصى لكونه المعطى للغرض  
 ولا لعوض قاله أحمد الصاوى (بجاء) أى بمنزلة (نبيه الوسم) أى الحسن خلقه وكان لونه  
 مثل النخل في الدنيا أبيض مشرباً بحمرة وفي الآخرة أصفر فلا توجد بحاسن في أحد سواه كحاسنه عليه السلام  
 في الظاهر والباطن لا في الدنيا ولا في الآخرة (أن يخرجني من الدنيا مسلماً) أى منقاداً لأوامره  
 سبحانه وتعالى (ووالذى وأجاني ومن الى انسى) أى انتسب (وأن يغفرلى ولهم مقدمات)  
 أى ذنوباً كباير المقدمات بضم الميم وسكون القاف وكسر الحاء المهمة بمعنى المهلكات  
 والملاقات وسميت الكباير بذلك لانها تهلك صاحبها وتلقه في النار (ولما) أى صغار (وصلى الله  
 على سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم) واسمه عمرو وسمى هاشماً لانه أول من هشم  
 الثريد أى كسره لاهل الحرم قاله الثريد هو اللحم (ابن عبد مناف) وهذا غير عبد مناف الذى في نسبه  
 عليه السلام من جهة أمه (رسول الله الى كافة الخلق) أى من الجن والملائكة والانيس من لدن آدم الى قيام  
 الساعة حتى الى نفسه الشريف عليه السلام (رسول الملاحم) جمع ملحة وهي الحرب والقتال قاله  
 السلاوى (حبیب الله) فقد قال في الحديث ولا نأجيب الله ولا نغفر والمعنى ولا نغفر أعظم من هذا  
 أولاً أقول ذلك لغرض بل تعدى بالنعمة (الفتاح) للانبيا ولكل خير أولاً بواب الخير فانه السبب  
 في نزول الرحمة للعباد أو الفاتح للشفاعة فانه المخصوص بالشفاعة العظمى يوم القيامة أو لأن  
 روحه الشريفة شقت الأرواح في الخلق وخلق الأرواح قبل الأجساد بالنبي عام قاله شيخنا  
 يوسف السبلاويني (الخاتم) للانبيا فلا نبى يتبدأ أى تظهر نبوته بعده فهو آخرهم في الوجود  
 باعتبار جسمه في الخارج فلا تنسخ شريعته إشارة لمعظمته حيث لا يحتاج بعده لغيره  
 (وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين) ختم بذلك كتابه لقوله عليه السلام ما جلس قوم مجلساً  
 لم يذكروا الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيهم الا كان عليهم بركة فان شاء غفر لهم ورواه  
 الترمذى وابن ماجه والثرى كوزن عدة النقص وفي رواية الا كان عليهم حبرة يوم القيامة وان دخلوا  
 الجنة وهذا آخر ما أبرزته غناية القدرة لا بحول منى ولا قدرة قال السيد عبد الله المرغنى واعلم يا أخى

**فصل في الذي لا يفطر**  
 ما يصل الى الجوف  
 سبعة افراد ما يصل الى  
 الجوف بنسيان  
 أو جهل أو إكراه  
 وبجربان وبق مما بين  
 أسنانه وقد عجز عن مجبه  
 لعذره وما وصل الى  
 الجوف وكان غبار  
 طريق وما وصل اليه  
 وكان غربة دقيق  
 أو ذباباً طائراً أو نحوه  
 والله أعلم بالصواب  
 نسأل الله الكريم  
 فيه الوسم أن يخرجني  
 من الدنيا مسلماً  
 ووالذى وأجاني ومن الى انسى  
 وأن يغفرلى ولهم مقدمات  
 وذنوباً كباير المقدمات  
 بضم الميم وسكون القاف  
 وكسر الحاء المهمة  
 بمعنى المهلكات والملاقات  
 وسميت الكباير بذلك  
 لانها تهلك صاحبها  
 وتلقه في النار (ولما)  
 أى صغار (وصلى الله  
 على سيدنا محمد بن عبد  
 الله بن عبد المطلب بن  
 هاشم) واسمه عمرو  
 وسمى هاشماً لانه أول  
 من هشم الثريد أى  
 كسره لاهل الحرم  
 قاله الثريد هو اللحم  
 (ابن عبد مناف)  
 وهذا غير عبد مناف  
 الذى في نسبه  
 عليه السلام من جهة  
 أمه (رسول الله الى  
 كافة الخلق) أى من  
 الجن والملائكة  
 والانيس من لدن  
 آدم الى قيام  
 الساعة حتى الى  
 نفسه الشريف  
 عليه السلام (رسول  
 الملاحم) جمع  
 ملحة وهي الحرب  
 والقتال قاله  
 السلاوى (حبیب  
 الله) فقد قال  
 في الحديث ولا  
 نأجيب الله ولا  
 نغفر والمعنى  
 ولا نغفر أعظم  
 من هذا أولاً  
 أقول ذلك لغرض  
 بل تعدى بالنعمة  
 (الفتاح) للانبيا  
 ولكل خير أولاً  
 بواب الخير فانه  
 السبب في نزول  
 الرحمة للعباد  
 أو الفاتح للشفاعة  
 فانه المخصوص  
 بالشفاعة العظمى  
 يوم القيامة أو لأن  
 روحه الشريفة  
 شقت الأرواح في  
 الخلق وخلق الأرواح  
 قبل الأجساد بالنبي  
 عام قاله شيخنا  
 يوسف السبلاويني  
 (الخاتم) للانبيا  
 فلا نبى يتبدأ  
 أى تظهر نبوته  
 بعده فهو آخرهم  
 في الوجود باعتبار  
 جسمه في الخارج  
 فلا تنسخ شريعته  
 إشارة لمعظمته  
 حيث لا يحتاج  
 بعده لغيره (وآله  
 وصحبه أجمعين  
 والحمد لله رب  
 العالمين) ختم  
 بذلك كتابه  
 لقوله عليه السلام  
 ما جلس قوم مجلساً  
 لم يذكروا الله  
 تعالى فيه ولم  
 يصلوا على نبيهم  
 الا كان عليهم  
 بركة فان شاء  
 غفر لهم ورواه  
 الترمذى وابن  
 ماجه والثرى  
 كوزن عدة النقص  
 وفي رواية الا  
 كان عليهم حبرة  
 يوم القيامة وان  
 دخلوا الجنة  
 وهذا آخر ما  
 أبرزته غناية  
 القدرة لا بحول  
 منى ولا قدرة  
 قال السيد عبد  
 الله المرغنى  
 واعلم يا أخى



اذا رأيت أن لا يكتب الإنسان كتاباً في يومه الا قال في غدة لو كان غير هذا لكان أحسن ولو زيد  
 هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أجمل ولو ترك هذا لكان أفضل وهذا من أعظم العبر ودليل  
 استيلاء النقص على جملة البشر ولا يكون الا ما قضاها وأرادته من أمره بين كافٍ ونونٍ انتهى وكن  
 يا أخى للعيوب سائراً والله أسأل أن يكون للذنوب غافراً والمطلوب من الإخوان الصفح عن الزلل  
 والعفو عن العلل والستر لدن الخلل فان النقص ذاتي والتقصير صفاتي والبخس مسماتي والمرجو مني  
 اطلع عليها في هذا الكتاب أن ينظر الهيا نظر اغتفار ويبرخي على ما فيها أذبال الاستار فالستر من  
 طبيعة الكرام وإظهار العيوب من عادة اللئام فمن علي بالاستغفار وهو التمام وإزالة عين الملام والملام  
 لا يلام والله أسأل وبنية أتوسل أن أحل محل القبول أنه غدير مأمول وأكرم مسؤول وهذا وأختم  
 بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال من أحب أن يكتب بالميكال الأوفى فليقل آخر مجلسه أو حين  
 يقوم سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال المؤلف  
 قد ابتدئ بتأليف هذا الكتاب في يوم الأربعاء سادس عشر من شهر ذي الحجة سنة (غرة) ووافق  
 فراغه على فضل الزكاة يوم الخميس الأخير من شهر صفر ووافق فراغه بالتمام على فضل الصيام ليلة  
 الاثنين يطلع ذلك الشهر سنة (غرة) وهو ألف ومائتان وسبعون وسبع من هجرة النبي الحشيم  
 على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم بعون اللطيف الخليم وقت المجاورة بمكة المشرفة في زقاق الطبري  
 جعله الله نافعاً للبشر بجاء سيدنا محمد البدر .  
 فيقول الفقير إليه تعالى رئيس لجنة التصحيح

### يقول الفقير إليه تعالى رئيس لجنة التصحيح

حمدا لمن وفق للتفقه في دينه الخفيف من ارتضاه . وهدى لفهم أسرار شرعه القويم من اصطفاه .  
 رصلا وسلاما على سيدنا محمد رسول الله ومجتهاه . وعلى آله سفينة النجاة وأصحابه ذوي  
 النفوس المزكاه . (أما بعد) فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب شرح كاشفة السجاء للعلامة  
 الكبير محمد نووي على سفينة النجاة في أصول الدين والفقه على مذهب الإمام  
 الشافعي تأليف الشيخ الهام سالم بن سمير الحضرمي وقد تحلت حواشيه  
 بمن سفينة النجاة المذكور مع الكتاب البديع المسمى بالرياض  
 البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة على  
 مذهب الإمام الشافعي أيضا وذلك  
 على صاحبها أفضل  
 الصلاة وأتم التحية  
 آمين

صل وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد عبدك  
 ونبيك ورسولك النبي  
 الأسمى وعلى آل سيدنا  
 محمد وأصحابه وأزواجه  
 وذريته وأهل بيته كما  
 صليت وسلمت  
 وباركت على سيدنا  
 ابراهيم وعلى آل سيدنا  
 ابراهيم في العالمين  
 انك حميد مجيد





﴿ فهرست كاشفة السجاسر شرح سفينة النجاة للعلامة محمد نووي الجاوي نفع الله به ﴾

٢	خطبة الكتاب	٦٥	فصل في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا
٥	فصل في بيان دعائم الاسلام وأساسها وأجزائها	٦٦	فصل في أوقات الصلوات المكتوبة
٨	فصل في بيان جميع ماوجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان	٦٦	فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل
١٤	فصل في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد	٦٨	فصل في بيان السكتات في الصلاة
١٦	فصل في بيان بلوغ المراهق والمعصر	٦٩	فصل فيما يتعلق بالطمأنينة
١٧	فصل في بيان الاستنجاء بالحجر	٧٠	فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به
١٨	فصل في الوضوء	٧١	فصل في بيان عدد الابعاض من الصلاة
١٩	فصل في بيان أحكام النية	٧٤	خاتمة والمكرهات في الصلاة اثنان وعشرون
٢٠	فصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها	٧٥	فصل في مفسدات الصلاة
٢٢	فصل في موجبات الغسل	٨١	فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة
٢٤	فصل في الغسل	٨٤	فصل في الشروط المعتبرة في القدوة
٢٥	فصل في شروط الطهارة	٨٩	فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة
٢٨	فصل في بيان مايحرم بالحدث الاصغراخ	٩٠	فصل في شروط جواز جمع التقديم
٣٢	فصل في بيان العجز عن استعمال الماء	٩٠	فصل في شروط جواز جمع التأخير
٣٦	فصل في شروط صحة التيمم	٩٣	فصل في شروط القصر
٣٧	فصل في أركان التيمم تنمة في سنه	٩٣	فصل في شروط صحة فعل الجمعة
٣٩	فصل في بيان الاستحالة والمطهر المحجل	٩٦	فصل في أركان الخطبتين
٤٠	فصل في بيان الاعيان النجسة	٩٧	فصل في شروط الخطبتين للجمعة
٤٤	فصل في بيان ازالة النجاسة	٩٩	فيما يتعلق بالميت ١٠٠ فصل في بيان غسله
٤٦	فصل في بيان قدر الحيض ومايدكرمه	١٠٢	فصل في الكفن ١٠٣ فصل في الصلاة عليه
٤٧	فصل في بيان ما لا ملامة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه	١٠٥	فصل في الدفن ومايدكرمه
٤٨	فصل في بيان شروط صحة الصلاة	١٠٦	فصل فيما يوجب نبش الميت
٥٢	فصل في بيان أركان الصلاة	١٠٦	فصل في أنواع الاستعانات وأحكامها
٥٨	فصل فيما يعتبر في النية	١٠٧	فصل فيما تجب الزكاة فيه
٥٩	فصل في شروط التحريم	١١٣	تنبيهات وأوقات وجوب الزكاة أربعة
٦٠	فصل في واجبات أم القرآن	١١٤	خاتمة وشروط وجوب الزكاة أربعة
٦١	فصل في بيان عدد الشدات في الفاتحة ومحالها	١١٦	فصل فيما يجب به الصيام
٦٢	فصل في بيان مواضع رفع اليدين	١١٦	فصل في شروط صحة الصوم
٦٣	فصل في واجبات السجود	١١٧	فصل في شروط وجوب الصوم
٦٤	فصل في عدد الشدات في التشهد ومواضعها	١١٩	فصل في أركان الصوم
		١٢٠	فصل في بيان مايجب به الكفارة
		١٢١	فصل فيما يفسد به الصوم
		١٢٢	فصل في أقسام الافطار في رمضان وأحكامه
			فصل في بيان ما لا يقطر مما يصل الى الجوف